الإمام الزهري

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب

عالم الحجاز والشام

(٥٨ - ١٢٤ هـ)

تأليف

محمد محمد حسن شرّاب

الطّبعَة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

دار القلم
للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - حلبوني - ص.ب : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧
بيروت - ص.ب : ١١٣/٦٥٠١ - هاتف : ٣١٦٠٩٣

الإمام الزهري

هٰـذَا الرَّجُـل

● قال أحمدُ بن حنبل: الزهريُّ أحْسَنُ الناسِ حديثاً، وأجودُ الناسِ إسناداً.

● وقال سعد بن إبراهيم الزهريُّ: ما وعىٰ العلمَ أحدٌ بعد رسول الله ﷺ ما وعاه ابنُ شهاب.

● وقال سفيان: كانوا يَرَوْنَ الزهريَّ، مات ـ يَوْم مات ـ وليس أحدٌ أعْلَمَ بالسُّنّة منه.

● وقال مكحول: ما أعلمُ أحداً أعلمَ بسنّةٍ ماضيةٍ من الزّهري.

● وقيل لمكحول: مَنْ أعلم مَنْ لقيتَ يا أبا عبد الله؟

قال: ابنُ شِهَاب الزّهري.

قيل: ثُمَّ مَنْ؟ قال: ابنُ شهابٍ. قيل: ثم مَنْ؟ قال: ابنُ شهابٍ.

● وقال الإمامُ مالك: بقي ابنُ شهاب وما لَهُ في الدنيا نظير.

● وقال الإمامُ مالك: كان الزهريُّ إذا دخل المدينة لم يحدّثْ بها أحدٌ من العلماء حتى يخرجَ الزهري.

● وقال عمر بن عبد العزيز: عليكم بابن شهابٍ هذا؛ فإنّكم لا تَلْقَوْن أحداً أعْلَمَ بالسُّنَّة الماضية منه.

● وقال الليث بن سعد: قال لي سعيد بن عبد الرحمن بن حميل: يا أبا الحارث، لولا ابنُ شهابٍ لضاعت أشياءُ من السُّنَن.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقـدّمَة

الحمد لله الذي أقـامَ الحجّة على مَنْ جعله مُكلّفـاً من خَلْقه بوحدانيته، واصطفى مَنْ شاءَ من عباده برسالته، واجتبى مَنْ أراد من الأُمم بلطفه وهدايته، وخصَّنا بالنبيّ محمد ﷺ، فقام في أُمّته بتبليغ الرسالة، وتعليم الشريعة، وأداء النصح للأمة، حتى تركهم على المَحجَّة الواضحة، فقال ﷺ: «تركتُ فيكم شيئين، لن تضلّوا بعدهما: كتابَ اللّهِ وسُنّة رسوله». وقد شرح اللّهُ صدورَ قوم لحفظ كتاب الله ونَشْره، وتفسيره، وتبارى أعلام من الأمّة لرواية سنّة نبيّنا ﷺ، وتوضيح مقاصدها. وجنَّدَ اللّهُ جنوداً للعمل بكتاب الله وسُنّة رسوله والثبات عليهما، والجهاد في سبيلهما إلى يوم القيامة. وأخبر النبي ﷺ في الحديث الذي رواه البخاري، عن المغيرة بن شعبة، ومعاوية بن أبي سفيانٍ ـ رضي اللّهُ عنهما ـ بألفاظٍ متقاربة «لا يزالُ مِنْ أُمتي أُمَّةٌ قائمةٌ بأمر الله، لا يضرّهم مَنْ خَذَلَهم، ولا مَنْ خالَفَهُمْ، حتى يأتيَهم أمرُ اللّهِ وهمْ على ذلك». فوجدنا خبر الرسول عليه السلام صِدْقاً ووَعْدَه محتَّماً في طائِفةٍ من أُمَّته، قاموا بنقل شريعته على الصحة، وإظهار مِلّته بعد المعرفة، مِنْ يومَ قُبِضَ رسولُ اللّهِ، إلى يومنا هذا، يتبع بعضُهْم بَعْضاً.

وقد فسّر معاذُ بن جبلٍ الطائفة الثابتة على الحقِّ، أنهم في الشام [الفتح ٦/٦٣٢]. وقال البخاري: هم أهلُ العلم [الفتح ١٣/٣٩٣].

وقال الإمام أحمد: «إنْ لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري مَنْ هُمْ». وسواءٌ أكانوا أهل العلم، أم كانوا أهل الحديث، أم كانوا من أهل الشام؛ فإنَّ صاحبَنا الزهريَّ، تشملُه ـ فيمن تشملُ ـ هذه التفسيرات الثلاثة، لأنه كان وَحيد عصره ـ علْماً وروايةً ـ في رأس المائة الأولى، والربع الأول من المائة الثانية. والزهريُّ، حجازي النشأة والنسبة، لكنهُ نال لقبَ «عالِم الحجاز والشام» حيث شملتْهُ البشرىٰ النبوية في الحديث الصحيح «ستكون هجرةٌ بعد هجرةٍ، فخيارُ أهل الأرض، ألزمُهُمْ مُهاجَرَ إبراهيم. . .» فنال شرفَ الهجرة والرباط في ديار الشام التي بارك اللَّهُ حولَ قُدْسِها. وقد أحببتُ الزهريَّ لهذه الأسباب الموضوعية، وأحببتُه أيضاً لأسباب قلبية عاطفية، منها: أن الزهريَّ منسوبٌ إلى بني زهرة، أهلِ آمنة بنتِ وهبٍ، أُمِّ نبيّنا محمد ﷺ، وكان النبيُّ ﷺ، شديد الحبّ لأخواله بني زُهْرة، يرفع قَدْر أصحابه منهم، ويَذْكرهم على سبيل الفخر بهم، لما روىٰ الترمذيُّ عن جابر قال: كُنَّا مع رسول الله ﷺ، فأقبل سَعْدٌ، فقال رسول الله: «هذا خالي. فَلْيُرِني امرؤٌ خالَه»، وربما ظَهَر حُبُّ رسولِ الله لأخواله، مع ما ناله من أحدهم من الأذى والاستهزاء، فقد نقل الزبيريُّ في «نسب قريش» أنَّ الأسودَ بن عبد يغوث بن وهب ابن عبد مناف بن زهرة، كان من المستهزئين، وحنى جبريلُ ظهره ورسول الله ﷺ ينظرُ، فقال رسول الله ﷺ: «خالي، خالي! فقال جبريل دَعْهُ عنك» فمات الأسود. وليس بمستغرب أن يُحبَّ الرسولُ الإنسانُ أخوالَه، ويميل إليهم قلبُه، وهم أهلُ أُمِّه التي حُرِمَ حنانها في طفولته، وكان الرسول عليه السلام يخصُّ كلَّ مَن يذكّره بأمه من غير أخواله، ولذلك فقد أحبَّ أُمَّ أيمن، بركة الحبشِيّة أم أسامة بن زيد، وكانت مملوكة لأمّه، فربّته في حياتها وحَضَنَتْهُ بعد وفاتها، وكثيراً ما كان يقول فيها: «هي أُمّي بعد أُمي وبقية أهل بيتي». . . هذا الميل القلبي الذي وجدته في السيرة النبوية، لأهل آمنة الزهرية أثّر في نفسي، وجعلني

ألمح النسب «الزهري» بين سطور كتاب أقرؤه، وكأنني أرى زَهْرَةً تزهو على ما حولها بحُسْنها وشذاها، أو أرى الزُّهرة في الأفق، تُبشّر بمطلع فجر جديد، وإذا وقع النسب الزهريُّ على سمعي، اختلط بدمي، وسرى في عروقي، ونَبَضَ به قلبي، وكان أهنأ للنفس من شربة بعد ظمأ في يوم قائظ. وسرُّ هذا الميل القلبي، بعد الحبّ الشرعي، لسيرة النبيّ ﷺ، هو ذكرىٰ والدتي - رحمها الله - الذي لا يفارقني، لأنني حُرِمْتُ صحبتها في سنٍّ مبكرة، حيثُ اغتربتُ لطلب العلم في الخامسة عشرة سنة ١٩٥٣ م حتى سنة ١٩٦٣ م ثم اغتربتُ للعمل وجاءت سنة ١٩٦٧ م فقطعَتْ كل خيط للأمل، وفارقت الحياة وأصغرُ أبنائها (محمد) في أشدّ الشوق إليها، فكان موتُها لوعة في القلب لا تزول إلاّ بلقائها، وأرجو الله أن يكون اللقاء في نعيم الأبرار. وقد تجددت الحرقةُ في القلب وأنا أصحبُ الزهريَّ رحمه الله في ضيعاته التي اختارها في أيلة (العقبة) آخر حدود فلسطين، وأول حدود الحجاز، فأرى بالقلب، غزة هاشم حيث البقيّة من أخوالي، وأشمُّ عبير خان يونس حيث ترقد الوالدة في مثواها الأخير، يرحمها الله!. وهل أُعاب إذا كان هذا أحدَ دوافعي للكتابة عن الإمام الزهري؟ أنا أقول: إن عناصر التقارب بين الكاتب، والشخصية التي يكتب عنها كثيرة ومتلاحمة وتتعاضدُ كلها لإبراز الشخصية وقد دبّتْ فيها الحياة والحركة، وكأنها بُعثتْ من جديد، ولعلّ من عوامل بَعْث الحياة في الشخصية الإعجابَ القلبي، والاتصالَ المكاني، وطيوفَ الذكريات الإنسانية السامية، وكانت هذه من دوافعي عندما كتبتُ عن «تميم الداري» في هذه السلسلة الذهبية من أعلام الإسلام.

فالزهريُّ الحجازيُّ: والحجاز مهبط الوحي، ومبعَثُ نبيّنا محمّد ﷺ، والزهريّ: الشامي، والشام بارك الله فيها، وجعل سُرَّة بركتها القدس، مَسْرى نبيّه ومعراجه، والزهريّ من أخوال رسولنا ﷺ،

نُحبُّهُ لحبِّ الرسول أخوالَه، والزهريّ: راوي السُّنّة النبوية وحافظها، وناقلُها إلى جيل الأثبات مِنْ بَعْده، والزهريُّ حلْقة في الطائفة التي تثبتُ على الحقّ من أمة محمد ﷺ؛ والزهريُّ حجة دامغةٌ على أعداء السُّنّة النبوية بل أعداءِ الوحيِ الذي أُنزل على محمد ﷺ. لهذه الأسباب وغيرها، استحقَّ الزهريُّ أن يكون من أعلام الإسلام الكُمَّل، وأن تبرز سيرتُه لتقرأها الأجيال المسلمة، وتتّخذها قدوة، لأنه عاش في القرن الذي أخبر الرسول عليه السلام بفضله، إن كان يعني «القرن» المائة الأولى من الهجرة، ويشمله الفضل أيضاً إن كان القرن يعني الجيل من الناس، لأن الصادق الأمين قال: خيْرُ القرون قرني، ثم الذين يلونهم، فكان الزهريُّ من التابعين. وقد نبشتُ فهارس المكتبة العربية فلم أجد للزهري ترجمةً منفردة، إلاّ ما استلّه الأستاذ شكر الله بن نعمة الله قوجاني من «تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر» وأفرده بالتحقيق في جزء خاص، يتضمن حوالي ٣٣٠ خبراً مسنداً، لو جرّدتها من الروايات المكررة ما وصلت إلى خمسين خبراً لا تُشبع نَهَمَ القارىء المتطلّع إلى الدراسة الشاملة المبوّبة. . . فاستعنتُ بالله، وتوكّلت عليه لإخراج سيرة الزهري في ثوب جديد. . . إلاّ أنني عندما جمعت مادة البحث، ووضعت المخطط، وجدت أنَّ ترجمة الزهريّ تستحق أن يُكتَبَ فيها مجلّد كبيرٌ، فاخترت من المادة ما يتفق مع حجم سلسلة «أعلام المسلمين» لأن النيّة كانت معقودة أن يكون حلقة منها. فبوّبتُ سيرته في سبعة فصول وخاتمة؛ على النحو التالي:

الفصل **الأول**: في الحال السياسية والاجتماعية في القرن الأول، ونقّحت من خلاله صورة البيئة الاجتماعية التي نشأ فيها الزهريّ.

الفصل الثاني: الحركة العلمية في القرن الأول التي نهل منها الزهريّ.

الفصل الثالث: النَّبْعة والفرع: حول نسبه ونشأته.

الفصل الرابع: الزهريّ التلميذ، وفيه بيانُ شيوخه، ومواهبه.

الفصل الخامس: الزهريّ الأستاذ: وفيه بيان تلامذته وجهوده في نشر العلم.

الفصل السادس: خصائصه الذاتية.

الفصل السابع: مسند الزهريّ.

الخاتمة: تحقيق مكان الوفاة وزمنها، وسنّه، وذريّته.

وقد عرضتُ في هذا الكتاب المعارف التي تناسب طالب العلم، والباحث المتخصّص، والمثقف المسلم، ليجد فيه كلُّ قاصدٍ بُغيته.

ولا أرى أنّي بلغتُ الكمال، أو نصفَه، ولكنّني بذلتُ الطاقة، وقدّمت الجهد، ومَنْ قَدّم كلَّ ما عنده فقد أُعذر.

وإني لأرجو دعوة صالحة من أخ صالح، في البدء والختام، أن يتغمّد الله الكاتب برحمته، وأن يكتب له خاتمة خير.

وكتبه

محمّدُ محمّدِ حسَن شُرّاب

المدينة النبويّة ـ حيّ النصر

في رجب ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م

الفَصْل الأول

الحَالُ السِّيَاسِيَّةُ وَالاجْتِمَاعِيَّة في القَرْنِ الأوَّل

١ ـ الحال السياسية في القرن الأول.

٢ ـ الحال الاجتماعية في القرن الأول.

الحَالُ السِّيَاسِيَّةُ وَالاجْتِمَاعِيَّة

وُلد الزهريُّ في بداية النصف الثاني من القرن الأول، وتوفي في أواخر الربع الأول من القرن الثاني سنة ١٢٤ هـ. وهو مدنيّ المولد، مدنيّ التربية والنشأة، مدنيّ العلم، انتقل أو سكن أو تردّد على الشام بعد أن اكتملت شخصيته العلمية، فلم يكن للشام تأثير فيه بالدرجة التي كان للزهري من التأثير في أهل الشام. وشخصية الزهري الفذّة، وإمامته، لم تظهر في صحراء مجدبة، وإنما نبغتْ في مجتمع، وبرزت في دَوْلة، كان لهما تأثيرٌ فيه، كما كان له تأثيرٌ فيهما. فما أبرز خصائص المجتمع الذي عاش فيه الإمام الزهري؟ وما الأحداثُ السياسية التي كان لها تأثير في هذا المجتمع؟ ستكون الإجابة عن هذين السؤالين، موضوع الفصل الأول من الكتاب:

١ ـ الحال السياسية:

في سنة إحدى وأربعين، انتهتْ أحداث الفتنة الأولى التي ثارت في القرن الأول الهجري، حيث تمَّ الصلح بين الحسن بن عليّ، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم، بالصورة التي رواها البخاري في صحيحه عن الحسن البصري قال[1]: «استقبل ـ والله ـ الحسنُ بن عليّ معاويةَ بكتائبَ أمثالِ الجبال، فقال عمرو بن العاص: إني لأرى كتائب

(١) البخاري، كتاب الصلح، باب/ ٩.

لا تُولّي حتى تقْتُلَ أقرانها، فقال له معاوية ـ وكان والله خيرَ الرجلين[1] ـ: أيْ عمرو[2]، إنْ قَتَلَ هؤلاءِ هؤلاءِ وهؤلاء وهؤلاء، مَنْ لي بأمور الناس! مَنْ لي بنسائهم! مَنْ لي بضيعتهم[3]؟! فبعث إليه رجلين من قريشٍ من بني عبد شمس: عبدَ الرحمن بن سَمُرة[4]، وعبْدَ الله ابن عامرِ بن كُرَيْز[5]، فقال اذهبا إلى هذا الرجل، فاعرِضا[6] عليه، وقولا له[7]، واطلُبا إليه[8]، فأتياه، فَدَخلا عليه فتكلّما، وقالا له، وطَلبا إليه. فقال لهما الحسن بن علي: إنّا بنو عبد المطلب قد أصبنا من هذا المال[9]، وإنَّ هذه الأمة قد عاثت في دمائها، قالا: فإنه يعرض عليك

(١) المفاضلة هنا بين معاوية، وعمرو بن العاص.
(٢) أيْ: حرف نداء، وعمرو: منادى.
(٣) المراد بقوله: ضيعتهم: الأطفال والضعفاء؛ سُمُّوا باسم ما يؤول إليه أمرهم؛ لأنهم إذا تُركوا ضاعوا لعدم استقلالهم بأمر المعاش.
(٤) عبد الرحمن بن سَمُرة: صحابي تُوفي سنة خمسين، بالبصرة، أسلم يوم الفتح، وشهد غزوة مؤتة، وهو الذي افتتح سجستان وكابل.
(٥) عبد الله بن عامر: وُلد بعد الفتح، وكان عند الوفاة النبوية دون السنتين، وأُتي به النبيّ ﷺ لما وُلد فقال: هذا يُشبهنا وجعل يَتْفُلُ في فِيه ويعوِّذُ فجعل يبتلع ريق النبيّ ﷺ، فقال ﷺ: «إنه لمُسْقىً»، فكان لا يُعالج أرضاً إلاّ ظهر له الماء... توفي بالمدينة سنة ٥٨ هـ.
(٦) أي: ما شاء من المال.
(٧) أي: في حقن دماء المسلمين بالصلح.
(٨) أي: اطلبا منه خلع نفسه من الخلافة وتسليم الأمر لمعاوية وابذلا له في مقابلة ذلك ما شاء.
(٩) قوله: أصبنا من هذا المال: أي: إنّا جُبِلْنا على الكرم والتوسعة على أتباعنا من الأهل والموالي، وكنّا نتمكّن من ذلك بالخلافة حتى صار ذلك لنا عادة. وقوله: إن هذه الأمة: أي: العَسْكَرين الشامي والعراقي. وعاثت في دمائها: أي: قتل بعضها بعضاً فلا يكفّون عن ذلك إلاّ بالصفح عمّا مضى منهم والتألّف بالمال، وأراد الحسن بذلك كله تسكين الفتنة وتفرقة المال على مَنْ لا يُرضيه إلاّ المال، فوافقاه على ما شرط من جميع ذلك، والتزما له من المال في كل عام والثياب والأقوات ما =

كذا وكذا، ويطلبُ إليك ويسألُك، قال: فمَن لي بهذا؟ قالا: نحن لك به فما سألهما شيئاً إلاّ قالا: نحن لك به، فَصَالحه»[1]. وبذلك ظهرت المعجزة النبوية حيث قال عليه الصلاة والسلام وهو يشير إلى الحسن ابن علي: «ابني هذا سيّدٌ ولعلّ[2] الله أن يُصلح به بين فئتين من المسلمين»[3].

وقد سَمَّوْا هذا العام عامَ الجماعة؛ لاجتماع المسلمين على إمام

= يحتاج إليه لكل مَنْ ذكر. قال ابن حجر: ويحتمل أن يكون قوله: «أصبْنا من هذا المال» أي: فرّقنا منه في حياة عليّ وبعده ما رأينا في ذلك صلاحاً، فنبّه على ذلك خشية أن يرجع عليه بما تصرّف فيه. [الفتح جـ ١٣ / ٦٥].

(١) قال ابن حجر: قال ابن بَطّال: هذا يدلّ على أنَّ معاوية كان هو الراغب في الصلح وأنه عرض على الحسن المال ورَغّبه فيه وحثّه على رفع السيف، وذكّره ما وعده به جدُّه ﷺ من سيادته في الإصلاح به. [انظر الحديث التالي]. وقال ابن حجر: وفي هذه القصة من الفوائد: منقبة للحسن بن علي فإنه ترك المُلْك، لا لقلّة ولا لذلّة ولا لعلّة بل لرغبته فيما عند الله لما رآه من حقْن دماءِ المسلمين، فراعى أمرَ الدينِ ومصلحة الأمة. وفيه فضيلة الإصلاح بين الناس ولا سيما في حقن دماء المسلمين. وفيه دلالة على رأفة معاوية بالرعيّة وشفقته على المسلمين وقوّة نظره في تدبير الملك، ونظره في العواقب، وفيه ولاية المفضول الخلافة مع وجود الأفضل، لأن الحسن ومعاوية ولي كلٌّ منهما الخلافة، وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد في الحياة، وهما بدريّان. وفيه جواز خلع الخليفة نفسه إذا رأى في ذلك صلاحاً للمسلمين، والنزولِ عن الوظائف الدينية والدنيوية بالمال.

(٢) قوله ولعلّ الله أنْ يصلح به: جاءت «لعلّ» هنا، بمعنى «عسى» لاشتراكهما في الرجاء، والأشهر في خبر «لعلّ» أن يكون بغير «أنْ» كقوله تعالى: ﴿ لعلَّ اللَّهَ يُحدث ﴾ [الطلاق، آية: ١].

(٣) قال ابن حجر: «هذا الحديث عَلَمٌ من أعلام النبوّة، وفيه ردٌّ على الذين كانوا يكفّرون عليّاً ومَن معه، ومعاويةَ ومَن معه، بشهادة النبيّ ﷺ للطائفتين بأنهم من المسلمين؛ ومن ثَمَّ كان سفيانُ بن عُيينْة يقول عقب هذا الحديث: قوله: «من المسلمين» يعجبنا جداً. وفيه أن السيادة إنما يستحقّها مَنْ ينتفع به الناس لكونه علّق السيادة بالإصلاح [الفتح جـ ١٣ / ٦٧].

واحد. فهدأت النفوس وقرّت القلوب، وانصرف الناس في المدينة إلى ما يسَّرَهم الله إليه.

ولكن الفتنة بدأت تتأهب للظهور سنة خمسين عندما عزم معاوية على أخذ البيعة لابنه يزيد بولاية العهد، وأرسل إلى واليه على المدينة، مروان بن الحكم، أن يأخذ له البيعة من أهلها. وفي سنة إحدى وخمسين حجَّ معاوية، وعرّج على المدينة فأخذ البيعة لابنه بنفسه، وكانت زعامةُ المدينة لعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير والحسين بن عليّ، فقيل إنهم بايعوا مكرهين، وقيل إنهم بايعوا مختارين.

وتوفي معاوية رضي الله عنه سنة ستين، فبايعتْ أقاليم المسلمين يزيد، وبعث إلى المدينة مَنْ يأخذُ له البيعة، فبايع عبدُ الله بنُ عمر، وأبىٰ ذلك الحسينُ بن علي وعبدُ الله بنُ الزبير، وخرجا من ليلتهما إلى مكة. فأما الحسين فقد كاتبه أهلُ العراق ودعَوه إلى الخروج إليهم، فسار إلى العراق، وكان ما كان من أخبار كربلاء[1]. وأما ابن الزبير فاعتصم بمكة، ولم يبايع، ولم يَدْعُ إلى نفسه.

ولم ينجحْ أمراء الحجاز في أخذ البيعة منه، أو فضِّ الأنصارِ مِنْ حوله. وفي سنة ٦٢ هـ أمّر يزيدُ على المدينة ابنَ عمه عثمانَ ابنَ محمد بن أبي سفيان، فأوفد إلى يزيد جماعة من أهل المدينة، فأكرمهم وأجازهم، فرجعوا، فأظهروا عيْبَه، ونسبوه إلى شُرْب الخمر وغير ذلك،

(١) أعدل ما كُتب عن يزيد بن معاوية وموقفه من مقتل الحسين رسالة تحت عنوان «سؤال في يزيد بن معاوية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، بتحقيق صلاح الدينِ المنجد، وفي ذيلها فتوى الإمام الغزالي، وانظر: «البداية والنهاية» جـ ٨/ ١٦٤ ـ ٢٠٨، ورسالة «حقائق عن أمير المؤمنين يزيد بن معاوية» لهزّاع الشمرِّي، نشر وزارة المعارف السعودية، وانظر كتابنا: «المدينة في العصر الأموي» فصل «الحياة السياسية».

ثم وثبوا على عثمان فأخرجوه، وخلعوا يزيد بن معاوية، فبلغ ذلك يزيد فجهّز إليهم جيشاً مع مسلم بن عتبة المرّي، وكانت معركة الحرَّة، شرقي المدينة النبوية سنة ٦٣ هـ. وكان الأمير على الأنصار عبدَ الله ابنَ حنظلة، وعلى قُريش عبدَ الله بنَ مطيع، وعلى غيرهم من القبائل: مَعْقِلَ بنَ يسار الأشجعي. واعتزلت هذه الفتنةَ قبيلتان عظيمتان من قبائل المهاجرين:

الأولى: بنو هاشم، وكان على رأسهم محمدُ بن الحنفيّة، وفيهم عليُّ بن الحسين زين العابدين.

والثانية: آلُ الخطاب، ورياستُهم لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما، لما روى البخاري في صحيحه عن نافع قال: «لما خلع أهلُ المدينة يزيدَ بن معاويةَ جمع ابنُ عمر حَشَمَه وولده فقال: إني سمعت النبي ﷺ يقول: «يُنصبُ لكلِّ غادرٍ لواءٌ يوم القيامة، وإنّا قد بايعنا هذا الرجلَ على بيع الله ورسولِهِ، وإني لا أعلم غدْراً أعظمَ من أن يُبايَعَ رجلٌ على بَيْعِ الله ورسولِهِ[1]، ثم يُنْصَبُ له القتالُ، وإني لا أعلم أحداً منكم خلَعَهُ، ولا تابع في هذا الأمر؛ إلاّ كانت الفيصَل بيني وبينه»[2].

---

(١) قوله: على بيع الله ورسوله: أيْ على شرط ما أمر اللَّهُ ورسولُهُ به من بيعة الإمام، وذلك أنّ مَنْ بايع أميراً فقد أعطاه الطاعة وأخذ منه العطية، فكان شبيهَ مَنْ باع سلعة وأخذ ثمنها.

(٢) البخاري، كتاب «الفتن» باب/٣١. قال ابن حجر رحمه الله: وفي هذا الحديث وجوبُ طاعةِ الإمام الذي انعقدت له البيعة والمنعُ من الخروج عليه ولو جار في حكمه، وأنه لا ينخلع بالفسق. قال: وقد وقع في نسخة شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصة الرجل الذي سأله عن قوله تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾: أنّ ابن عمر قال: «ما وجدت في نفسي في شيء من أمر هذه الأمة ما وجدتُ في نفسي أنّي لم أقاتل هذه الفئة الباغية كما أمر الله. قال حمزة: فقلنا له: مَنْ ترى الفئة الباغية؟ قال: ابن الزبير بغى على =

وبعد وفاة يزيد بن معاوية سنة ٦٤ هـ دعا ابن الزبير إلى نفسه، فأطاعه أهل الحجاز واليمن والعراق وخراسان، ومصر. . . وتولى بعد يزيد ابنُه معاويةُ فلم تَطُلْ مدّته، فبايع الناسُ في الشام مروانَ ابن الحكم، وسار إلى مصر فانتزعها ثم توفي سنة ٦٥ هـ، وخلفه ابنه عبد الملك بن مروان، واستطاع أن يقضي على نفوذ ابن الزبير سنة ٧٣ هـ، وكان عام الجماعة الثاني؛ لاجتماع الأمة كلها على عبد الملك بن مروان.

وبقيت الحياة في المدينة ـ موطنِ طفولة الزهري وشبابِه ـ سائرةً، من دون أن تهزَّها أحداثٌ سياسية كبرى، حتى نهاية حياة الزهري سنة ١٢٤ هـ.

ولم يكن يعكّرها إلّا سياسة بعض الأُمراء الإدارية التي كانت تتّسم بالقمع والشدّة والتضييق(١)، ما عدا زمن إمارة عمر بن عبد العزيز في

= هؤلاء القوم، يعني: بني أُمية، فأخرجهم من ديارهم ـ من المدينة ـ ونكث عهدَهم». [الفتح جـ ١٣/٧٢]. وكان ابن الزبير ـ رحمه الله ـ قد أمر بإجلاءِ بني أُمية عن المدينة بعد دخولها في طاعته.

(١) تولى إمارة المدينة في العهد الأموي ثلاثون أميراً، منهم مَنْ كان حسنَ السيرة في أهل المدينة، ومنهم مَنْ كان بطّاشاً غشوماً، وممّن كان حسن السيرة: أبَانُ بن عثمان، وعمرُ بن عبد العزيز، وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. وأول مَنْ أساءَ إلى أعلام أهل المدينة هشامُ بن إسماعيل المخزومي وكانت بنتُه تحت عبد الملك بن مروان، فضرب سعيد بن المسيب لأنه رفض البيعة لولدي عبد الملك في حياته. وولّى الوليدُ بن عبد الملك عثمانَ بن حيّان المرّي بمشورةٍ من الحجّاج؛ ليشتدّ على أهل المدينة ويمنعهم من إيواء العراقيين الفارّين من ظلم الحجّاج بن يوسف، وولّى هشامُ بن عبد الملك ابنَ خاله إبراهيم بن هشام المخزومي، وكان شديداً على أهل المدينة غشوماً. وكانت أكثر ما تنصبُّ الشدّة على فقهاء المدينة لمنعهم من إبداء الرأي في سياسة الخلفاء، وكانوا يخشون من فقهاء المدينة؛ لأن آراءهم كانت تسير بها الركبان فتُحدثُ معارضةً شديدة في =

خلافة الوليد، وفي سنوات خلافة سليمان بن عبد الملك، حيث كان عمر بن عبد العزيز مشيراً ووزيراً له، واستعادت ذروة مجدها في زمن خلافة عمر بن عبد العزيز.

هذه الأحداث السياسية التي بدأت في عهد يزيد بن معاوية، وانتهت بانتهاء ابن الزبير، لم يكن الزهريُّ ممّن خاض غمارها؛ لأنه لم يكن في السنّ التي تؤهّله لذلك، فأبْعَدُ التقديرات لسنةِ ميلاده سنة خمسين هجرية، وهناك روايات أخرى تقول: سنة ٥١، ٥٦، ٥٨ هـ. فإذا جعلنا مولده سنة خمسين، تكون سنُّهُ يوم تولّي يزيد بن معاوية عشر سنوات، وكانت معركة الحَرَّة سنة ٦٣ هـ فتكون سنُّهُ يومئذ ثلاث عشرة سنة. ودخلت المدينة في طاعة ابن الزبير بعد موت يزيد سنة ٦٤ هـ. وإذا كان الزهري لم يَخُضْ غمار هذه الفتنة(١)؛ فإنه اكتوى بنارها، وأصابه ما أصاب غيره من ضيق العيش بسببها، وكانت سبباً في هجرته إلى ديار الشام كما سيأتي بيانه في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

٢ ـ المجتمع المدني في العهد الأموي (عصر الزهري):

أ ـ امتدّ العهد الأموي من سنة إحدى وأربعين، عام الجماعة الأول، حتى سنة ١٣٢ هـ. يقتطع منه عشر سنوات كان الحجاز فيه

= الحجاز وفي الأقاليم، لمكانة أهل المدينة في العلم والتقوى، ولأن المدينة ملتقى المسلمين في الحج والزيارة. ومَنْ سكتَ من العلماء لم يكن يسكت على كبيرة؛ لأن أفعال الخلفاء لم تكن تخالف أركان الإسلام، وأُسسَ العقيدة، وإنما كانت في الأمور التي تقبل الاجتهاد، مما قد يرونه من المصالح المرسلة، وتختلف فيها الآراء؛ أمّا أحكام الإسلام في العبادات والحدود والمعاملات المتّفق عليها: فلم يكن أحدٌ من الخلفاء يخرج عليها.

(١) وإنما شارك في الفتنة رجال من بني زُهْرة، من طبقة كبار التابعين، فكانوا في صف عبد الله بن الزبير.

داخلاً تحت ولاية ابن الزبير. وقد وُلد الإمام الزهري في المدينة، وفيها نشأ، وتعلّم، وفيها تخرّج واكتملت شخصيته العلمية... في المدينة عاش أكثر من ثلاثين سنة من عمره، لا يكاد يُغادرها إلاّ لعمرة أو حج، ثم يعود إلى مسقط رأسه.

ومن المدينة جُلُّ مشايخه الذين أخذ عنهم العلم، وعندما رحل إلى الشام، لم يقطع صلته بالمدينة النبويّة، ولكنه بقي كثير التردّد إليها، باحثاً عن العلم ومُعلّماً، يُمضي في رحابها الأيامَ الطويلة في كل رحلة أو كلِّ أوبةٍ إليها؛ لما روى ابن عساكر في تاريخ دمشق[1] عن الزهري قال: «مكثتُ خمساً وأربعين سنة أختلف من الحجاز إلى الشام، ومن الشام إلى الحجاز، فما كنت أسمع حديثاً أستطرفه».

وفي رواية أُخرى قال: «ما وجدتُ أحداً يفيدني في تردّدي إلى الشام حديثاً»[2].

والخبر الأول يُفيد أنه لم يكن يجعل أحد الموطنين مقرّاً دائماً له، بعد اتصاله بالشام سنة ٨٢ هـ، فهما ـ الحجاز والشام ـ متساويان في مدّة الإقامة.

ويفيد الخبر الثاني أنه جعل المدينة موطنه الرئيس، وجعل الشام مكاناً للتردد إليه وليس للإقامة الدائمة.

ومما يدلّك على طول إقامته في المدينة في مرحلة اتصاله بالشام؛ أنه كان أحد شيوخِ مالكٍ الذين أكثرَ عنهم الرواية، والإمامُ مالك لم يبرح المدينة حياته إلاّ إلى مكة لعمرة أو حج، وقد ولد الإمام مالك سنة ٩٣ هـ، ولا يكون أَخْذُه عن الزهري إلاّ بعد المائة، وقد روى ابن

(١) جزء الزهري. حقّقه شكر الله بن نعمة الله قوجاني. ص ١٠٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٥.

عساكر عن الإمام مالك قوله: «أدركت مشايخ بالمدينة أبناءَ سبعين وثمانين، لا يُؤخذ عنهم، وَيَقْدُمُ ابنُ شهاب وهو دونهم في السنّ فيزدحم الناس عليه»(١)، وفي رواية: «ويقدم عليها محمد بن مسلم وهو شاب فيُزدَحَمُ على بابه»(٢).

ويؤخذ من الأخبار أن الزهري كان له بالمدينة بيتٌ يُقيم فيه عند قدومه إليها ويحضر الأعياد فتطول إقامته؛ لما رُوي عن الإمام مالك أنه قال: «شهدتُ العيد، فقلت هذا يومٌ يخلو فيه ابنُ شهاب، فانصرفتُ من المصلى حتى جلستُ على بابه، فسمعْتُه يقول لجاريته: انظري مَنْ بالباب، فنظرت، فسمعتُها تقول: مولاك الأشقر، مالك، قال: أدخليه، فدخلتُ، فقال: ما أراك انصرفت بَعْدُ إلى منزلك؟ قلتُ: لا، قال: هل أكلتَ شيئاً؟ قلتُ: لا، قال: اِطعمْ، قلتُ: لا حاجة لي فيه، قال: فما تريدُ، قلتُ: تحدِّثُني، قال لي: هات، فأخرجتُ ألواحي فحدّثني بأربعين حديثاً...»(٣).

أردت من هذه المقدمة أمام الحديث على المجتمع المدني في العصر الأموي، أن أُثْبِتَ أن مجتمع المدينة بقي مجتمع الزهري، منذ مولده حتى وفاته، فهو مدني حتى في مدة تردّده إلى الشام، وبقي متأثراً بمجتمع المدينة، ويؤثّر في مجتمع المدينة في حياته كلِّها، فإذا أفضْتُ في الحديث عن مجتمع المدينة، فإنني أتحدث عن مجتمع الزهري الألصق به.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٦. ولكن في قوله: «وهو شابٌّ» نظر؛ فإذا كان اتصال مالك بالزهري بعد نهاية المائة الأولى من الهجرة؛ يكون عمر الإمام الزهري قد تجاوز الخمسين، وقارب الستّين، فكيف يكون شابّاً؟! وانظر «الإمام مالك»، لأبي زهرة، ص ٣٢.

(٣) «الإمام مالك»، لأبي زهرة، ص ٣٤.

ب ـ وتمحيص تاريخ المجتمع المدني واجبٌ على كلٍّ مَنْ يتناول جانباً من جوانب تاريخ المدينة، ولذلك فإنني لا أَمَلُّ الكتابة في هذا الموضوع، منذ كان اتصالي بتاريخ المدينة النبوية، ولو كتبتُ مائة كتاب في تاريخ المدينة ما تأخرتُ عن تجلية أحد جوانب هذا المجتمع في كل كتاب أو رسالة أو مقالة[١]، ذلك أنَّ المؤلّفين في مطالع العصر الحديث[٢]، وصفوا المجتمع المدني في القرن الأول بأوصاف لا تصحُّ، ولا يُعقل أن تكونَ في خير القرون، وفي أحبِّ البقاع إلى الله ورسوله! . . . وقد ذاعت هذه الأوصاف وشاعت فيما بَعْدُ في كتب المؤلّفين في التاريخ والأدب، وتناقلتها الألسنة عقوداً من الزمان، ولا يكاد يمحوها إلّا جملةٌ من الكتب والمقالات، تتداولها الأجيال الناشئة، وتعتمد عليها في إصلاح مفهوماتها.

جـ ـ فما السمات العامّة للمجتمع المدني، في العصر الأموي، وهو العصر الذي عاشه الزهري؟

سيادة أهلِ التقوى والصلاح، والانكباب على العلم الشرعي، أخذاً وعطاءً، والعملُ الجادّ، والتكافلُ الاجتماعي، وحُسْن العشرة، وكرم الوِفادة، وصِحة العقيدة، والتمسك بالسُّنّة، والاقتداء بالصحابة والتابعين. . . هذه بعضُ سمات المجتمع المدني في العصر الأموي.

---

(١) انظر «المدينة في العصر الأموي»، و«أخبار الوادي المبارك» للمؤلّف.

(٢) أول مَنْ وضع الأحكام الكاذبة الجائرة على مجتمع المدينة: طه حسين في كتابه «حديث الأربعاء» عندما ترجم لشعراء الحجاز: الأحوص، وعمر بن أبي ربيعة، ويواكبه في الزمن أحمد أمين في كتابه «فجر الإسلام» وتلميذهما النجيب شوقي ضيف في كتابه «تاريخ الأدب العربي لصدر الإسلام» وجميعهم تلاميذ للمستشرق الإيطالي كارلو نالينو في محاضراته التي ألقاها في الجامعة المصرية سنة ١٩١٠ ـ ١٩١١ وجمعت تحت عنوان «تاريخ الآداب العربية» وهو مستشرق إيطالي، توفي سنة ١٩٣٨ م.

وكلُّ مَنْ اطّلع على التاريخ الموثوق لا يشكُّ أنَّ المجتمع المدني في القرنين الأول والثاني كان المجتمع الأمثل بين مجتمعات المدن الإسلامية، بل هو المجتمع القدوة. . . وإذا حكمنا بهذا الحكم؛ فإننا لا نؤلِّفُ مجتمعاً من الخيال كما يفعلُ أهل المدينة الفاضلة، وإنما نصف واقعاً تاريخياً معتمدين على التاريخ المسند الصحيح؛ وإليك الشواهد الدامغة على ما نقول:

١ ـ قال عليه الصلاة والسلام: «أُمِرْتُ بقريةٍ تأكل القرى، يقولون يَثْرِبُ وهي المدينة، تنفي الناسَ كما ينفي الكيرُ خَبَثَ الحديد»(١). قال ابن حجر: وقال ابن المنير: يُحتملِ أن يكون المرادُ بأكلها القُرى غلبةَ فضلها على فضل غيرها، ومعناه أنَّ الفضائل تضمحلُّ في جنبِ عظيمِ فضلها حتى تكون عدماً. والفضل للمكان وسكانه، وليس للمكان خالياً من سكانه.

وأما قوله: «تنفي الناس» المراد أنها لا تترك فيها مَنْ في قلبه دَغَل، بل تميزه من أهل القلوب الصادقة، وتُخرجه، كما يميّز الحدادُ رديءَ الحديد من جيّده.

قال ابن حجر: واستُدِلَّ بهذا الحديث على أن المدينة أفضلُ البلاد. قال المهلّب: لأن المدينةَ هي التي أدخلت مكة وغيرها من القرى في الإسلام، فصار الجميعُ في صحائف أهلها، ولأنها تنفي الخبث(٢).

---

(١) فتح الباري ٤/٨٧.

(٢) وانظر «فتح الباري» باب «ما ذكر النبيُّ ﷺ، وحضّ على اتفاق أهل العلم، وما اجتمع عليه الحرمان مكة والمدينة، وما كان بهما من مشاهد النبي ﷺ والمهاجرين والأنصار، ومصلّى النبيّ ﷺ، والمنبر والقبر» «كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنّة» جـ ١٣/٣٠٢. قال ابن حجر في ذيل الباب: «وفضل المدينة ثابت لا يحتاج إلى إقامة دليل خاص، وإنما المراد هنا تقدُّمُ أهلها في العلم على غيرهم، وثبت ذلك =

وقال عليه الصلاة والسلام: «إنَّ الإيمان لَيَأْرِزُ إلى المدينة كما تأرِز الحيَّةُإلى جُحْرها» [الفتح جـ ٤/٩٥]. قال ابن حجر رحمه الله: معنى يأرِز، ينضم ويجتمع. وقوله: كما تأرز الحيّة: أي: إنها كما تنتشر من جُحْرها في طلب ما تعيش به، فإذا راعها شيء رجعت إلى جُحرها، كذلك الإيمان، انتشر في المدينة، وإليها يرجع ويجتمع. قال: وكلُّ مؤمن له من نفسه سائق إلى المدينة لمحبته في النبي ﷺ، فيشمَلُ ذلك جميعَ الأزمنة لأنَّه في زمن النبيّ ﷺ للتعلُّم منه، وفي زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم؛ للاقتداء بهديهم، ومن بعد ذلك؛ للصلاة في مسجده وزيارة قبره والتبرّك بمشاهدة آثاره، وآثار أصحابه. وقال الداودي: كان هذا في حياة النبي ﷺ والقرن الذي كان منهم، والذين يلونهم، والذين يلونهم خاصة. وقال القرطبي: في هذا الحديث تنبيهٌ على صحة مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البِدَع، وأن عملهم حجةٌ كما رواه مالك... وإذا لم نأخذ هذا بعمومه؛ فلا شك أنَّ القرن الأول يدخل فيه لا محالة لأنه خير القرون، وجلُّ الصحابة والتابعين إنما كانوا ـ في القرن الأول ـ في المدينة.

٢ ـ كانت المدة التي عاشها رسول الله ﷺ، في المدينة، ميداناً للعمل المتواصل في تطبيق تفاصيل الأحكام تطبيقاً عملياً، يقوم به رسول الله ﷺ ويتابعه أصحابُه في كل ميدان من ميادين الحياة... وإن مجتمعاً عاش فيه الرسول ﷺ وتربّى فيه على يديه النواةُ الأولى لخَيْرِ أُمةٍ أُخرجتْ للناس؛ لَهُوَ مجتمع لا يُدانيه أيُّ مجتمع آخر، فقد شاهد هذا المجتمع الوحي وصاحب الدعوة، ولازم رسول الله ﷺ في غَدَواتِه

= لعصر الرسول عليه السلام والصحابة والتابعين وتابعيهم، وهذا يشمل القرنين الأول والثاني، وفي القرون التالية لم يكن في غيرها مَنْ يفوق علماءها في الفضل والعلم».

ورَوْحاته، وفي يُسْره وعُسْره، وفي حربه وسِلْمه، فكان لهذه الملازمة والصحبة آثارٌ نفسية ومعانٍ إيمانيةٌ وتعلّقٌ روحي، يُذيب كل مخلّفات الماضي الجاهلي.

وقد كان رسول الله ﷺ يُرَبّي أصحابه؛ ليكونوا قُدوةً ومدرسةً بعد وفاته، وليكونوا حفظة للأمة من الضلالة، كما أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا على مستوى من الأخلاق الفاضلة، والعمل والسمت، ما يجعلهم محلَّ جذب الناس والتأثير فيهم بالسلوك والقول، ولذا كانت طبقةُ التابعين أيضاً موضعَ التأثير في مجتمعهم لما استوحَوْه من سلوك الصحابة وأقوالهم، فمَن رأى صحابياً فكأنه رأى رسول الله ﷺ في سلوكه؛ لأنهم الجماعة الذين رضي الله عنهم ومدحهم في قرآنه، وليس بعد تعديل الله من تعديل. ثم كانت طبقةُ تابعي التابعين الذين حرَصوا على الأخذ عن التابعين والاقتداء بسلوكهم لكون هؤلاء التابعين رأوا مَنْ رأى رسول الله ﷺ.

هذه السلسلة من التأثير، والتأثّر، وصدق النيّة، وإخلاص الطويّة واستقامة العمل، عبّر عنها رسول الله ﷺ قبل أن تقع، فكانت من معجزاته ﷺ.

٣ ـ روى مسلم في الصحيح، عن أبي بُرْدة(١) عن أبيه قال: «صلّينا المغرب مع رسول الله ثم قلنا: لو جلسنا حتى نصلّي معه العشاء. قال: فجلسنا، فخرج علينا رسول الله ﷺ، فقال: ما زلتم هاهنا! قلنا: يا رسول الله، صلّينا معك المغرب ثم قلنا نجلس حتى نصلّي معك العشاء، قال: أحسنتم، وأصبتم. قال: فرفع رأسه إلى النجوم، فقال: النجوم أَمَنَةٌ للسماء؛ فإذا ذهبت النجوم أتى السماءَ ما تُوعد، وأنا أَمَنَةٌ

---

(١) أبو بردة: هو ابن أبي موسى الأشعري، اسمه الحارث، وقيل: عامر، وقيل: اسمه كنيته، توفي سنة ١٠٤ هـ.

لأصحابي؛ فإذا ذهبْتُ أتى أصحابي ما يُوعدون، وأصحابي أَمَنَةٌ لأمتي؛ فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يُوعدون»(١).

وقال ﷺ: «يأتي على الناس زمان، يغزو فِئامٌ من الناس، فيقال لهم: هل فيكم مَنْ رأى رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فِئامٌ من الناس، فيُقال لهم: هل فيكم مَنْ رأى مَنْ صحب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فِئامٌ من الناس، فيقال لهم: فيكم مَنْ رأى مَنْ صحب مَنْ صحب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم»(٢).

قال النووي: وفي هذا الحديث معجزاتٌ لرسول الله ﷺ، وفضل الصحابة والتابعين وتابعيهم.

وقال رسول الله ﷺ: «خيرُ أُمتي القرنُ الذين يلوني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»(٣). وأشهر الأقوال في تفسير الحديث: أن الخيرية تشمَلُ جيل الصحابة، وتابعيهم، وتابعي التابعين، وهؤلاء عَمِروا القرنين الأول والثاني.

وإذا كان للصحابة والتابعين وتابعيهم هذه الخيريّة، ولهم هذا الأثر في الأمة وفي المجتمع الذي يوجدون فيه، فإن المدينة المنوّرة ـ في العصر الأموي ـ كان لها أوفرُ نصيب من هذا الرصيد، إذا ما قورنت بالأمصار الأخرى وقصرنا النظر على المشاهير العلماء الذين يكونون أكثر تأثيراً في المجتمع، وأكثر حفظاً له من الفتن والبدع. فكان عدد

---

(١) صحيح مسلم، باب «بيان أن بقاء النبي أمان لأصحابه وبقاء أصحابه أمانٌ لأمته».
والأمنة: بفتح الهمزة والميم، بمعنى الأمان.

(٢) رواه مسلم، «باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» على هامش «إرشاد الساري» جـ ٩/٤١٧. والفئام: الجماعة.

(٣) المصدر السابق، في الباب نفسه.

المشاهير العلماء من الصحابة الذين استوطنوا المدينة بعد وفاة رسول الله ﷺ مائةً وخمسين صحابياً[1] واستوطن مكة خمسون صحابياً، واستوطن العراق ـ الكوفة والبصرة ـ خمسة ومائة صحابي، واستوطن الشام خمسون صحابياً، ومثل عددهِم في مصر وخراسان واليمن[2]. وتتميز المدينة أن كبار الصحابة منعهم عمر بن الخطاب من مغادرة المدينة، أو الحجاز، حتى آخر عهده، وقد امتد عهد الصحابة بالمدينة إلى العقد التاسع من القرن الأول[3].

وأما التابعون، فقد عدَّ ابن سعد في الطبقات[4] أكثر من أربعمائة تابعي في المدينة وحدَها، وإذا عددنا نصفَهم من أهل العلم والرواية؛ فإن مائتي تابعي كانوا معلمين وموجِّهين في المدينة.

٤ ـ وُلد الإمام مالك سنة ٩٤ هـ، وتوفي سنة ١٧٩ هـ. ودوَّن «الموطأ» بعد نهاية العهد الأموي[5]، ويجمع الموطأ بين الحديث النبوي والفقه العملي، وينقل الإمام مالك في كتابه بعض السنن العملية التي كان أهل المدينة يعملون بها في زمنه؛ لأنهم ورثوا التعامل بها عن التابعين، وورث التابعون هذا العملَ عن صحابة رسول الله ﷺ. . . والمجتمع الذي ينقل عنه الإمام مالك السنة العملية لا بدَّ أن يكون مأموناً، موثوقاً يطمئن الناقل عنه إلى أنه خالٍ من البدعة، وثابت في

---

(١) «مشاهير علماء الأمصار»، لمحمد بن حبّان البُسْتي، ص ٤ ـ ٣٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٠ ـ ٦١.

(٣) توفي أبو هريرة، وعائشة رضي الله عنهما سنة ٥٨ هـ، وتوفي عبدُ الله بن عمر، وأبو سعيد الخدْريُّ سنة ٧٤ هـ، وتوفي جابرُ بن عبد الله سنة ٧٨ هـ، وتوفي سهلُ بن سعد الساعديُّ سنة ٨٨ هـ وقيل بعد ذلك.

(٤) الطبقات الكبرى، جـ ٥. وانظر: «مشاهير علماء الأمصار» وقد ذكر ابن حبّان من مشاهير التابعين في المدينة مائة وسبعين تابعياً.

(٥) دُوِّن الموطأ سنة ١٥٩ هـ.

سلوكه على السُّنّة النبوية، ولذلك نصح الإمامُ مالكٌ الليثَ بنَ سعد[1]، إمامَ مصر في عصره، باتّباع السُّنّة العملية لأهل المدينة، وحاجّهُ في رسالة كتبها إليه يقول فيها: «إنه بلغني أنك تُفْتي الناسَ بأشياءَ مختلفةٍ، مخالفة لما عليه الناسُ عندنا، وببلدنا الذي نحن فيه، وأنت في أمانتك وفضلك ومنزلتك من أهل بلدك، وحاجةِ مَنْ قِبَلَكَ إليك، واعتمادِهم على ما جاءَهم منك: حقيقٌ بأن تخافَ على نَفْسكَ، وتتبعَ ما ترجو النجاة باتّباعه، فإن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿ والسابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصار﴾... الآية وقال تعالى: ﴿ فبشّرْ عبادي الذين يستمعون القولَ فيتبعون أحسنه ﴾. فإنما الناسُ تَبَعٌ لأهلِ المدينة، إليها كانت الهجرة، وبها تنزّلَ القرآن، وأُحلَّ الحلالُ وحُرِّمَ الحرام؛ إذْ رسول الله ﷺ بين أظهُرِهمْ، يحضرون الوحي والتنزيل، ويأمرهم فيُطيعون ويَسُنّ لهم فيتبعونه حتى توفّاه الله، ثم قام بعده أتبع الناس له من أُمته، ممّن ولي الأمر من بعده بما نزل بهم، فما علموا أنفذوه وما لم يكن عندهم فيه علْمٌ سألوا عنه، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهادهم وحداثة عهدهم، وإنْ خالفهُم مخالفٌ أو قال امرؤ: غيره أقوى منه وأولىٰ، تُركَ قوله وعُمل بغيره، ثم كان التابعون مِن بعدِهم يسلكون تلك السُّبُل، ويتبعون تلك السُّنن، فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهراً معمولاً به؛ لم أرَ لأحدٍ خِلافَه، لِلَّذي في أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجوز انتحالُها ولا ادّعاؤها، ولو ذهب أهل الأمصار يقولون: هذا العمل ببلدنا، وهذا الذي مضى عليه مَنْ مضى منّا؛ لم يكونوا من ذلك على ثقة، ولم يكن لهم من ذلك الذي جاز لهم»[2].

---

(١) الليث بن سعد: إمام أهل مصر (٩٤ ـ ١٧٥ هـ).

(٢) انظر «الإمام مالك»، لأبي زهرة، ص ١١١. و «عمل أهل المدينة»، للدكتور أحمد سيف، ص ٨١.

وقد استدلّ المالكية على صحةِ ما ذهب إليه الإمام مالك، بأن إجماع أهل المدينة حجّة، وإنْ خالفهم غيرهم، بما يلي:

أولاً: الآثار التي جاءت في المدينة، كقوله ﷺ:

«إن المدينة تنفي خَبَثها كما ينفي الكيرُ خَبَث الحديد».

وقوله: «إنَّ الإسلام لَيأرِزُ إلى المدينة».

وقوله: «لا يكيدُ أحدٌ أهل المدينة إلاّ انماعَ كما يَنْماع الملحُ في الماء»(١).

ثانياً: أنّ المدينة دار هجرة النبيّ ﷺ، وموضعُ قبره، ومهبط الوحي ومجمع الصحابة، ومستقرّ الإسلام، ومتبوّأ الإيمان، وفيها ظهر العلم وفيها صَدَر، فلا يخرجُ الحقُّ عن قول أهلها.

ثالثاً: أنّ أهل المدينة شاهدوا التنزيل، وسمعوا التأويل، وكانوا أعرف بأحوال الرسول ﷺ من غيرهم، فوجب أن لا يخرج الحقّ عنهم.

رابعاً: أنّهم شُهداء آخر العمل من النبيّ ﷺ، وعرفوا ما نُسخ وما لم يُنْسخ.

خامساً: أنّ مَنْ خرج من الصحابة عن المدينة فقد شُغل بالجهاد، وكان ابن مسعود إذا أفتى بفُتيا أتى المدينة فسأل عنها، فإنْ أُفتيَ بخلاف فتياه، رجع إلى الكوفة ونسخَ ما عمل.

سادساً: أنّ رواية أهل المدينة مقدمةٌ على رواية غيرهم، ولأنَّ أخلافَهم تنقل عن أسلافهم، فيخرج نقلُهم من حيِّزِ الظنّ إلى اليقين، فكان إجماعهم حجةً على غيرهم.

سابعاً: أنَّ من المُحال أن يخفى حكمُ النبيِّ ﷺ على الأكثر وهم

---

(١) البخاري، باب «فضائل المدينة».

الذين بها، ويعرفه الأقل وهم الخارجون عنها، وأن العادة تقضي بأن مثل هذا الجمعِ المنحصرِ من العلماء الأحقّين بالاجتهاد لا يُجمعون إلّا عن راجح[1].

وقد ناقش الجمهور الاستدلالات السابقة على حجيّة إجماع أهل المدينة فلم يذكر أحد ما يُنكَر من سلوك أهل المدينة.

ومما يشهد لمجتمع المدينة أن مذهبهم في القرون المفضلة كان أصحَّ مذاهب أهل الأمصار؛ لأنهم كانوا يتأسَّوْن بأثر رسول الله ﷺ أكثرَ من سائر الأمصار، وكان غيرهم من أهل الأمصار دونهم في العلم بالسُّنّة النبوية، ولم يكن بها في هذه القرون[2] بدعةٌ ظاهرةٌ، ولا خرج منها بدعة في أصول الدين كما خرج من سائر الأمصار، فخرج من البصرة القدَرُ والاعتزال والنُسُك الفاسد، وكان بالشام النَّصبُ والقَدَر، وخرجْ من الكوفة التشيُّعُ والإرجاءُ، وكان التجهُّمُ بخراسان. وأما المدينة فإنْ كان بها ممّن هو مُضْمِرٌ لذلك فكان عندهم مُهاناً مَقْهوراً.

٥ ـ هذا هو المجتمع المدني، في القرون المفضّلة، وصفتُه معتمداً على نصوص الأحاديث الصحيحة، وعلى الطريقة الإحصائية الكمية[3] في تقرير القواعد الاجتماعية التي تعتمد على كتب تراجم

---

(١) «عمل أهل المدينة»، للدكتور أحمد سيف، ص ٧٨.

(٢) انظر: «صحة أصول أهل المدينة» للإمام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية»، ص ٢٣.

(٣) «الطريقة الكميّة لدراسة معاجم التراجم الإسلامية» عنوان رسالة، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة ١٤٠٤ هـ. وهي ترجمة عن بحث كتبه المستشرق (رجارد بليت) باللغة الإنجليزية، لدراسة تراجم رواة الحديث في نيسابور التي ضمّها كتابا: الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، وعبد الغافر الفارسي (ت ٥٢٩ هـ)، واستخلص منها الباحث نتائجَ اجتماعيةً واقتصاديةً. وكنتُ قد اعتمدتُ الطريقة الكميّة، عندما بحثت الحالة الاجتماعية في المدينة، في كتابي: =

الرجال من أهل العلم. والطريقة الكمية الإحصائية ليست دليلاً مستقلاً عن النصوص النبوية، وإنما هي شاهد على تحقّق ما أخبر به رسول الله ﷺ، قبل أن يكونَ، فكان. ففي عصر التابعين، ترجم ابن سعد في الطبقات (جـ ٥) لأكثرَ من أربعمائة تابعي مدنيّ جلّهم ممّن يُروىٰ الحديث عنهم، فإذا رجعنا إلى كتب الأدب والشعر، التي تتحدث عن شعر القرون الثلاثة المفضلة وأدبها لا نجد إلّا عدداً قليلاً من الشعراء لا يتجاوز أصابع اليدين، وفي الشعراء الصالحُ والماجن، وليسوا جميعاً ممّن ﴿ يتّبِعُهُمُ الغاوون ﴾[1].

هذا المجتمع الذي وصفتُه، وأخبر رسول الله ﷺ بكونه، يحكم له قارىء التاريخ بالتفوّق في الأخلاق الفاضلة، والقرب من الصالحات،

= «المدينة في العصر الأموي» المطبوع سنة ١٤٠٤ هـ، قبل أن أطّلع على هـذه الدراسة (انظر: المدينـة في العصر الأمـوي، ص ٢٧٩) فلمّا اطّلعت على هذه الرسالة فيما بَعْـدُ؛ فَرِحتُ؛ لأنني كنتُ من السـابقين إلى هذه الـطريقة وبقيت المؤسساتُ العلمية تنتظر مستشرقاً ليدلّها على الطريق، حيث عدّ الدكتـور أكرم العمري ـ رئيس المجلس العلمي بالجامعة الإسـلامية ـ بحْثَ المستشـرق فتحاً جديداً في بابه. وتقوم الطريقة الكميّة التي أدعو إليها، في دراسة المجتمع، أن نرجع إلى كتب التراجم ـ والعرب من أكثر الأمم التي عُنِيتْ بتراجم رجـالها في جميع العصور ـ وندرس أحوال الرجال، فإن وجدنا كثرتهم تميل إلى الصلاح، والجدّ، كان المجتمع كذلك، وإن كانت كثرتهم تميل إلى اللهو والمجون؛ كان المجتمع كذلك، لأن كتب التراجم تثبت سير أعلام النبلاء المشهورين، الذين يؤثّرون في مجتمعهم. . . وقد أثبتتْ نتيجة الإحصاء غلبةَ أهل العلم الشرعي، الموسومين بالصلاح، في مجتمع المدينة، في القرون المفضلة وبـذلك تتحقّق المعجزة النبوية؛ لأنه أخبر عن ذلك فقال: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم». وقد رأينـا أن جُلَّ الصحـابة والتـابعين وتابعيهم الـذين يشمَلهم الحديث كانوا في المدينة النبوية.

(١) انظر: «المدينة في العصر الأموي»، للمؤلّف. فصل «الحياة الفكرية».

والبعد عن الموبقات، فهو المجتمع الذي انصرف إلى الجدّ والعمل والتزاحم على طلب العلم، ونقْله إلى طالبيه ممّن يقصدون المدينة، حيث كان مجتمع المدينة عامراً بأهله، وعامراً بمَن شدّوا الرِّحال إلى المدينة لغرضَين لا ثالث لهما:

الأول: للصلاة في مسجد رسول الله ﷺ، والتبرّك بالآثار النبوية والسلام على محمد ﷺ، وهؤلاء لا تخلو المدينة منهم؛ لأنهم يقصدونها بعد عُمرة، أو حج، أو في طريقهم إلى العمرة أو الحج، أو يقصدونها للمجاورة والتفرّغ للعبادة.

والغرض الثاني: طلب العلم، حيث بقيت المدينة قروناً، وهي مركز رواية الحديث وفقه الصحابة والتابعين، يشدّ إليها طلبةُ العلم الرِّحال لهذا الغرض ولا يشدُّ أهلها الرِّحال إلى غيرها.

وقاصدو المدينة لهذين الغرضين: رجال انقطعوا عن الدنيا، وتعلقوا بالآخرة، لأن القاصد للعبادة ينفق من ماله في هذا السبيل، ولا يرجو الثواب إلّا من الله، وطالبُ العلم الشرعي كان يقصد المدينة لتقييد سنّة رسول الله ﷺ، والرجوع إلى إقليمه بغنيمة السفر، فلم يكن في المدينة خليفةٌ يُمدح لطلب عطائه، ولا أمير على خراج يُرجى نواله، فالمال كان في الشام والعراق ومصر، وليس في المدينة بخاصّة والحجاز بعامّة إلّا كنز الآخرة.

فكان مجتمع المدينة السيّد القائد القدوة، وهكذا كان ينظرُ إليه الناس في أقاليم الإسلام، فعمل المجتمع القدوة بما تُوجِب عليه صفات القائد القدوة، واتجه إليه الناس من أقطار الإسلام، ليأخذوا منه السُّنّة القولية والعملية التي ورثها أهل المدينة عن المجتمع النبويّ، والزمن ليس ببعيد، بين التابعي أو تابع التابعي، وبين المجتمع النبوي، فعندما يتحدّث الحفيد عن جدّه الصحابي، لا يكون واهماً، لأن سلسلة

الرواية قليلةُ الحلقات ولأن أفعال التأثير قريبة العهد، فلا زال تأثيرها في المجتمع سائراً.

والتغيّرات في السلوك والعادات والأخلاق لم يكن لها من التأثير السريع الذي نراه اليوم، وربعُ القرن، أو نصفُ القرن، لا يكاد يغير في المجتمع كثيراً، ولا يكون للغزو الفكري والاجتماعي الجديد ذلك التأثير إذا كان المجتمع ممّن يعتزّ بتراثه، ويرى فيه القداسة والخير، وكم من رجالٍ في زماننا ينتقلون إلى مجتمعات تضطرب بالمؤثرات، فلا يغيّر منهم المجتمع الجديد شيئاً ويعودون إلى أوطانهم وهم أقوى إيماناً وأشدُّ صلابة في الحق.

وشتّان بين تربية الوحي، وتربية البشر!.

فإذا قلنا: إن المدينة ـ مجتمعَ الزهري ـ كانت (في القرنين الأول والثاني) المثلَ الأعلى في العلم والسلوك، لا نكون مُبالغين؛ لأن التعاليم الإسلامية التي استطاعت زحزحةَ موروث مئات السنين (كان عليه العرب في الجاهلية) في سنوات معدودات، هذه التعاليم قادرة على الاستمرار، قويّة متدفقة في الأجيال التالية، لمدة قرنين أو ثلاثة قرون. قد تكون عقود هذه القرون متفاوتة من حيث القوة والتأثير، ولكنها كانت على كلٍّ حال من خير القرون في العالم الإسلامي وليس هذا غريباً، لأن المدينة هي المنبع، والماءُ عند المنبع يكون أقوى، وأكثر تدفقاً.

٦ ـ ولكن الدراسات الأدبية والتاريخية، الحديثة والمعاصرة، قدّمت صورةً شوهاءَ للمجتمع المدني في العصر الأموري (٤٠ - ١٣٢ هـ). فهذا أحمد أمين في كتابه: «فجر الإسلام» الذي صدر سنة ١٩٢٨ م، يعترف بحركة علمية متفوّقة في المدينة، ويجعل بجانب التفوّق ـ في الفقه والحديث ـ، حياةَ فرحٍ ومرح وطرب وشراب! فيقول

[ص ١٧٦]: «بجانب هذه الحياة الجليلة الوقورة التي تصفها لنا كتبُ طبقات المحدثين والفقهاء، كانت تسود الحجاز حياةٌ أخرى هي حياة فرح ومرح وطرب وشراب، تصفها لنا كتب الأدب، وبخاصة كتاب **الأغاني**». ويستشهد لذلك بقصة الإمام مالك التي ينقلها عن الأغاني، حيث ينقل أبو الفرج أن مالكاً اتجه في صباه نحو الغناء حتى أتقنه، ثم تحوّل إلى الحديث والفقه، في قصة موضوعة سيأتي نقضها... ويتابع أحمد أمين القول: «وليس عجيباً أن يكثر الفقه والحديث في الحجاز، وإنما كان عجيباً أن يَبُزَّ الحجازُ العراقَ والشامَ في الغناء وما إليه».

أما شوقي ضيف، في كتابه: «العصر الإسلامي» فهو يصف مجتمع المدينة في العصر الأموي وصفاً لا نكاد نجدُهُ في مجتمع مدينة عصرية بعد ألف وأربعمائة سنة من الهجرة، حيث يقول (ص ١٤١): «على كل حال نهضت المدينة في هذا العصر بفنّ الغناء نهضةً واسعةً وشاركتها في ذلك مكة، ولا نغلو إذا قلنا: إنَّ البلدتين جميعاً لم تُبقيا إلاّ قليلاً للعصور التالية؛ كي تُضيفَهُ إلى نظرية الغناء التي استحدثتاها».

ويتابع قائلًا: «وقد أقبل أهل المدينة على هذا الغناء إقبالاً شديداً يشترك في ذلك عامّتهم وخاصّتهم، وعبّادُهم وزهّادهم وقضاتهم... وكان من أشرافهم مَنْ جعل داره أشبه بفندق للمغنّين والمغنيات، على نحو ما هو مأثور عن عبد الله بن جعفر، فقصد الناسُ دارَه يسمعون بها ألوان الغناء، وقد تخرّج في هذه الدار كثيرون من المغنّين والمغنيات المطربين».

ويقول ص ١٤٧: «ومعنى ذلك كله أن مجتمع مكة كان على غِرار مجتمع المدينة حضارةً وترفاً ومرحاً ورقّةً وغناءً وعزْفاً كلّ ليلة، على أوتار العيدان والطنابير والآلات الموسيقيّة من كل لون».

ويقول ص ١٤٢: «ولعلّنا الآن نفهم، حُزْن أبي قطيفة الأموي على

فراق هذا المجتمع حين نفاه ابن الزبير هو وغيره من الأمويين إلى دمشق، وكأنه طُرد من فردوسه الأرضي حيث يقول:

القصرُ فالنخلُ فالجمّاءُ بينهما
أشْهى إلى القلبِ من أبواب جيرونِ

ويقـول:

أُقطِّعُ الليلَ كلَّه باكتئابٍ
وزفيرٍ فما أكادُ أنامُ

. . . إلى أشعار كثيرة تصوّر رقّةَ حسِّه وحنينه، بل لهفتَه على الحياة الهنيئة في مسقط رأسه».

ويعزو شوقي ضيف هذا التغيّر إلى الثراء الواسع، وإلى العناصر الأجنبية (الإماء والعبيد) وإلى الأموال التي أورثها الصحابة لأبنائهم، ولأن الأمويين كانوا يغدقون على أهل المدينة الأموالَ استرضاءً لهم ليصرفوهم عن التفكير في الخلافة. وجعل المؤلّف العصر الأموي في المدينة: عصرَ رفاهٍ وترفٍ، ما عدا زمنَ موقعةِ الحَرَّة أيام يزيد بن معاوية، فكثُر في هذا المجتمع المتحضّر المترف: الشبابُ العاطل الذي يريد أن يقطع أوقات فراغه الطويل في لهوٍ بريء [ص ١٤٠ من كتاب «صدر الإسلام»].

. . . وطه حسين في كتابه «حديث الأربعاء» يجعل شعرَ عمر بن أبي ربيعة، والأحوص الأنصاري، ومرويّات كتاب الأغاني: مرآةً للمجتمع الحجازي في العصر الأموي. وأكّد طه حسين أن الذي يريد أن يدرس الصلة بين الرجال والنساء في هذا العصر يجب أن يلتمس ذلك عند عمر بن أبي ربيعة وعند الأحوص الأنصاري، والمجتمع كما صوّره شعر عمر بن أبي ربيعة وشعر الأحوص الأنصاري هو المجتمع اللاّهي المنكبُّ على الشراب والغناء، مجتمعٌ خلعت فيه المرأة الحرّة قِناعَ

الحياء، وجالست الشعراء، ونادمت خلعاءَ المجتمع. . . وانساق وراء دارسي الأدب بعض مَنْ كتب تراجم أعلام الفقهاء في المدينة(١).

٧ ـ ودعوى هؤلاء فيها تعميم لا يستند إلى دليل، ولا يعتمد على رواية موثوقة، وجُلّ ما استنبطوه من الأحكام منقوض من أساسه. ويكفي أن نعرف المصدر الذي اعتمدوا عليه لنحكم ببطلان قولهم. فاعتماد هؤلاء على كتب الأدب بعامّة وعلى كتاب الأغاني بخاصّة، وجُلُّ أخبارهم منقولة عن كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، وصاحبُ الأغاني يسوق الأخبار بالإسناد في غالب الأحوال، والروايةُ بالإسناد شيء ساحر، فاطمأنّ كثير من الباحثين إلى روايات الأغاني فضلّوا في حقائق التاريخ وأضلّوا، ووجد فيه بعض الباحثين ـ ومنهم المستشرقون ـ مرتعهم الخصيب للطعن في رجالات الإسلام والصحابة، ولو سلكوا منهج العلم والنزاهة الفكرية ما وقعوا في ذلك. وأحسنُ ما يَرُدّ أقوال مؤرّخي الأدب بخاصة، ومؤرّخي المجتمعات بعامّة، الذين اعتمدوا على «الأغاني»: كلمةُ أديب بحّاثة عميق النظر، هو الدكتور زكي مبارك في كتابه: «النثر الفنّي في القرن الرابع الهجري» حيث يقول: «أريد أن أنصَّ على ناحيتين في الأصبهاني وكتابه، لم أجد مَنْ تنبّه لهما من الباحثين، ولهاتين الناحيتين أهمية عظيمة في فهم الحياة الأدبية، وسيكون لهما أثرٌ عظيم في دعوة المؤلّفين إلى الاحتياط حين يرجعون إلى كتاب الأغاني، يتلمسون الشواهد في الأدب والتاريخ:

الناحية الأولى: خاصّةٌ بالأصبهاني، تلك الناحية هي خُلُقه الشخصي، فقد كان الأصبهاني مسرفاً أشنع الإسراف في اللذّات والشهوات، وقد كان لهذا الجانب من تكوينه الخُلُقي أثرٌ ظاهر في

(١) انظر: «حديث الأربعاء» الجزء الأول، ترجمة الأحوص الأنصاري، وعمر بن أبي ربيعة، وكتاب: «التطوّر والتجديد في الشعر الأموي» لشوقي ضيف، وكتاب: «مالك بن أنس» لعبد الحليم الجندي، الفصل الثاني: الشعر والغناء في الحجاز.

كتابه، فإنَّ كتاب الأغاني أحْفَلُ كتابٍ بأخبار الخلاعة والمجون، وهو حين يعرض للكتاب والشعراء يهتمّ بسرد الجوانب الضعيفة من أخلاقهم الشخصية، ويُهمل الجوانب الجديّة إهمالاً يدلّ على أنه كان قليل العناية بتدوين أخبار الجدّ والرزانة والتجمّل والاعتدال، وهذه الناحية من الأصبهاني أفسدت كثيراً من آراء المؤلّفين الذين اعتمدوا عليه. إنَّ إكثار الأصبهاني من تتبّع سقطات الشعراء وتلمّس هفوات الكتاب جعل في كتابه جوّاً مُشبعاً بأوزار الإثم والغواية. وأذاع في الناس فكرة خاطئة، هي اقتران العبقرية بالنَّزَق والطيش والخروج على ما أَلِفت الجماهير من رعاية العرف والدين.

أما الناحية الثانية: فهي خاصّة بكتاب الأغاني، تلك الناحية هي نَظْم ذلك الكتاب ففي مقدمته عباراتٌ صريحة في الدلالة على أنَّ مؤلّفه قصر اهتمامه أو كاد على إمتاع النفوس والقلوب والأذواق، فهو كتاب أدب لا كتاب تاريخ، وأريد بذلك أنَّ المؤلّف أراد أنْ يقدّم لأهل عصره أكبر مجموعة تُغذّى بها الأنديةُ ومجامع السّمر، ومواطن اللّهو ومغاني الشراب، وإنه ليحدّثنا في المقدمة بأنه أتى في كلّ فصل من كتابه بِفِقَر، إذا تأمّلها قارئها لم يزل متنقّلاً بها من فائدة إلى مثلها، ومُنْصَرفاً فيها بين جدّ وهزل، وآثار وأخبار، وسِيَر أشعار متّصلة بأيام العرب المشهورة، وأخبارها المأثورة، وقصص الملوك في الجاهلية والخلفاء في الإسلام، ولهذا النحو في التأليف قيمةٌ عظيمة جداً إذا فهمه القارىء على وجهه الصحيح؛ فهو دليل على خصوبة التصوّر والخيال، وبرهانٌ على أن كُتّاب اللغة العربية لم يحرموا من القصص الشائق الخلّاب، ولكن الخطرَ كلَّ الخطر أن يطمئنَّ الباحثون إلى أن لرواية الأغاني قيمةً تاريخية وأن يبنوا على أساسها ما يشاؤون من حقائق التاريخ»[١].

(١) «النثر الفني في القرن الرابع الهجري»، ص ٢٨٨ ـ ٢٩٠.

وعلى هذا: إذا وجدنا في كتاب الأغاني أخباراً تتعلق بالصدر الأول؛ نعرضها على الميزان، ونقوّمها بمنهج علماء المسلمين في الجرح والتعديل، إسناداً ومتناً، إذا عددنا أبا الفرج في عداد المقبولين، مع أن أبا الفرج بن الجوزي يقول: «ومثله لا يُوثق به؛ فإنه يصرّح في كتبه بما يُوجب العشق، ويهوّن شُرْب الخمر وربما حكى ذلك عن نفسه، ومَنْ تأمّل كتابه الأغاني رأى فيه كل قبيح ومنكر»[١]. ونقل ابن حجر في «لسان الميزان» أنه كان أكذب الناس[٢].

٨ ـ وقد نَقَل أحمد أمين عن كتاب «الأغاني» قصة الإمام مالك، دليلاً على شيوع الغناء في المجتمع المدني، في العصر الأموي، حيث عاش الإمام مالك طفولته وصباه وشَبابه في هذا العصر. وأول مَنْ نقل هذه القصة أبو الفرج الأصبهاني، وكل مَنْ رواها فيما بَعْدُ أخذها عنه. وقد رواها أبو الفرج عن إسحاق بن محمد بن أبان الكوفي الأحمر، الذي قال عنه ابن حجر في «لسان الميزان»[٣]: «كذاب مارق من الغلاة... وقد ترك علماءُ الجرح ذكر هذا الرجل في كتبهم لكونه زنديقاً، فقال ابن حجر: واعتذار المصنّف [الذهبي] عن أئمة الجرح عن ترك ذكره لكونه زنديقاً ليس بعذْر؛ لأن له روايات كثيرةً موقوفةً ومرفوعةً. وفي كتاب «الأغاني» لأبي الفرج منها جملة كبيرة، فكيف لا يذكر ليُحذرَ... ثم قال ابن حجر: وهو الذي يروي محمدُ بن خلف ابن المرزبان عنه، عن حسين بن دحمان الأشقر، قال: كنتُ بالمدينة، فخلا لي الطريق نِصْفَ النهارِ، فجعلتُ أتغنّى «ما بال أهلِكِ يا ربابُ»[٤]

(١) البداية والنهاية، لابن كثير، جـ ١١/٢٦٣.
(٢) لسان الميزان، جـ ٤/٢٢٣.
(٣) لسان الميزان، جـ ١/٣٧٣.
(٤) وانظر القصة كاملة في كتاب الأغاني، جـ ٤/٢٢٢، ط «دار الكتب المصرية».
والشطر من بيتين تمامهما:
=

وفيه قصّة مالك معه، وإخباره عن مالك أنه كان يجيد الغناء، في حكاية أظنُّها مختلقة، رواها صاحب كتاب الأغاني عن المرزباني، ولا يُغترُّ بها، فإنها من رواية هذا الكذاب»... والقصة واهية السند والمتن أيضاً، حيث جاء في القصة من الصفات ما لا يتّفق مع صفات الإمام مالك، الخَلْقيّة، والخُلُقيّة، وقد نقضْتُ مَتْن الخبر، وبيّنت ما فيه من الاختلاق في كتابي «أخبار الوادي المبارك»(١).

ويرى القائلون بشيوع الغناء أن من أسبابه الرئيسة، الثراءَ الواسعَ، ورخاء العيش، لأنَّ الأمويين كانوا يبسُطون أيديهم بالعطاء. وهو تعليل باطل لا يعتمد على دليل، ومقدّمة مُهلهلة، تؤدي إلى نتيجة بعيدة عن الثبوت. وبالتالي، فإن النتائج التي بَنَوها عليها تكون باطلة.

٩ ـ فالمدينة، لم ترَ الرخاء إلّا في عهد الخليفتين عمر ابن الخطاب، وعثمان بن عفّان، أما في العصر الأموي، فإن سواد الناس، كان رخاء حياتهم بالصبر، والزهد في الدنيا، والرضا بالمجاورة الطيبة، وما في أيدهم من أسباب العيش، مما يجنونه بالكدح والعمل المثمر، في الزراعة والتجارة، ومما يجود به أهل اليسار على أهل الفاقة. فالأدلّة المنتزعة من الواقع التاريخي تُثبت أنَّ الخلفاء الأمويين لم يكونوا يجودون إلّا على قلّة من الأعيان ممّن يقصدونهم في دمشق، بل حرموا

= ما بالُ أهلك يا ربابُ خُزْراً كأنهم غِضابُ

إنْ زرتُ أهْلَكِ أوْعدُوا وتَهِرُّ دونهمُ الكلابُ

والبيتان نسبهما صاحبُ الأغاني إلى عَلَس ذي جَدَنٍ الحميري. وهو أحد ملوك حمير في الجاهلية، ولُقّب ذا جدن لحسن صوته.

(١) انظر: «أخبار الوادي المبارك: العقيق» فصل «مجتمع العقيق»، ص ٢٩٤.

الناسَ حقهم الشرعي في العطاء. وإليك الأدلّة من الواقع التاريخي؛ لديار الحرمين بعامّة، وللمدينة النبويّة بخاصة:

روى المصعب الزبيري أن عبد الله بن صفوان(١) بن أُميّة ـ وكان ينزل مكة ـ وَفَدَ على معاوية، فقال له معاوية: «حوائجك يا أبا وهب؟ فقال: تخرج العطاء، وتفرض للمنقطعين، فإنه قد حدث في قومك نابتةٌ لا ديوان(٢) لهم، وقواعدُ قريشٍ لا تغفلْ عنهنّ، فإنهنّ قد جَلسْنَ على ذيولهنّ ينتظرْن ما يأتيهنّ منك، وحلفاؤك من الأحابيش(٣)، قد عرفتَ نصرهم ومؤازرتهم فاخلطهم نفسك وقومك. قال معاوية: أفعلُ»... وقول معاوية: أفْعَلُ دليل على صحة ما قاله عبد الله بن صفوان.

وعندما ثار أهل المدينة على يزيد، كتب إلى أمير المدينة، يقول له: «إنْ همْ أقرّوا بالطاعة ونزعوا عمَّا هُمْ فيه فلهمْ عليه عهدُ الله وميثاقُه أنَّ لهم عطاءَين في كلِّ عام: عطاءً في الشتاء، وعطاءً في الصيف، ولهم عليه عهد الله وميثاقه أن يجعل الحنطة عندهم كسعر الحنطة بالشام، والعطاء الذي يذكرون أنه احتبس عنهم في زمان معاوية، هو لهم عليه وافراً كاملاً».

---

(١) عبد الله بن صفوان: أدرك النبي ﷺ، وتوفي سنة ٧٣ مع ابن الزبير وهو متعلق بأستار الكعبة.

(٢) لا ديوان لهم: الديوان هنا: سجل أهل العطاء، وكان قد بدأ العمل به أيام عمر بن الخطاب.

(٣) الأحابيش الذين يرد ذكرهم في السيرة هم: بنو المصطلق، والحيا بن سعد، وبنو الهون بن خزيمة. اجتمعوا بذنب حُبْشي، وهو جبل بأسفل مكة، وتحالفوا بالله، إنّا ليَدٌ على غيرنا، فسُمّوا أحابيش، باسم الجبل، وقيل: سُمّوا أحابيش، لاجتماعهم، والتجمّع في كلام العرب هو التحبيش. ولعلّ مراد عبد الله بن صفوان، أحابيش آخرون، تحبشوا لنصرة معاوية. [انظر: المعارف، لابن قتيبة، ص ٦١٦].

وعندما أصاب أهل المدينة ما أصابهم في موقعة الحرّة، يُروى أن يزيد بن معاوية أسف لذلك، وسأل مستشاريه عمّا يجبُرهم بعد هذه النازلة، فأشاروا عليه: أنْ يُرسل الطعام والكساءَ إليهم(١).

ودخلت المدينة عشْر سنواتٍ تحت ولاية ابن الزبير، فلم تكن حياة أهل المدينة أحسن حالاً؛ لأن ابن الزبير كان مشهوراً بالتقتير في العطاء ولم يكن من سياسته توزيعُ الأموال على الأنصار والمؤيّدين، حتى قال الشاعر:

رأيتُ أبا بكر وربُّك غالبٌ
على أمره يَبْغي الخلافة بالتمر(٢)

... فأصاب الناسَ في زمانه ضيقٌ شديد، لما روى الإمام مالك في الموطأ(٣) أن مولاةً لعبد الله بن عمر أتتْه أيام الفتنة ـ فتنة ابن الزبير ـ فقالت: إني أردتُ الخروجَ يا أبا عبد الرحمن، اشتدَّ علينا الزمان! فقال لها: اقعدي، لكاع (٤)، فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يصبرُ على لأوائها وشِدَّتهاَ أحدٌ إلاّ كنتُ له شفيعاً يوم القيامة». يريد الصبر على شدّة العيش في المدينة النبوية.

وجاء عام الجماعة الثاني سنة ٧٤ هـ، ودخلت المدينة في عهد عبد الملك بن مروان، فبقيت على حالها من ضيق العيش. وفي حياة

---

(١) البداية والنهاية، جـ ٧، سنة ٦٤ هـ.
(٢) أبو بكر: كنية عبد الله بن الزبير... وانظر «المعارف» لابن قتيبة، ص ٢٢٥.
(٣) باب «ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها».
(٤) لكاع: اسم مبني على الكسر دائماً، وأكثر ما يستعمل في النداء، وقد يستعمل في غير النداء، كما قال الشاعر الحطيئة:

أُطوِّف ما أُطوِّف ثم آوي
إلى بيتٍ قعيدتُه لكاعِ

ولكاع: فيها حُمْق.

صاحبنا الزهري ما يؤيد ذلك لما روى ابنُ عساكر[1] عن الزهري قال: أصاب أهلَ المدينة حاجةٌ زمان عبد الملك بن مروان، فعمّتْ أهل البلد، وقد خُيّل إليَّ أنه قد أصابنا أهل البيت من ذلك ما لم يُصبْ أحداً من أهل البلد، وذلك لخبرتي بأهلي، فتذكرتُ هل من أحدٍ، أَمُتُّ إليه برَحِمٍ أو مودّةٍ أرجو إن خرجتُ إليه أن أصيب منه شيئاً، فما علمتُ من أحدٍ أخرج إليه، ثم قلتُ: إن الرزق بيد الله ثم خرجتُ حتى قَدِمتُ دمشق، فدخلت على عبد الملك، فقلت: يا أمير المؤمنين، افرض لي، فإنّي منقطع من الديوان، قال: إنَّ بلدك، لَبَلَدٌ ما فرضنا فيها لأحدٍ منذ كان هذا الأمر».

وجاء عهد الوليد بن عبد الملك، ولم يكن خيراً من سابقه، ما عدا مدة إمارة عمر بن عبد العزيز على المدينة (٨٦ ـ ٩٣ هـ) حيث ولّاه الوليد على المدينة ليهدّىء ثائرتها، لما له من المنزلة عند أهل المدينة ولخؤولته في آل الخطاب، فكان من شروط عمر لقبول الإمارة: ألّا يُسأل عن المال، وكأنه أراد أن يردَّ صدقات الأغنياء على فقرائهم، وكانت تُجمَع وترسل إلى بيت المال في دمشق.

وعندما ولي عمر بن عبد العزيز إمارة المدينة أقبل عليه الشعراء لمدحه، فقال الفرزدق من قصيدة[2]:

وما أُعيدَ لهم حتى أَتيتَهم
أزمانُ مروانَ إذْ في وَحْشها غِرَرُ
فأصبحوا قد أعادَ اللَّهُ نعمتهم
إذْ هم قريشٌ وإذْ ما مثلهم بَشَرُ

ومعنى البيتين: ما أُعيد لأهل المدينة ولمَن بها من قريش أزمانٌ مثل

(١) تاريخ مدينة دمشق، جزء الزهري، ص ١٧، وما بعدها.
(٢) خزانة الأدب، جـ ٤/١٣٣.

أزمان جدّك مروان، في الخصب والسعة، حيث ولّيت أنتَ، فعاد عليهم مثلُ ما كانوا فيه من الخير، حين كان مروان والياً عليهم...

وقد ولي مروان بن الحكم المدينة من سنة ٤٢ ـ ٤٩ هـ وولي عمر بن عبد العزيز سنة ٨٦ هـ، ومعنى هذا أنه مضى حوالي سبعةٍ وثلاثين عاماً على أهل المدينة بعامّة والقرشيين بخاصّة، والحياة شاقّة والمال غير وفير.

وكانت سنوات مروان رخيّةً لسببين:

الأول: أنه كانت بيد الناس بقية من الأموال التي ورثوها من عهد الخلفاء الراشدين.

والثاني: أن عشر السنوات الأولى من عهد معاوية كان فيها شيء من سياسة اللّين، ولكن الأحوال تبدّلت، بعد أن أعلن معاويةُ تعيين يزيد بن معاوية وليّاً للعهد، حيث وقف بعضُ زعماء المدينة موقفَ المعارضين.

ويؤيّد قول الفرزدق قصيدةٌ لجرير بن عطية في المناسبة نفسها، مدح فيها عمر بن عبد العزيز، حيث يقول:

هـنـيـئـاً لـلـمـديـنـة إذْ أهـلّتْ
بـأهـل المُـلْك أبْـدأَ ثـم عـادا
يعـود الحلمُ منـكَ على قـريش
وتـفـرُجُ عنـهم الكُـرَبَ الشِّـدادا
وقـد لَـيّـنـت وَحْشَـهـم بـرفـقٍ
وتُعيي النـاسَ وحشُـك أن تُصادا

ومن الخلفاء الأمويين الذين دامت خلافتهم طويلاً: هشام بن عبد الملك، حيث تولى الخلافة سنة ١٠٥ ـ ١٢٥ هـ، ولم يَكنْ عيش الناس ميسوراً في أيامه، فكان يفدُ العلماءُ من الحجاز إلى دمشق؛ ليطلبوا التوسعة على الناس؛ لما روي أنَّ عطَاءَ بن أبي رباح وفد على هشام ابن

عبد الملك، فقال له: ما حاجتك يا أبا محمد؟ قال عطاءٌ: يا أمير المؤمنين، أهل الحرمين أهل الله وجيران رسوله، تقسّم عليهم أرزاقهم وأعطياتهم. فقال: نعم يا غلام، اكتب لأهل مكة والمدينة بعطاياهم وأرزاقهم لسنةٍ.

ثم قال: هل من حاجة غيرها يا أبا محمد؟

فقال: نعم، يا أمير المؤمنين، أهل الحجاز، وأهل نَجْد، أصل العرب ومادة الإسلام، تردُّ فيهم فُضول صدقاتهم[1].

فقال: نعم، يا غلام، اكتب بأن تُرَدَّ فيهم فضولُ صدقاتهم.

ومما يـدلُّ على أن أكثر عيش الناس ـ في الحجاز ـ من مواردهم التي تجود بها أرضهم: ما رواه المصعب الزبيري في «نسب قريش»[2] قال: حدّثني حمّاد بن عطيل، وكان حمّاد قد بلغ مائة سنة وسنتين، قال: قد رأيتُ عبد الله بن عروة بن الزبير في سُنيّات خالد ابن عبد الملك بن الحارث، وكان خالدٌ والياً لهشام بن عبد الملك على المدينة سبع سنين، فقحط المطر في تلك السبع، وكان يُقال لها: «سُنيّات خالد» فجلا الناس من بادية الحجاز، فلحقوا بالشام، فحدّثني حمّاد بن عطيل قال: فحضرت عبد الله بن عروة بن الزبير في أمواله بالفُرْعِ[3]، يُدْخل الناسَ في مربد تمره طَرَفي النهار: غُدوةً فيتغدّون، وعشيةً فيتعشون، فما زال كذلك حتى أحيا الناس. وقد تولى خالد إمارة المدينة سنة ١١٤ هـ. وعبد الله بن عروة هو الذي يقول لهشام ابن عبد الملك عام قَدِم المدينة، وكان عبد الله يتظلّم من إبراهيم بن هشام

(١) «صور من حياة التابعين»، للدكتور عبد الرحمن رأفت الباشا. ترجمة (عطاء بن أبي رباح).

(٢) نسب قريش ٢٤٦.

(٣) الفُرع: بضم الفاء، وادٍ به قرى كثيرة، على مائتي كيل من المدينة.

المخزومي، خال هشام بن عبد الملك ـ ووالي المدينة في عهد هشام ـ: أخذ إبراهيم بن هشام ما بين منابت الزيتون[1] إلى منابت القَرَظ[2] فلم يُغْنه كُثْرُ ما بيديه عن قليل ما في أيدينا.

هذا قليل من كثير من الروايات التي تصف حال أهل الحجاز في العصر الأموي فمن أين جاء لأهل المدينة المالُ الوفير، الذي صاحبه الفراغ، والشباب، فكان الغناءُ والشراب كما يزعمون؟!.

١٠ ـ وقد استشهد شوقي ضيف، ببيتين للشاعر أبي قطيفة الأموي[3] وجعلهما دليلاً على حنين الشاعر إلى ما في المدينة من رخاء العيش، والمتاع الدنْيوي والغناء، ولكن المؤلّف اقتطع البيتين من سياقهما، ليحقّق الغرض الذي يريده... فالبيت الأول هو قول الشاعر:

القصـرُ فـالنخـل فـالجمـاء دونـهمـا
أشهى إلى القلب من أبواب جَيْرون[4]

وبعد البيت:

إلـى البـلاط فمـا حـازت قـرائنُـه
دورٌ نَـزَحْنَ عن الفحشـاءِ والهـون[5]

(١) منابت الزيتون: بالشام.
(٢) منابت القَرَظ: باليمن. يريد أنه كان يطمع في أموال آل الزبير.
(٣) أبو قطيفة: عمرو بن الوليد بن عقبة، الأموي القرشي، شاعر رقيق، كان يقيم بالمدينة، ونفاه عبد الله بن الزبير إلى الشام، مع مَن نفاهم من بني أمية، فأقام زمناً في دمشق، أكثر فيه الحنين إلى المدينة حتى رقّ له ابن الزبير فأذن برجوعه، فأدركه الموتُ قبل أن يصل المدينة سنة ٧٠ هـ.
(٤) القصر: قصر سعيد بن العاص، ذكره مصعب الزبيري فقال: كان منزلاً قد اتخذه سعيد بن العاص، وغرس فيه النخل، وزرع فيه وبنى قصراً جميلاً. والجمّاء: جبل بالمدينة من ناحية العقيق. وجيرون: مكان في الشام، وقيل: دمشق.
(٥) البلاط: أرض كانت مُبلّطة بالحجارة بجوار المسجد النبوي. والقرائن: دور كانت متلاحقة، سُمّيت بذلك لاقترانها.

قــد يكتم النــاسُ أســراراً فــأعلمهــا
ولا ينــالــون حتى المــوت مـكنــونـي

والقصر: قصر سعيد بن العاص، قُبض النبيّ ﷺ وله تسع سنين، أُقيمت عربية القرآن على لسانه، لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله ﷺ، وهو أحد الذين كتبوا المصحف أيام عثمان[1] ويوم قيل هذا الشعر كان متوفى. وانظر إلى قوله: دور نزحن... إلخ فهي دور بعيدة عن كل ما يشين، فالشاعر يحِنُّ إلى مرابع المدينة بعامّة ومرابع قومه بخاصة؛ لأن الإنسان يحِنّ بطبعه إلى مسقط رأسه ومرابع أهله ومواطن صباه، كما قال الشاعر:

وكُنَّــا ألفنــاهــا ولــم تــكُ مــألَفــاً
وَقدْ يُؤلف الشيءُ الذي ليس بــالحَسَنْ

ويبدو أن شوقي ضيف لم يعرف الغُربة، ولم يُحسّ بمرارة الفراق، ولم يتذوّق حبَّ الوطن ليعذر الشاعر فيما قال. وإذا كانت المدينة في عهد بني أمية ـ كما يزعمون ـ تَضُجُّ بالغناء والمغنّين لأنهم يشجعون ذلك؛ فهل كان ابن الزبير وولاة ابن الزبير يشجعون الغناء، وهم إنما قامت ثورتهم على يزيد، لاتّهامه بالتفريط في أحكام الشرع، والإفراط في الملاهي؟.

أما البيت الثاني، وهو قول أبي قطيفة:

أقــطع الــليــل كــلّه بــاكــتئــاب
وزفــيــرٍ فــمــا أكــادُ أنــامُ

فقد اقتطعه المؤلّف من قصيدة رقيقة حزينة، تخلع قلب الشجاع، ولكن لا يشارك الشاعر في مشاعره وعواطفه إلاّ مَنْ أحسّ بقيمة الوطن

---

(١) تهذيب التهذيب، جـ ٤/ ٤٩.

وذاق مرارة فراقه ولوعتها وحمل مع العاطفة هموم قومه، كما حملها الشاعر، حيث يقول من مختار القصيدة[1]:

ليت شعري وأينَ منيَ ليتٌ
أَعَلى العَهْدِ يَلْبُنٌ فَبَرامُ[2]
أم كعهدي العقيقُ أن غيرتْهُ
بعديَ الحادثاتُ والأيامُ
منزل كنتُ أشتهي أن أراهُ
ما إليه لمن بحمصَ مرامُ
حالَ من دون أن أُحلَّ به النأ
يُ وصرْفُ النوى وحربٌ عَقامُ
وتبدلتُ من مَساكن قومي
والقصور التي بها الآطام[3]
كلُّ قصر مشيّدٍ ذي أواسٍ
تتغنّى على ذُراه الحمام
وبأهلي بُدّلتُ لخْماً وعكاً
وجُذاماً وأين مني جُذام[4]

أقطع الليل... البيت.

نحو قومي إذْ فرّقتْ بيننا الدارُ
وحادتْ عن قصدها الأحلامُ

---

(١) تاريخ المدينة، لابن شبّة، جـ ١/ ٢٩٥.
(٢) يلبن، وبرام: جبلان من نواحي المدينة النبوية.
(٣) الآطام: جمع أُطم، حصون المدينة في الجاهلية.
(٤) لخم، وعك، وجذام: من قبائل الشام العربية من أصول يمانية، سكنت الشام قبل الإسلام.

حـذراً أن يـصيبَهـم عَـنَـتُ الـدَّ
هــر وحــربٌ يَشيب منهــا الغُــلام
لَــحَـيٌّ بــيـن الــعُــرَيض وسَــلْعٍ
حيــث أرســى أوتــاده الإســلام[1]
كــان أشــهـى إلــيَّ قُــرْبَ جــوارٍ
من نصــارى في دورهــا الأصنــام
يضــربــون النــاقــوس في كــل فجــرٍ
فــي بــلادٍ تَـنْـتــابُـهــا الأســقــام
ففؤادي من ذكــر قــومي حــزيـنٌ
ودمــوعـي عــلى الــذُّرى سُــجَّــامُ
أَقْــرِ قومي الســلامَ إنْ جئت قومي
وقـليــلٌ مــنّي لــقــومــي الــســلامُ

---

(١) العُرَيض، تصغير «عَرْض» وادٍ بالمدينة، في شقِّ المدينة الشامي الشرقي، إذا خرجتَ في طريق الشام الذي يجعل جبل أُحُد بيساره، مررت غرب العُريض، وإليه يُنسبُ السادة العريضيون من ولد علي بن أبي طالب. والعريض: هو الوادي الذي وصله أبو سفيان عام غزوة السَّويق في السنة الثانية، وأحرق نخلاً من نخله وولّى هارباً مع مَنْ كان معه، ورموا ما كان معهم من السَّويق (مطحون الحنطة أو الشعير) فأخذه المسلمون، فسمّيت الغزوة بذلك.

الفصل الثاني

الحركة العلميّة في عصر الزُّهريّ

١ ـ الوصف الإجمالي.
٢ ـ طبقات علماء المدينة في القرن الأول.
٣ ـ المدرسة الشامية في القرن الأول.

البيئة العِلْميَّة

١ - الوصف الإجمالي:

وُلد الإمامُ الزهريُّ في المدينة، ونشأ فيها[1]، وتخرّج على أيدي شيوخها، وبقيت نسبته إلى المدينة، بعد اتصاله بالشام، حيث يأرِزُ في كل عام إلى موطنه الأول، ويُطيل فيه الإقامة، ويلتقي التلاميذ في منزله.

أما الشام؛ فلم تكن دار إقامة للزهري، وإنما كانت للتعليم ونشر الفقه والحديث، وللضرب في الأرض طلباً للرزق، حيث يقول ابن عساكر[2]: «وقَدِمَ الزهريُّ دمشق غير مرّة، وحدّث عنه من أهل الشام . . .» وذكر الرجال الذين أخذوا عنه العلم، وهم قلّة بالقياس إلى تلاميذه من أهل المدينة؛ فالزهريُّ عندما يكون في الشام يكون أستاذاً، وأما في المدينة فقد كان تلميذاً، ثم كان أستاذاً. في الشام كان يعطي، وفي المدينة أخذ وأعطى.

وفي هذا الفصل أتحدّث عن البيئة التي نهل منها الزهري علمه

---

(١) وَهِمَ أحمد أمين في كتابه «ضحى الإسلام جـ ٢ / ٣٢٥» فقال: وأما ابن شهاب الزهري فمكّي كما يدلّ عليه نسبه إلى بني زُهرة. .». وهو مكّي الأصل، لأن المهاجرين من قريش مكيّون، ولكن النسبة العلمية تكون للموطن الذي عاش فيه الرجل حياته، وتخرّج فيه. انظر «سير أعلام النبلاء جـ ٥ / ٣٢٦»، و«الطبقات الكبرى» القسم المتمّم لتابعي أهل المدينة، ومَنْ بعدهم، ص ١٥٧.

(٢) تاريخ دمشق، جزء الزهري، ص ٨.

وأثرت فيه، وأما تأثيره في أهل المدينة، وفي الشام، ومصر والعراق واليمن، فسوف يكون له موطن لاحق من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.
فكيف كانت البيئة العلمية التي نهل منها الزهري، وما منزلتها بين البيئات العلمية في العالم الإسلامي حينذاك؟ لعلَّ أقوى ما يُشير إلى مركز المدينة العلمي، في القرون الثلاثة المفضلة، الحديثُ النبوي الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يُوشك أنْ يضربَ الناسُ أكبادَ الإبل، يطلبون العلم، فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة». وفي رواية: «يُوشك أن يضرب الناسُ أكباد الإبل في طلب العلم، فلا يجدون عالماً أعْلَمَ ـ وفي رواية أفقه ـ من عالم المدينة»(١).

قال أبو زهرة رحمه الله: «وهذا حديث صحيح يسوقه المالكية للدلالة على تقدّم مالك رضي الله عنه، وأنه المقصود بهذا الحديث في نظرهم، وأن ذلك شاهدٌ له بالفضل والعلم دون غيره.

قال: ونحن نسوقه لبيان فضل العلم في المدينة واستبحار علمائها وامتيازها بكثرة العلماء، وامتياز فقهائها بعلم الآثار، وأنه لا يوجد أحدٌ أعلم بسنَّة رسول الله ﷺ من علمائها، وأن عالم المدينة في عصر الصحابة لا يوجد أعلى منه، وكذلك في عصر التابعين، وكذلك في عصر تابعي التابعين، وقد نتدرّج في ذلك إلى عصر الاجتهاد، ويدلّ الحديث على عدم زيادة غيرهم عنهم، لا على نقص غيرهم»(٢).

فقد كانت المدينة مُهاجر رسول الله ﷺ، وفيها نزل التشريع الإسلامي وأُنشئت المدينة الفاضلة التي كان أساس الحكم فيها، حكم

---

(١) رواه الترمذي، جـ ٤/ ٤٧. وأحمد في المسند، جـ ٢/ ٢٩٩. وفي المستدرك جـ ١/ ٩١. وصحّحه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.
(٢) «الإمام مالك»، للشيخ أبي زهرة، ص ٩٢.

الله تعالى، فالشرائع الدينية ـ ما عدا العقيدة والصلوات ـ كلها نزلت بالمدينة، وبها سنّة رسول الله ﷺ في القضاء بحكم القرآن، وبيانه وتفسيره، وإعلان أحكامه للناس، فلما انتقل إلى الرفيق الأعلى، كانت المدينة قصبة الدولة الإسلامية وموطن الخلافة، ومسكن الصحابة، ومنها زحفت الجيوش الإسلامية لإعلاء كلمة الله، فهي مركز الإشعاع الذي انبثق منه نور الإسلام إلى البلدان كلها، ومنها انتقل الصحابة إلى البلدان ليعلّموا الناسَ الإسلام[1]، وفي المدينة تفتّق عقلُ الصحابة في استخراج أحكامٍ إسلامية تصلُح لما جَدَّ من شؤون المجتمعات الإسلامية بعد الفتوحات التي اتّسعتْ بها رقعة الإسلام. ولذلك، ولأسباب أخرى تتصل بحُسن السياسة[2]، وتدبير الأمر على أكمل وجه؛ أبقى أمير المؤمنينَ عمر بن الخطاب أكثر الفقهاء من الصحابة بجواره يستشيرهم ويستفتيهم، وكوّن منهم مجلس شوراه، ولما قُتِل الفاروق وآلت الخلافة إلى عثمان سمح للصحابة الذين احتجزهم عمر أن يخرجوا إلى الأقطار المفتوحة، فكانوا نوراً وعرفاناً بها. ومَنْعُ الصحابة أو فقهاء الصحابة من الهجرة إلى الأقاليم حتى نهاية خلافة عمر ابن الخطاب سنة ٢٣ هـ أتاح لطبقة التابعين من أهل المدينة ما لم يُتح لغيرهم من أهل الأقطار، لالتقائهم فقهاء الصحابة والأخذ عنهم، كما أدّى ذلك إلى تبحّر العلم في المدينة، وتأسيس مدرسة الفقه المعتمد على اجتهادات كبار الصحابة.

---

(١) انظر: «الإصابة» ترجمة عبد الله بن مسعود. قال ابن حجر: «وسيّره عمرُ إلى الكوفة ليعلّمهم أمور دينهم وبعث عمّاراً أميراً، وقال: إنهما من النجباء من أصحاب محمد ﷺ، فاقتدوا بهما».

(٢) انظر: «الطبري» في أحداث سنة ٣٥ هـ، قال: وكان عمر قد حجر على أعلام قريش من المهاجرين ومنعهم من الخروج إلى البلدان إلاّ بإذن وأجل. وانظر «الطبقات الكبرى لابن سعد» جـ ٢/٣٣٦، ٣٤٨.

ومع أن الصحابة بدؤوا يهاجرون إلى الأقطار المفتوحة في عهد عثمان بن عفّان رضي الله عنه، إلاّ أنَّ مَنْ بقي في المدينة من الصحابة أكثر ممّن خرج منها.

قال أحمد أمين: «وفخر العراقيون بأنه قد نزل بين أظهرهم أعلام من الصحابة كعبد الله بن مسعود وعليّ بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص وعمّار بن ياسر، وأبي موسى الأشعري وغيرهم، وقال الحجازيون: إنَّ مَنْ تفرّق من الصحابة في الأمصار أقلُّ عدداً ممّن بقي في الحجاز، فإن النبيّ ﷺ بعد رجوعه من حُنَيْن ترك بالمدينة نحو اثني عشر ألف صحابي، مات بها نحو عشرة آلاف، وتفرّق في سائر الأقطار نحو ألفين»[1]. وإذا حصرنا نظرنا في الحديث النبوي وجدنا الأولوية للحجازيين؛ فأكثر الصحابة كانوا بالمدينة وهم أعرف الناس بحديث رسول الله وأخبر بقوله وعمله. ومَنْ رحل من الصحابة من المدينة إلى الأقطار الأخرى فقد خلفوا في المدينة حديثاً قبل هجرتهم، كما خلفوا في الأقطار المفتوحة، ففضل الحجازيين في هذا لا ينكر، ولهذا إذا تناظر الحجازيون وأهل الأمصار الأخرى في هذا الباب كان الحجازيون أقوى وأمْهَر وأكثر ضبطاً؛ لأن حديث رسول الله بدأ وخُتم في الحجاز. والمستمعون لرسول الله كثيرون، ومن العسير الخطأ في حادثة شاهدها الكثير أو في قول سمعه الجمُّ الغفير. ولعلَّ مُراد عمر بن الخطاب من مَنْع فقهاء الصحابة من مغادرة المدينة أن تُتَداولَ الأخبارُ المرويّة عن رسول الله في المدينة حيث كثرةُ الصحابة، فيثبت ما أقرّه أهل المدينة من طبقة الصحابة وكان له تطبيق عملي، أما لو انفرد الصحابي في هجرته فلا يجد مَنْ يُعينه على التثبّت عند احتمال الوهم والنسيان، ولهذا روى ابن سعد عن سعد بن إبراهيم عن أبيه[2] قال: قال عمر بن

(١) ضحى الإسلام، جـ ٢/١٥١.
(٢) الطبقات الكبرى، حـ ٢/٣٣٦.

الخطاب لعبد الله بن مسعود ولأبي الدرداء ولأبي ذر: ما هذا الحديث عن رسول الله؟ قال: أحسبه قال: ولم يدعهم يخرجون من المدينة حتى مات[١]. ويؤيدُ ما ذهبت إليه من مراد عمر بن الخطاب ما رواه ابن سعد في الطبقات عن محمود بنِ لبيد قال: سمعتُ عثمان بن عفّان على منبر رسـول الله يقول: لا يحلُّ لأحدٍ يروِي حديثاً لم يُسمع به في عهد أبي بكر ولا عهد عمر فإنه لم يمنعني أن أحدِّث عن رسول الله ﷺ، ألا أكون من أوعى أصحابه عنه، إلاّ أني سمعتُه يقول: مَنْ قال عليَّ ما لم أقل فقد تبوّأ مَقْعَده من النار[٢].

(١) أما عبد الله بن مسعود؛ فقد ثبت أن عمر بن الخطاب أرسله إلى الكوفة معلّماً. انظر «الإصابة» ترجمة عبد الله بن مسعود. وأما أبو الـدرداء، فروى ابن عبـد البر في «الاستيعاب» أن عمر رضي الله عنه، ولاّه قضاء دمشق وكذا نقل صاحب «الإصابة» عن ابن حبّان أن معاوية ولاّه قضاء دمشق في خلافة عمر. وقيل: إن الذي ولاّه القضاء عثمان بن عفّان، وكان الأمير معاوية.

(٢) الطبقات الكبرى، جـ ٢ / ٣٣٦. والحديث «مَنْ قال علـيَّ » رواه الإمام أحمد بهذا اللفظ جـ ١ / ٦٥. وقريب منه في البخاري عن سلمة بن الأكوع: «مَنْ يقلْ عليَّ ما لم أقل؛ فَلْيتبوَّأْ مقعده من النار». ومعنى الحديث متواتر، رواه عدد من الصحابة، انظر باب (إثم مَنْ كذب على النبي ﷺ). جـ ١ / ١٩٩ من الفتح. وروى البخاري عن عبد الله بن الزبير قال: قلتُ للزبير: إني لا أسمعك تحدّث عن رسول الله، كما يحدّث فلان وفلان، قال: أما إني لم أفارقه، ولكن سمعته يقول: «مَنْ كذب عليَّ فليتبوّأ مقعده من النار»، قال ابن حجر: ومن تمسك الزبير بهذا الحديث على ما ذهب إليه من اختيار قلّة التحديث دليل للأصحّ، في أن الكذب هو الإخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه، سواءً كان عمداً أم خطئاً، والمخطىء وإن كان غير مأثوم بالإجماع، لكن الزبير خشي من الإكثار أن يقع في الخطأ وهو لا يشعر؛ لأنه وإنْ لم يأثم بالخطأ ولكن قد يأثم بالإكثار إذ الإكثار مظنّة الخطأ، والثقة إذا حدّث بالخطأ فحُمل عنه وهو لا يشعر أنه أخطأ يُعمل به على الدوام للوثوق بنقله، فيكون سبباً للعمل بما لم يقله الشارع، فمَن خشي من الإكثار الوقوع في الخطأ، لا يؤمن عليه الإثم إذا تعمّد الإكثار، فمن ثمَّ توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الإكثار من التحديث، وأما مَن أكثر فمحمول على أنهم كانوا واثقين من أنفسهم بالتثبّت، أو =

. . . فلما جاء العصر الأموي أرِزَ مَنْ بقي من الصحابة إلى المدينة، ولما جاءت خلافة يزيد ثم حُكم آل مروان واشتدت الفتن وكثر الخروج، كان العلماءُ من التابعين يجدون في جوار المسجد النبوي الأمن، حيث آثار الرسول وصحبه قائمة، وعكفوا على الدراسات الدينية وبيان أمور الدين للناس فيما يجدّ من الأحداث. وعندما أراد عمر ابن عبد العزيز أن يفقّه الناسَ في أمور دينهم، لم يجد إلّا المدينة يرجع إلى علمائها ليجد منهم المرشدين والمفقّهين، فأمر بتفريق عدد من علماء المدينة في الأمصار ليعلّموا الناس ويرشدوهم، فانتشر الفقه وعمَّ الإرشاد بهم.

والمجلد الخامس من «طبقات ابن سعد» مع القسم المتمّم له الذي نشرته الجامعة الإسلامية بالمدينة يحتوي على سبع وثمانين وثمانمائة ترجمة، من تابعي أهل المدينة، وتابعيهم، وتابعي تابعيهم، وهذا يعكس نشاط الحركة العلمية التي عايشتها المدينة، ومدى تأثيرها في الأقطار الأخرى إلى نهاية العصر العباسي الأول تقريباً(١).

٢ ـ طبقات علماء المدينة في القرن الأول:

أ ـ توفي رسول الله والكثرة الكاثرة من الصحابة في المدينة، وقلّة منهم في مواطن قبائلهم، ولم تبدأ هذه الكثرة بالتفرّق في الآفاق إلّا مع بداية الفتح، حيث التحقوا بالجيش الإسلامي مجاهدين، فكانت

= طالت أعمارهم فاحتيج إلى ما عندهم، فسئلوا فلم يمكنهم الكتمان». أقول: والحديث فيه دعوة إلى التثبّت من الرواية، وليس كما قال أعداء السُّنّة النبوية من أن قول الرسول عليه السلام: «مَنْ كذب إلخ» دليل على وقوع الكذب في أيام الرسول ﷺ، بل إنه تحذير من الرسول عليه السلام لمَن أخبر بكونهم في القرون التالية. والله أعلم.

(١) وانظر: «رسالة الإمام مالك إلى الليث بن سعد»، في الفصل الأول من هذا الكتاب، فقرة ٤.

المدينة في عصر الخلفاء الراشدين مجمع الصحابة، وبخاصة ذوي السَّبق منهم في الإسلام وذوي الفقه والرواية والرأي، حيث استبقاهم عمر بن الخطاب حوله حرصاً عليهم ورغبة في أن يكونوا عوناً له على مهمّاته في سياسة الأمة، واستعانة بعلمهم... وفي زمن أبي بكر، كان يشير على الخليفة بإبقاء بعض الصحابة في المدينة، عندما بدأت الجيوش بالتوجّه إلى الفتح. فقد روى ابن سعد في الطبقات (جـ ٢/٣٤٨) أن عمر بن الخطاب كان يقول حين خرج معاذ بن جبل إلى الشام: «لقد أخلّ خروجه بالمدينة وأهلها في الفقه، وما كان يفتيهم به، ولقد كنتُ كلّمت أبا بكر، رحمه الله، أنْ يحبسه لحاجة الناس إليه فأبى عليَّ وقال: رجل أراد وجهاً يريد الشهادة فلا أحبسه». وكان معاذ بن جبل يُفتي بالمدينة في حياة رسول الله ﷺ وأبي بكر. وقد فعل ذلك أبو بكر من قَبْلُ عندما استأذن أُسامةَ بن زيد في استبقاء عمر ابن الخطاب بجانبه عند تسيير جيش أُسامة إلى بلاد الشام، وكان عمر بن الخطاب جندياً في جيش أُسامة الذي أعدّه رسول الله في حياته لغزو الشام، ومات ولم يتوجّه بَعْدُ، فأنفذه أبو بكر كما كان في عهد رسول الله ﷺ.

ب ـ ومع كثرة الصحابة الذين كانوا في المدينة فإنه لم يشتهر بالفقه والرواية والإفتاء إلاّ قلّة قليلة، فما سبب ذلك؟

الجواب: أن الصحابة طبقتان؛ أكابر الصحابة، وأحداث الصحابة، ويلاحظ أن الرواية عن أكابر الصحابة كانت قليلة، بينما كثرت عن أحداث الصحابة. وإنما قلّت الرواية عن الأكابر لأنهم هلكوا قبل أن يُحتاج إليهم، وكثرت الرواية عن عمر وعلي من أكابر الصحابة؛ لأنهما وليا فسئلا وقضيا بين الناس. قال ابن سعد: قال محمد بن عمر الأسلمي الواقدي[1]:

---

(١) محمد بن عمر الواقدي: شيخ ابن سعد، توفي سنة ٢٠٧ هـ، كان قاضي بغداد =

وكل أصحاب رسول الله كانوا أئمة يُقْتدى بهم ويُحفظ عليهم ما كانوا يفعلون، ويُسْتفتون فيفتون، وسمعوا أحاديث فأدّوها. فكان الأكابر من أصحاب رسول الله أقلَّ حديثاً عنه من غيرهم، مثل أبي بكر (ت ١٣ هـ) وعثمان بن عفّان (ت ٣٥ هـ) وطلحة بن عبيد الله (ت ٣٦ هـ) والزبير بن العوّام (٣٦ هـ) وعبد الرحمن بن عوف (ت ٣٢ هـ) وأبي عبيدة عامر بن الجرّاح (ت ١٨ هـ) وأُبيّ بن كعب ـ قيل: توفي في خلافة عمر سنة ١٩ هـ، وقيل: توفي في خلافة عثمان سنة ٣٢ هـ ـ وسعد بن عبادة (ت ١٥ هـ) وعبادة بن الصامت، توفي في رملة فلسطين سنة ٣٤ هـ، وأُسَيْد بن الحضير (ت ٢٠ هـ) ومعاذ بن جبل (ت ١٧ هـ)، ونظرائهم، فلم يأتِ عنهم من كثرة الحديث مثلُ ما جاء عن الأحداث من أصحاب رسول الله ﷺ، مثل جابر بن عبد الله (ت ٧٨ هـ)، وأبي سعيد الخدْري (ت ٧٤ هـ)، وأبي هريرة (ت ٥٨ هـ)، وعبد الله بن عمر (ت ٧٤ هـ)، وعبد الله بن عمرو ابن العاص، وفي سنة وفاته خلاف كثير؛ فقيل: ٦٣ هـ، و٦٥ هـ، و٦٨ هـ، وقيل: ٧٣ هـ، وقيل: سنة ٧٧ هـ، وعبد الله بن عباس (ت ٧٠ هـ)، ورافع بن خديج (ت ٧٣ هـ)، والبراء بن عازب (ت ٧٢ هـ) ، وأنس بن مالك (ت ٩٣ هـ). . . ونظرائهم، وكل هؤلاء كان يُعدُّ من فقهاء أصحاب رسول الله، وكانوا يلزمون رسول الله مع غيرهم من نظرائهم، وأحدث منهم مثل عقبة بن عامر الجهني، توفي بعد سنة ٤٧ هـ، وزيد بن خالد الجهني (ت ٧٨ هـ)، وعمران ابن الحصين (ت ٥٣ هـ)، وسهل بن سعد الساعدي (ت ٩٦ هـ)، وهو آخر

= وهو مدنيّ الأصل، قال عنه ابن سعد: كان عالماً بالمغازي والسيرة والفتوح، وقد ضعّفه قوم، ووثّقه آخرون، وضعّفه مَنْ ضعّفه في رواية الحديث فقط ولم يطعن أحد في فقهه، وعلمه، وخلقه. انظر: تهذيب التهذيب جـ ٣٦٣/٩.

مَنْ توفي بالمدينة من الصحابة. وربيعة بن كعب الأسلمي (ت ٦٣ هـ)، ومَسْلمة بن مخلد الزرقي (ت ٦٢ هـ). فكان أكثر الرواية والعلم في هؤلاء ونظرائهم من أصحاب رسول الله، لأنهم بقوا وطالت أعمارهم، واحتاج الناس إليهم، ومضى كثير من أصحاب رسول الله قبله، وبَعْده، بعلمه، لم يؤثَرْ عنه شيء ولم يُحْتَجْ إليه لكثرة أصحاب رسول الله.

قال ابن سعد: «شهد مع رسول الله تبوكاً، وهي آخر غزاة غزاها، ثلاثون ألف رجل وذلك سوى مَنْ قد أسلم وأقام في بلاده وموضعه لم يَغْزُ، فكانوا عندنا أكثر ممّن غزا معه تبوكاً، فمنهم مَنْ حُفِظ عنه ما حدّث به عن رسول الله، ومنهم مَنْ أفتى برأيه، ومنهم مَنْ لم يحدّث عن رسول الله شيئاً، ولعله أكثر له صُحبة ومجالسة وسماعاً من الذي حدّث عنه، ولكنّا حملنا الأمر في ذلك منهم على التوقّي في الحديث أو أنه لم يُحْتَجْ إليهم، لكثرة أصحاب رسول الله، وعلى الاشتغال بالعبادة والأسفار في الجهاد حتى مَضَوْا، ولم يُحفظ عنهم، عن النبي شيء[1]. وليس كلهم كان يلزم النبيّ ﷺ، فمنهم مَنْ أقام معه ولزمه، وشهد معه المشاهد كلَّها، ومنهم مَنْ قَدِمَ عليه فرآه ثم انصرف إلى بلاد قومه، ومنهم مَنْ كان يقدم عليه الفينة بعد الفينة من منزله بالحجاز وغيره».

أقول: وما ذكره ابن سعد في سبب قلة الحديث عن بعض الصحابة، وكثرته عند بعضهم، هو أحسن ما قرأت في هذا الباب، ويردّ على بعض الشبهات التي يوردها بعضهم حول رواية الحديث النبوي.

جـ ـ من خصائص الحركة العلمية في المدينة ـ عصر الصحابة والتابعين وتابعيهم ـ :

تتابعُ طبقات العلماء وتعانقها، وتداخلها، لأنك لا تجد فترةً، أو

---

(١) (الطبقات الكبرى)، جـ ٢ / ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

ثغرةً أو انقطاعاً، ولكن تجد تزاحماً واتّساعاً، فلا تقضي طبقة إلا نبغت طبقة تالية أكثر عدداً. ويهمنا في هذه المدّة أن ندلّ على النبع الذي تدفّق وارتوى منه صاحبنا ابن شهاب الزهري، كما يهمنا أن نعرف قوة هذا التدفق، واتّساع دائرته لأن الريَّ يكونُ على قدر فيضان الماء.

ومن نعمة الله على المدينة أن تتابع فيها طبقتان من الصحابة، عمّرتا القرن الأول إلى نهاية العقد التاسع، الطبقة الأولى مضى أكثرهم في النصف الأول، وعُمّر أفراد الطبقة الثانية عقوداً متلاحقة من النصف الثاني، وقد حمل الرسالة بعد رسول الله ﷺ نخبة من الصحابة النجباء كان بعضهم يُفتي على عهد رسول الله ﷺ، وحسبك برجلٍ يُفتي وصاحب الرسالة موجود. روى ابن سعد عن ابن عمر، أنه سُئِل: مَنْ كان يفتي الناس في زمن رسول الله؟ فقال: أبو بكر وعمر، ما أعلم غيرهما. وعن القاسم بن محمد قال: «كان أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي يفتون على عهد رسول الله ﷺ» [الطبقات جـ ٢ / ٣٣٥]. وكان أصحاب الفتوى من أصحاب رسول الله ﷺ، أبا بكر، وعمر، وعليّاً، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأُبيّ بن كعب، وأبا موسى الأشعري، ومعاذ بن جبل، وعبد الرحمن بن عوف، وكان أبو بكر إذا نزل به أمر يريد مشاورة أهل الرأي وأهل الفقه دعا هؤلاء. وكذلك كان يفعل عمر وكلّ هؤلاء تركوا في المدينة فقهاً وعلماً، وعُمِّر النصفُ الأول من القرن الأول بما تركوه من الفقه والقضاء، وكان لكلٍّ من هؤلاء ولغيرهم من كبار الصحابة مكانة بوّأهم إيّاها فقه وعلم وإحاطة بالسُّنّة وبأقضية رسول الله ﷺ ومدارك لم تتوفر للآخرين، وامتاز ثلاثة منهم بفقه وعلم لم يكن لغيرهم، ولم يكن في أقطار الإسلام مَنْ يساويهم، وأولهم عمر بن الخطاب، حيث طالت مدة وزارته وخلافته، فترك فقهاً كثيراً في العبادات والمعاملات، فقد روى ابن سعد عن أبي ذرّ قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله وضع الحقَّ على لسان عمر يقولُ به». وفي

رواية: «إنَّ الله جعل الحقّ على لسان عمر وقلبه» [الطبقات الكبرى جـ ٢ / ٣٣٥]. وعن ابن مسعود قال: «إنْ كنّا لنحسب عمر قد ذهب بتسعة أعشار العلم». وقال: «لو وُضع علم عمر في كِفّة ووضع علم أحياء العرب في كِفّة لرجح بهم علم عمر». وكان علمُ عمر هذا كله في المدينة، أخذه عنه أصحاب رسول الله وكبار التابعين من أهل المدينة.

وأما ثانيهم، فهو عليّ بن أبي طالب، حيث أمضى في المدينة حوالي خمسة وعشرين عاماً بعد وفاة رسول الله ﷺ، وهي مدة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، فترك في المدينة علماً كثيراً، وبخاصة في باب القضاء. يقول عبد الله بن مسعود: «كنّا نتحدّث أن مِنْ أقضى أهل المدينة ابنُ أبي طالب». ويقول عنه عمر: «عليٌّ أقضانا، ويقول: أنت خيرهم فتوى». وشهر في كتب النحو قول عمر رضي الله عنه: «قضية ولا أبا حسنٍ لها»(١).

وأما ثالثهم؛ فهوزيد بن ثابت، وكان من الراسخين في العلم، وكان عمر يستخلفه في كلِّ سفر، وإذا كثر عليه الخُصوم صرفهم إلى زيدٍ، ثم استعمله على القضاء وفرض له رزقاً. وقال علي بن المديني: لم يكن من أصحاب النبيّ ﷺ أحد له أصحاب يُفتون بقوله في الفقه إلّا ثلاثة، وذكر منهم زيد بن ثابت. وقد امتدّ به العمر حتى عاش في النصف الثاني من القرن الأول، وتوفي سنة ٥٥ هـ.

---

(١) يذكر النحويون هذا القول في باب «لا» النافية للجنس، حيث يُشترط لاسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، وقد يقع اسمها معرفة مؤوّلة بنكرة يُراد بها الجنس، كأن يكون الاسم علماً مشتهراً بصفة، كحاتم المشتهر في الجود وعنترة المشتهر بالشجاعة، والإمام علي الذي اشتهر بإصابته في القضاء، فأصبح مثلاً في هذا الباب، والمعنى في المثال: هذه قضية ولا فيصل لها يفصلها، أي: وليس في الناس مَنْ يتّصف بصفات أبي حسن ليفصل في القضية.

د - وإذا كانت طبقة كبار الصحابة قد أسّست الفقه والعلم في المدينة، فإن الطبقة التالية من الصحابة قد امتدّ بها الأجل لتعمّر النصف الثاني من القرن الأول، وكان لهم الفضل في تخريج كبار التابعين الذين كان لهم الفضل في نقل العلم إلى الأقطار الإسلامية كلها، حيث قصد طلبةُ العلم مدينة رسول الله فوجدوا الشيوخ الحَفَظَة فأخذوا منهم ورجعوا إلى ديارهم غانمين. وقد عبق النصف الثاني من القرن الأول بعدد كبير من الصحابة، أهل الفقه والرواية، ممّن عاش ومات في المدينة، أذكر منهم حسب ترتيب وفاتهم:

١ - كعب بن مالك: توفي سنة ٥٠ هـ في المدينة.

٢ - سعيد بن زيد: توفي سنة ٥٢ هـ في المدينة.

٣ - كعب بن عمرو بن عباد الأنصاري: توفي بالمدينة سنة ٥٥ هـ وهو آخر البدريين وفاةً في المدينة.

٤ - سعد بن أبي وقاص: توفي سنة ٥٥ هـ في المدينة، أو في ضواحيها، حيث اعتزل منذ بدأت الفتنة.

٥ - زيد بن ثابت: توفي بالمدينة سنة ٥٥ هـ.

٦ - أُمّ المؤمنين عائشة: توفيت بالمدينة سنة ٥٨ هـ.

٧ - أبا هريرة الدوسي: توفي بالمدينة سنة ٥٨ هـ، وقيل سنة ٥٩ هـ.

٨ - عبد الرحمن بن أبي بكر: توفي سنة ٥٨ هـ، ويُعدُّ من أهل المدينة.

٩ - عبد الله بن الزبير: بقي بالمدينة حتى سنة ٦٢ هـ.

١٠ - أُم سلمة، زوج النبيّ ﷺ: توفيت بالمدينة سنة ٦٢ هـ وكانت واسعة العلم كثيرة الرواية، ولها في كتب الحديث ٣٨٧ ثلاثمائة وسبعة وثمانون حديثاً، وكانت من النساء القليلات اللواتي يكتبن في الجاهلية.

١١ ـ عبد الله بن عُمر: توفي سنة ٧٤ هـ في مكة حاجّاً، وموطنه المدينة، وحسبك بعبد الله بن عمر أن يكون في الأمة، ليكون مدرسة وحده. قال رجاء بن حَيْوَة: أتانا نعي ابن عمر ونحن في مجلس ابن محيريز فقال: والله إنْ كنت أعُدُّ بقاء ابن عمر أماناً لأهل الأرض. وقال مالك: أفتى الناس ستّين سنة.

١٢ ـ أبو سعيد الخُدْري: توفي بالمدينة سنة ٧٤ هـ.

١٣ ـ سلمة بن الأكوع: توفي بالمدينة سنة ٧٤ هـ.

١٤ ـ جابر بن عبد الله: توفي بالمدينة سنة ٧٨ هـ.

١٥ ـ سهل بن سعد الساعدي: توفي بالمدينة قيل سنة ٨٨ هـ وقيل ٩١ هـ، وقيل ٩٦ هـ، وهو آخر الصحابة وفاةً بالمدينة[١].

وهؤلاء الصحابة الذين ذكرتهم في النصف الأول من القرن الأول، وفي النصف الثاني، لم يكن العلم والفقه مقصوراً عليهم، ولم تكن صفة الصحبة مقصورة عليهم، بل كان يُعاصرهم صحابة كثيرون، ولكنهم لم يشتهروا شهرة مَن ذكرتهم، وأكثر أصحاب رسول الله ﷺ الذين صاحبوه ولازموه وسمعوا الوحي والحديث، كانوا فقهاء، وذلك أن طرق الفقه في حقّ الصحابة: خطاب الله تعالى وخطاب رسوله وما عُقِل منهما، وأفعال رسول الله وما عُقل منها؛ فخطاب الله عزّ وجلّ هو القرآن، وقد أُنزل ذلك بلغتهم وعلى أسباب عرفوها وقصص كانوا فيها، فعرفوا مسطوره ومفهومه، ومنصوصه ومعقوله، ولهذا قال أبو عبيدة في كتاب «مجاز القرآن»: لم ننقل أنَّ أحداً من الصحابة رجع في معرفة

---

(١) انتهى عصر الصحابة ما بين تسعين إلى مائة، وآخر مَنْ مات بالكوفة عبد الله بن أبي أوفى سنة ٨٦ هـ. وآخر مَن مات بالبصرة أنس بن مالك سنة ٩١ هـ. وآخر مَنْ مات بالشام عبد الله بن بُسْر سنة ٨٨ هـ وآخر الصحابة موتاً أبو الطفيل عامر بن واثلة، مات بعد سنة مائة.

شيء من القرآن إلى رسول الله ﷺ. وخطاب رسول الله ﷺ بلغتهم: يعرفون معناه ويفهمون منطوقه وفحواه، وأفعاله التي فعلها من العبادات والمعاملات والسِّيَر والسياسات وقد شاهدوا ذلك كله وعرفوه، وتكرّر عليهم وتبحّروه، ولهذا قال النبيّ ﷺ: «أصحابي كالنجوم فبأيّهم اقتديتم اهتديتم»[1]. ولأن مَنْ نظر فيما نقلوه عن رسول الله من أقواله، وتأمل ما وصفوه من أفعاله في العبادات وغيرها اضطر إلى العلم بفقههم وفضلهم[2].

هـ ـ طَبَقةُ كبار التابعين: . . . هذه الطبقة من علماء التابعين، لم يكن في الأقطار الإسلامية مَنْ يماثلها في عصرها، عدداً وفقهاً وروايةً، فقد كانوا يُعدّون بالمئات، كلهم أُخِذَ عنهم العلم، كثيراً كان أو قليلاً، وقد عدّ محمد بن حِبّان البُسْتي من مشاهيرهم مائة وسبعين تابعياً[3].

وكما عُرف من الصحابة مَنْ هو أكثر رواية عن رسول الله ﷺ ومَنْ هو أكثر فقهاً وإفتاءً بعد عصر رسول الله، كذلك وجد في طبقة التابعين مَنْ تخصص في الوقوف على قضايا أولئك الصحب والإحاطة بمرويّاتهم، فقيل: ليس أحدٌ أعلم بكل ما قضى به عمر وعثمان، من سعيد بن المسيّب، وكان يقال: إن ابن المسيب راوية عمر لأنه كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته، وقال عن نفسه: ما بقي أحد أعلم بكل قضاءٍ قضاه رسول الله وأبو بكر وعمر، منّي.

وقيل أيضاً: كان أعلم الناس بحديث عائشة عروة، والقاسم[4].

---

(١) قال العجلوني في «كشف الخفاء» رواه البيهقي وأسنده الديلمي عن ابن عباس بلفظ: «أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، بأيهم اقتديتم اهتديتم». جـ١/١٤٧.
(٢) طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي، ص ٣٥.
(٣) مشاهير علماء الأمصار، ص ٦٢ ـ ٨١.
(٤) تهذيب التهذيب، ترجمة عروة، جـ ٧/١٨٢.

وقيل: كان أعلم الناس بقضاء زيد بن ثات، قُبيصة بن ذؤيب. وقد احتيج إلى هؤلاء في عهد الصحابة، وتصدّر بعضهم للإفتاء وأصحاب رسول الله أحياء. وقال الإمام مالك: بلغني أن ابن عمر كان يرسل إلى ابن المسيب يسأله عن بعض شأن عمر وأمره، ولم يدرك عمر ولكن لما كبر أكبَّ على المسألة عن شأنه وأمْرِه، وكان ابن عمر إذا سئل عن الشيء يُشكل عليه قال: سلوا سعيد بن المسيّب فإنه كان يجالس الصالحين. وعن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال: لقد رأيت الأكابر من أصحاب النبيّ ﷺ لَيَسْألون عروة عن قصة ذكرها[1].

وأشهر رجال هذه الطبقة: الفقهاء السبعة، الذين عمّروا النصْف الثاني من القرن الأول، إلى نهايته، وجعلوا المدينة مقصَد طلاب الفقه والحديث، وعنهم أخذ الزهري جلَّ علمه، وفقهه وروايته.

. . . و«الفقهاء السبعة» مُصْطلح ظهر عند أهل المدينة، أرادوا به الفقهاء المبرّزين بالمدينة من التابعين من الطبقة الأولى، ويتّفقون على تعيين بعض التابعين في جملة هؤلاء السبعة، ويختلفون في بعضهم، مما يوصل عدد هؤلاء مع اجتماع الآراء المختلفة إلى اثني عشر رجلاً. وقد نظم بعضُهم سبعةً منهم في بيتين من الشعر فقال:

ألا كلُّ مَنْ لا يَقْتدي بأئمةٍ
فقسْمَتُه ضيزىٰ عن الحقّ خارجة

فخذْهمْ، عُبيدُ الله، عروةُ، قاسمٌ
سعيدٌ، أبو بكرٍ، سليمانُ، خارجة

(١) تهذيب التهذيب، ترجمة عروة، جـ ٧/١٨٣ .

وفي رواية أُخرى:

إذا قيل مَنْ في العلم سبعةُ أبحرٍ
روايتُهمْ ليست عن العلم خارجة
فقلْ همْ: عُبيد الله، عروةُ، قاسمٌ
سعيدٌ، أبو بكرٍ، سليمانُ، خارجة

ويبدو أن شيوع هؤلاء السبعة جاء من شعر أحدهم، وهو عُبيد الله بن عبد الله بن عُتْبة، حيث يقول في امرأة من هذيل[1]:

أُحبُّك حُبّاً لا يُحبُّك مثلَه
قريبٌ، ولا في العاشقين بعيدُ
وحبُّك يا أُمَّ الصبيّ مدلّهي
شهيدي أبو بكر فذاك شهيدُ
ويعرِفُ وجْدي قاسمُ بن محمدٍ
وعروةُ ما ألقىٰ بكم وسعيدُ
ويعلمُ ما أُخفي سليمانُ كلّه
وخارجة يُبدي بنا ويُعيدُ
متى تسألي عمّا أقولُ تُخبّري
فللحبِّ عندي طارفٌ وتليدُ

فذكر ستةً منهم، والناظم سابعهم.

وربما يكونُ عبد الرحمن بن أبي الزناد[2] هو أول مَنْ أوجد اصطلاح الفقهاء السبعة؛ لأنه صنع كتاباً يرويه عن أبيه، فيه مسائل الفقه

(١) طبقات الفقهاء، للشيرازي، ج ٦٠.
(٢) فقيه محدّث توفي سنة ١٧٤ هـ في بغداد، وكان في عداد أهل المدينة، ثم انتقل إلى بغداد.

التي كان يتّفقُ عليها كبار التابعين، حيث قال ابن حجر[1]: «وتكلم فيه مالك لروايته عن أبيه كتاب السبعة، يعني الفقهاء، وقال: أين كنّا عن هذا؟» وقد نقل البيهقي في «السنن الكبرى» عن عبد الرحمن بن أبي الزناد كثيراً من المسائل التي أوردها في كتابه، ويذكر قبل المسألة أسماء الفقهاء السبعة، ومن ذلك: ما جاء في «كتاب الجنايات»[2] قول البيهقي: «وأمّا الرواية فيه عن التابعين، فأخبرنا السند... حدّثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه[3] قال: كان مَنْ أدركتُ من فقهائنا الذين يُنتهى إلى قولهم، منهم سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وخارجة بن زيد ابن ثابت، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار في مشيخة جلّة سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل، ربما اختلفوا في الشيء فأخذنا بقول أكثرهم وأفضلهم رأياً، وكان الذي وعيت عنهم على هذه القصة أنهم كانوا يقولون: المرأة تُقاد من الرجل عيناً بعين وأُذناً بأذن وكل شيء من الجراح على ذلك، وإنْ قتلها، قُتِل بها»[4]. وقول أبي

---

(١) تهذيب التهذيب جـ ٦/١٧٢.

(٢) السنن الكبرى جـ ٨/٤٠.

(٣) أبو الزناد، اسمه عبد الله بن ذَكْوان، مدني توفي سنة ١٣٢ هـ. وكان عالماً فقيهاً ثقة في الحديث.

(٤) وترد صورة الرواية بصيغ متعددة، وإليك بعضها، من الجزء الثامن، من سنن البيهقي الكبرى، في باب أرش الموضحة (عن الفقهاء من أهل المدينة)، وفي باب ديَة الذكر والأنثيين، عن الفقهاء من أهل المدينة، وفي باب «ما جاء في الكفّارة في الجنين» عن الفقهاء التابعين من أهل المدينة، وفي باب «ما جاء في القتل بالقسامة». قال أبو الزناد: كان مَنْ أدركت من فقهائنا الذين يُنتهى إلى قولهم. وفي باب «حدُّ الرجل أَمَتَه إذا زنت» عن الفقهاء الذين يُنتهى إلى قولهم من أهل المدينة. هذه أكثر الصيغ التي يوردها البيهقي عن أبي الزناد عن ابنه عبد الرحمن، وقد يذكر أسماء الفقهاء وقد يُهمل ذكرهم.

الزناد: «كان مَنْ أدركت من فقهائنا الذين يُنتهى إلى قولهم (منهم) سعيد. . . إلخ» وقوله «في مشيخة جلّة سواهم من نظرائهم. . . إلخ» يدلّ على أن الفقهاء المعوّل عليهم في الإفتاء ليس هؤلاء السبعة فقط، وإنما هم كثيرون، وكلٌّ يختار منهم سبعة، أو أن سبعة منهم كانوا يتفقون في المسألة عندما تُعرض على فقهاء المدينة.

وإليك تعريفاً بالفقهاء السبعة الذين ورد ذكرهم في أبيات الشعر، وفي رواية البيهقي عن أبي الزناد، مضافاً إليهم عدّة من الفقهاء الذين ذكرهم العلماء من فقهاء أهل المدينة المتبحّرين في عهد كبار التابعين، وجلّهم من شيوخ صاحبنا ابن شهاب الزهري.

١ - سعيد بن المسيّب (١٥ - ٩٤ هـ): كان أعلم مَنْ بالمدينة في زمانه. فقال عبد الله بن ثعلبة لابن شهاب: إنْ كنتَ تريدُ الفقه فهذا الشيخ. وقد أخذ عنه الزهري ولازمه ثماني سنين، وكان عمر بن عبد العزيز لا يقضي قضاءً حتى يسأله، وذلك حين ولي إمارة المدينة في زمان الوليد بن عبد الملك. وكان عبد الله بن عمر يسأله عن بعض شأن عمر وهو لم يأخذ عن عمر، ولكن لمّا كبر أكبّ على المسألة عن شأنه وأمره حتى أصبح أعلم الناس بفقه عمر وقضائه.

٢ - عروة بن الزبير (٢٣ - ٩٤ هـ): كان أعلم الناس بحديث عائشة فهي خالته. قال قبيصة بن ذؤيب: كان عروة يغلبنا بدخوله على عائشة، وكانت عائشة من أعلم الناس. قال الزهري: كنتُ إذا حدّثني عُروة، ثم حدّثتني عمرة[1]، يصدق عندي حديث عروة، فلما تبحّرتهما إذا عروة بحر لا ينزف.

---

(١) عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية، كانت في حجر عائشة، وكانت من أعلم الناس بحديث عائشة، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى ابن حزم أنْ يكتب له أحاديث عمرة، ماتت سنة ٩٨ هـ، وقيل سنة ١٠٦ هـ.

٣ ـ عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي (ت ٩٩ هـ): كان يجمع بين العلم والشعر، ونقل ابن حجر أنه أحد الفقهاء العشرة ثم السبعة الذين يدور عليهم الفتوى، وكان عالماً فاضلاً مقدّماً في الفقه تقيّاً شاعراً مُحسناً لم يكن بعد الصحابة إلى يومنا ـ زمن الراوي ـ فيما علمت فقيهٌ أشعرَ منه ولا شاعرٌ أفقه منه، وكان أستاذ عمر بن عبد العزيز، وقد قال: لو كان عبيد الله حيّاً، ما صدرت إلّا عن رأيه. أخذ عنه الزهري، وقال: ما جالستُ أحداً من العلماء إلّا وأرى أني قد أتيت على ما عنده، وقد كنت اختلفت إلى عروة حتى ما كنتُ أسمعُ منه إلّا مُعاداً، ما خلا عبيد الله بن عتبة فإنه لم آته إلّا وجدتُ عنده علماً طريفاً.

٤ ـ القاسم بن محمد بن أبي بكر (ت ١٠٨ هـ): ابن أخي أُم المؤمنين عائشة كان من أعلم الناس بحديث عائشة حيث تربى يتيماً في حِجْر عمّته، وكان فقيهاً عالماً أخذ عنه الزهري.

٥ ـ أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث (ت ٩٤ هـ): وكان متنسكاً عابداً فسُمّي راهب قريش، وكان مكفوفاً. أخذ عنه الزهري.

٦ ـ سليمان بن يسار (ت ١٠٠ هـ): مولى ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ، ويقال: إنها كاتبتْه ففرضت عليه مقداراً من المال يكون حرّاً إذا أدّاه، روى عن ميمونة وأم سلمة، وعائشة، وعنه أخذ الزهري.

٧ ـ خارجة بن زيد بن ثابت (ت ١٠٠ هـ): أخذ عنه الزهري، وهو مدني تابعي ثقة، ونقل ابن حجر أن خارجة وطلحة بن عبد الله ابن عوف كانا يقسمان المواريث ويكتبان الوثائق وينتهي الناسُ إلى قولهما.

٨ ـ سالم بن عبد الله بن عمر (ت ١٠٦ هـ): نقل ابن حجر عن ابن المبارك أنه ذكر سالماً في الفقهاء السبعة قال: وكانوا إذا جاءتهم المسألة دخلوا فيها جميعاً فنظروا فيها، ولا يقضي القاضي حتى يرفع إليهم فينظرون فيها فيصدرون. أخذ عنه الزهري، وقال أحمد بن حنبل: أصحّ

الأسانيد الزهري عن سالم عن أبيه. وأُمُّه من بنات يزدجرد ملك الفرس.

٩ ـ أبو سَلَمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري (ت ٩٤هـ): كان فقيهاً ثقة كثير الحديث. قال الزهري: أربعة من قريش وجدتهم بحوراً: ابن المسيب، وعروة، وعبيد الله بن عبد الله، وأبو سلمة. واستقضاه سعيد بن العاص على المدينة عندما ولي إمارتها. وذكره بعضهم في الفقهاء السبعة.

١٠ ـ قبيصة بن ذؤيب (١ ـ ٨٧ هـ): اختلف في ولادته فقيل أول سنة من الهجرة، وقيل: عام الفتح. قال ابن شهاب: كان من علماء هذه الأمة. وقال مكحول: ما رأيتُ أعلم منه. ذكره أبو الزناد في الفقهاء. وقال ابن المديني: وأصحاب زيد بن ثابت الذين كانوا يأخذون عنه ويفتون بفتواه منهم مَنْ لقيه ومنهم مَنْ لم يلقه، فأما مَنْ لقيه، وثبت عندنا لقاؤه، فسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وقبيصة بن ذؤيب. . . إلخ. وعدّوه من أعلم الناس بقضاء زيد بن ثابت.

انتقل إلى الشام أيام عبد الملك بن مروان وكان على الخاتم، وكان آثر الناس عنده، وعدّه بعضهم من الفقهاء السبعة. وهو الذي أدخل الزهري على عبد الملك في دمشق.

١١ ـ عبد الملك بن مروان (ت ٨٦ هـ): أول مَنْ تسمى في الإسلام عبد الملك. وكان فقيهاً عابداً قارئاً، له رواية في صحيح مسلم وفي صحيح البخاري، وأخد عنه الزهري، وكان عبد الملك قد عاش أكثر عمره في المدينة فعُدَّ من أهلها حيث ولد سنة ٢٣ هـ، وغادرها مع الأمويين أيام فتنة ابن الزبير بعد سنة ٦٢ هـ. وعدّوه من فقهاء المدينة السبعة.

١٢ ـ نافع، مولى ابن عمر (ت ١١٩ هـ): كان ثقة قليل الحديث، وقال البخاري: أصحّ الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر. بعثه عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلّمهم السُّنن.

هذه هي البيئة العلمية التي نهل منها الزهري، ولكن ما ذكرتُه نماذج من البيئة العلمية الفريدة، وبقي في الميدان عشرات من النماذج، سيأتي ذكرهم عندما نتحدث عن شيوخ الزهري، وقد أخذ عن أكثر من مئة شيخ جلّهم من أهل المدينة، وكان في الحرم المدني مئات غيرهم، حيث كان التزاحم على طلب العلم شديداً، والذين يقصدون المدينة طلباً للعلم كثيرون، وحلقات العلماء عامرة بالتلاميذ، وكان هذا في عصر الصحابة وكبار التابعين عندما كانت المراكز العلمية في أقطار الإسلام في بدايتها، وكان هذا أيضاً في عصر تابعي التابعين بعد أن توطدت أسس العلم في العواصم الإسلامية لأن الثقة في علم المدينة كان أكثر وأشدّ، والرحلة إلى المدينة لم ينقطع. روى ابن حجر عمّن حضر أبا الزناد في المدينة قال: «رأيتُ أبا الزناد، دخل مسجد النبي ﷺ ومعه من الأتباع مثل ما مع السلطان»(١). وتوفي أبو الزناد سنة ١٣٠ هـ.

٣ ـ المدرسة الشامية في القرنين الأول والثاني:

وُصِفَ الزهريُّ، بأنه عالم الحجاز والشام، وهذا اللقب، يعني تفرّد الزهري بالمكانة العلمية في قطري الحجاز والشام، وهما القطران اللذان تنقّل الزهري بينهما:

فمن الذين أسّسوا المدرسة الشامية في الفقه والحديث، وأين مكان الزهري بين علماء الشام، وما الأثر الذي تركه في الديار الشامية؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، لا بدَّ من الكلام على أربع طبقات من علماء الشام: طبقة الصحابة، وطبقة كبار التابعين، وطبقة الزهري، والطبقة الرابعة الذين أخذوا العلم عن الزهري، من أهل الشام.

أ ـ وأفقه مَنْ نزل الشام من الصحابة: معاذ بن جبل الخزرجي

---

(١) تهذيب التهذيب: جـ ٥/٢٠٤.

الأنصاري ذكره ابن سعد في الصحابة الذين كانوا يفتون في عهد رسول الله ﷺ وجاءت في مناقبه الفقهية أحاديث وآثار صحيحة، منها ما رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو، قال سمعت النبي ﷺ يقول: «استقرئوا القرآن من أربعة: من ابن مسعود، وسالم مولى أبي حُذيفة، وأُبيّ، ومُعاذ بن جبل».

وأخرج الترمذيُّ وابن ماجه عن أنس: «أرحم أُمتي أبو بكر ـ وفيه ـ وأعلمهم بالحلال والحرام مُعاذ». وصحَّ عن عمر أنه خطب بالجابية (بالشام) فقال: «مَنْ أراد الفقه فَلْيأْتِ معاذاً». وروى ابن سعد قال: كان عمر بن الخطاب يقول حين خرج مُعاذ إلى الشام: لقد أخلَّ خروجه بالمدينة وأهلها في الفقه، وما كان يفتيهم به، ولقد كنتُ كلمتُ أبا بكر رحمه الله أن يحبسه لحاجة الناس إليه، فأبى عليٌّ وقال: رجلٌ أراد وجهاً يريد الشهادة، فلا أحبسه! فقلت: والله إن الرجل ليرزق الشهادة وهو على فراشه».

وروى ابن سعد عن أبي مسلم الخولاني قال: دخلتُ مسجد حمص، فإذا فيه نحو ثلاثين كهلاً من أصحاب النبيّ ﷺ، وإذا فيهم شابٌّ أكحل العينين، برّاق الثنايا، ساكتٌ لا يتكلم، فإذا امترى القومُ في شيء أقبلوا عليه فسألوه، فقلتُ لجليس لي: مَن هذا؟ قال: معاذ بن جبل[1].

وكان مُعاذ بن جبل قد توجّه إلى الشام للجهاد، فتوفي من طاعون عمواس سنة ١٨ هـ.

---

(١) طبقات ابن سعد جـ ٧/ ١١٥. وروى ابن عساكر هذه القصة في ترجمة أبي إدريس الخولاني، وأن أبا إدريس هو الذي رأى معاذاً، ولكنه رآه في مسجد دمشق، ونسبتها إلى أبي مسلم أقوى، لأن المؤرّخين اختلفوا في رؤية أبي إدريس معاذاً، ورجحوا أنه لم يره.

وكان أبو الدرداء، يُقْرن بمعاذ بن جبل في العلم، وقد ولّاه معاوية القضاء في دمشق بأمر عمر بن الخطاب، وكان من جُمّاع القرآن في عهد رسول الله ﷺ، وكان يقسم القرّاء عشرة عشرة، ويجعل على كل عشرة رئيساً فإذا انفتل من صلاة الغداة قرأ جزءاً من القرآن، وأصحابه (هم هؤلاء الرؤساء) محدّقون به يسمعون ألفاظه، فإذا فرغ من قراءته، جلس كل رجل منهم في موضعه، وأقرأ العشرة الذين عُهد بهم إليه. وأبو الدرداء هو الذي سنَّ الحلقات يُقرأ فيها. [ابن عساكر جـ ١/٦٩]. وتوفي أبو الدرداء سنة ٣٢ هـ.

ومن الصحابة الذين أقاموا بالشام: عبادة بن الصامت، وهو أول مَنْ تولّى قضاء فلسطين، وتوفي بالقدس سنة ٣٤ هـ.

ومن أعلام الصحابة الذين سكنوا فلسطين من الشام، شدّاد بن أوس بن ثابت الخزرجي ابن أخي حسّان بن ثابت. أخرج الطبراني من طريق محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن شداد: «سمعت أبي يحدّث عن أبيه عن جدّه شدّاد بن أوس أنه كان عند رسول الله ﷺ، وهو يجود بنفسه، فقال: ما لَكَ يا شدّاد؟ قال: ضاقت بي الدنيا، فقال: ليس عليك، إن الشام سيُفتح وبيت المقدس سيُفتح، وتكون أنت وولدك من بعدك أئمة فيهم إن شاء الله تعالى». وكانت وفاتُه في بيت المقدس سنة ٥٨ هـ، وكانت له ذريّة معروفة في بيت المقدس.

وممّن سكن فلسطين من الشام: تميم بن أوس الداري، وكان قبره معروفاً في قرية بيت جبرين، في لواء الخليل.

ب ـ ورأسُ طبقة التابعين في الشام: عبد الرحمن بن غَنْم، الأَشْعري، مختلف في صحبته. قال ابن عبد البرّ: كان مسلماً على عهد رسول الله، ولم يره.

وكان عمر بن الخطاب أرسله إلى الشام، يفقّه الناس، وكان أفقه أهل الشام، وهو الذي فقّه عامّة التابعين بالشام، وتوفي سنة ٧٨ هـ.

ومن أعلام التابعين في الشام: رجاء بن حَيْوة الكِنْدي الفلسطيني، توفي سنة ١١٢ هـ. ونقل ابن حجر في «تهذيب التهذيب» عن أبي مسهر، أن رجاء كان من مدينة يُقال لها بيسان، ثم انتقل إلى فلسطين، وهذا بناءً على تقسيمات الأجناد في القرن الأول، فكانت بيسان ربما تتبع جند الأردن، وكان جزءاً من شرقي النهر يتبع جند فلسطين، فقوله: انتقل إلى فلسطين، يريد انتقاله إلى بقعة تقع شرقي النهر كانت تتبع فلسطين، ومدينة بيسان هي في فلسطين اليوم بلا شكّ، وقد يُنْسب رجاءٌ في بعض المصادر إلى الأردن، فيقال: «الأردنيّ».

وكان رجاء بن حَيْوة ثقةً فاضلاً كثير العلم. ونقل ابن حجر عن مطر الورّاق قال: «ما لقيت شامياً أفضل، أو أفقه من رجاء بن حَيْوة، إلّا أنه إذا حرّكته وجدته شامياً». لعلّه يريد أن جلَّ علمه عن أهل الشام، ولم يرحلْ.

وكان رجاء بمنزلة الوزير عند بعض خلفاء بني أمية، ومن مآثره أنه أشار على سليمان بن عبد الملك أنْ يعهد إلى عمر بن عبد العزيز بالخلافة، فحصل من وراء ذلك خير كثير.

وقبيصة بن ذؤيب يعدّونه في أهل المدينة، إلّا أنه عاش زمناً في الشام، فكان على خاتم عبد الملك بن مروان، وكان آثر الناس عنده، وكان البريد إليه، وكان ثقة مأموناً كثير الحديث، وكان من أعلم الناس بقضاء زيد بن ثابت، وتوفي سنة ٨٩ هـ. ويبدو أنه رحل إلى الشام في أيام الحرّة، أو في أوائل أيام ابن الزبير عندما رحل بنو أميّة إلى دمشق، فرافقهم قبيصة حينئذ.

ومن أعلام تابعي أهل الشام: أبو مسلم الخَوْلاني، عبد الله ابنَ ثُـوَب، وأبو إدريس الخولاني عائذ الله بن عبد الله، توفي الأول في زمن يزيد بن معاوية، وتوفي الثاني سنة ٨٠ هـ. وكان أبو مسلم مشهوراً بالعبادة وملازمة الجهاد في سبيل الله، كان يسكن مدينة داريّا بجوار دمشق، فقيل «الداراني» وكان أبو إدريس قاضي دمشق في أيام عبد الملك بن مروان، وكان قاصّ أهل دمشق وواعظهم، وكان على دراية واسعة بالمغازي، قال ابن عساكر: حدّث يوماً أبو إدريس في المغازي، فقال له رجل من الصحابة: قد حضرتُها، وأنت أحفظ منّي لها. وعمر بن عبد العزيز، يُعدُّ من أهل المدينة، لكنه عاش في الشام مدة، وكان بمنزلة الوزير عند سليمان بن عبد الملك، ثم تولّى الخلافة بعده، وروى عنه العلمَ عدد من أهل الشام.

يضاف إلى هؤلاء التابعين: عبد الملك بن مروان، الذي تولّى الخلافة في الشام أكثر من ربع قرن، وهو فقيه عالمٌ، ووجوده على رأس الخلافة، له تأثير في الحركة العلمية، وكان في الشـام مكحول الشامي، اشتهر بالعلم والفتيا، وعُدَّ إمام أهل الشام في عصره، كما عُدَّ سعيد بن المسيب إمام أهل المدينة، والشعبي إمام أهل الكوفة، والحسن البصري إمام أهل البصرة، وتوفي سنة ١١٣ هـ.

جـ ـ وكان الزهريُّ قد بلغ أَشُدَّه في العلم في العقد العاشر من القرن الأول، حيث قَدِمَ على عبد الملك في بداية العقد التاسع، ثم عاد إلى المدينة لجمع ما بقي من الحديث والفقه في دور الأنصار، كما نصحه عبد الملك بذلك، وربما بلغ ذروة كماله أيام عمر بن عبد العزيز، حيث وجدنا عمر بن عبد العزيز يدعو الناس إلى لقائه وأخذ العلم عنه، وشهد له بأنه أعلم الناس بالسُّنَّة، وكان الزهري ممّن طلب منهم عمر أن يكتبوا حديث رسول الله ﷺ. وحول هذا الزمن كان قد

انقضى عهد الفقهاء السبعة في المدينة، لأن أكثرهم توفي حوالي منتصف العقد العاشر من القرن الأول.

في هذا الوقت الذي تفرّد فيه الزهري بالعلم بين أهل المدينة، وأهل الحجاز، لم يكن الشام خالياً من العلم والعلماء، بل كان هناك علم كثير وفقه كثير...

روى ابن عساكر عن الوليد بن مسلم قال: دخلت الشام عشرة آلاف عين رأت رسول الله ﷺ. وقال مسلم بن مسلم: قال لي أبو الدرداء: اُعْدُدْ مَنْ يقرأ (القرآن) عندنا، يعني في مجلسنا هذا، فعددت ألفاً وستمائة ونيّفاً. وتميّز علم الشام بالصحة، واتّباع السُّنّة. قال الأوزاعي: كانت الخلفاءُ في الشام فإذا كانت الحادثة سألوا عنها علماء أهل الشام وأهل المدينة، وكانت أحاديث العراق لا تتجاوز جدر بيوتهم، فمتى كان علماءُ أهل الشام يحملون عن خوارج أهل العراق.

واختصَّ أهل الشام برواية المغازي والسِّيَر، قال سفيان بن عُيينة: مَنْ أراد المناسك فعليه بأهل مكة، ومَنْ أراد مواقيت الصلاة فعليه بأهل المدينة، ومَنْ أراد السِّيَر فعليه بأهل الشام. وقال أيضاً: إذا أردت الحديث الصحيح والإسناد الجيد فعليك بأهل المدينة، وإذا أردت النسك فعليك بأهل مكة، وإذا أردت المغازي فعليك بأهل الشام. ومَنْ أراد شيئاً لا يُعرَف حقُّه من باطله فعليه بأهل العراق.

وكان عبد الرحمن بن يزيد بن جابر[1] يقول: مَنْ أراد العلم فلينزل بداريّا من عنس وخولان.

---

(١) عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، الداراني، من فقهاء أهل الشام بعد الصحابة، توفي سنة ١٥٤ هـ. قال ابن مهدي: إذا رأيت الشامي يذكر الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، وعبد الرحمن بن يزيد، فاطمئن إليه.

قال يزيد بن محمد: عنس[١] وخولان[٢] قريتان بدمشق فيهما مسجدان، فتجمّعُ في واحد عَنْس، وفي واحد خولان، فإذا كان هذا في أهل داريا وهي قرية من قرى دمشق، فما ظنّك بأهل البلد الكبير الذي حوى الخلق[٣]؟

---

(١) عنس: من قبائل قحطان اليمانية، كانوا مع الجيوش التي فتحت بلاد الشام، وسكن جَمْعٌ منهم بالقرب من دمشق، وكانوا قد أيّدوا مروان بن الحكم ودعوا إلى تولّيه الخلافة. ولا أعرف قريةً تسمى «عنس».

(٢) وخولان: من قبائل قحطان اليمانية، وقد افترقوا في الفتوحات الإسلامية، فنزل كثير منهم الشام. وذكر ياقوت الحموي في معجمه «خولان» قرية كانت بالقرب من دمشق، خربت، وبها قبر أبي مسلم الخولاني، وبها آثار باقية. ومن المعروف أن قبيلة خولان كان مركزها في داريا، ولم يذكر ياقوت بني خولان من سكانها. وفي داريا اليوم، قبيلة «الخولاني» يرون أنهم من نسل أبي مسلم الخولاني ويمكن الجمع بين القولين: بأن داريّا القديمة كانت قرية صغيرة، في جهات داريّا الحديثة، وسكن بنو خولان بجوار هذه القرية، ثم امتدّ العمران، وتلاحمتْ المباني، فأصبحت خولان وداريا قرية واحدة، غلب عليها اسم داريّا، لأنها الأسبق في الوجود.

(٣) سكن الصحابة والتابعون داريّا، لأنها كانت شبيهة في طبيعتها بما ألفوه في بيئتهم التي جاؤوا منها، وكانت أطيب هواءً من دمشق، ولذلك همَّ المتوكّل العباسي بنقل مقرّ الخلافة إليها، ومدحها له الشاعر البحتري وأجاد في مدحها، وكانت على مرّ العصور موطن العلماءِ والعبّاد، وانتسب إليها عدد كبير من أهل الفقه والحديث، ولذلك خصّها المؤرّخون بالتأليف، ومن أشهر الكتب التي ترجمت لرجالها: «الروضة الرّيّا فيمن دفن بداريا» للعمادي بتحقيق عبده كوشك، أحد أبناء داريا الذين شغفهم حبّها، وتغنّوا بجمالها، وفاخروا بتاريخها. وداريا ـ كما يبدو من تاريخها ـ جديرة بأن يحبّها أهلها لجمال موطنها، وجلالة ماضيها، ولا نشك أنّ للميراث ـ مهما ابتعدت جذوره ـ تأثيراً في الأبناء، يسري في عروقهم من حيث لا يشعرون، ولذلك فإن داريا اليوم تشهد حركة علمية زاهرة، تربط بين ماضٍ مجيد، وحاضر مؤثل، فهناك عشراتٌ من أهل الخطابة واللّسَن والفصاحة، يرقون منابر الجمعة فيكون لهم تأثير في نفوس السامعين، ويتصدّرون المنتديات في المناسبات =

في هذه البيئة العلمية حلّ الزهريُّ، ولم يكن له نظير في ديار الشام، فاستحقّ أن يلقب «عالم الشام»: لقد عاصر الزهريُّ أعلاماً؛ مثل عمر بن عبد العزيز، وسليمان بن حبيب المحاربي الداراني، الذي زامله في وظيفة القضاء، ورجاء بن حَيْوة، ومكحولاً الشامي، ولكن الزهري فاق هؤلاء جميعاً؛ لأن ثلاثة منهم شغلوا بالوظيفة التي أُسندت إليهم، ولم يتفرّغوا للعلم، ولأن مكحولاً الشامي لم يكن مشهوراً برواية الحديث الشريف، ولم ينل ثقة أهل الحديث، كما نالها الزهري. وقد ازداد الزهريُّ تفرّداً في عصره، مع بداية القرن الثاني، حيث عاش ربع قرن وليس له نظير في الشام والحجاز.

د ـ أما الطبقة الرابعة؛ فهي تمثّل أثر الزهريّ في بلاد الشام، وتمثّل تلاميذ الزهري الذين أخذوا العلم عنه، ومن أشهر تلاميذه الإمام الأوزاعي الذي ولد سنة ٨٨ هـ وتوفي سنة ١٥٧ هـ. وسليمان بن داود الخولاني الداراني، وعبد الرحمن بن يزيد الداراني يُعدُّ في الطبقة

= الاجتماعية فيجذب كلمهم كلَّ مَنْ حضر. وفي داريا اليوم، شيخ المحقّقين، وخادم كنز السُّنّة النبويّة الأستاذ الشيخ حسين بن سليم الأسد الداراني، وليس في الشام اليوم مَنْ يوازيه في تحقيق كتب السُّنّة النبوية: فأخرج مسند أبي يعلى الموصلي، وليس له نظير في التخريج. وَخَدَمَ صحيحَ ابن حبّان خدمة ما سُبق إليها كما أسهم في خدمة كتاب «سير أعلام النبلاء» للذهبي. ولا يزال في عمل دائب، لإخراج كتب الحديث النبويّ، وتحقيق نصوصها وتقريبها إلى طلبة العلم، والباحثين، فجزاه الله عن المسلمين خير الجزاء، وقد أقرَّ الله عين هذا الرجل، وأكرمه في حياته، بأن وهبه الذريّة الصالحة البارّة التي يدوم عمله الصالح بسببها بعد انقضاء الأجل، فتجد عند كل واحد من أولاده (سليم، ومأمون، ومحمد) العلم الغزير في الطبّ، والخلق الفاضل، والرأي السديد، والسهر لخدمة الناس، مع أدب جمّ وثقافة دينية ولغوية واسعة. وكذلك أكرمه الله في أصهاره، أزواج بناته، فكان فيهم أهل العلم والفضل والدين أذكر منهم أبا أحمد، عبده كوشك، الذي سار على درب عمّه، وبذل جلّ وقته لخدمة تراث الإسلام.

الثانية من فقهاء الشام بعد الصحابة، وتوفي سنة ١٥٣ هـ.

ثم سعيد بن عبد العزيز التنّوخي توفي سنة ١٦٨ هـ، وكان لأهل الشام كمالك لأهل المدينة في التقدم والفضل والفقه. ومن تلاميذ الزهري الذين عرفوا بملازمته، يونس بن يزيد الأيلي، وعُقيل بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة الحمصي، ومحمد بن الوليد الزبيدي. وممّن روى عنه من أهل الشام: سليمان بن أبي كريمة، والقاسم بن هزّان الخولاني الداراني، ومحمد بن الحجاج الخولاني وغيرهم.

وبذلك يكون الزهري قد أسّس مدرسة الحديث في بلاد الشام، وأصبحت الشام بسببه من مراكز الحديث التي يرحل إليها العلماء.

الفَصل الثالث

النّبْعَةُ وَٱلفرعْ

١ ـ النسبُ الزهريُّ.
٢ ـ بنو زهرة في الجاهلية والإسلام.
٣ ـ الاتجاه السياسي لبني زهرة.
٤ ـ المولد.
٥ ـ النشأة.
٦ ـ الرحلة إلى دمشق.
٧ ـ من وقائع الرحلة الشامية.
٨ ـ اتصال الزهري بخلفاء بني مروان.
٩ ـ رحلة الزهري إلى مصر.

١ ـ النَّسَبُ الزهريُّ:

أ ـ هو محمد بن مُسْلم بن عُبَيد الله، بن عبد الله الأصغر، بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زُهْرة[١] بن كلاب بن مُرَّة.

وكلاب بن مُرّة له ولدان: زُهرة، وقُصيّ.

أما قُصي؛ فمنه النسب النبوي الشريف من ناحية أبيه، فهو: محمد ـ ﷺ ـ بن عبد الله، بن عبد المطَّلب، بن هاشم بن عبد مَناف ابن قُصَيّ بن كلاب بن مُرَّة.

وأما زُهْرة؛ فمنه الخؤولة النبوية، فالفرعان يلتقيان في (كِلاب).

وكان لزُهرة من الولد: عبد مناف والحارث.

أما عبدُ مناف بن زُهرة؛ فله «وَهْبٌ» و«وُهَيْبٌ».

أما «وَهْب» فهو والد آمنة، أُمّ رسول الله ﷺ.

فهي: آمنة بنت وَهْب بن عبد مناف بن زُهْرة بن كلاب بن مرّة.

وأما وُهيب، أو أُهيب؛ فمن ولده أبو وقاص (مالك) والد سعد ابن

(١) زُهْرة ـ بضم الأول وسكون الثاني ـ (فُعْلَة) من الزَّهَر، بفتح الأول والثاني، زَهَر الروض وما أشبهه، ويمكن أن يكون اشتقاق زُهرة من الشيء الزاهر المضيء، من قولهم: ازهارَّ النهار، إذا أضاء، وأما الزُّهَرة ـ بضم الأول وفتح الثاني ـ التي في السماء وهي النجم، فمتحرّكة في وزن فُعَلَة، ومَن قال الزّهْرة، فقط أخطأ. [الاشتقاق، لابن دريد، ص ٣٣].

أبي وقّاص أحد العشرة، وهو سعد بن أبي وقاص (مالك) بن وهيب ابن عبد مناف بن زهرة. فأبو وقّاص (مالك) وآمنة بنت وهب أبناء عمّ، ويكون «وهبٌ» والد آمنة، عمّ مالك أبي وقاص، ووهيب: عمّ آمنة أيضاً.

وعلى هذا يكون سعدُ ابنَ ابنِ عمّ آمنة.

ويكون محمد رسول الله ﷺ ابنَ ابنة عمّ والد سعد بن أبي وقاص. ومن هنا كان سعدٌ، أقرب بني زهرة المشهورين إلى رسول الله ﷺ، وكان يقال له: خال رسول الله ﷺ، وروى الترمذي من حديث جابر قال: أقبل سعدٌ، فقال النبيّ ﷺ: «هذا خالي فليرني امرؤٌ خالَه».

وقلت: إن سعداً أقرب الزهريين المشهورين إلى رسول الله؛ لأن من أصحاب رسول الله (من بني زهرة) مَنْ هو أقرب إليه من ناحية أُمه آمنة. لأن وهباً والد آمنة، له من الأولاد «عبد يغوث»، فولد عبد يغوث «الأرقم» و«الأسود»، ومن أولاد الأرقم: عبد الله بن الأرقم، له صحبة وأسلم عام الفتح، وكتب للنبيّ ﷺ، وأبي بكر وعمر، وكان على بيت المال أيام عمر، وزمن عثمان حتى أواخر خلافته، وكان أميراً عند عمر، حدّثت حفصة أن عمر قال لها: لولا أن ينكر عليَّ قومك لاستخلفت عبد الله بن الأرقم. وبلغ من أمانته عند رسول الله أنه كان يجيب عنه الملوك وأنه كان يأمره أن يكتب إلى بعض الملوك فيكتب، ويختم ولا يقرؤه.

وهو عبد الله بن الأرقم، بن عبد يغوث بن وهب. . . فالأرقم ابن أخي آمنة وهي عمّته، وعبد الله ابنُ ابنِ أخيها، فخؤولتهُ إلى رسول الله أقرب ولكن سعداً كان من السابقين ومن العشرة المبشّرين بالجنة، فكانت منزلته أعلى وأشهر.

ب ـ وأما الحارث بن زُهرة، أخو عبد مناف بن زهرة ـ جدُّ آمنة بنت وهب ـ فمن أولاده: عبدٌ، وعَبْدُ الله.

فأما عبد بن الحارث بن زهرة: فمن أولاده «عَوْف» ولعوف من الأولاد: عوف بن عوف. ومن أولاد عوف بن عوف: عبد الرحمن ابن عوف، صاحب رسول الله ﷺ.

وعبد الله بن عوف، أخو عبد الرحمن بن عوف، من ولده: طلحة بن عبد الله بن عوف، الفقيه الجوَاد، وكان يقال له: طلحة الندى.

جـ ـ وأما عبد الله بن الحارث بن زُهرة، فمن أولاده: شِهاب، جدُّ صاحبنا الزهري، بل هو الجدّ الثالث، وكثيراً ما ينسب إليه فيقال: ابن شهاب الزهري، وإنما هو جدٌّ جدِّه الأول.

د ـ وهو شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مُرّة. وهو جدٌّ جاهلي، ويذكرون له ولدين، هما: عبد الله الأكبر، وعبد الله الأصغر، وبهما يبدأ العهد الإسلامي في سلسلة نسب الزهري، كما تذكر كتب الأنساب(١). وفي هذين الجدّين خلاف نذكره فيما يلي:

١ ـ قال ابن حزم في الجمهرة: «فَوَلَدُ شهاب بن عبد الله: عبد الجانّ، سمّاه رسول الله «عبد الله» وهو الأكبر، من مهاجرة الحبشة، مات قبل الهجرة إلى المدينة، ولا عقب له.

وعبد الله الأصغر بن شهاب، شهد أُحُداً مع المشركين، ثم أسلَمَ بَعْدُ، فولَدُ عبد الله الأصغر بن شهاب: عُبَيد الله ـ جدّ الزهري ـ فَوَلَدُ عبيد الله مُسْلِمٌ فَوَلَدُ مسلم: عبد الله، ومحمد ـ صاحب الترجمة». [الجمهرة ص ١٣٠].

٢ ـ وقال المصعب الزبيري في «نسب قريش»: «وعبد الله ابن

---

(١) نسب قريش ٢٧٤. وطبقات ابن سعد جـ ٤/١٢٥. والجمهرة ص ١٣٠.

شهاب الأكبر، وهو عبد الجانّ فسمّاه رسول الله «عبد الله»، وهو من المهاجرين إلى الحبشة، ومات بمكة قبل الهجرة إلى المدينة. وأخوه عبد الله بن شهاب الأصغر شهد أُحُداً مع المشركين، ثم أسلم بَعْدُ، ومات بمكة». [ص ٢٧٤].

وقد اتفق الزبيري، وابن حزم:

أولاً: على أنَّ عبد الله الأصغر، هو جدُّ محمد بن مسلم، بل هو جدُّ أبيه.

ثانياً: وأن عبد الجانّ، سمّاه رسول الله «عبد الله» وهاجر إلى الحبشة، ومات قبل الهجرة إلى المدينة، بمكة، ولم يذكر الزبيري له عقباً، ونصّ ابن حزْم على أنه لا عقب له.

ثالثاً: وأن عبد الله الأصغر ـ جدّ الزهري ـ شهد أُحداً مع المشركين ثم أسلم. وقال الزبيري إنه مات بمكة.

٣ ـ وقال ابن سعد في الطبقات [جـ ٤/١٢٥]:

«عبد الله الأصغر بن شهاب. . . كان يُسمى «عبد الجانّ» فلما أسلم سمّاه رسول الله «عبد الله»، وهو عبد الله الأصغر بن شهاب، أسلم قديماً بمكة وهاجر إلى أرض الحبشة، ثم قَدِمَ مكة فمات بها قبل الهجرة إلى المدينة.

قال: وهو جدّ الزهري من قِبَل أُمّه.

وأما جدُّه من قبل أبيه فهو عبد الله الأكبر بن شهاب، وليست له هجرة، وشهد بدراً مع المشركين، وكان أحد النَّفر الأربعة الذين تعاهدوا وتعاقدوا يوم أُحُد: لئن رأوا رسول الله ليقتلُنَّه، أو ليُقتَلُنَّ دونه».

ثم قال ص ١٢٦: «وأخوه عبد الله بن شهاب، أسلم بمكة ومات بها قديماً قبل الهجرتين إلى أرض الحبشة، من ولده الزهريُّ الفقيه».

وقد خالف ابن سعد ما سبق في ما يلي، مع تضارب في الأقوال:

أولاً: جعل عبد الجانّ (عبد الله) هو الأصغر. وجعل له عقباً، حيث عدّه جدّ الزهري من قبل أمه. وجعل عبد الله الأكبر جدّ الزهري لأبيه.

ثانياً: وظهر التناقض في قوله: وأخوه عبد الله بن شهاب أسلم بمكة... إلخ وجعله جدَّ الزهري لأبيه، وأنه أسلم بمكة قديماً، ومات قبل الهجرتين، وقبل ذلك يقول: إن جدّ الزهري لأبيه شهد بدراً مع المشركين، ومعركة بدر كانت بعد الهجرتين!...

٤ ـ وجاء في «الاستيعاب» جـ ٢/٣٨٧ ـ على هامش «الإصابة» ـ: «عبد الله الأكبر بن شهاب، كان اسمه «عبد الجانّ» هاجر إلى أرض الحبشة ومات بمكة قبل الهجرة إلى المدينة. وأخوه عبد الله الأصغر شهد أُحُداً مع المشركين ثم أسلم بَعْدُ، وهو الذي شجَّ رسول الله في وجهه.

قال: وقيل: إن عبد الله الأصغر هو جدّ الزهري من قِبل أُمّه. وأما جدُّه من قبل أبيه فهو عبد الله الأكبر، وإنّ الأصغر هو الذي هاجر إلى الحبشة ثم قَدِمَ مكة فمات بها قبل الهجرة إلى المدينة.

وقد رُوِيَ أن ابن شهاب قيل له: شهد جدّك بدراً؟ قال: شهدها من ذلك الجانب، يعني مع المشركين، والله أعلم أيّ جَدّيْه أراد».

٥ ـ وقال ابن حجر في «الإصابة» جـ٢/٣٢٥، برقم ٤٧٥٢: عبد الله بن شهاب جدّ الفقيه ابن شهاب الزهري من قبل أبيه. وله جدٌّ آخر من قبل أبيه يقال له: عبيد الله بن شهاب أيضاً، أخو هذا، وهما أخوان اسم كل واحد منهما عبد الله، فأمّا جدُّه من قبل أُمه فشهد أُحُداً مع الكفّار ويقال: هو الذي شجَّ وجه النبي ﷺ، ثم أسلم بعد ذلك ومات بمكة.

وذكر برقم ٤٧٥٣: عبد الله بن شهاب، قال: وهو الذي قَبْلَه وهو جدّ الزهري من قبل أُمه، وكان من السابقين، هاجر إلى الحبشة ومات بمكة قبل هجرة المدينة، وكذا قال الطبري، وقال ابن سعد والزبيري: كان اسمه «عبد الجانّ» فسَمّاه النبيّ عبد الله. وزعم السهيلي أنه مات بمكة بعد الفتح ولعلّ مستنده ما ذكره الوقّاصي عن الزهري أن عبد الله بن شهاب قَدِمَ مع جعفر في السفينة، ولكن الوقاصي ضعيف. ونأخذ من كلام ابن حجر:

أ ـ لم يصف أحدهما بالأكبر، والثاني بالأصغر.

ب ـ قال: جدّ الفقيه... إلخ. وإنما هو جدّ أبيه.

جـ ـ قال: وله جدٌّ آخر من قبل أبيه، وإنما هو أخو جدِّ أبيه، فلا يكون للإنسان جدّان من جهة واحدة.

د ـ قال: إن جدَّه من قبل أُمه شهد أُحُداً مع الكفّار. ثم قال برقم (٤٧٥٣): عبد الله بن شهاب جدّ الزهري من قبل أُمه وكان من السابقين وهذا تناقض.

هـ ـ قوله: جدّ الفقيه من قبل أُمِّه...: أظنه جدَّ الفقيه من ناحية أُم أبيه فتكون أُمّ مسلم، والد الفقيه الزهري، بنت واحد من ابني شهاب المسمَّيَيْن «عبد الله» ويكون «عُبيد الله» جدّ صاحبنا الأول قد تزوّج ابنة عمّه، لأنه سيأتي بعد قليل أن أُم الزهري صاحبنا ليست من بني زهرة.

٦ ـ وقال البلاذري في «أنساب الأشراف» جـ ١/٢٠٤/ تحت عنوان «أسماء مَنْ هاجر إلى الحبشة من المسلمين»: ومن بني زهرة عبد الجانّ بن شهاب وهو عبد الله، سمّاه رسول الله: «عبد الله»، هاجر إلى الحبشة في المرّة الثانية وأقام مع جعفر وقَدِمَ معه، وتوفي في أيام عثمان وكان يُكنى أبا مخرمة.

وقال ص ٣١٩: وكان عبد الله بن شهاب ـ جدّ محمد بن مسلم ـ. . . وفلان. . . تعاقدوا على قتل رسول الله. . . فأما ابن شهاب فأصاب جبهته. . . وقـال ص ٣٢٣: «دعا رسول الله على الذين تعاقدوا على قتله، فقال: اللّهمَّ لا تُحِلْ عـلـى أحد منهم الحول»! . قال: ولم يذكر الواقدي ابن شهاب ومهلكه وأحسب ذلك بالوهم منه. قال: وحدّثني بعض قريش أن أفْعَى نهشت عبد الله بن شهاب في طريقه إلى مكة فمات وسألتُ بعض بني زهرة عن خبره، فأنكر أن يكون رسول الله دعا عليه أو يكون شجَّ رسول الله ﷺ.

وقد ظهر من خلال هذا العرض اختلافٌ شديد بين الرواة في هذين الجدّين ومع هذا الاختلاف فقد اتفقوا على أشياء:

أولاً: أن عبد الله، وعبد الله اثنان، وهما ابنا شهاب.

ثانياً: أن أحدهما هاجر إلى الحبشة مع المسلمين.

ثالثاً: أن أحدهما شهد أُحُداً مع المشركين وكان ممّن تعاقدوا على قتل رسول الله ﷺ.

رابعاً: أن أحدهما أبو جدّ الفقيه الزهري.

واختلفوا في:

أولاً: سنة وفاة الاثنين.

ثانياً: هل أسلم مَنْ حضر منهما أُحُداً مع المشركين؟

ثالثاً: أيّ الرجلين جدّ الزهري من قبل أبيه.

رابعاً: أيّ الرجلين شهد أُحداً مع المشركين.

والذي أُرجّحه من أخبار الرجلين:

أولاً: أن الذي شهد أُحُداً مع المشركين عبدُ الله بن شهاب، جدُّ الزهري من قبل أبيه، والأدلة على ذلك: أن ابن خلكان في كتاب «وفيات الأعيان» ذكره في ترجمة الزهري (جـ ٤/٧٧) قال: وكان أبو

جدّه عبد الله بن شهاب شهد مع المشركين بدراً. وجاء في «الاستيعاب» أن ابن شهاب سُئِل: هل شهد جدّك بدراً؟ قال: شهدها من ذلك الجانب؟

وإذا سُئِل الإنسان عن جدّه، أو قيل: فلانٌ جدّ فلان، فإنما ينصرف ذلك إلى الجدّ من ناحية الأب، لأن الانتماء إليه، وأكثر الفخار أو العار إنما يأتيان من قبل الآباء.

ثانياً: عندما قالوا: إنَّ أحدهما جدُّ الزهري من قبل أُمه، إنما يقصدون أُم أبيه مسلم، ويكون عُبيد الله بن عبد الله بن شهاب، قد تزوّج ابنة عمّه (عبد الله الآخر). نقول: كون أحدهما جدّ الزهري من قبل أمه لا يصحّ؛ لأن الروايات تذكر غير هذا. فقد جاء في «تاريخ دمشق» لابن عساكر[1]: «وأُمه من بني الدئل بن عبد مناة بن كنانة». وقال أيضاً: «وأُمه بنت أُهبان بن أفصى بن عروة أو عذرة بن صخر بن يعمر ابن قدامة، أو «نفاثة» بن عديّ بن الدئل بن بكر بن عديّ بن عبد مناة ابن كنانة» وفي مكان آخر: «ونزل الزهري في دار بني الدئل بين أخواله». وقال: «أخبرني شيخ من أخوال الزهري من بني نفاثة من بني الدئل...».

وجاء في «نسب قريش» (ص ٢٧٤): وأُمه من بني الدئل من بكر بن عبد مناة من كنانة... وجاء في ترجمة أخيه عبد الله بن مسلم: «وأُمه بنت أُهبان بن لُعْط بن عروة بن صخر بن يعمر بن نفاثة ابن عديّ بن الديل بن عبد مناة بن كنانة»[2].

---

(١) جزء الزهري، بتحقيق شكر الله بن نعمة الله قوجاني، ص ٣٨ و٣٩ و١٦٨ و١٦٩.

(٢) الطبقات، الجزء المتمّم لتابعي أهل المدينة، طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة، ص ١٨٧.

وأما القول بأن أُمَّه عائشةُ بنتُ عبد الله الأكبر بن شهاب؛ فهي رواية ابن سعد في الطبقات[1] ونقلها عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق[2].

هـ - وأما جدُّه أبو مسلمٍ؛ فهو عُبَيْد الله بن عبد الله بن شهاب، ذكره ابن حجر في «الإصابة» برقم (٥٣٠٤) في القسم الأول، وهذا يدلّ على تأكيد صحبته وثبوتها، ولكنَّ ابن حجر لم يذكر له رواية، ولم يذكر له ولادة أو وفاة وليس له في كتب الأخبار ذِكْر يُؤْثر.

و - وأما أبوه مسلم بن عُبَيْد الله؛ فذكره ابن حجر في الإصابة في القسم الرابع من حرف الميم وقال: رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ في قصة أبي رِغال[3]، فذكره بعضهم في الصحابة، وجزم غيرُ واحد بأنه لا صحبة له ولا رؤية، وقال البخاري وأبو حاتم: حديثه مرسل، وكذا قال أبو أحمد العسكري.

هذا جلُّ ما وقعتُ عليه من أخباره في باب الرواية، ولم يذكروا له ولادة أو وفاةً، وليس له في الأحداث التي جرت في القرن الأول ذكرٌ خاص، وإنما يُذكر لمناسبة ترجمة ابنه محمدٍ، ولقائه بعبد الملك ابن مروان، وأن عبد الملك ذكر للابن موقف أبيه، أو موقف بني زهرة من الخلافة الأموية، وكونهم أيّدوا ابن الزبير، وسوف نرى بعد قليل، أن غضبة عبد الملك لم تكن من والد الزهري، وإنما كانت تعمُّ بني زهرة كافّة، وأن مسلماً ربما كان أقلّ بني زهرة تأثيراً في الأحداث التي جرت في أيام ابن الزبير.

ز - ولمسلمٍ والد الزهري ابنٌ اسمه: عبد الله بن مسلم، وكان أسنَّ من الزهري وكان يكنى أبا محمد، ومات قبل الزهري، ولقي ابن عمر،

---

(١) المصدر السابق، ص ١٥٧.

(٢) جزء الزهري، ص ٤١.

(٣) أبو رغال: بكسر الراء، اسمه قَسِيّ (بفتح القاف وكسر السين، وتشديد اليـاء)، =

وروى عنه وعن غيره، وكان ثقة قليل الحديث. [تهذيب التهذيب ٦/ ٢٩].

٢ - بنو زُهْرة في الجاهلية والإسلام:

لبني زُهْرةَ في الجاهلية مكانة، وسؤدد وشرف ظهرت في رجالاتهم الذين تسنموا ذُرى نواحي الحياة: في الجاهلية كان وهب بن عبد مناف

= وقيل: اسمه «زيد بن مخلف: جاهلي، له قبر بين مكة والطائف في «المُغَمّس» قيل: هو الذي دلّ الحبشة على طريق مكة عندما قَدِموا من اليمن لهدم الكعبة. وقيل: هو رجل عشّار في الزمن القديم وكان جائراً. وقيل: هو من بقية قوم صالح عليه السلام بعثه صالح مصدّقاً - يجمع الصدقة - فظلم، فلعنه... والشائع أنه دليل الحبشة وله قبر يرجمه الناس كلما مرّوا به، ونقل الزركلي في الأعلام «فمرّ النبي ﷺ بقبر أبي رِغال فأمر برجمه فرُجم، فكان ذلك سنة...» قال جرير:

إذا مات الفرزدقُ فارجموه
كما ترمون قَبْرَ أبي رغال

ولم أجد ما نقله الزركلي في مصادر موثوقة. والذي في سنن أبي داود، الحديث «هذا قبر أبي رغال، وكان بهذا الحرم يدفع عنه، فلما خرج أصابته النقمة التي أصابت قومه بهذا المكان فدفن فيه...». وفي سنن البيهقي بعد أن ذكر قصة ظلمه في جمع الصدقة: «فأتى صاحبُ الغنم صالحاً فأخبره فقال صالح: اللّهمَّ العَنْ أبا رِغال! اللّهمَّ العن أبا رغال!». ووجدت في «أنساب الأشراف» ص ٢٦: «فأمر النبيّ ﷺ برجم قبره» ولم يسند الخبر. وكانت ثقيف تُعيَّر به؛ لأنه في ديارها، أو لأن ثقيفاً من ولد أبي رغال فقال حسان:

إذا الثقفيُّ فاخركمْ فقولوا
هَلُمَّ نعُدُّ شأنَ أبي رِغال

وكان الحجاج بن يوسف يقول: يقولون: «إنّا بقية ثمود»، وهل بقي مع صالح إلّا المؤمنون؟. وهو جواب ذكي لرجل ألمعيّ.

انظر «أنساب الأشراف» ص ٢٥، ولسان العرب مادة «رغل»، وسنن أبي داود برقم ٣٠٨٨، و«منتخب كنز العمّال» جـ ٥/ ٢٩٨ - على هامش مسند أحمد. والأعلام للزركلي جـ ٥/ ١٩٨.

ابن زهرة في قمّة الشرف والسيادة، فهو جدُّ رسول الله ﷺ، ولوهْب جدّ نبيّنا ﷺ يقول الشاعر:

يا وَهْبُ يا بن الماجدين زُهْرةْ
سُدْتَ كلاباً كُلَّها ابن مُرَّةْ
بحَسَبٍ زاكٍ وأُمٍّ حُرَّةْ(١)

فلما جاء الإسلام، كان لهم فيه جهادٌ مأثور، وتبوّأت رجالاتهم المكانة العالية لما لهم من السوابق الجليلة، ولحسن اقتدائهم برسول الله ﷺ، ولتضلّع رجالاتهم من نبعه الثرّ.

وهناك اثنان من بني زُهرة من العشرة المبشّرين بالجنة، وهما: سعد بن أبي وقّاص، وعبد الرحمن بن عوف، وهما أيضاً من الستّة الذين جعل عمر بن الخطاب الشورى إليهم بَعْده. ولهما أوّليات ومناقب كثيرة، ومع ذلك لم يكونا متطلّعين إلى الإمارة حيث خلع عبد الرحمن نفسه من حقّ اختياره خليفة بعد عُمر ليسهل حصرها في عدد قليل يتمّ التشاور حوله(٢) واعتزل سعدٌ الفتنة بعد مقتل عثمان.

---

(١) نسب قريش ص ٢٦١: وأم وَهْب، - يعني جدَّة آمنة أم رسول الله - قيلة بنت وَجْز بن غالب المكنّى أبا كبشة، وهو من خزاعة، وهو أول مَنْ عبد الشِّعرى، وكانت قريش تنسب رسول الله إلى أبي كبشة، والعرب تظنُّ أن أحداً لا يعمل شيئاً إلّا بعِرْق يَنْزعه شبهه، فلما خالف رسول الله دين قريش قالت قريش: «نزعه أبو كبشة» لأن أبا كبشة خالف الناس في عبادة الشِّعْرى. قال الزبيري: وكان أبو كبشة سيداً في خزاعة، لم يعيّروا رسول الله به من تقصير كان فيه، ولكنهم أرادوا أن يشبّهوه بخلاف أبي كبشة، فيقولون: خالف كما خالفَ أبو كبشة.

(٢) انظر «البخاري» كتاب فضائل الصحابة، باب قصة البيعة، وكان عمر قد جعلها في ستة نفر: علي، وعثمان، وطلحة، والزبير، وسعد، وعبد الرحمن، فقال عبد الرحمن: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة، فجعل الزبير أمره إلى عليّ، وطلحة إلى عثمان، وسعدٌ إلى عبد الرحمن، ثم نزل عبد الرحمن عن حقه وحاور عليّاً وعثمان في الأمر.

ومن الصحابة: عبد الله بن الأرقم؛ وكان والي بيت المال في زمن عمر، وعثمان. وَمَخْرمة بن نوفل؛ وكان له سرٌ وعلم، يُؤْخذ عنه النسب. وابنه: المِسْورُ بن مَخْرمة صحابي أيضاً، وكان ممّن يلزم عمر بن الخطاب ويحفظ عنه، وكان من أهل الفضل والدين، ولم يزل مع خاله عبد الرحمن بن عوف مقبلاً ومدبراً في أمر الشورى حتى فرغ عبد الرحمن.

ومن مشاهير بني زُهْرة في طبقة التابعين: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (ت ٩٤)، وكان ثقة فقيهاً كثير الحديث، وعدّوه من بحور العلم القرشيين، في منزلة سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير[١]، واستقضاه سعيد بن العاص على المدينة في زمان معاوية.

ومصعب بن عبد الرحمن بن عوف، استعمله مروان على شرطة المدينة في زمن معاوية فلم يزل على الشرطة حتى مات معاوية وقَدِمَ عمرو بن سعيد والياً ليزيد بن معاوية فولّى مصعباً الشرط، ثم أمره بهدم دُور بني هاشم والشدّة عليهم وبهدم دور بني أسد والشدّة عليهم حين خرج الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير، وأبيا بيعة يزيد، فقال له مصعب: إنه لا ذنب لهؤلاء ولستُ أفعل، فعزله، ولحق بابن الزبير، فقُتل في الحصار الأول.

ومن أولاد عبد الرحمن بن عوف سُهيل بن عبد الرحمن، وهو الذي ذكره عمر بن أبي ربيعة حين تزوّج الثريا بنت عبد الله بن الحارث فقال:

أيّها المُنْكِحُ الثُّريّا سُهَيلاً
عَمْرَكَ اللَّهَ كيف يَلْتقيان[٢]

(١) تهذيب التهذيب جـ ٢/ ١١٦.
(٢) قوله: كيف يلتقيان: أجاب عن هذا السؤال التعجّبي ببيت تالٍ، وهو قوله: =

وشُهِرَ أيضاً سَعْدُ بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (ت ١٢٧ هـ)، وكان ثقة، كثير الحديث، وولي قضاء المدينة.

وإبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (ت ١٨٣ هـ)، وكان فقيهاً محدّثاً، ولي بيت المال في بغداد.

ومن مشاهير بني زهرة: طلحة بن عبد الله بن عوف؛ كان من سروات قريش، ويقال له: «طلحة الندى»، وقد رُوي عنه الحديث، وهو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف، توفي سنة ٩٩ هـ. ولي قضاء المدينة في زمن ابن الزبير فقال سعيد بن المسيب: ما ولينا مثله.

وبقي لهم مركزهم المرموق، ومكانتهم العلمية والاجتماعية في القرون التالية؛ فيذكر المصعب الزبيري في كتابه «نسب قريش» المتوفى سنة ٢٣٦ هـ، أن فقيه المدينة في أيامه هو أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زُرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف.

= هي شاميّة إذا ما استقلّتْ
وسهيلٌ إذا استقلّ يماني

وقوله: استقلَّ: أي: ارتفع، وقد ورّى عن الثريا، بنجم السماء، وورّى عن الرجل بنجم السماء أيضاً لإظهار إنكاره التقاءهما بالزواج، وقد مثل للبعد بين الزوجين، بالبعد بين النجمين، لأن الثريا كانت فائقة الجمال، وسهيلاً كان قبيح المنظر. . . والبيت من شواهد النحو في قوله «عمرك الله» وهو لفظ ورد كثيراً في قسم العرب وتأكيداتها. وأصله دعاء بطول العمر، وقد خرّجه النحاة تخريجات عدّة، أهمها التخريجان التاليان: الأول: أصله: أسأل الله عَمْرَك. ويعرب «عمرك»: مفعول به ثانٍ لفعل محذوف تقديره أسأل. ولفظ الجلالة: مفعول به. والثاني: أصله: أسأل الله أن يطيل عمرك. ويكون «عمرك» مفعول به لفعل محذوف تقديره: يطيل. ولفظ الجلالة: مفعول به لفعل محذوف تقديره «أسأل».

٣ ـ الاتجاه السياسي لبني زُهرة:

كانت رياسةُ بني زهرة في الإسلام، إلى سعد بن أبي وقاص[١]، وعبد الرحمن بن عوف، وعرفنا من سيرتهما أنهما لم يتطلّعا إلى الخلافة، ولم يزاحما على الإمارة، ولم نعرف أن رجلاً من بني زُهرة أحدث في الإسلام فتنة، أو دعا إلى نفسه، وإذا مالوا إلى اتجاه سياسي من الاتجاهات التي سادت في العصر الأموي فإنما كان ذلك اجتهاداً في تأييد ما يرونه الحقّ، عند مَنْ يرونه على حقّ، ولذلك فإن مشيخة بني زهرة كانت مع ابن الزبير:

فكان المِسْوَر بن مخرمة: قد كره بيعة يزيد، وانحاز إلى جانب ابن الزبير في مكة فأصابه حجر المنجنيق فمات من ذلك.

ومصعب بن عبد الرحمن بن عوف، كان على شرطة المدينة، ولم ينفذ أَمْرَ أمير المدينة الأموي، بهدم دور بني هاشم والشدّة عليهم، وهدم دور بني أسد والشدة عليهم، وترك المدينة ولحق بابن الزبير في مكة فقُتل في الحصار الأول حين جاء الحصين بن نمير.

وكان جابر بن الأسود بن عوف، والياً لابن الزبير على المدينة، وضرب سعيد بن المسيّب لأنه رفض مبايعة ابن الزبير[٢].

وعمل طلحة بن عبد الله بن عوف ـ طلحة الندى ـ أميراً على المدينة لابن الزبير. وكان مسلم بن عبيد الله ـ والد محمد بن مسلم الزهري ـ مؤيداً لابن الزبير، ولكنهم لم يذكروا له مشاركة خاصة في

---

(١) من أجمل ما قرأتُ في تعليل اعتزال الفتنة بين المسلمين، قول سعد بن أبي وقاص بعد مقتل عثمان، عندما جاءَه ابن أخيه هاشم بن عُتْبة فقال: هاهنا مائة ألف سيف يرونك أحقَّ بهذا الأمر، فقال: «أريد منها سيفاً واحداً إذا ضربتُ به المؤمن لم يصنع شيئاً وإذا ضربتُ به الكافر؛ قطع!».

(٢) جمهرة أنساب العرب، ص ١٣١.

تأييد ابن الزبير، وإنما جاء ذِكْره في قصة وفود الإمام الزهري على عبد الملك في دمشق، وقول عبد الملك: «إنْ كان أبوك لنعّاراً في الفتن» وفي رواية: «إنْ كان لك لأبٌ نعّارٌ في الفتنة مؤذٍ لنا فيها»[1]. وأنا أُرجّح رواية ابن سعد في «الطبقات الكبرى» التي تقول إن عبد الملك قال للزهري: «قومٌ نَعّارون في الفتن». ورواية الذهبي في «سير أعلام النبلاء»[2] توافق رواية ابن سعد، ونقلها ابن عساكر أيضاً في إحدى رواياته[3]. وقد رجّحت رواية ابن سعد، لأن اللوم موجّه إلى بني زهرة بعامّة، وليس إلى مسلم بن عبيد الله، والد الزهري، لأنه لم يُنسب إليه أحداث خاصة في هذه الفتنة، ولا نعرف إن كان قد مات بسبب أحداث الفتنة، أو مات حَتْفَ أنفه.

٤ ـ المـــولد:

اختلف الرواة في سنة ولادة محمد مسلم الزهري، وجاءت عنهم أربع روايات[4]:

الأولى: عن أحمد بن صالح أنَّ مولد ابن شهاب سنة خمسين.

الثانية: وقال خليفة: ولد الزهري سنة إحدى وخمسين.

الثالثة: قال ابن بُكَيْر: مولد ابن شهاب سنة ست وخمسين.

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر، جزء الزهري، ص ١٣، ٢٦. وقوله «نعّار» يقال رجل نعّار في الفتن، خرّاج فيها سعّاء. والنعَّار: العاصي. ونعر القوم: هاجوا، واجتمعوا في الحرب. وقوله «إنْ... إلخ» إنْ: مخفّفة، ملغاة. وكان: فعل ماضٍ ناقص. وأبوك اسمها. لنعّاراً: اللام، تسمى اللام الفارقة، تلازم الجملة الفعليةَ التي تتلو (إنْ) المخفّفة، للفرق بينها، وبين (إنْ) النافية وهي كذلك في الروايتين.

(٢) جـ ٥/ ٣٣٠.

(٣) تاريخ دمشق، جزء الزهري، ص ٦٧.

(٤) تهذيب التهذيب جـ ٩/ ٤٥٠، وابن عساكر، ص ٣٦ ـ ٣٧.

الرابعة: وقال ابن سعد عن الواقدي: ولد ابن شهابٍ سنة ثمانٍ وخمسين.

ويمكن جمع الروايات الأربع في وقتين، يجمع كل وقت روايتين متقاربتين:

الأول: سنة خمسين، أو إحدى وخمسين.

الثاني: سنة ست وخمسين أو ثمانٍ وخمسين.

ولكل زمن ما يوافقه من الأحداث المتصلة بحياة الزهري، وله ما لا يوافقه.

أ ـ حدّث عنبسة عن يونس عن ابن شهاب قال: وفدت إلى مروان وأنا محتلم(١).

فإن صحّت هذه الرواية يكون مولده سنة خمسين أو إحدى وخمسين، ليكون عمره حين وفد على مروان حوالي أربعة عشر عاماً، حيث تولّى مروان أواخر سنة أربع وستين، وبقي حتى دخلت سنة ٦٥ هـ. ولعلّ الحاجة الشديدة هي التي أجبرت الزهري على السفر إلى الشام لملاقاة مروان إنْ صحّت هذه الرواية. ويوافق هذه السنّ الروايات التي تذكر وفاته وعمره، فأكثر الروايات على أنه توفي سنة ١٢٤ هـ وعمره ٧٢ سنة، ولكن رواية ولادته سنة خمسين أو إحدى وخمسين تضعفها قصة وفوده على عبد الملك بن مروان سنة ٨٢ هـ حيث امتحنه عبد الملك، فوجده لا زال في مرحلة الطلب، وأنه لم يستوعب العلم عن أشياخ الأنصار، فقال له: اذهب، فاطلب العلم ولا تشاغل عنه بشيء فإني أرى لك عيناً حافظةً وقلباً كيِّساً، وأتِ الأنصار في منازلهم، فعاد إلى المدينة وعمل بنصيحة عبد الملك.

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٥١. وابن عساكر أيضاً.

أقول: لو كان ميلاده سنة خمسين، لكانت سنّه يوم وفد على عبد الملك اثنتين وثلاثين سنة، وهي سنٌّ كافية لاستيعاب العلوم، أو أكثرها وبخاصة إذا كان طالب العلم صاحب حافظة واعية كالزهري. والفرق بين رواية الميلاد الأول ورواية الميلاد الثاني، حوالي ثماني سنوات، إذا كانت في عمر النضج، يكون لها تأثير في حياة الإنسان.

ب- روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: «كتب عبد الملك إلى الحجّاج اقتدِ بابنِ عمر في مناسكك، قال: فأرسل إليه يوم عرفة: إذا أردت أن تروّح فآذنّا قال: فجاء هو وسالم وأنا معهما حين زاغت الشمسُ فقال: ما يحبسُه، فلم يَنْشَبْ أن خرج الحجّاجُ فقال: إن أمير المؤمنين كتب إليَّ أن أقتدي بك وآخذ عنك، قال: إن أردت السُّنَّة فأوجز الخطبة والصلاة، قال الزهري: وكنتُ يومئذٍ صائماً، فلقيتُ من الحرِّ شدّة»[1].

وقد كانت هذه القصّة عندما ذهب الحجّاج بن يوسف لحصار ابن الزبير في مكة، حيث كانت بداية الحصار سنة ٧٢ هـ وفي هذه السنة لم يتمّ للناس حج، فابن الزبير ومَنْ معه بقي محصوراً ولم يخرج إلى عرفة، والحجّاج ومَنْ معه، وقفوا في عرفة، ولم يتمَّ لهم طواف[2] وفي جمادى الأولى سنة ٧٣ هـ، قُتل ابن الزبير ودخل الحجَّاجُ مكة، وبقي إلى أن أقام للناس حجَّهم في هذا العام.

ويتمسك بهذه الرواية مَنْ يرى أن الزهري رأى ابن عمر، وروى عنه، وأن مولد الزهري سنة خمسين أو إحدى وخمسين، لتكون للزهري السنّ التي يتمكّن منها من الصحبة والرواية، حيث يكون قد تجاوز العشرين من عمره عندما رافق ابن عمر في الحج سنة ٧٣ هـ إنْ صحّت

---

(١) سير أعلام النبلاء جـ ٥/٣٢٧.

(٢) البداية والنهاية جـ ٨/٣٢٥.

هذه الرواية. ويدعمون هذه الرواية، بقول ابن شهاب: «وفدت إلى مروان وأنا محتلم»، وقد توفي مروان سنة ٦٥ هـ وسنّ الرابعة عشرة سنّ احتلام.

ولكن رواية مَعْمر عن الزهري مُعارَضَة برواية الإمام مالك في الموطأ(١).

ورواية الإمام البخاري في الصحيح «ك ٢٥ باب ٨٧» عن الإمام مالك أيضاً، وفي الروايتين جعلا سالم بن عبد الله بن عمر، بين ابن شهاب وابن عمر. وجاء في رواية الموطأ: عن مالك، عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أنه قال:

«كتب عبد الملك بن مروان إلى الحجّاج بن يوسف أنْ لا تخالف عبد الله بن عمر في شيء من أمْر الحج، قال: فلما كان يومُ عرفة، جاءه عبد الله بن عمر حين زالت الشمس وأنا معه ـ أي سالـمٌ نَفْسه ـ فصاح به عند سُرادقة: أين هذا؟ فخرج عليه الحجّاج، وعليه ملْحَفَةٌ مُعَصْفَرة فقال: ما لك يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: الرَّواحَ إنْ كنتَ تُريد السُّنَّة، فقال: أهذه الساعة؟ قال: نعم. قال: فأنظرني حتى أُفيض عليَّ الماءَ ثم أخرجَ، فنزل عبد الله حتى خرج الحجّاج فسار بيني وبين أبي، فقلتُ له: إنْ كنتَ تريد السنة اليوم، فاقصر الخطبة وعجّل الصلاة، قال: فجعل الحجّاجُ ينظرُ إلى عبد الله بن عمر، كيما يسمع ذلك منه، فلما رأى ذلك عبد الله، قال: صدق سالمٌ».

فرواية معمر عن الزهري، تجعل الزهري هو الذي يروي القصة من واقع حاله، وجعل نفسه في القصة ثالث عبد الله بن عمر، وابنه سالم، عندما نبّه عبد الله بن عمر الحجّاج إلى دخول وقْت الصلاة.

---

(١) جـ ١ / ٢٨٠، «الصلاة في البيت وقصْر الصلاة وتعجيل الخطبة بعرفة».

أما رواية الموطأ، والبخاري، فتجعل سالماً ثالث عبد الله بن عمر، والحجّاج بن يوسف. ولذلك قال ابن حجر في «الفتح جـ ٣/٥١١»: واختلف الحُفّاظ في رواية معمر فقال يحيىٰ بن معين: هـي وَهَمٌ. وابن شهاب لم يرَ ابن عمر، ولا سمع منه. وقال الذهلي: لستُ أدفعُ رواية معمر؛ لأن ابن وهب روى عن العمري عن ابن شهاب نحو رواية معمر، وروى عنبسة بن خالد عن يونس عن ابن شهاب قال: وفدت إلى مروان وأنا محتلم، قال الذهلي: ومروان مات سنة خمس وستين وهذه القصّة كانت سنة ثلاث وسبعين. وقال غيره: إن رواية عنبسة هذه، وَهَمٌ أيضاً، وإنما قال الزهري: وفدت على عبد الملك بن مروان، ولو كان الزهري وَفَد على مروان لأدرك جلّة الصحابة ممّن ليست له عنهم رواية إلّا بالواسطة، وقد أدخل مالك، وعقيل، وإليهما المرجع في حديث الزهري، بينه وبين ابن عمر في هذه القصة سالماً، فهذا هو المعتمد.

ومن المؤكّد أن هذه القصة كانت محصورة بين سنة ٧٢ هـ و٧٤ هـ؛ لأنها السنوات التي كان فيها الحجّاج بمكة، ولأنَّ ابن عمر توفي سنة ٧٤ هـ. ونحن نرجّح أن تكون ولادة محمد بن مسلم الزهري سنة ٥٨ هـ، لما يأتي:

أولاً: كونه لم يروِ عن جلّة الصحابة الذين عاشوا في العقد الثامن من القرن الأول، مع كثرة الأحاديث التي رويت عنهم. فهذا عبد الله ابن عمر المتوفى سنة ٧٤ هـ لم يروِ عنه إلّا ثلاثة أحاديث[1]. وقال أبو بكر بن السني: سمع الزهري من ابن عمر حديثين، وأنكر الحديث الثالث. ونقل ابن حجر أن الزهري لم يسمع من عبد الله بن عمر[2]. وقال أبو حاتم: لا يصحّ سماعه من ابن عمر ولا رآه.

---

(١) انظر «تحفة الأشراف في معرفة الأطراف» جـ ٦/٤٦.

(٢) تهذيب التهذيب جـ ٩/٤٥٠.

ولم تُنقل للزهري رواية عن أبي سعيد الخدري وقد توفي سنة ٧٤ هـ، وكذلك لم يروِ عن جابر بن عبد الله وتوفي سنة ٧٨ هـ. وثلاثتهم من أهل المدينة، وكان الزهري مدني النشأة والدراسة، والسبب في ذلك أنه عاصرهم في مرحلة طلب العلم السابقة لطلب الحديث الشريف. فإذا كان الزهري قد ولد سنة ٥٨ هـ يكون عمره يوم توفي ابن عمر وأبو سعيد الخدري حوالي ستة عشر عاماً وإذا افترضنا أنَّ الصحابي قد يعتزل في أواخر حياته، بأنْ يقلّ لقاؤه بالناس، لشيخوخة أو مرض، فإن فُرَص اللقاء تقلّ، وكان طلبة العلم يبدؤون بتعلّم القرآن أولاً، وكانوا يحفظونه عن ظهر قلب، وكذلك يشتغلون بتعلّم ما يحتاج إليه طالب العلم، من العربية والشعر والفقه، وكان بعض المحدّثين يختبرون الطلبة الجُدد في القرآن وغيره من العلوم. قال ابن عُيَيْنة: مررت على الزهري وهو جالس على سارية عند باب الصفا [في المسجد الأموي بدمشق] فجلستُ بين يديه فقال: يا صبيّ: قرأت القرآن؟ قلتُ: بلى، قال: تعلمت الفرائض؟ قلت: بلىٰ، قال: كتبت الحديث؟ قلتُ: بلى(١).

ويوافق هذا ما رواه الزهري في قصة وفوده على عبد الملك ابن مروان، قال: فقال لي عبد الملك: أقرأت القرآن؟ قلتُ: نعم. قال: بإعرابه وما ينبغي فيه من وجوهه وعلله؟ قلتُ: نَعَمْ. قال: أفعلمتَ الفرائض؟ قلت: نعم. قال: الصُّلْبُ والجَدُّ واختلافهما؟ قلتُ: أرجو أن أكون قد فعلت.

وفي رواية أخرى أنه قال له: اقرأ من سورة كذا ومن سورة كذا، وسأله عن مسألة في الميراث، وبعد أن قضى حوائجه قال له: اذهب

---

(١) تذكرة الحفّاظ، للذهبي، ترجمة الزهري جـ ١/١١٢.

فاطلب العلم ولا تشاغل عنه بشيء، فإني أرى لك عيناً حافظة، وقلباً كيّساً، وأْتِ الأنصار في منازلهم[1].

وقال الوليد بن مسلم: كنّا إذا جالسنا الأوزاعي، فرأى فينا حَدَثاً، قال: يا غلامُ قرأتَ القرآن؟ فإن قال: نعم. قال: اقرأ ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ وإن قال: لا. قال: اذهب، تعلّمْ القرآن قبل أنْ تطلب العلم[2].

وقال أبو عبد الله الزبيري: يُستحبُّ كَتْبُ الحديث من العشرين؛ لأنّها مجتمع العقل. وقال: وأحبُّ إليَّ أن يُشْتَغل دونها بحفظ القرآن والفرائض.

وقال الزهري لابن عُيَيْنة: ما رأيت طالباً للعلم أصغر منك، وكان ابن خمس عشرة. وبدأ الإمام أحمد بدراسة الحديث وهو ابن ست عَشْرة سنة[3].

وهكذا، نعرف أن الطلاب في العصر الأول كانوا يلتحقون بحلقة المحدّثين في حدود العشرين من أعمارهم. وكان الزهري يوم توفي الصحابة الذين عاصرهم ولم يروِ عنهم على عتبة طلب الحديث. وربما بقي إلى أواخر المائة الثامنة وهو يلازم عبد الله بن ثعلبة يأخذ عنه النسب والشعر، ثم كانت بداية تفتّحه على طلب العلم الشرعي، بتعلّم الفقه عند سعيد بن المسيّب.

ثانياً: من أسباب ترجيح كون ولادته سنة ٥٨ هـ، قصة وفادته على عبد الملك بن مروان فهي أقوى وأثبت من وفادته على مروان ابن الحكم، والصحيح أنه وفد على عبد الملك سنة ٨٢ هـ ولم تكن قد

---

(١) تاريخ دمشق، جزء الزهري، ص ١٤، ٢٩.

(٢) دراسات في الحديث النبوي، للدكتور مصطفى الأعظمي، ص ٣٦٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٦٩.

نضجت شخصيته العلمية، ولم يستوعب كل ما في المدينة من العلم، ولم يكن قد أخذ العلم عن بيوت الأنصار، فحثّه عبد الملك على أن يأتي الأنصار ويأخذ عنهم، ومعنى هذا أن الزهري عندما لقي عبد الملك في دمشق، كان في بداية العقد الثالث من عمره[1].

٥ ـ النشـــأة:

أ ـ أين وُلِدَ محمد بن مسلم الزهري؟ لا نملك دليلاً صريحاً قاطعاً على مكان الولادة، ولكننا نملك إشارات وقرائن تدلّ على أنه وُلد في المدينة النبوية؛ لأن محمد بن عمر الواقدي يقرن زمن ولادته، بزمن موت السيدة عائشة رضي الله عنها فقال: وُلد سنة ثمانٍ وخمسين، في آخر خلافة معاوية وهي السنة التي ماتت فيها عائشة زوج النبيّ ﷺ؛ وتأريخ الميلاد بزمن حصول الحوادث الكبرى مشهور عند العرب، ووفيات مشاهير الأمة من الأحداث التي يهتزّ لها المجتمع، ولا شك أن وفاة السيدة عائشة كان له تأثيره في المجتمع المدني لما لها من المكانة في قلوب الناس، لمكانتها من النبيّ ﷺ، ولمكانة أبيها الصدّيق رضي الله عنه. ولمّا كانت وفاة السيدة عائشة في المدينة فإن أهل المدينة أكثر الناس تأريخاً بوفاتها، لأنهم أكثر الناس إحساساً بفقدانها.

وأما القرينة؛ فهي ارتباط نشأته المبكرة، وطفولته الواعية بأشياخ أهل المدينة الذين أخذ عنهم العلم، حيث نعرف أن أول أستاذ أخذ عنه العلم، هو عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر العذري[2]، ثم انتقل إلى

(١) ويرجح ولادته سنة ٥٨ هـ، كونهم قرنوا ولادته بوفاة السيدة عائشة، والتأريخ بالحوادث الكبرى في حياة الأمة أكثر ضبطاً، ووفاة السيدة عائشة، لا بدَّ أنه كان حدثاً محفوظاً، لما لها من المكانة بين المسلمين.

(٢) عبد الله بن ثعلبة بن صُعَير (ت ٨٩ هـ) من صغار الصحابة، اختلف في زمن ولادته ولكن رؤيته رسول الله ثابتة. فقد روى البخاري عن ابن شهاب: «أخبرني =

سعيد بن المسيب، وكانت بداية التحوّل إلى سعيد بن المسيب مسألة فقهية سُئل عنها عبد الله بن ثعلبة، فلم يعرف جوابها، ودلّ السائل على سعيد بن المسيّب، فتحوّل ابن شهاب يومئذٍ إلى سعيد بن المسيب، وهو سيد التابعين في المدينة.

ويبدو أن محمداً قد أصابه اليُتْم صغيراً، وتحمّل عبْءَ النفقة على إخوته، مع أنه كان له أخ أسنُّ منه[1]، وكان مسلم فقيراً، لم يترك ثروة عند موته، حيث كان من رجال عبد الله بن الزبير، ولم يكن ابن الزبير ممّن يُغدق العطاء على أتباعه.

وليس عندنا تاريخ مُحدّد لوفاة مسلم بن عبيد الله، ولكننا نستطيع أن نحصر وفاته في أواخر المائة السابعة، وأوائل المائة الثامنة، حيث كان محمدٌ لم يبلغ الحلم بَعْدُ لأن ابن سعد يروي في الطبقات الكبرى عن الزهري أنه قال: «نشأتُ وأنا غلام لا مالَ لي مقطعاً من الديوان، وكنتُ أتعلم نسب قومي من عبد الله بن ثعلبة»[2].

وقوله «وأنا غلام» . . . الغلام يشمل سنَّ البلوغ وما قبلها[3]، وقوله «وكنت أتعلّم نسب قومي . . . إلخ» فإنها بداية مراحل التعليم، قبْل أن

= عبد الله بن ثعلبة بن صُعَير، وكان النبي ﷺ قد مسح وجهه يوم الفتح». [كتاب المغازي باب ٥٣].

(١) هو عبد الله بن مسلم، روى ابن سعد عن ابن أخي الزهري: أن أباه كان أسنّ من محمد بن مسلم الزهري، ومات قبله.

(٢) الطبقات الكبرى، القسم المتمّم لتابعي أهل المدينة، طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة ١٤٠٣ هـ، ص ١٥٧.

(٣) فقه اللغة، للثعالبي، قال: «فإذا كاد يجاوز العشر سنين أو جاوزها فهو مترعرع وناشىء فإذا كاد يبلغ الحُلُم أو بلغه فهو يافع ومراهق، فإذا أدرك واجتمعت قوته فهو حزوّر، واسمه في جميع هذه الأحوال غلام»، ص ٨٣.

ينتقل إلى حلقات كبار العلماء. وقوله: «لا مال لي» صِغَرُ سنّه، دليل على أنه كان مسؤولاً عن إعالة أسرته.

وفي قصة وفوده إلى دمشق، قال لعبد الملك بن مروان: «إنَّ أبي هلك وترك عِيالاً صِبْيةً وكان رجلاً مئناثاً، لم يترك مالاً». وإذا كان وفوده على عبد الملك في حدود سنة إحدى وثمانين(١)، وكانت ولادة الزهري سنة ٥٨ هـ؛ فإن عمره يوم وفد على عبد الملك حوالي ثلاثة وعشرين عاماً، وعلى هذا تكون وفاة والده قبل رحلته إلى دمشق، بسنوات، حيث أصابت الضائقة الاقتصادية أهل المدينة جميعهم، ولم يستطع الزهري إيجاد مخرجٍ، فرحل إلى الشام، ضرباً في الأرض وسعياً وراء الرزق. وفي قصته هذه إشارة إلى أن الزهري كان عمره دون العشرين عندما توفي والده.

ب ـ بدأ ابن شهاب رحلته العلمية مع عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر، حيث يروي عن نفسه: «نشأتُ وأنا غلام، لا مال لي ولا أنا في ديوان، وكنتُ أتعلّم نسبِ قومي من عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر، وكان عالماً بذلك، وهو ابن أُخت قومي وحليفهم». ويبدو أنه كان منقطعاً إليه لا يأخذ عن غيره، وكان في مرحلة الطلب الأولى، ولا بدَّ أنه كان يأخذ مع النسب شيئاً من الشعر، ويتعلّم القراءة والكتابة، ويحفظ القرآن. وقد طالت مدة ملازمة الزهري لشيخه الأول عبد الله بن ثعلبة حتى أخذ كلَّ ما عنده، وبدأت نفسه تطّلع إلى مجالسة أعلام فقهاء المدينة ومحدّثيها، لأنه لم يجد عند صاحبه ما يروي ظمأه إلى العلم، ويقصّ علينا الزهري بداية المرحلة الثانية من طلب العلم، فيقول:

«فأتى عبد الله بن ثعلبة رجلٌ، فسأله عن مسألة في الطلاق، فعيّ

(١) روى ابن عساكر عن ابن شهاب قال: «قدمت دمشق زمان تحرك ابن الأشعث»، وكانت حركة ابن الأشعث سنة ٨١ هـ.

بها وأشار إلى سعيد بن المسيب، فقلت في نفسي: ألا أراني مع هذا الرجل[1] المُسنّ، يذكر أن رسول الله ﷺ، مسح رأسه، وهو لا يدري ما هذا [يعني مسألة الطلاق] فانطلقت مع السائل إلى سعيد بن المسيب، وتركت ابن ثعلبة، وجالستُ عُرْوة، وعُبَيد الله، وأبا بكر بن عبد الرحمن حتى فَقُهْتُ».

٦ ـ الرحلة إلى دمشق:

أ ـ روى ابن عساكر، عن أحمد بن صالح، حدّثنا عنبسة ابن خالد بن يزيد، حدّثنا يونس، عن ابن شهاب قال: «وفدتُ إلى مروان وأنا محتلم». وعنبسة بن خالد، مصري، وثّقه قوم، وتركه آخرون، فقال يحيى بنُ بكير: إنما يحدّث عن عنبسة مجنون أحمق، وقالوا له: فإنهم يروون أن ابن شهاب قال: وفدت إلى مروان وأنا محتلم، قال: باطل. إنما خرج إلى عبد الملك سنة اثنتين وثمانين، ومولد ابن شهاب سنة ستّ وخمسين[2]. والذين يذكرون وفادة ابن شهاب على مروان، يريدون إثبات ولادته سنة خمسين أو إحدى وخمسين حيث وفد على مروان وهو محتلم، ومروان بويع له في الشام بعد وفاة معاوية بن يزيد أواخر سنة أربع وستّين، فإن صحّت وفادته على مروان يكون عمره حينئذٍ حوالي خمسة عشر عاماً، وهي سنٌّ قد يحتلم فيها الفتى. وأما مَن جعل ولادته سنة ست وخمسين أو ثمانٍ وخمسين، فإنه ينفي وفادته على مروان حيث تكون سنه تسع سنوات يوم بويع لمروان في دمشق. ولكن

---

(١) هذه رواية ابن سعد عن محمد بن عمر الواقدي عن عبد الرحمن بن عبد العزيز، إن صحّت، فإنه يظهر فيها أسلوب نزق المراهقة الذي لا يتلاءَم مع الأدب الواجب في حقّ المعلّم. ولذلك فإن ابن حجر في «الإصابة» يروي سبب الانتقال بأسلوب آخر حيث يقول الزهري: «فسألته عن شيء من الفقه فدلّني على سعيد بن المسيب».

(٢) ابن عساكر، ص ٣٦. وتهذيب التهذيب، جـ ٨/ ١٥٤.

الذي يعكّر على رواية وفوده على مروان، أن روايات وفوده على عبد الملك أقوى وأكثر ولها من شواهد واقع الحال ما يجعلها أثبت، كما سيأتي. ثم إن مدة ولاية مروان كانت قصيرة جداً، لم يفرغ فيها للوفود، حيث يذكر ابن حجر أن مروان توفي في رمضان سنة خمس وستّين وكانت ولايته تسعة أشهر. وقد أمضى هذه الأشهر في حروب لتثبيت قواعد الخلافة، حيث كان الضحّاك بن قيس، غلب على دمشق، بعد وفاة معاوية بن يزيد، ودعا لابن الزبير، ثم دعا لنفسه، فواقعه مروان بمرج راهط، فقُتِل الضحّاك وغلب مروان على دمشق، ثم على مصر.

أما وفوده على عبد الملك بن مروان، فإن طرقه كثيرة، ونقلها عدد من المؤرّخين[1]. وسوف أناقش في الصفحات التالية أسباب رحلته إلى دمشق، وزمن ارتحاله.

ب ـ أما أسباب رحلته، فقد ذكرت الروايات أربعة أسباب:

الأول: رواه ابن عساكر عن يعقوب بن سفيان، عن سعيد ابن عُفَيْر، عن حفص بن عمران عن السريّ بن يحيىٰ، عن ابن شهاب، قال: «قدمت دمشق وأنا أريد الغزو، فأتيت عبد الملك لأسلّم عِليه...»[2] ولكن سند الخبر ساقط، لأن حفص بن عمران بن أبي الرسّام، يقول فيه ابن حجر في «لسان الميزان»: «حفص بن عمران عن السري بن يحيىٰ، وقع حديثه في ترجمة الحسين، من مستدرك الحاكم، وتعقّبه الذهبي في تلخيصه، بأن حفصاً لا نعرفه»[3]. وفي

---

(1) ابن سعد في الطبقات الكبرى، ص ١٥٧. والذهبي في «سير أعلام النبلاء»، جـ ٥/٣٢٦. وابن عساكر في «تاريخ دمشق»، جزء الزهري، ص ١٢، وما بعدها.

(2) تاريخ دمشق، ص ٣٥.

(3) لسان الميزان، جـ ٢/٣٣٠.

سياق الرواية خبرٌ لا يصحّ متناً وروايةً. قال: قال عبد الملك: يا ابن شهاب: أتعلم ما كان في بيت المقدس صباح قُتل ابن أبي طالب؟ قلت: نعم، قال: هلمَّ. فقمت من وراء الناس حتى أتيت خلف القبّة، وحوّل وجهه، فأحنىٰ عليَّ، فقال: ما كان؟

قال: فقلت: لم يُرفع حجرٌ في بيت المقدس إلّا وُجد تحته دمٌ، قال: فقال: لم يبقَ أحد يعلمُ هذا غيري وغيرك، فلا يُسْمَعَنَّ منك، قال: فما تحدّثتُ به حتى تُوفّي[1].

ولكن خبر وفوده «للغزو» تُوحي به روايات أخرى، حيث جاء في «سير أعلام النبلاء»[2] قال محمد بن إشكاب: «كان الزهري جنديّاً. قلت: كان في رتبة أمير».

وفي رواية ابن سعد لقدوم الزهري على عبد الملك: «ولزمت عسكر عبد الملك وكنتُ أدخل عليه كثيراً»[3].

أقول: ولكننا لم نعرف أن الزهري شارك في الغزو بعد وصوله إلى دمشق، والرتبة العسكرية في جند الخليفة لا تدلّ على التفرّغ للغزو، فقد تعني أنه كان من حاشية الخليفة ومرافقيه، وربما جعلوا للمرافقين مراتب عسكرية.

الثاني: من أسباب قدومه على عبد الملك: ما رواه ابن عساكر عن

---

(١) وفي طبقات ابن سعد عن معمر: «أول ما عُرف الزهري أنه كان في مجلس عبد الملك بن مروان، فسألهم عبد الملك: مَنْ منكم يعلم ما صنعت أحجار بيت المقدس يوم قُتِل الحسين؟ قال: فلم يكن عند أحد منهم من ذلك علم. فقال الزهري: بلغني أنه لم يُقلب منها يومئذٍ حجر إلّا وُجد تحته دم عبيط (طريّ) قال: «فعُرف من يومئذٍ». وانظر الخبر في «المعرفة والتاريخ» للفسوي.

(٢) جـ ٥/٣٤١.

(٣) الطبقات الكبرى، ص ١٦٢. (نَشْر الجامعة الإسلامية).

ابن أبي ذئب[1] قال: «كان ابن شهاب قد ضاقت حاله ورهقه دَيْنٌ، فخرج إلى الشام في زمان عبد الملك بن مروان، فجالس قبيصة ابن ذُؤيب...».

الثالث: من أسباب وفود الزهري على عبد الملك: عن ابن شهاب قال: «أصاب أهل المدينة حاجة زمان عبد الملك بن مروان، فعمّت أهل البلد، فقد خيّل إليَّ أنه قد أصابنا ـ أهل البيت ـ من ذلك ما لم يصب أحداً من أهل البلد، فتذكرتُ هل من أحدٍ أمتُّ إليه برحم أو مودّة أرجو إنْ خرجتُ إليه أن أُصيب منه شيئاً، فما علمتُ من أحدٍ أخرج إليه، ثم قلت: إنَّ الرزق بيد الله، ثم خرجتُ حتى قدمتُ دمشق..»[2].

الرابع: من أسباب الرحلة إلى دمشق: ما يُفْهم من خبر بداية طلبه العلم على يد عبد الله بن ثعلبة ثم انتقاله إلى سعيد بن المسيب، ومجالسته عروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبا بكر ابن عبد الرحمن. وقوله يصف حاله: «حتى فقهتُ فرحلتُ إلى الشام، فدخلتُ مسجد دمشق السحر، فيمّمتُ حلقة وُجاهَ المقصورة عظيمة فجلست فيها... إلخ». وقد يُفْهم من هذه الرواية أنه خرج ينشر العلم، ويبحث عن ولاية تدرُّ عليه مالاً، حيث رتّب الرحلة بعد الفقه. وسواءٌ أكان الذي أخرجه إلى دمشق، الدَّيْنُ، أم الحاجة التي عمّت أهل المدينة، أم طلب الغزو، أم نَشْر العلم، والبحث عن ولاية عمل؛ فإن الأسباب كلها مجموعة في «طلب الرزق» حيث نشأ الزهري في زمن ابن الزبير، وقد ضاق عيش الناس في المدينة بخاصة، وفي الحجاز بعامّة، وفي المدينة ومكة بوجه أخصّ، لأنهما المعنيّتان بحركة ابن الزبير، وكانت

---

(١) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة، ثقة، توفي سنة ١٥٩ هـ.

(٢) ابن عساكر، ص ١٧.

أكثر الفتن تدور فيهما، والفِتَن دائماً يرافقها الفقر، والحاجة.

جـ - أما زمان الرحلة إلى دمشق، ونقصد أول رحلة إلى دمشق، فقد ناقشنا رواية رحلته زمان مروان، وبيّنّا ضعفها، ورَجَّحْنـا أن يكون أول قدومه إلى دمشق زمان عبد الملك بن مروان. وبقي أن نُحَدّد الوقت الذي وصل فيه إلى دمشق، لأن عبد الملك بن مروان، تولى الخلافة بعد أبيه مروان سنة ٦٥ هـ وتوفي سنة ٨٦ هـ.

ومن المؤكّد أن اتصال الزهري بعبد الملك، كان بعد عام الجماعة الثاني، عندما قُتل عبد الله بن الزبير سنة ٧٣ هـ، ودخلت الأقاليم الإسلامية كلها تحت لواء خليفة واحد. أقول ذلك؛ لأن سنّ الزهري قبل نهاية ابن الزبير، لم تؤهّله بَعْدُ للارتحال، حيث كان دون العشرين من عمره، ولأن عبد الملك ذكّر ابن شهاب بما كان لأبيـه وقومه من مشاركة في الفتنة، وتأييد لابن الزبير، فقال: «إنْ كان أبوك لنعّاراً في الفتن». ولأن الزهري رحل إلى دمشق بعد أن جالس أعلام كبار التابعين وأخذ عنهم الفقه والحديث، حيث كان فقهه سبباً في دخوله على عبد الملك.

وقد ربطت الروايات قدوم الزهري إلى دمشق، بوقائع وأحداث مؤرّخـة ومحدّدة تساعد على تأريخ زمن قدوم الزهري إلى دمشق: أما الحدث الأول؛ فقد روى ابن عساكر عن ابن شهاب أنه قال: «قدمتُ دمشق زمان تحرّك ابن الأشعث، وعبد الملك مشغول يومئذٍ بشأنه». وعبد الرحمن بن الأشعث (ت ٨٥ هـ) أرّخ الطبري بداية فتنته في العراق سنة ٨١ هـ.

ورُوي عن الليث بن سعد قال: وفي سنة اثنتين وثمانين قَدِمَ ابن شهاب على عبد الملك، وهذه الرواية قريبة من التي سبقت، فقد قال الواقدي: إنَّ ابتداء فتنة ابن الأشعث كان سنة ٨٢ هـ[١]. وقولهم إن

(١) انظر: «البداية والنهاية»، جـ ٩/ ٣٥.

قدومه ـ زمان تحرّك ابن الأشعث ـ لا يعني أنه قدم في بداية التحرك، وقد استمرت حركته سنواتٍ.

والرواية الثالثة في تحديد قدوم ابن شهاب على عبد الملك، تقول:

«ثم خرجتُ حتى قدمتُ دمشق، فوضعتُ رحلي، ثم غدوت إلى المسجد، فاعتمدتُ إلى أعظم مجلس رأيتُه في المسجد وأكثره أهلاً فجلستُ إليهم، فبينا نحن على ذلك، إذ خرج رجل من عند عبد الملك بن مروان، فأقبل إلى المجلس الذي أنا فيه فجلس ثم قال:

لقد جاء أميرُ المؤمنين اليومَ كتابٌ ما جاءَه مثله منذ استخلفه الله قالوا: ما هو؟

قال: كتب إليه عامله بالمدينة هشام بن إسماعيل... الخبر».

وكانت ولاية هشام بن إسماعيل المدينة من سنة ٨٣ ـ ٨٦ هـ. وإذا كانت هذه الرواية ربطت بين وصول ابن شهاب إلى دمشق، ودخوله على عبد الملك؛ فإن رواية أخرى جعلت مهلة من الزمن بين الوصول والدخول على عبد الملك. حيث تقول رواية ابن عساكر عن ابن أبي ذئب: «كان ابن شهاب قد ضاقت حاله ورهقه دين فخرج إلى الشام في زمان عبد الملك بن مروان، فجالس قبيصة بن ذؤيب، قال ابن شهاب: فبينا نحن مع قبيصة ذات يوم نسمر معه، إذ جاءه رسول عبد الملك، فقال: أجب أمير المؤمنين، قال: فذهب إليه، ثم رجع إلينا فقال: مَنْ منكم يحفظ قضاء عمر في أُمهات الأولاد، قال: قلتُ: أنا، فقال إليّ: قم، فقمتُ معه فأدخلني على عبد الملك بن مروان...». وقصة أُمهات الأولاد، هو موضوع الرسالة التي بعث بها هشام بن إسماعيل من المدينة.

وبهذا يمكننا الجمع بين الروايات فنقول: لقد وفد الزهري على

عبد الملك بن مروان أواخر سنة إحدى وثمانين أو في سنة اثنتين وثمانين، ودخل على عبد الملك سنة ثلاث وثمانين. وبين الوصول إلى دمشق، والدخول على عبد الملك، بقي يجالس قبيصة بن ذؤيب، حتى جاءت المناسبة التي احتاج فيها عبد الملك إلى علم الزهري. وكان هذا التأخير أراده الله لمنفعة الزهري، حيث دخل على عبد الملك، عالماً معلماً، ولم يدخل مستعطياً، وهو تحقيق لقول الله تعالى: ﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أُوْتوا العلم درجات ﴾.

٧ ـ من وقائع الرحلة الشامية التي تترجم حياة الزهري:

عرفنا فيما سبق من أسباب رحلة الزهري إلى الشام: الحاجة التي عمّتْ أهل المدينة والدَّيْن الذي رهق الزهري، وانقطاع الزهري من ديوان العطاء، وحدّدنا زمن وفادته ما بين ٨١ ـ ٨٣ هـ. وهذه القُدْمة الأولى التي يقدمها إلى دمشق ولم تطل مدة بقائه في دمشق، ولا نعرف زمناً محدداً لبقائه في رحلته الأولى، ولكن الذي نعرفه مؤكّداً، أن الزهري عاد إلى المدينة بعد أن قضى حوائجه التي ارتحل من أجلها، وبين القدوم والعودة إلى المدينة كان لقاءٌ، أو لقاءات مع عبد الملك ابن مروان، كان فيها حوار، وأخبار لها دلالات على حياة الزهري، أبسطها في التفريعات التالية:

أ ـ روى ابن عساكر خبرين، بسندين مختلفين، أن عبد الملك ابن مروان اختبر الزهري في القرآن، والفرائض، عندما دخل عليه، وسأله عن مسألتين في الفرائض، أجاب عنهما الزهري، فأصاب الجواب، وأخطأ في اللفظ، وإليك النص:

«قال عبد الملك: أتقرأ القرآن.

قلت: نعم.

قال: اقرأ من سورة كذا ومن سورة كذا.

قال: فقرأت.

قال: فقال لي: أتفرض؟

قلت: نعم.

قال: فما تقول في امرأة تركت زوجها وأبويها؟

قلت: لزوجها النصف، ولأمها السدس، ولأبيها ما بقي.

قال عبد الملك: أصبت الفرض، وأخطأت اللفظ، إنما لزوجها النصف، ولأمها ثلث ما بقي وهو السدس من رأس المال، ولأبيها ما بقي.

قال: فإن الفريضة على حالها، وهو رجل ترك زوجته، وأبويه؟

فقلت: للزوجة الربع، ولأمه الربع، ولأبيه ما بقي.

قال عبد الملك: أصبت الفرض، وأخطأت اللفظ، ليس هكذا يفرض: لزوجته الربع، ولأمه ثلث ما بقي، وهو الربع من رأس المال، وللأب ما بقي».

وهذا الاختبار يوحي بأن الزهري كان صغير السنّ، وأدرك عبد الملك أن محدّثه ما زال في مرحلة الطلب، لأننا لم نعهد هذا الاختبار في قصص العلماء الذي يدخلون على الخلفاء، بل إن هذا الاختبار يشبه ما كان يقوم به العلماءُ المحدّثون عندما يأوي إلى حلقتهم طالب جديد[1].

ب ـ ويؤيّد الاستنتاج السابق، ما جاء في رواية ابن سعد في

---

(١) انظر: «دراسات في الحديث النبوي» جـ ٢/٣٦٨.

الطبقات الكبرى في سياق خبر دخول الزهري على عبد الملك: «فلما جلستُ ابتدأ عبد الملك الكلام، فجعل يُسائلني عن أنساب قريش، وهو كان أعلم بها منّي، قال الزهري: وجعلتُ أتمنى أن يقطع ذلك لتقدّمه عليَّ في العلم بالنسب». والزهـري أصبح فيما بَعْدُ حجّة في باب النسب، لأن تلميذه الليث بن سعد (٩٤ ـ ١٧٥ هـ) قال: «ما رأيت عالماً قطُّ أجمع من ابن شهاب، ولا أجمع علماً منه... إن حدّث عن الأعراب والأنساب قلتَ لا يُحسِنُ إلاّ هذا، وإنْ...».

جـ ـ ويؤيد ذلك أيضاً، أن الزهري قال: يصف لقاءه عبد الملك: «وأمر لي بجائزةٍ ورزقٍ يجري وشراء دار قطيعة بالمدينة، وقال: اذهب فاطلب العلم، ولا تشاغل عنه بشيء، فإني أرى لك عيناً حافظةً وقلباً كيساً، وأْتِ الأنصار في منازلهم. قال الزهري: وكنتُ أخذت العلم عنهم بالمدينة، فلما خرجتُ إليهم إذا علمٌ جمٌّ فاتبعتهم..».

وروى ابن سعد في قصة دخول الزهري على عبد الملك، قال الزهري: «وجعل عبد الملك فيما يسائلني، يقول: مَنْ لقيتَ؟ فجعلتُ أُسمّي له، وأُخبره بمَن لقيت من قريش، لا أعدوهم، فقال عبد الملك: فأين أنت من الأنصار فإنك واجدٌ عندهم علماً؟ أين أنت عن ابن سيدهم خارجة بن زيد بن ثابت (أحد الفقهاء السبعة)؟ أين أنت من عبد الرحمن بن يزيد بن جارية (ت ٩٨ هـ)؟ قال: فسَمّى رجالاً منهم، فقدمت المدينة، فسألتهم وسمعتُ عنهم ـ يعني الأنصار ـ فوجدت عندهم علماً كثيراً».

وهذا يدلُّ على أنَّ الزهري عندما ترك عبد الله بن ثعلبة، وجالس عروة، وابن المسيّب، وأبا بكر بن عبد الرحمن، وعبيد الله ابن عبد الله... ثم رحل إلى الشام، يكاد يكون علمه مقصوراً على ما أخذه

عن هؤلاء الأربعة[1]، بل ربما لم يستوفِ كلَّ ما عندهم، وإنما استكمله بعد عودته من رحلته الأولى.

وعلى هذا، لا يصحّ قول الزهري: «مكثتُ خمساً وأربعين سنة أختلف من الحجاز إلى الشام ومن الشام إلى الحجاز فما كنتُ أسمع حديثاً أستطرفه». لأن الخمس والأربعين سنة، حسبوها من بداية رحلته الأولى سنة ٨١ هـ إلى وفاته سنة ١٢٤ هـ. وقد رأينا أنه لم يكن قد أخذ ما عند الأنصار من العلم عندما قَدِمَ إلى دمشق قدْمته الأولى. وقد تصحّ الرواية التي تقول: «مكثت خمساً وثلاثين أو ستّاً وثلاثين سنة أنقل أحاديث أهل الشام إلى الحجاز، وأحاديث أهل الحجاز إلى الشام فما أجد أحداً يطرفني حديثاً لم أسمعه».

لأنها تدلّ على أن الزهري عاد إلى المدينة من رحلته الأولى، ومكث عشر سنوات استطاع فيها أن يتتبع أهل العلم في المدينة، وأن يستوعب ما عندهم ثم بدأت رحلته الثانية زمان الوليد بن عبد الملك بعد سنة ست وثمانين.

د ـ تكاد تجمع الروايات التي نقلت لقاء الزهريّ عبد الملك، أن عبد الملك سأله عن نسبه، وعندما عرف أنه زُهري، ذكَّره بما كان لأبيه وقومه من مساندة ابن الزبير، ففي روايات أنه خصَّ مسلماً والد الزهري بالذكر فقال: «إن كان لك لأبٌ نعّارٌ في الفتنة مؤذٍ لنا فيها». وفي رواية أنه قال: «قومٌ نعّارون في الفتن». ولكن الزهري أراد أن يستلّ ما في نفس عبد الملك من الغضب على بني زهرة، فكان يذكّره، بقصة يوسف عليه السلام، مع إخوته، قال: قلتُ: يا أمير المؤمنين، قل كما قال العبد الصالح ـ يريد يوسف عليه السلام ـ فأجاب عبد الملك: أجل:

---

(١) يدلُّ على ذلك أنه لم يُحدّث عبد الملك بن مروان إلّا عن هؤلاء الأربعة. انظر: رواية ابن سعد، ص ١٥٨.

«لا تثريب عليكم». . . وهذا لخبر يدلُّ على أن الزهري لم يكن يحمل في نفسه اتجاه والده أو قومه السياسي، ولم يُنقل عنه رأيٌ في تأييد أحد الاتجاهات السياسية والأظهر أنه كان يميل إلى الجماعة التي تحبّذ وحدة الكلمة، والالتفاف حول الإمام المُبايع.

هـ ـ وتُجمع الروايات على أن سبب دخول الزهري على عبد الملك، قضية فقهية عرضت لعبد الملك، وأراد أن يسمع دليلاً مأثوراً فيها. وتذكر رواياتٌ أن عامل المدينة هشام بن إسماعيل المخزومي كتب إلى عبد الملك يذكر أن ابناً لمصعب بن الزبير من أم ولدٍ مات، فأرادت أمه أن تأخذ ميراثها منه، فمنعها عروة بن الزبير، وزعم أنْ لا ميراث لها. فتوهّم أمير المؤمنين عبد الملك في ذلك حديثاً سمعه من سعيد بن المسيب، يذكره عن عمر بن الخطاب في أمهات الأولاد لا يحفظ أمير المؤمنين ذلك الحديث، فسأل عبد الملك قبيصة بن ذؤيب فلم يجد عنده جواباً، فجاء قبيصة إلى حلقة المسجد، وسأل عمّن يحفظ حديث عمر في أمهات الأولاد، فكان الزهري يحفظ قضاء عمر في موضوع أمهات الأولاد، فأدخله قبيصة بن ذؤيب على عبد الملك، ليسمع منه ما يحفظه.

وكان آخر ما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أيّما امرىء كانت عنده أمُّ ولدٍ يملكها بيمينه ما عاش، فإذا مات فهي حرّة، لا سبيل له عليها»[1].

---

(١) تاريخ دمشق، جزء الزهري، ص ٢٠. وفي الموطأ جـ٢/ ١٣٩ عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال: «أيما وليدةٍ ولدت من سيّدها؛ فإنه لا يبيعها ولا يهبها ولا يورّثها وهو يستمتع بها، فإذا مات فهي حرّة». وفي تاريخ المدينة [لابن شبّة جـ٢/٧٢٤]: أن ابناً لمصعب بن الزبير توفي وترك أم ولدٍ له فأراد عروة بن الزبير بيعها. ولكن رواية ابن عساكر أوثق وأضبط لموافقتها ما في «حلية الأولياء» جـ٣/٣٦٧. أما كتاب «المدينة» لابن شبّة؛ فلم يعتنِ الناشر =

وظاهر، أن عروة بن الزبير لم يكن يرى أن أُمّ الولد حرّة بعد موت سيدها. إما أنه لم يصل إليه قول عُمَر، وإما أنه لم يثبت عنده. والمعروف أن عروة كان من الفقهاء السبعة، وإنما خصّوا هؤلاء الفقهاء السبعة بالذكر؛ لأن القاضي في المدينة، كان يعرض المشكلات العارضة عليهم ويقولون فيها رأيهم، فلماذا رفع أمير المدينة الأمر إلى الخليفة في دمشق مع وجود الفقهاء السبعة؟.

الجواب: أن المسألة كانت محلّ خلاف عند السلف، فرفع الأمر إلى الخليفة ليرجّح أحد القولين في المسألة(١)، وعندما ثبت الحكم عند عبد الملك، أمر أن يكتبَ به إلى الآفاق، ليُعمل به.

= بتحقيق نصوصه، وفيه تحريف كثير، والنقل عنه غير موثوق.

(١) في «صحيح البخاري» ك ٤٩، باب ٨، «أُم الولد» روى البخاري حديثين: الأول: قوله عليه الصلاة والسلام: «من أشراط الساعة أن تلد الأمةُ رَبَّها». وحديث تنازع سعد بن أبي وقاص، وعبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة، وقول عبد بن زمعة: أخي ولد على فراش أبي، وحكم رسول الله لابن زمعة بأنه أخوه، . . . قال ابن حجر في الفتح جـ ٥/١٦٤: قوله «باب أُم الولد» أي: هل يُحكم بعتقها أم لا؟ أورد فيه حديثين وليس فيهما ما يفصح بالحكم عنده، وأظن ذلك لقوة الخلاف في المسألة بين السّلف، وإن كان الأمر استقر عند الخلف على المنع، حتى وافق ذلك ابن حزم ومَنْ تبعه من أهل الظاهر على عدم جواز بيعهنّ ولم يبقَ إلا شذوذ. قال: ولا دليل في الحديث الأول على جواز بيع أُم الولد ولا عدمه، ونقل عن النووي قوله: «استدلّ به إمامان جليلان، أحدهما على جواز بيع أُمهات الأولاد والآخر على منعه؛ فأما مَنْ استدلّ به على الجواز فقال: ظاهر قوله «ربَّها» أن المراد به سيدها، لأن ولدها من سيدها ينزل منزلة سيدها، لمصير حال الإنسان إلى ولده غالباً. وأما مَن استدلّ به على المنع فقال: لا شك أنَّ الأولاد من الإماء كانوا موجودين في عهد النبي وعهد أصحابه كثيراً والحديث مسوق للعلامات التي قُرْب قيام الساعة، فدلّ على حدوث قدرٍ زائد على مجرد التسرّي. قال: والمراد أن الجهل يغلب في آخر الزمان حتى تباع أُمهات الأولاد فيكثر ترداد الأَمَة في الأيدي حتى يشتريها ولدها وهو لا يدري، فيكون منه إشارة إلى تحريم بيع أُمهات الأولاد. قال: ولا يخفى تكلّف =

و ـ وقد مكث الزهري في دمشق زمناً قبل أن يعود إلى المدينة من رحلته الأولى وتكررت مرّات دخوله على عبد الملك، لأنه أصبح من صحابته.

وتجعل بعض الروايات دخول الزهري على عبد الملك، في اليوم التالي لوصوله إلى دمشق وتؤخّر بعض الروايات دخوله على عبد الملك أياماً لا يُعرف عددها. ولكن المؤكد أنه دخل بمناسبة السؤال عن قضاء عمر في أمهات الأولاد، وأن الذي أدخله قبيصة بن ذؤيب، الذي كان على خاتم عبد الملك.

ونحن لا نعرف المدة التي أمضاها الزهري في دمشق أيام عبد الملك قبل عودته إلى المدينة، ولكننا نقدّر أنها دامت شهوراً، لأن الأحداث التي يذكرونها مرافقة لوجوده في دمشق تدلّ على ذلك، ومنها قول ابن شهاب: «ثم كتب عبد الملك إلى هشام بن إسماعيل ـ والي المدينة ـ مع ما قد عرف من حديثي، أن ابعث إلى ابن المسيب فسَلْه عن الحديث الذي سمعته يحدّث عن أمّهات الأولاد عن عمر ابن الخطاب، فكتب إليه هشام بمثل حديثي، ما زاد حرفاً ولا نقص حرفاً»،

= الاستدلال من الطرفين، والله أعلم. قال ابن حجر: وتعلّق العلماء في منع بيع أُم الولد، بأحاديث أصحّها حديثان: أحدهما: حديث أبي سعيد في سؤالهم عن العزل، وممّن تعلّق به النسائي في السُّنن فقال: «باب ما يستدلّ به على بيع أُم الولد» فساق حديث أبي سعيد. ثم ساق حديث «ما ترك رسول الله عبداً ولا أمةً». قال: «وأما بقية أحاديث الباب فضعيفة ويعارضها حديث جابر: «كنّا نبيع سرارينا أُمهات الأولاد والنبي حيّ لا يرى بذلك بأساً» وفي لفظ: «بعنا أمهات الأولاد على عهد النبي وأبي بكر فلما كان عمر، نهانا فانتهينا». قال: ولم يستند الشافعي في القول بالمنع إلاّ إلى قول عمر، فقال: قلتُه تقليداً لعمر. قال بعض أصحابه: لأن عمر لمّا نهى عنه فانتهوا صار إجماعاً، يعني فلا عبرة بندور المخالف بعد ذلك». ورواية جابر تقوّي رواية الزهري عن ابن المسيب في الموضوع.

والرحلة بين دمشق والمدينة، مع قضاء حاجة البريد، قد تستغرق وقتاً يزيد على الشهر.

ويدلّ على طول المدة التي أمضاها الزهري في دمشق في رحلته الأولى، قوله في قصة دخوله على عبد الملك: «ثم خرج قبيصة فقال: إن أمير المؤمنين قد أمر أن تثبت في صحابته، وأن يجري عليك رزق الصحابة، وأن تُرفع فريضتك إلى أرفع منها، فالزم باب أمير المؤمنين، قال: وكان على عَرْض الصحابة رجلٌ فظٌّ غليظ يعرض عرضاً شديداً، قال فتخلّفتُ يوماً أو يومين، فجبهني جبهاً شديداً فلم أعدْ لذلك التخلّف، ولزمت عسكر عبد الملك، وكنتُ أدخل عليه كثيراً»، وقوله: «وكنتُ أدخل عليه كثيراً» لا نعلم إنْ كان يريد في هذه الرحلة، أو في رحلة أخرى، ولكن الذي يبدو من خلال الروايات المتعددة أن الزهري لم يرَ عبد الملك إلاّ في هذه الرحلة، ثم عاد إلى المدينة، ولا بدَّ أنه مكث في المدينة مدةً طويلة قبل أن يرحل الرحلة الثانية في زمن الوليد؛ لأن المدة بين دخول الزهري على عبد الملك ووفاة عبد الملك لم تكن طويلة، حيث توفي سنة ٨٦ هـ.

ز ـ وعندما تحقّق للزّهري هدف الرحلة إلى دمشق، عاد إلى المدينة، لاستكمال الدراسة ولقاء مَنْ لم يلقَ من العلماء. أمّا هدف الرحلة؛ فهو الحصول على مورد الرزق الذي يسدّ حاجته، ويساعده على إعالته أسرته، وبخاصة أخواته البنات اللواتي تركهن أبوه، وتولى ابن شهاب رعايتهنّ، حيث كان أبوه مئناثاً، أنجب من البنات أكثر مما أنجب من الأولاد، لأننا لا نعرف للزهري إلاّ أخاً واحداً اسمه عبد الله، وفي سبيل الحصول على مورد مالي ثابت، سعى لإثبات اسمه في ديوان العطاء. وخيّره الخليفة بين كتابة اسمه في ديوان المدينة، أو في ديوان الشام، فاختار أن يكون ديوانه مع الخليفة في دمشق، وأُثبت أيضاً في ديوان أهل المدينة، فإذا كان في المدينة، أخذه مع أهل المدينة، وإذا

كان في الشام أخذه مع أهل الشام، وزيادة على العطاء السنوي الذي يأخذه من الديوان، حصل على الراتب الذي يأخذه صحابة الخليفة.

أقول: عندما زال ما كان يصرف الزهري عن متابعة طلب العلم في المدينة، رجع إلى المدينة ليتابع مجالسة كبار التابعين من الفقهاء السبعة، وليتتبع بيوت الأنصار ويأخذ عنهم، عملاً بوصيّة عبد الملك ابن مروان، حيث قال له: «وَأْتِ الأنصار في منازلهم» وقال له مرة: «فأين أنت من الأنصار فإنك واجدٌ عندهم علماً؛ أين أنت من ابن سيدهم خارجة بن زيد، وأين أنت من عبد الرحمن بن يزيد بن جارية؟». قال الزهري: فسمّى لي رجالاً منهم. وقال: «فقدمت المدينة فسألتهم، وسمعتُ منهم، فوجدت عندهم علماً كثيراً». وقال أيضاً: «فلما خرجتُ إليهم إذا علمٌ جمٌّ فاتّبعتهم». ويبدو أنه لم يترك بيتاً من الأنصار إلاّ أتاه، ولم يترك رجلاً أو امرأة إلاّ أخذ عنه. قال: «حتى ذُكرت لي امرأة نحو قباء تروي رؤيا، فأتيتها، فقلت: أخبريني برؤياك...». ويروون القصة بطولها، وليس فيها ما يفيد، والقصة إن صَحّتْ، إنما تدلّ على شدّة استقصاء الزهري في طلب العلم[1].

ومن أدلة عودته القريبة إلى المدينة، بعد لقائه عبد الملك ابن مروان، ما يرويه الزهري قائلاً: «فخرجتُ فتجهّزت حتى قدمتُ المدينة، فجئتُ سعيد بن المسيب في مجلسه في المسجد، فدنوتُ لأسلّم عليه، فدفع في صدري وقال: انصرف، وأبى أن يُسلّم عليّ. قال: فخشيتُ أن يتكلم بشيء يعنيني به فيرويه مَنْ حضره فتنحيْتُ ناحيةً، وقلتُ: يخلو، وأكلّمه. فلما خلّتْه الشيعة (التلاميذ) قام فصلّى أربع ركعات، ثم انْصرف، وانصرف معه ناسٌ من أصحابه، واتبعته ليخلو، فلما خلا، وبقي وحده، مشيْتُ إلى جنبه، فقلتُ: يا أبا محمد

---

(١) انظر: القصة في «تاريخ دمشق»، جزء الزهري، ص ٣٠ ـ ٣٢.

ما ذنبي!؟ أنا ابن أخيك ومن مُودّيك، قال: فما زلتُ أعتذر إليه، وأتنصّل، وما يكلمني بحرف، وما يردّ عليّ كلمة، حتى إذا بلغ منزله، واستفتح فَفُتح له، فأدخل رجله، ثم التفت إليّ فقال: أنت الذي ذهبت بحديثي إلى بني مروان؟!.

وما أظنُّ إنكار ابن المسيب كان بسبب رواية الزهري حديث ابن المسيب في أمهات الأولاد، ولكن إنكار ابن المسيب بسبب اتصال الزهري ببني مروان ودخوله على عبد الملك، وتقرّبه منه، إذا صحّت الرواية، لأن العلاقة بين ابن المسيب وعبد الملك لم تكن جيدة، منذ رفض أن يبايع لولديّ عبد الملك: الوليد وسليمان بولاية العهد، في حياة أبيهما، ولأن ابن المسيب رفض أن يزوّج ابنته من الوليد، عندما خطبها، عبد الملك لابنه.

٨ ـ اتصال الزهري بخلفاء بني مروان:

اتصل الزهري بستّة من خلفاء بني مروان أولهم عبد الملك، ومن بعده اتصل بأولاده الأربعة: الوليد من سنة ٨٦ ـ ٩٦ هـ. وسليمان من سنة ٩٦ ـ ٩٩ هـ. ويزيد من سنة ١٠١ ـ ١٠٥ هـ. وهشام من سنة ١٠٥ ـ ١٢٤ هـ. والسادس عمر بن عبد العزيز من سنة ٩٩ ـ ١٠١ هـ، وجاء بين سليمان، ويزيد.

أ ـ ولكن أخبار الزهري بدأت كثيرة مع عبد الملك ، ثم قلّت مع الوليد[١] وسليمان، ثم ظهرتْ لمحات عن لقاءات مع عمر ابن عبد العزيز، حيث يروي الزهري قال: «سهرتُ مع عمر بن عبد العزيز ليلةً فحدّثته فقال: كلّ ما ذكرت الليلة قد أتى على مسامعي، ولكنك حفظت ونسيتُ».

---

(١) طبقات ابن سعد، ص ١٦٤.

وعن الزهري أن رجلاً قال لعمر بن الخطاب: ألا أكون في منزلة مَنْ لا يخاف في الله لومة لائم؟ فقال: إما قول مَن أمر الناس شيئاً فلا تخف في الله لومة لائم وإما أنت خلوٌ من أمرهم فأكبّ على نفسك، وأمر بالمعروف وانه عن المنكر».

قال يحيىٰ بن سعيد الأنصاري: حدّث بهذا الحديث الزهريُّ عُمَرَ بن عبد العزيز فخطب الناس فقال: «إنَّ الزهري حدّثني بكذا وكذا. . .» والخبران لا يجزمان بأن اللقاء كان زمن خلافة عمر، لأنهما يهدفان إلى إثبات رواية عمر بن عبد العزيز عن الزهري، وكان عمر يجالس العلماء في خلافته وقبل خلافته.

وفي أيام يزيد بن عبد الملك لا نعرف من أخباره إلّا ولايته القضاء، مع سليمان بن حبيب المحاربي. وهناك إشارة إلى أنه كان معلّماً للوليد بن يزيد، لما روى ابن عساكر عن معمر قال: كنّا نرى أنْ قد أكثرنا عن الزهري حتى قُتِلَ الوليد، فإذا الدفاترُ قد حُمِلَتْ على الدواب من خزانته، يقول: من عِلْم الزهري(١). فهذا الخبر يدلّ على شيئين:

الأول: أن الزهري كان معلّماً لأولاد يزيد بن عبد الملك، ومنهم الوليد.

الثاني: إنْ لم يكن هذا العلم، كُتب للوليد إبّان طلب العلم على يد الزهري، فإن الوليد يكون معجباً بعلم الزهري، وحاز على رواياته في مكتبة قصره، وكِلا التأويليـن يعكّران على ما يُروى عن أبي الزناد قال: «كان الزهري يقدحُ أبداً عند هشام بن عبد الملك في الوليد ابن يزيد، ويعيبُه ويذكر أموراً عظيمة لا يُنْطقُ بها، ويقول لهشام: ما يحِلّ لك إلّا خلعه ـ وكان وليّ العهد بعد هشام ـ فكان هشام لا يستطيع ذلك

(١) تاريخ دمشق، جزء الزهري، ص ٩٢.

للعقد الذي عُقد له». وقال الوليد بن يزيد: قد كنتُ عاهدتُ الله تعالى لئن أمكنتني القدرة بمثل هذا اليوم أن أقتل الزهري، فقد فاتني». حيث توفي الزهري قبل تولّيه الخلافة بأشهر(١).

فكيف يكون الوليد بن يزيد تلميذاً للزهري، ويخزن الوليد من علم الزهري أحمالاً، ثم يطعن الزهري في الوليد، ثم يتلهّف الوليد على قتل الزهري..؟ هل كان الوليد مستقيماً في سلوكه، ثم فسق، أو أن ما رُوِيَ عن الوليد من الأخبار كان مبالغاً فيها، مدسوسةً عليه؟.

إن الذي عليه أهل التحقيق، أن ما نُسب إلى الوليد لا يصحُّ أكثره، وإنما شوّهت سيرتُه لأغراض شخصية، وأهداف سياسية.

فقد كان هشام بن عبد الملك يحبُّ أن يخلع الوليد، والدليل على ذلك قول الراوي في الخبر السابق: «وكان هشام لا يسوؤهُ ما يصنع الزهري، رجاءَ أن يؤلّب ذلك الناس عليه».

وكان سبب سوء سمعة الوليد أن أباه عهد بالخلافة لأخيه هشام وكان ابنه الوليد صغيراً في سنّ الحادية عشرة، فلم يمت يزيد حتى صار عمر ابنه خمس عشرة سنة فندم يزيد على استخلافه هشاماً، وكان إذا نظر إلى ابنه الوليد قال: الله بيني وبين مَنْ جعل هشاماً بيني وبينك. فأمضى هشام في الخلافة عشرين سنة وهو يطارد الوليد ويفلُّ عنه صحبه ويسيء سمعته ويوغرُ صدورَ الناس عليه. وأعدل الأقوال فيه ما قاله ابن خلدون في تاريخه: «ولمّا ولي الوليد لم يقلع عمّا كان عليه من الهوى حتى نسبت إليه في ذلك كثير من الشنائع، مثل رميه المصحف بالسهام، حين استفتح فوقع على قوله تعالى: ﴿وخاب كلُّ جبّار عنيد﴾. وينشدون له في ذلك بيتين تركتهما لشناعة مغزاهما، ولقد ساءت المقالة فيه كثيراً،

(١) الطبقات، ص ١٨٤.

وكثير من الناس نَفَوْا ذلك عنه وقالوا: إنها من شناعات الأعداء ألصقوها به».

قال المدائني: دخل ابن الغمر بن يزيد على الرشيد فسأله: ممّن أنت؟ فقال: من قريش، قال: من أيّها؟ فوجم، فقال: قل وأنت آمن ولو أنك مروان، فقال: أنا ابن الغمر بن يزيد، فقال: رحم الله الوليد، ولعن يزيد الناقص، فإنه قتل خليفة مُجْمَعاً عليه، ارفع حوائجك، فرفعها وقضاها.

وقال شبيب بن ضبّة كنّا جلوساً عند المهدي، فذُكِرَ الوليد، فقال المهدي: كان زنديقاً، فقام ابن عُلاثة الفقيه[1] فقال: يا أمير المؤمنين إن الله عزّ وجلّ أعدل من أنْ يولي خلافة النبوّة وأمر الأمة زنديقاً، لقد أخبرني عنه مَنْ كان يشهده في ملاعبه وشربه، ويراه في طهارته، وصلاته، فكان إذا حضرت الصلاة، يطرح الثياب التي عليه، ثم يتوضأ فيحسن الوضوء ويؤتى بثياب بيض نقية فيلبَسها، ويشتغل بربّه، أترى هذا فعل مَنْ لا يؤمن بالله؟ فقال المهدي: بارك الله عليك يا ابن عُلاثة، وإنما كان الرجل محسوداً في خلاله ومزاحماً عشيرة بيته وبني عمومته، مع لَهْو كان يصاحبه، أوْجَدَ لهم به السبيل على نفسه.

وقال ابن خلدون: «إن بني عمّه انتقصوا عليه، ونالوا من عرضه فعاملهم بالشدّة والقسوة، وضرب بعضهم وحبس بعضهم، فصاروا يوشون للناس عليه الوشايات ويكيدونه، وأتوا إلى ابن عمّه يزيد ابن الوليد الناقص، فأرادوه على البيعة حتى قام على الوليد فقتله، ولما أرادوا قتله دخل القصر وأغلق الباب وطلب الكلام من أعلى القصر، فكلّمه يزيد بن عنبسة السكسكي، فذكره بما قدّم لهم من الخير وزيادة العطاء، فقال ابن عنبسة: إنّا ما ننقم عليك في أنفسنا، وإنما ننقم عليك

---

(١) محمد بن عبد الله بن عُلاثة (ت ١٦٨ هـ) ولاّه المهدي القضاء بعسكر المهدي.

فيما حرم الله، وشرب الخمر، ونكاح أُمهات أولاد أبيك، واستخفافك بأمر الله قال: حسبك الله يا أخا السكاسك، فلعمري لقد أكثرت وأغرقت، وإن فيما أحلّ الله سعةً عمّا ذكرت.

قال: ثم رجع إلى الدار، فجلس يقرأ في المصحف وقال: يوم كيوم عثمان، فدخلوا عليه وقتلوه».

أما الأبيات التي ينسبونها إليه، عندما استفتح القرآن، فلا تصحّ نسبتها إليه وأظن أن التفاؤل والتشاؤم بما يظهر لك عند فتح القرآن، إنما هو من عمل القرون التالية، ولم يكن موجوداً في العصر الأموي.

ب ـ وقد كثرت أخبار الزهري مع هشام بن عبد الملك، فما أسباب ذلك؟

أقول: لعلَّ قلّة أخباره مع الخلفاء الأمويين الذين كانوا بين عبد الملك وابنه هشام، كانت بسبب قصر المدة التي تولّوا فيها، فأكثرهم مدة كان الوليد بن عبد الملك من ٨٦ ـ ٩٦ هـ. وأما سليمان فكانت خلافته حوالي أربع سنوات، وكانت خلافة عمر سنتين، وكانت خلافة يزيد بن عبد الملك أربع سنوات. أما هشام فقد كانت خلافته عشرين سنة، وربما كان في أيام الوليد وسليمان، يقضي في المدينة أكثر وقته، لتتبع أهل العلم في المدينة، وكانت أيام الوليد ابن عبد الملك، لا زالت المدينة عامرة بكبار التابعين من الفقهاء السبعة، حيث انتهى عصرهم في منتصف العقد العاشر من القرن الأول، فلم يَعْلُ نجم الزهري في زمن شيوخه من أهل المدينة، ولم يُعرف أنه تصدّر للفتوى في مواسم الحج قبل زمن هشام بن عبد الملك، حيث كانت الفتوى بمكة وفي موسم الحج إلى عطاء بن أبي رباح، وتوفي سنة ١١٤ هـ، وإلى مجاهد وتوفي سنة ١٠٣ هـ، وهما من كبار التابعين، فقد نقل ابن حجر عمّن قال: «أذكر في زمن بني أمية صائحاً يصيح، لا

يفتي الناسَ إلا عطاء». وقال: وانتهت إليه ـ أي عطاء ـ فتوى أهل مكة وإلى مجاهد في زمانهما.

وأول مـرّة يصحب فيها الزهري الخلفاء وأمراء الحج إلى مكة، سنة ١٠٦ هـ حيث يقول الزهري: «ثم لزمت هشام بن عبد الملك، قال: وحجّ هشام سنة ست ومائة وحجّ معه الزهري، فصيّره هشام مع ولده، يعلمهم ويفقّههم ويحدّثهم ويحجّ معهم فلم يفارقهم حتى مات. وروى ابن سعد عن الزهري قال: استعمل هشامٌ ابنـه أبا شاكر، واسمه مسلمة بن هشام، على الحج سنة ست عشرة ومائة وأمر الزهري أن يسير معه إلى مكة، ووضع عن الزهري من ديوان مال الله سبعة عشر ألف دينار، فلما قَدِمَ أبو شاكر المدينة أشار عليه الزهري أن يصنع إلى أهل المدينة خيراً، وحضّه على ذلك، فأقام في المدينة نصف شهر وقسّم الخمس على أهل الديوان وفعل أموراً حسنة وأمره الزهري أن يُهلّ من مسجد ذي الحُليفة إذا ابتعثت به ناقتُه، وأمره محمد بن هشام ابن إسماعيل المخزومي ـ أمير المدينة ـ أن يُهِلّ من البيداء ـ بعد ذي الحليفة ـ فأهلّ من البيداء. ثم استعمل هشام بن عبد الملك على الحج سنة ثلاث وعشرين ابنه يزيد بن هشام وأَمَرَ الزُّهْري فحجّ معه تلك السَّنة». ومع أن الزهري كان في حاجة إلى ما يغدقه عليه الأمويون من المال، إلاّ أنه لم يكن ذلك الرجل الذي يداهن في الحقّ، ولم يكن يوافقهم على ما قد يرونه مما يخالف السُّنّة الصحيحة التي نقلها عن الأثبات، بل كان يردُّ أقوالهم ردّاً عنيفاً، لا يخشى في الحقّ لومة لائم، ومن ذلك ما رواه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» جـ ٥/٣٣٩، قال: دخل سليمان بن يسار على هشام بن عبد الملك فقال يا سليمان، مَنْ الذي تولّى كِبْره منهم[1]؟ قال: عبد الله بن أُبيّ ابن سلول، قال: كذبتَ

(١) يشير إلى حديث الإفك.

هو عليّ، قال: أمير المؤمنين أعلم بما يقول. فدخل الزهري: فسأله هشام، فقال: هو عبد الله بن أُبيّ، قال: كذبتَ، هو عليّ، فقال: أنا أكذبُ، لا أبا لك، فوالله لو نادى منادٍ من السماء، إنَّ الله أحلّ الكذب ما كذبتُ، حدّثني سعيد، وعروة، وعبيد الله، وعلقمة بن وقاص، عن عائشة: أنَّ الذي تولّى كِبْره عبد الله بن أُبيّ. فقال له هشام: ارحل، فوالله ما كان ينبغي لنا أن نحمل على مِثْلك. قال ولِمَ؟ أنا اغتصبتك على نفسي، أو أنت اغتصبتني على نفسي؟ فخلّ عنّي، فقال هشام: لا، ولكنك استدنت ألفي ألفٍ، فقال الزهري: قد علمتَ، وأبوك قبلك، أني ما استدنتُ هذا المال عليك ولا على أبيك، فقال هشام: نحن هيجنا الشيخ (يريد هشام أن يرضيه) فأمر هشام فقضى عنه ألف ألف، فأُخبر بذلك، فقال: الحمد لله الذي هذا هو من عنده.

وقد روى البخاري في صحيحه، قريباً من هذه القصة، مع الوليد بن عبد الملك، قال الزهري: قال لي الوليد بن عبد الملك، أبلغك أن علياً كان فيمن قذف عائشة؟ قلتُ: لا، ولكن قد أخبرني رجلان من قومك ـ أبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث ـ أنَّ عائشة رضي الله عنها قالت لهما: كان عليٌّ مُسَلِّماً[1] في شأنها». ونقل ابن حجر في «الفتح» جـ ٧/٤٣٧، القصة عن ابن مردويه من وجه آخر عن الزهري قال: كنتُ عند الوليد ابن عبد الملك ليلةً من الليالي وهو يقرأ سورة النور مستلقياً، فلما بلغ هذه الآية: ﴿ إن الذين جاؤوا بالإفك عصبةٌ منكم ﴾ (حتى بلغ) ﴿ والذي تولّى كِبْره... ﴾ الآية. جلس ثم قال: يا أبا بكر مَنْ تولّى كبْره منهم؟

---

(١) مسلِّماً: بكسر اللام المشددة، وفي رواية «مسيئاً» وليس معناه أن علياً قذف عائشة، ولكن كَونه أشار على النبي بطلاق عائشة. انظر: البخاري ك ٦٤، باب حديث الإفك. والفتح جـ ٧/٤٣٧.

أليس عليّ بن أبي طالب؟ قال: فقلتُ في نفسي: ماذا أقول؟ لئن قلت: لا، لقد خشيتُ أن ألقى منه شرّاً، ولئن قلتُ: نعم، لقد جئتُ بأمر عظيم، قلتُ في نفسي: لقد عودني الله على الصدق خيراً، قلتُ: لا، قال: فضربَ بقضيبه على السرير ثم قال: فَمَنْ، فَمَنْ، حتى ردّد ذلك مراراً قلتُ: لكن عبد الله بن أُبيّ.

قال ابن حجر: وكأنَّ بعض مَنْ لا خيرَ فيه من الناصبة، تقرَّب إلى بني أُميّة بهذه الكذبة، فحرّفوا قول عائشة إلى غير وجهه؛ لعلمهم بانحرافهم عن عليّ، فظنّوا صحتها، حتى بيّن الزهري للوليد ـ أو لهشام ـ أنَّ الحقَّ خلاف ذلك، فجزاه الله تعالى خيراً.

٩ ـ رحلة الزهري إلى مصر:

روى ابن عساكر في «تاريخ دمشق» أن الزهري، قَدِمَ مصر على عبد العزيز بن مروان، وروى عنه من أهل مصر: بكر بن سوادة، وجعفر بن ربيعة.

وعبد العزيز ولي مصر لأبيه سنة ٦٥ هـ وتوفي سنة ٨٥ هـ. ولا نعلم زمن الرحلة، وهدفها، ومرّات الارتحال إلى مصر.

ولكننا نستطيع أن نقدّر أن زمن قدومه إلى مصر، كان محصوراً بين سنة ٨٣ هـ و٨٥ هـ. فقد كان أول خروجه من المدينة، أو من الحجاز، إلى عبد الملك بن مروان في دمشق، ولم نعرف أنه ارتحل إلى أحد قبله، وعرفنا أن قدومه على عبد الملك كان سنة إحدى وثمانين، أو اثنتين وثمانين، وربما يكون عاد من رحلته إلى دمشق سنة ٨٣ هـ، ثم أمضى في المدينة أشهراً قبل أن يفكّر بالارتحال إلى مصر، فيكون قدومه على عبد العزيز في مصر سنة ٨٤ هـ، أو ٨٥ هـ. ويكون قد وفد إلى مصر مرة واحدة، لأن عبد العزيز توفي سنة ٨٥ هـ والزمن بين القدوم

والوفاة قصير. أما هدف القدوم إلى مصر، فقد كان طلب الرزق؛ لأن مصر في زمن الزهري لم تكن دار علم يرتحل الناسُ إليها، وكان بحر العلم في المدينة، ومَنْ قصد البحر استقلّ السواقيا. وكان عبد العزيز بن مروان جواداً، تنصب حول داره كل يوم ألف قصعة للآكلين وتحمل مئة قصعة على العجل إلى قبائل مصر.

الفصل الرابع

في طلب العلم

الزُّهريُّ التِّلميذ

١ ـ النشأة العلمية.

٢ ـ محمد بن مسلم الزهري التابعي.

٣ ـ في مدرسة أعلام التابعين.

٤ ـ معجم شيوخ الزهري.

٥ ـ آداب المتعلّم (مواهب وآداب).

١ ـ النشأة العلمية:

أ ـ تمهيد: أين تلقّى الزهري معارفه الأوّلية؟ وما المعارف الأوليّة التي كان يتلقاها الأولاد في بداية طلب العلم؟ وهل توجد مدارس أو كتاتيب في المدينة في عصر الزهري، بل في النصف الثاني من القرن الأول الهجري، حيث نشأ الزهري؟ أقول: لقد بدأ تعليمُ الكتابة في المدينة مبكراً، وكان الرسول عليه الصلاة والسلام يحثّ الصحابة الذين يجيدون الكتابة على تعليمها للناس، لما روي أن الحكم بن سعيدِ ابن العاص بن أُميّة، قدم على رسول الله، فسمّاه عبد الله، وأمره أن يعلّم الكتاب بالمدينة. وكان كاتباً محسناً، وقيل: إنَّه استشهد يوم بدر، وقيل: تأخرت وفاته إلى مؤتة، أو اليمامة، أو غير ذلك [الإصابة جـ ١/ ٣٤٤].

وروى عبادة بن الصامت عن نفسه قال: «علّمتُ ناساً من أهل الصُّفَّة الكتابة والقرآن، فأهدى إليَّ رجلٌ منهم قوساً». وكان في المدينة ـ في عهد النبي ﷺ ـ نسْوة تعلّمْنَ الكتابة، منهنّ الشفاء أُم سليمان ابن أبي حَثمة، لما روى أبو داود عن الشفاء أنها قالت: «دخل عليَّ النبيُّ ﷺ وأنا عند حَفْصة، فقال: ألا تُعلّمين هذه رقية النملة كما علّمتها الكتابة»[1].

(١) الإصابة جـ ٣/ ٣٤٢. والشفاء: هي بنت عبد الله بن عبد شمس القرشية، أسلمت =

ولعلّ أول حملةٍ لتعليم الكتابة كانت في أعقاب غزوة بدر، لما روى السهيلي في «الروض الأنف» قال: «كان من الأسارى يوم بدر مَنْ يكتب، ولم يكن من الأنصار يومئذ أحدٌ يُحسن الكتابة، فكان منهم ـ من الأسارى ـ مَنْ لا مال له، فيقبل منه أن يعلّم عشرة من الغلمان الكتابة، ويُخلَّى سبيله، فيومئذٍ تعلم الكتابة زيد بن ثابت في جماعة من غلمان الأنصار». ونقل الكتاني في «التراتيب الإدارية» عن الهوريني قوله: لم تكثر الكتابة العربية في المدينة إلّا بعد الهجرة النبوية بأكثر من سنة، وذكر قصة أسارى بدر، ثم قال: فبذلك كثرتْ فيهم ـ في أهل المدينة ـ الكتابة ـ حتى بلغت عدة كتابه عليه الصلاة والصلاة اثنين وأربعين رجلاً.

وذكر الماوردي في كتابه «أدب الدين والدنيا» نقلاً عن ابن قتيبة، أنَّ العرب كانت تعظّم قدر الخطّ وتعدّه من أجلّ نافع حتى قال عكرمة: بلغ فداء أهل بدرٍ أربعة آلاف، حتى إن الرجل ليفادى على أنَّه يعلم الخط، لما هو مستقرٌ في نفوسهم من عظم خطره وظهور نفعه وأثره. قال الله لنبيّه: ﴿ اقرأ وربُّك الأكرم الذي علّم بالقلم ﴾ فوصف نفسه بأنه علّم بالقلم كما وصف نفسه بالكرم، وعدّ ذلك من نعمه العظام ومن آياته

= قبل الهجرة، كان عمرُ يقدمها في الرأي ويرعاها، وربما ولّاها شيئاً من أمر السوق.
ورُقية النملة: النَّملة: قروح تخرج في الجنب وغيره من الجسد. وفي صحيح مسلم: «رخّص رسول الله في الرقى من العين والحُمة والنملة».
ونقل ابن حجر في الإصابة: أن الشفاء قدمت على رسول الله، فقالت: يا رسول الله، إني كنتُ أرقي بِـرُقًى في الجاهلية فقد أردتُ أن أعـرضها عليـك؟ قال: فاعرضيها، قالت: فعرضتُها عليه، فقال: ارقي بها وعلّميها حفصة. ونقل أبو نُعيم نصها: «باسم الله (صلوصلب) خير يعود من أفواهها ولا يضرُّ أحداً، اكشف البأسَ ربَّ الناس». قال: ترقىٰ بها على عود كُركم سبع مرات وتضعه مكاناً نظيفاً ثم تدلكه على حجر بخلّ خمر مصفّى ثم تطليه على النملة. وقولها «صلوصلب» لم أجد مَنْ فسّرها، ولعلها من الكلام الذي لا يفهم معناه مما يُقال في رُقى الجاهلية.

الجسام، حتى أقسم به في كتابه فقال: ﴿ ن والقلم وما يسطرون ﴾ فأقسم بالقلم وما يخطّ به. قال بعضهم: وهذا يبطل ما قاله ابن خلدون عن جهل العرب بالخط، فإنَّ عكرمة كان يتكلم عن مشاهدة وابن خلدون قال ما قال عن تخمين(١).

---

(١) انظر «مقدمة» ابن خلدون فصل «في أنَّ الخطّ والكتابة من عداد الصنائع الإنسانية» قال: فكان الخطّ العربي لأول الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة ولا إلى التوسّط، لمكان العرب من البداوة والتوحّش وبُعْدهم عن الصنائع. وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم المصحف، حيث رسمه الصحابة بخطوطهم وكانت غير مستحكمة في الإجادة، فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته رسوم صناعة الخط عند أهلها، ثم اقتفى التابعون من السلف رسمهم تبرّكاً بما رسمه أصحاب رسول الله وخير الخلق من بعده المتلقّون لوحيه من كتاب الله وكلامه، كما يُقتفى لهذا العهد ـ عهد ابن خلدون ـ خطّ وليّ أو عالم تبرّكاً، ويتبع رسمُه خطأً أو صواباً... ولا تلْتفتنَّ في ذلك إلى ما يزعمه بعض المغفلين من أنهم كانوا محكمين لصناعة الخط، وأن ما يُتخيّل من مخالفة خطوطهم لأصول الرسم، ليس كما يُتخيّل، بل لكلها وَجْه، ويقولون في مثل زيادة الألف في: «لا أذبحنّه» أنه تنبيه على أن الذبح لم يقع، وفي زيادة الياء في «بأييد» أنه تنبيه على كمال القدرة الربانيّة، وأمثال ذلك مما لا أصل له إلّا التحكّم المحض، وما حملهم على ذلك إلّا اعتقادهم أن في ذلك تنزيهاً للصحابة عن توهّم النقص في قلّة إجادة الخط، وحسبوا أن الخط كمالٌ فنزّهوهم عن نقصه».

ورأيُ ابن خلدون هذا يعتمد معلومات غير مسلّم بها: ذلك أنَّ الكتابة (الرسم الإملائي) اصطلاح يضعه المجتمع أو علماء الناس بهذا الفنّ، وقد يدخل على هذا الرسم تغيّر بمرور العقود أو القرون ولكنه يبقى على الأصل الأول المتّفق عليه، ولهذا يمكن القول: هناك خطٌّ جيد لكل عصر، لأنه مفهوم عند الناس جميعاً، وبناءً عليه فإنَّ رسم الكتابة الذي كان متعارفاً عليه في صدر الإسلام كان قد بلغ حدَّ الكمال عند أهل العصر، لأنه كان مفهوماً لدى جميع الناس، فإذا دخل عليه تغيير في العصور التالية، لا يعني أن هذا التغيير درجةٌ نحو الأحسن، بل لا يُعدُّ إصلاحاً لخطأ كان شائعاً. وإذا لم يكن بين أيدينا نصوص مكتوبة في صدر الإسلام من غير القرآن، فإننا نظن بل نؤكد، أن الرسم القرآني هو الذي كان مستعملاً في كتابة غير =

ولكن: هل وُجدتْ في المدينة ـ في العهد النبوي ـ مدرسة أو كُتّاب يقصده الغلمان لتعلّم الكتابة؟

هناك إشارة إلى وجود الكُتّاب في العهد النبوي، لقول ابن مسعود: «قرأتُ منْ في رسول الله ﷺ سبعين سورة وزيد بن ثابت له ذؤابة في الكتّاب» [رواه أحمد جـ ١/٣٨٩]. وقد قدم النبيّ ﷺ المدينة وزيدٌ ابن إحدى عشرة سنة، ورأينا قبل قليل أنه تعلّم الكتابة من أسارى بدر في السنة الثانية من الهجرة، ولعلّ ابن مسعود يشير إلى ذلك، فقد فرض

= القرآن، ولا بدَّ أن الرسائل النبوية التي كان يكتبها كُتّاب الرسول عليه السلام، كانت تساير الرسم القرآني، وكانت هذه الرسائل يفهمها كلُّ مَنْ قرأها حسب المعنى الذي وُضعتْ له. فليس هناك إذنْ خطأً في الرسم القرآني الإملائي، لأن القول بجهل الصحابة بالخط قول ظنّي، يدفعه ظنٌّ أقوى منه، قد يصل إلى درجة اليقين، وهو أنّ الصحابة عندما كتبوا القرآن كانوا محفوظين بعناية الله ورعايته الذي تكفّل بحفظ القرآن، وقد اتفق المسلمون جميعاً في أقطار الإسلام كلها، على صحة رسم المصحف العثماني، لأنه نُقِل إلى الأقطار الإسلامية في عهد عثمان ولم يُنقَل عن أحد من الصحابة أنه عارض هذا الرسم، بل توارد الناسُ على نسخه بالرسم نفسه في عهد الصحابة والتابعين، ولم يرد أن أحداً غيّر هذا الرسم، وإذا افترضنا أن كتبة مصحف عثمان في المدينة، لم يكونوا متقنين الخط، فهل كان الجهل بالخط صفة كلّ الكُتّاب في ذلك العصر؟ ولعلّ ابن خلدون بنى قوله هذا على الروايات التي تقلّل عدد الكتّاب في صدر الإسلام، وهي روايات لم تُبْنَ على إحصاء دقيق؛ لأن المحقّقين من العلماء أحصوا حوالي خمسين كاتباً كانوا يكتبون لرسول الله ﷺ، منهم مَنْ كان يكتب الوحي، ومنهم مَنْ كان يكتب في الشؤون الأخرى. [انظر: التراتيب الإدارية للكتاني جـ ١/١١٥]. ولا بدّ أنه كان في المسلمين غير هؤلاء كثيرون. ومما لا شكّ فيه أن عدد الكتّاب زاد أضعافاً مضاعفةً في عهد عثمان بن عفّان، حيث كانت كتابة المصاحف في زمانه، وبهذا يسقط قول ابن خلدون ولا يُعتمد عليه؛ لأنه مبنيٌّ على التأويل العقلي لظواهر العمران البشري، وكثيراً ما تخطىء الأحكام المبنية على النظر إذا كان الاستقراء ناقصاً، وإذا لم تجعل من رعاية الله وعنايته وحفظه دليلاً.

على كل أسير أن يعلّم عشرة من الغلمان، وهذا العدد كان يجتمع عند المعلم أياماً متوالية حتى يتقن هؤلاء القراءة والكتابة. ولكننا لا نملك نصّاً على تفرّغ الصحابة للتعليم المستمر يجتمع إليهم التلاميذ في هيئة كتاب، ذلك أن مَنْ يتعلّم من الصحابة كانت تنتظره مهمات جهادية وتعليمية كثيرة قد لا تجعله يفرغ لهذا العمل المستمر.

أما تعليم القرآن والأحكام، فقد كان أهل المدينة جميعهم تلاميذ في مدرسة رسول الله ﷺ، يسمعون منه ويسألونه عمّا جدَّ من أمور حياتهم، ومَنْ لم يحضر أخذ عمّن حضر، أما القبائل والأشخاص الذين كانوا يفدون على رسول الله ﷺ، فقد كانوا يوزعون على دور الأنصار، ليقوموا بضيافتهم وتعليمهم، ولقد سأل رسول الله ﷺ وفد عبد القيس: «كيف رأيتم كرامة إخوانكم لكم وضيافتهم إيّاكم؟ قالوا: خير إخوان؛ ألانوا فراشنا وأطابوا مطعمنا وباتوا وأصبحوا يعلّموننا كتاب ربّنا وسُنّة نبيّنا، فأعجب النبي ﷺ وفرح بها» [مسند أحمد ٤/٢٠١].

وهناك إشارة إلى وجود الأماكن المتخصّصة بالتعليم في العهد النبوي، لما ذكر ابن عبد البرّ أن عبد الله بن أُم مكتوم الأعمى القرشي العامري، قدم المدينة مع مصعب بن عمير بعد بدرٍ بيسير فنزل دار القرّاء وهي دار مخرمة بن نوفل.

فهل كانت دار القرّاء سكناً للقرّاء أو مدرسة لهم أم تجمع الاثنين؟ وإذا كان التخصّص، أو التفرّغ للتعليم قليلاً أو نادراً في العهد النبوي، فإنه أخذ المتخصّصون للتعليم يكثرون في العهد الراشدي، وكان النصف الثاني من القرن الأول عامراً بالكتاتيب التي تعلّم الكتابة والقراءة، وتعلّم القرآن، وهناك روايات تؤكّد وجود هذه الكتاتيب، منها ما ذكر الزبيري في «نسب قريش» أن خالد بن عبد الله بن عمرو ابن عثمان، خطب إليه يزيد بن عبد الملك إحدى أخواته فترغّب خالد في

الصداق، فغضب يزيد، فأشخصه إليه ثم ردّه إلى المدينة، وأمر أن يُخْتَلَفَ به إلى الكُتّاب مع الصبيان ليعلمهم القرآن، فزعموا أنه مات كمداً.

وقال ابن حزم في الجمهرة: «وهو الذي أمر به يزيد بن عبد الملك أن يُحمل إلى الكتّاب حتى يتعلّم القرآن مع الصبيان، فمات كمداً». وقد تولى يزيد بن عبد الملك الخلافة في حدود سنة مائة. ويكون هذا الكتّابُ موجوداً قبل هذا التاريخ.

وفي ترجمة علقمة بن أبي علقمة المدني أحد التابعين، أنه كان له كُتّاب يعلم النحو والعربية والعَروض. ولعلّ ذكر هذه العلوم بمصطلحاتها من كلام المتأخرين لأنَّ العَروض لم يُعرف قبل الخليل ابن أحمد الفراهيدي، المتوفى سنة ١٧٥ هـ، ولعله كان يعلّم العربيّة والشعر، لأن في حفظ الشعر وفهمه قِوام اللسان.

- ولكنّ بداية التعلّم المنظّم، كانت بإنشاء الكُتَّاب الذي يعلم القراءة والكتابة فقط، ثم نشأ الكُتّاب الذي يعلم القرآن مستقلاً عن معلّم الكتابة. لأن بداية إنشاء الكُتّاب لتعليم الكتابة كانت على يد الموالي في الحجاز، أما مَنْ تعلّم القراءة والكتابة من العرب فلم يكن في البداية يعمل معلماً، لأن عليه واجبات أخرى في الحرب والجهاد. يقول ابن العربي في «أحكام القرآن»: «وللقوم في التعليم سيرة بديعة وهي أن الصغير فيهم إذا عقل، بعثوه إلى المكتب فيتعلّم الخط والعربية، فإذا حَذَقه خرج إلى المؤدّي فلقنه القرآن».

ويقول ابن جُبير في رحلته: «وتعليم القرآن للصبيان بالبلاد المشرقية إنما هو تلقين، ويُعلّمون الخط في الأشعار وغيرها، تنزيهاً لكتاب الله عن ابتذال الصبيان له، بالإثبات والمحو، وقد يكون في أكثر البلاد الملقّن على حدة، والمكتب على حِدَة، فينفصل من التلقين إلى

التكتيب، ولذلك يأتي لهم حسن الخط لأن المعلم له لا يَشْتغل بغيره فهو يستفرغ جهده في التعليم والصبيّ في التعلّم كذلك». ويقول ابن خلدون: ولتعليم الخط عند أهل المشرق قانون خاص ومعلّمون له على انفراد.

ويؤخذ هذا أيضاً من كلام ابن خلدون، وهو يردّ كلام المؤرّخين الذين يجعلون والد الحجّاج بن يوسُف الثقفي من المعلمين، ويعلّل إنكاره بقوله: «لأن التعليم لهذا العهد ـ في القرن الأول ـ من جملة الصنائع المعاشية البعيدة من اعتزاز أهل العصبية والمعلم مُسْتضعَف مسكين منقطع الأصل، ولأن التعليم في صدر الإسلام لم يكن صناعة إنما كان نقلاً لما سُمِع من الشارع، وتعليماً لما جُهل من الدين على جهة البلاغ، فكان أهل الأنساب والعصبية الذين قاموا بالملّة هم الذين يعلمون كتاب الله وسُنّة نبيّه على معنى التبليغ الخبري، لا على وجه التعليم الصناعي، إذْ هو كتابهم المنزّل على الرسول منهم، وبه هدايتهم، والإسلام دينهم قاتلوا عليه وقُتِلوا، واختصّوا به من بين الأمم وشرفوا، فيحرصون على تبليغ ذلك وتفهيمه للأمة لا تصدّهم عنه لائمة الكِبْر، ولا يَزَعُهم عاذل الأَنَفة، ويشهد لذلك بَعْث النبيّ كبار أصحابه مع وفود العرب يعلّمونهم حدود الإسلام، فلما استقر الإسلام ووُشِّجت عروق الملّة تناولها الأمم البعيدة من أيدي أهلها، وكثر استنباط الأحكام الشرعية من النصوص لتعدّد الوقائع وتلاحقها، فاحتاج ذلك لقانون يحفظه من الخطأ، وصار العلم ملكة يحتاج إلى التعلّم، فأصبح من جملة الصنائع والحِرَف، واشتغل أهل العصبية بالقيام بالملك، فدفع للعلم مَنْ قام به من سواهم وأصبح حِرفَة للمعاش، وشمخت أُنوف المترفين وأهل السلطان عن التّصدّي للتعليم، واختصّ انتحاله بالمستضعفين، وصار منتحله محتقراً عند أهل العصبية والملك. والحجّاج بن يوسف، كان أبوه من سادات ثقيف وأشرافهم، ولم يكن

تعليمه القرآن على أنه حِرفَة للمعاش وإنما كان على وجه الرواية».

وهكذا نعرف أن تعليم الكتابة كان السابق في تخصيص الأماكن للتعليم، أما الكُتّاب الذي يعلم القرآن فقد تأخر وجوده، لأسباب: منها أن منهاجه مبني على القرآن، مما يجعل وجوده متوقفاً على وجود حفظة القرآن، وحفظ القرآن كلّه في الصدر الأول كان نادراً، ولذلك يروي السيوطي في «الإتقان»، أن الرجل من الصحابة كان يحفظ من القرآن عشر آيات ثم لا يتجاوزها حتى يفهم معناها ويؤدّي ما طلب منها، وعلى هذا أمضى عبد الله بن عمر ثماني سنوات في حفظ سورة البقرة.

والذين حفظوا القرآن من الصحابة لم يجلسوا لتعليم القرآن لأنهم كانوا يشاركون في المهام العظيمة التي تطلب منهم وهو الجهاد والحرب. ويروى أن عمر بن الخطاب أشار على أبي بكر بعد حرب الردّة أن يجمع القرآن لأنَّ عدداً من حفظة القرآن استشهدوا في حرب الردّة.

أما جمهرة الأطفال؛ فكانوا يحفظون القرآن إما عن آبائهم أو عن معلمين أو عن طريق جهد شخصي بعد أن يتعلم أحدهم القراءة والكتابة حيث ينظر في المصحف ويحفظه.

أما مكان هذا الكُتّاب؛ فقد وردت توصيات ألّا يكون في المسجد، وقد سُئِلَ الإمام مالك عن ذلك فقال: «لا أرى ذلك يجوز؛ لأن الأطفال لا يتحفظون من النجاسة»، وورد في كُتُب الحسبة: «أنه لا يجوز تعليم الأطفال في المسجد لأن النبي ﷺ أمر بتنزيه المساجد من الصبيان والمجانين؛ لأنهم يسوّدون حيطانها بالكتابة ولا يتحرزون من النجاسات» بل يتخذ لتعليمهم حوانيت في الدروب وأطراف الأسواق».

فإذا أنهى التلميذ تعلّم الكتابة، وأنهى حفظ القرآن في المكتب أو

في غيره، ينتقل إلى المسجد ليتلقى علوم الحديث والفقه.

ب ـ المرحلة الابتدائية في طلب العلم: تعلّم الزهري الكتابة في سنّ مبكرة، ولعلها كانت البداية في حياته، فقد كان يجيد الكتابة بل كان يتقن الكتابة حتى إنه كان يستطيع متابعة المتحدّث، فيكتب ما يسمعه منه. وقد كانت الألواح والصحف من الأدوات التي استخدمها في مرحلة طلب العلم، كما سيأتي تفصيله. ثم حصّل المعارف الأساس التي تعدُّ المرحلة الابتدائية في طلب العلم قبل أن ينتقل إلى المرحلة العليا.

وبعد مرحلة الكُتَّاب الذي يتقن فيه الغلمان فنَّ الكتابة والخط، دَرَس ما يجب على طالب العلم أنْ يدرسه قبل أن يتلقّى العلم على كبار علماء العصر، ولعلّ العلوم التي كان يتقنها طالب العلم ـ في عصر الزهري ـ قبل طلب الحديث الشريف، هي ما نجده في أخبار الزهري، وما نجده مفرّقاً في مناهج الدراسة لعصر التابعين وتمثل المنهاج يسألُ عنه العلماءُ تلاميذهم. ومن هذه العلوم:

القرآن الكريم، والشعر والأنساب، وعلم الفرائض، وشيء من الفقه.

جـ ـ أما القرآن الكريم: فكان يطلب من الطالب أن يحفظه قبل أن يروي الحديث الشريف، لما رُوِيَ أن عبد الملك بن مروان كان أول ما سأل عنه الزهريّ عندما دخل عليه: القرآن الكريم حيث قال له: أتقرأ القرآن؟ قال: قلتُ: نعم. قال: اقرأ من سورة كذا ومن سورة كذا، قال: فقرأتُ... فكان ذلك امتحاناً من عبد الملك للزهري، ولم يكتفِ بإقرار الزهري أنه حفظ القرآن. وفي رواية أن عبد الملك قال له: أقرأت القرآن؟ قال: نعم. قال عبد الملك: بإعرابه وما ينبغي فيه من وجوهه وعلله؟ قال: قلت: نعم... ولا ندري ما الذي يريده عبد الملك من قوله: بإعرابه... إلخ... هل كان يريدُ سبعة الأحرف التي نزل بها؟

أم كان يريد الفهم الدقيق لمعانيه، أو المعاني المترتبة على الإعراب[1]؟.

والشاهد في القصّة أن عبد الملك قدّم السؤال عن القرآن، قبل أن يسأل الزهري عن الحديث الذي دخل عليه بسببه، في موضوع أمهات الأولاد.

وروى الذهبي عن ابن عُيَيْنَة قال: «مررت على الزهري وهو جالس على سارية عند باب الصفا [في مسجد دمشق] فجلستُ بين يديه فقال: يا صبيّ، قرأت القرآن؟ قلتُ: بلى، قال: تعلّمتَ الفرائض؟ قلتُ: بلى، قال: كتبتَ الحديث؟ قلتُ: بلى...». فجعل القرآن أول ما يُسأل عنه طالب العلم.

وقال الوليد بن مسلم [١١٩ - ١٩٥هـ]: «كنّا إذا جالسنا الأوزاعي (٨٨ - ١٥٨ هـ) فرأى فينا حَدَثاً قال: يا غلامُ، قرأت القرآن؟ فإن قال: نعم. قال: اقرأ ﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾ وإنْ قال: لا، قال: اذهب، تعلّمْ القرآن قبل أن تطلب العلم». ولعله كان يسأل عن الآية المذكورة، لأنها من آيات الميراث وقال حفص بن غياث: «أتيت الأعمش سليمان بن مهران (ت ١٤٥ هـ) فقلتُ: حدّثني قال: أتحفظ القرآن؟ قلتُ لا، قال: اذهب فاحفظ القرآن ثم هَلُمَّ أحدثك، قال: فذهبتُ، فحفظتُ القرآن، ثم جئتُه، فاستقرأني، فقرأته، فحدّثني».

وقد ثبت أن الزهري كان من جُمّاع القرآن وحُفَّاظه. لما روى ابن عساكر، عن ابن أخي ابن شهاب [محمد بن عبد الله بن مسلم] قال:

---

(١) في لسان العرب: قال الأزهري: الإعراب والتعريب، معناهما واحد، وهو الإبانة، يقال: أعرب عنه لسانه، وعرّب، أي: أبان وأفصح، وأعرب عن الرجل: بيّن عنه، وعرّب عنه: تكلّم بحجّته، وإنما سُمّي الإعرابُ إعراباً، لتبيينه وإيضاحه، والإعراب الذي هو النحو: إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ.

«جمع ابن شهاب القرآن في ثمانين ليلةً». ولكننا لا نعلم متى حفظ الزهري القرآن: هل كان ذلك في سنّ الطفولة، أم كان في سنّ الشباب؟ ولكن المؤكّد أنه حفظه قبل سنة ثمانين؛ لأنه وفد على عبد الملك حوالي هذه السنة، وكان يحفظ القرآن، وكان الزهري فيما بَعْدُ، ممّن يُنقَلُ عنهم القرآن، ويعرض القرّاءُ عليه القرآن، لما روى ابن عساكر عن شعيب ابن أبي حمزة، كاتب الزهري (ت ١٦٢ هـ) قال: «كان الزهري وأبو الزناد يقرآن القرآن ويحسّنانه بالعربية»... وقوله: «يقرآن» مضارع «قرأ» الثلاثي، فتكون الرواية إخباراً عن حال واقعة تصف عملهما ودرجته؟، أم «يُقرِآن» مضارع الفعل «أقرأ» الرباعي المتعدّي، فتكون الرواية إخباراً عن حالهما في تعليم القرآن للناس. والرأي الثاني هو الأقوى؛ لأن الزهري كان واحداً ممّن نقل عنهم القرّاء العشرة المشهورون. قال ابن الجزري في كتابه «النشر»: «فممّن كان بالمدينة من القُرّاء من التابعين: ابن المسيّب، وعُروة، وسالم، وعمر ابن عبد العزيز، وسليمان، وعطاء ابنا يسار، ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارىء، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وابن شهاب الزهري، ومسلم بن جندب، وزيد بن أسلم».

وكان الذي انتهت إليه رياسة الإقراء بالمدينة: نافع بن أبي نعيم (ت ١٩٩ هـ)، وقد قرأ نافع على سبعين من التابعين، منهم محمد بن مسلم بن شهاب الزهري. وقرأ الزهري على سعيد بن المسيّب، وقرأ سعيد على ابن عباس وأبي هريرة، وقرأ ابن عباس وأبو هريرة على أُبيّ بن كعب، وقرأ ابن عباس أيضاً على زيد بن ثابت، وقرأ أُبيّ وزيد على رسول الله ﷺ.

قال مالك بن أنس: قراءة أهل المدينة سُنّة، قيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي: أيّ القراءة

أحبُّ إليك؟ قال: قراءة أهل المدينـة . قالوا: وكان نافع إذا تكلَّم يُشَمُّ من فِيْه رائحة المسك، فقيل له: أتطيّبت؟ فقال: لا، ولكن رأيت فيما يرى النائم النبي ﷺ، وهو يقرأ في فيَّ، فمن ذلك الوقت أشمُّ من فيَّ هذه الرائحة». والله أعلم.

وفي «سير أعلام النبلاء» للذهبي، قال إسحاق بن محمد المسيّبي (ت ٢٠٦ هـ) عن نافع بن أبي نعيم: إنه عرض القرآن على الزهري.

د ـ أما الأنساب، فقد أمضى الزهري زمناً من صباه، يتعلّم الأنساب. لما روى البخاري في «التاريخ الصغير» عن ابن شهاب قال: كنّا نتعلّم من عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر الأنساب وغيره، فسألته عن شيء من الفقه قال: إن كنتَ تريد هذا فعليك بهذا الشيخ: سعيد ابن المسيب، فَسَألته سبع حجج ولا أعلم أحداً عنده علم غيره. وعبد الله بن ثعلبة من صغار الصحابة، وكان النبي ﷺ مسح وجهه عام الفتح.

وجاء في الطبقات الكبرى لابن سعد عن الزهري: «نشأت وأنا غلام لا مال لي مقطّعاً من الديوان، وكنتُ أتعلّمُ نسب قومي من عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر، وكان عالماً بنسب قومي، وهو ابن أختهم وحليفهم . . . الخبر».

ورواية البخاري: «نتعلّم الأنساب وغيره» ولم يخصّص. أما رواية ابن سعد ومثله ابن عساكر، فقالا: «أنساب قومي»، والروايتان مقبولتان، أما رواية ابن سعد؛ فقد ذكرت الجزء، أو ذكرت ما يجب أن يقدّم، وهو معرفة أنساب الأقربين لما لها من العلاقة بالفرائض، وصلة الرحم، ولكن العلماء لا يتوقفون عند هذا الحدّ، فلا بدَّ من معرفة أنساب قريش، وأنساب العرب بعامّة، لتعلقها بالسيرة النبوية، والأحكام الفقهية بعامّة.

فلم يكن علم النسب نوعاً من الترف العلمي، أو نوعاً من العصبية القبلية، ولكنه أمر مندوب إليه، ومطلوب تعلّمه: وقد وضّح ذلك ابن حزم في مقدمة كتابه الجمهرة فقال: «فوجب بذلك أن علمِ النسبِ علم جليل رفيع، إذْ به يكون التعارف، وقد جعل الله تعالى جزءاً منه تعلُّمه لا يسع أحدً جهله، وجعل الله تعالى جزءاً يسيراً منه فَضْلاً تعلُّمه، يكون مَنْ جهله ناقص الدرجة في الفضل، وكلّ علْمٍ هذه صفتُه فهو علم فاضل لا ينكر حقَّه إلاّ جاهل أو معاند.

فأما الفرْضُ من علم النسب: فهو أن يَعْلَمَ المرءُ أن محمداً ـ ﷺ ـ الذي بعثه الله تعالى إلى الجنّ والإنس بدين الإسلام، هو محمد ابن عبد الله القرشي الهاشمي الذي كان بمكة ورحل منها إلى المدينة، فمَن شكَّ في محمد ﷺ أهو قرشي أم يماني أم تميمي أم أعجمي؛ فهو كافر غير عارف بدينه.

ومن الفَرْض في علم النسب أن يعرف الإنسانُ أباه وأُمه وكلّ مَنْ يلقاه بنسب في رحم محرّمة، ليتجنّب ما يحرُمُ عليه من النكاح منهم، وأن يعرف كلّ مَنْ يتّصل به برحم توجب ميراثاً، أو تُلزمه صلة أو نفقة أو معاقدة أو حكماً ما، فَمَنْ جهل هذا فقد أضاع فرْضاً واجباً عليه لازماً له في دينه. وقد قال ﷺ: «تعلّموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم؛ فإنَّ صلة الرحم مَحبَّةٌ في الأهل، مَثْراةٌ في المال، مَنْسَأَةٌ في الأجل، مَرْضَاةٌ للرب» [مسند أحمد جـ ٢ / ٣٧٤].

قال ابن حزم: «وأما الذي تكون معرفته من النسب فضلاً في الجميع، وفرضاً على الكفاية؛ فمعرفة أسماء أُمهات المؤمنين، ومعرفة أسماء أكابر الصحابة من المهاجرين والأنصار الذين حبُّهم فرض، وقد صحّ عن رسول الله ﷺ قوله: «آيةُ الإيمان حبُّ الأنصار، وآية النفاق بُغْض الأنصار!».

قال: ومن الفقهاء مَنْ يفرّق في أخذ الجزية وفي الاسترقاق بين العرب وبين العجم، ويفرّق بين حكم نصارى بني تغلب وبين حكم سائر أهل الكتاب في الجزية وإضعاف الصدقة.

قال: وكل هذا يُبطل ما رُوِيَ عن بعض الفقهاء من كراهية الرَّفْع في النسب إلى الآباء من أهل الجاهلية؛ لأن الرسول عليه السلام قال:

أنا النبيُّ لا كذب أنا ابنُ عبد المطّلبْ

وقال عمر بن الخطاب: «تعلّموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم».

وكان أبو بكر رضي الله عنه من أعلم الناس بالأنساب، وقد أمر رسول الله ﷺ حسّان بن ثابت، أنْ يأخذ ما يحتاج إليه من علم نسب قريش عن أبي بكر الصديق.

وما فرض عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنهم ـ الديوان إذ فرضوه إلاّ على القبائل، ولولا علمهم بالنَّسَب ما أمكنهم ذلك، فبطل كلُّ قولٍ خالف ما ذكرناهُ».

وكان سعيد بن المسيّب، وابنه محمد بن سعيد، والزهري من أعلم الناس بالأنساب. وقد شهد تلميذُه، الليث بن سعد بسعة علم الزهري في الأنساب فقال: «ما رأيتُ عالماً قطُّ أجمع من ابن شهاب، ولو سمعت ابن شهابٍ يُحدّث في الترغيب لقلت: لا يُحْسِنُ إلاّ هذا، وإن حدّث عن الأنبياء وأهل الكتاب، قلت: لا يُحسن إلاّ هذا، وإنْ حَدّث عن الأعراب والأنساب، قلتَ لا يُحسن إلاّ هذا... إلخ».

هـ ـ أما علم الفرائض: فظاهر أن الزهري كان قد قرأه في صباه، قبل أن يطلب الحديث لأن الزهري سأل ابنَ عُيَيْنة عندما جاءه يطلب الحديث؛ قال: تعلّمتَ الفرائض؟ قال: بلى، قال: كتبت الحديث؟

فكان سؤاله عن الفرائض قبل الحديث، ورأينا أن الأوزاعي كان يختبر الحَدَثَ في القرآن، ويسأله عن قوله تعالى: ﴿يوصيكم الله في أولادكم... ﴾ وهي آية في الميراث. وكذلك رأينا عبد الملك ابن مروان يسأل الزهري عن مسائل من المواريث، بعد أن سأله عن القرآن، وقبل أن يسأله عن الحديث الشريف.

و ـ اللغة والشعر: روى أبو نُعيم في «الحلية» قال: جاء رجلٌ إلى الزهري فقال: حدّثْني، فقال: إنَّك لا تعرف اللغة، قال: فلعلّي أعرفها، قال: فما تقول في قول الشاعر:

صَريعُ نَدامىٰ يرفع الشّربُ رأسه
وقد ماتَ منه كلُّ عُضْوٍ ومِفْصَلُ[1]

... ما المفصل؟ قال: اللسان، قال: آغْدُ عليَّ أحدّثك.

ورُوِيَ أنه قال: «ما أحدث الناسُ مروءَةً أَعْجَبَ إليَّ من تَعَلُّم الفصاحة».

---

(١) البيت للشاعر الأخطل غياث بن غوث، التغلبي النصراني، واختاره ابن قتيبة في «الشعر والشعراء» مع ثلاثة أبيات في «سكران» ورواية ابن قتيبة:

صريعُ مُدامٍ يرفعُ الشُّرْب رأسَه
ليحيا وقد ماتتْ عظامٌ ومِفْصَلُ
نُهاديهِ أحياناً وحيناً نجرُّه
وما كاد إلّا بالحُشاشة يَعْقِلُ
إذا رَفَعوا صَدْراً تحامَلَ صدرُه
وآخَرُ مما نال منها مُحَمَّلُ

والمفصل: قال ابن منظور: بفتح الميم، اللسان. ويُروى: المِفْصَل، بكسر الميم، ومنه قول حسان بن ثابت في جاهليته يصف الخمر:

كلتاهما حَلَبُ العصير فعاطني
بزجاجةٍ أرْخاهما للمَفْصِل

وفي رواية: «ما أحدثُ الناسُ مروءةً أحبَّ إليَّ من تَعَلّم النحو». [معجم الأدباء جـ ١/٧٨].

ورُوِيَ أن الزهري كان يصلّي وراء رَجُل يلحَنُ، فكان يقول «لولا أنَّ الصلاة في جماعة فضلتْ على الفذّ، ما صلّيت وراءَه».

وروى ابن عساكر: كان يُقال: فُصحاء أهل زمانهم: الزهري، وعمر بن عبد العزيز وطلحة بن عُبَيد الله.

وعن يونس قال: «قلتُ للزهري: أخرجْ إليّ كُتبك، فقال: يا جارية هات ذاك السَّفَط، قال: فجاءت بسَفَط، فإذا فيه شيء من نَسَب قومه وشعْر».

وقد حَذَقَ الزهريُّ متن اللغة، وتبحّر في رواية الشعر، حتى أتقن نظم الشعر وعدّه المرْزُباني من الشعراء، فترجمه في معجمه، وروى له أبياتاً يقول فيها: قال وهو القائل لعبد الله بن عبد الملك بن مروان[1]:

أقولُ لعبدِ اللَّهِ لما لقيتُه
يَسيرُ بأعلى الرَّقّتين مُشَرِّقا[2]

---

(١) عبد الله بن عبد الملك: قال الزبيري: وهو لأمّ ولد، وكان يوصف بحُسْنِ الوجه وحُسْن المذهب، قال: وله يقول الحزين أحدُ بني الدُّئلِ بن بُكَيْر:

في كَفّه خَيْزرانٌ ريحها عَبِقٌ
من نَشر أبْيَض في عِرنينه شَمَمُ
يُغْضي حياءً ويُغْضَى من مهابتهِ
فما يُكلَّم إلاّ حينَ يبتسِمُ

وقد اشتهر هذان البيتان أنهما للفرزدق في مدح زين العابدين علي بن الحسين، ولكن ابن قتيبة في «الشعر والشعراء» نسبهما للحزين الكناني.

(٢) الرقّتين: بالقاف والتاء. قال ياقوت: أظنهم ثنّوا الرقة والرافقة، كما قالوا: العراقان للبصرة والكوفة، وهما متجاورتان على الفرات، من جانب الفرات الشرقي.

تَبَغَّ خبايا الأرض وارجُ مليكَها
لعلّك يوماً أن تُجابَ وتُرزقا
لعلّ الذي أعطى الغُزَيز بقدرةٍ
وذا خُشُبٍ أعطى وقد كان دَوْدَقا(١)
سيُؤتيك مالاً واسعاً ذا مثابةٍ
إذا ما مياه الأرض غارت تَدَفَّقا(٢)

ورواية الشعر، وفهمه، طريق إلى إتقان اللغة العربية، وإتقان اللغة شرط في فهم كتاب الله وسُنّة نبيّه ﷺ. قال ابن تيمية في كتابه «اقتضاء الصّراط المستقيم»: فإنَّ اللغة من الدين، ومعرفتها فرضٌ واجب؛ فإنّ فهم الكتاب والسُّنّة فرضٌ، ولا يفهم إلّا بفهم اللغة العربية، وما لا يتمُّ الواجب إلّا به فهو واجب. قال: ثم منها ما هو واجب على الأعيان، ومنها ما هو واجب على الكفاية، وهذا معنى ما كتبه عمر رضي الله عنه، حيث كتب إلى أبي موسى الأشعري: «أما بَعْدُ، فتفقّهوا في السُّنّة، وتفقهوا في العربية، وأعربوا القرآن فإنه عربيّ». وقال عمر رضي الله عنه: «تعلّموا العربية فإنها من دينكم، وتعلموا الفرائض فإنها من دينكم». وهذا الذي أمر به عمر رضي الله عنه، من فقه العربية، وفقه الشريعة، يجمع ما يحتاج إليه، لأن الدين فيه فقه أقوال، وأعمال، وفقه العربية: هو الطريق إلى فقه أقواله، وفقه السنّة هو الطريق إلى فقه أعماله».

ورُوِيَ أن عمر بن الخطاب قال: «تعلموا العربية، فإنها تثبّتُ العقل وتزيد في المروءة»، وإنما يحصل ذلك من فهم النصوص التي يسمعها

---

(١) الغُزَيز: بلفظ التصغير، وهو بزايين. قال ياقوت: ماء يقع عن يسار القاصد إلى مكة من اليمامة. وذو خشب: مكان بالحجاز. والدودق: الخراب.
(٢) المال هنا: الأرض.

المتعلّم، لما فيها من التشريع والوعظ والأحكام والحكمة.

ولذلك كان السلفُ ـ منذ بدأ يتسرّبُ اللحنُ إلى ألسنة الناس ـ يحثّون على تعلّم العربية، ويعزرون المتكلّم إذا لحن. قالوا: «وكان عمر بن عبد العزيز أشدَّ الناس في اللحن على وَلَده وخاصّته ورعيّته، وربما أدّب عليه». وقال نافع مولى ابن عمر: «كان ابن عمر يَضربُ وُلْده على اللحن، كما يضربهم على تعليم القرآن».

وصارت دراسة اللغة أساساً يعتمد عليه طالب العلم. وقال حمّاد ابن سلمة (ت ١٦٧ هـ): «مَثَلُ الذي يكتب الحديث ولا يعرف النحو، مَثَلُ الحمار عليه مخْلاتُه ولا شعير فيها». وقال الأصمعي: أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو (اللغة) أن يدخل في جملة قول النبيّ ﷺ: «مَنْ كذب عليَّ متعمداً فليتبوّأْ مقعده من النار» لأنه لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنتَ، فقد كذبت عليه. ولذلك كان علماء السلف من التابعين وتابعيهم، يحيطون بالشعر واللغة، كما يحيطون بالقرآن والحديث والفقه... روى ياقوت الحموي قال: «كتب عبد الملك بن مروان إلى الحجّاج بن يوسف الثقفي: انظر لي رجلاً عالماً بالحلال والحرام عارفاً بأشعَار العرب وأخبارها، أستأنس به وأُصيب عنده معرفة فوجّهْه إليّ من قِبَلكَ، فوجّه إليه الشعبيّ، عامر ابن شراحيل (ت ١٠٥ هـ) وكان أجمع أهل زمانه. قال الشعبي: فلم أَلْقَ والياً ولا سُوقةً إلاّ وهو يحتاج إليَّ ولا أحتاج إليه، ما خلا عبد الملك ـ وكان فقيهاً محدّثاً ـ ما أنشدته شعراً ولا حدّثْتُه حديثاً إلاّ وهو يزيدني فيه».

وقال الإمام الشافعي: لا يحلُّ لأَحدٍ أن يفتي في دين الله إلاّ رجلاً عارفاً بكتاب الله، ثم يكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله ﷺ، ويكون بصيراً باللغة، بصيراً بالشعر، وبما يحتاج إليه للعلم والقرآن.

ونقل ابن حجر عن الأصمعي قال: صحّحت أشعار الهذليين على شابٍ من قريش يقال له: محمد بن إدريس. وقال مصعب الزبيري: ما رأيتُ أعلم بأيام الناس منه. وسوف يأتي مزيد من القول على تضلّع علماء الحديث من اللغة، عندما أناقش أقوال أهل النحو الذين رفضوا الاستشهاد بالأحاديث النبويّة، لظنّهم أن رواة الحديث من العجم الذين فسدتْ سلائقهم اللغوية، وسوف أثبت هناك بطلان قولهم وقصور حجّتهم، إن شاء الله تعالى.

وبعد أن استكمل الزهري أدوات الدراسة الابتدائية، انتقل إلى مرحلة طلب العلم المتخصّص، وسوف نتعرّف في الفقرات التالية على شيوخه، وطريقته في اكتساب العلم، ومكانته العلمية التي تسنّم ذروتها، وتأثيره وتلاميذه.

٢ ـ محمد بن مسلم الزهري، التابعيّ:

لقد شهد الزهري عصر الصحابة، ورأى ولقي عدداً منهم، وروى عن جماعة من كبار الصحابة وصغارهم. وإليك ثَبَتاً بأسماء الصحابة الذين ثبتت رؤيته لهم، وروايته عنهم، مرتّبة على حروف الهجاء:

● أنس بن مالك الأنصاري: خادم رسول الله ﷺ؛ قَدِمَ رسول الله المدينة وسنّه عشر سنين، توفي سنة ٩٣ هـ وعمره مائة سنة وثلاث سنين، في البصرة، وقد لقيَه الزهري في دمشق، وله عن أنس بن مالك في الكتب الستة تسعة وتسعون حديثاً. انظر «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» جـ ١/٣٧٥ ـ ٤٠١.

● أبو أمامة أسعد بن سهل بن حنيف، توفي سنة مائة، وكان من أكابر الأنصار وعلمائهم، أدرك النبيّ ولم يسمع منه، وروى عنه مرسلاً، وللزهري عنه ستّة أحاديث في الكتب الستّة. انظر «التحفة» جـ ١/٦٦.

● ثعلبة بن أبي مالك القرظي، حليف الأنصار، وهو من كِندة، تزوّج امرأة من قريظة فنسب إليهم، له رؤية. ذكر ابن حجر أن الزهري روى عنه، ولم أجد له في الكتب الستّة رواية عن ثعلبة.

● جابر بن عبد الله الأنصاري: قيل توفي سنة ٧٣ هـ. وقيل: ٧٧ هـ. وقيل: ٧٨ هـ. فكان الزهري في حياة جابر غلاماً أو شابّاً ولكنه لم يسمع منه، وللزهري عن جابر في الكتب الستّة ثلاثة أحاديث، ولكنها ليست متّصلة إلى جابر. انظر «التحفة» جـ ٢/٣٥٦، ٤٠١.

● رافع بن خديج الأنصاري: توفي سنة ٧٤ هـ. وقيل سنة ٥٩ هـ. قال ابن حجر: وحديث الزهري عنه مرسل. انظر «التحفة» جـ ٣/١٥٥.

● السائب بن يزيد: الكندي أو الأزدي، له ولأبيه صحبة، ت سنة ٨٨ هـ. قيل: هو آخر مَنْ مات بالمدينة من الصحابة، وللزهري عنه أربعة أحاديث انظرها في جـ ٣/٢٦٠ من «تحفة الأشراف».

● سُنين أبو جميلة السُّلمي: يروي أنه خرج مع النبيّ ﷺ عام الفتح، وللزهري عنه حديث واحد، انظره في «تحفة الأشراف» جـ ٤/٨٨.

● سهل بن سعد الأنصاري: له ولأبيه صحبة، توفي سنة ٨٨، أو ٩٦ هـ. وقيل فيه إنه آخر مَنْ مات بالمدينة من الصحابة، وتوفي رسول الله، وعمره خمس عشرة سنة. للزهري عنه حديثان في «التحفة» جـ ٤/١٣٠.

● عامر بن واثلة، أبو الطفيل: ولد عام أحد وتوفي سنة مائة، آخر الصحابة موتاً بمكة. قال ابن حجر: روى عنه الزهري. ولم أجد له في الكتب الستة رواية عنه.

● عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر، توفي سنة ٨٧، أو ٨٩ هـ. له صحبة؛ فقد ثبت أن رسول الله مسح يوم الفتح وجهه ودعا له. ويختلفون في أحاديثه أهي متصلة أم مرسلة، والأقوى أنها مرسلة وللزهري عنه أربعة أحاديـث في جـ ٤/٢٩٧ من «تحفة الأشراف».

● عبد الله بن جعفر بن أبي طالب: توفي سنة ٨٥ هـ، رآه الزهري وليس له عنه رواية في الكتب الستة.

● عبد الله بن الزبير: توفي سنة ٧٣ هـ. نقل عنه الزهري أنه صلّى الكسوف بالمدينة فلم يزد على ركعتين. انظره في «تحفة الأشراف» جـ ٤/ ٣٣٠.

● عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي: ولد في عهد النبيّ ﷺ، وتوفي رسول الله وعمره خمس سنوات. روى عن أبيه وعمر وعثمان، وعنه روى الزهري. توفي سنة ٨٥ هـ.

● عبد الله بن عمر بن الخطاب: توفي سنة ٧٤ هـ. والثابت أن الزهري رآه، ولكن اختلفوا في روايته عنه، قال أبو بكر بن السنـي: سمع الزهري من ابن عمر حديثين، وقالوا: توفي ابن عمر، وعمر الزهري ستّة عشر عاماً.

وانظر جـ ٦/٤٦ من «تحفة الأشراف».

● عبد الرحمن بن أزهر بن عوف بن الحارث بن زهرة بن كلاب الزهري، القرشي ابن عمّ عبد الرحمن بن عوف. شهد حُنيناً مع رسول الله، وهو في سنّ ابن عباس وبقي إلى فتنة ابن الزبير، للزهري عنه حديث في «تحفة الأشراف» جـ ٧/١٩٠.

● محمود بن الربيع الأنصاري: توفي رسول الله وعمره خمس سنوات، له رؤية وليست له صحبة، ولكنه قال: إني لأعقل مجّة مجّها

رسول الله من دلوٍ في دارنا. توفي سنة ٩٩ هـ. روى عنه الزهري حديثاً واحداً انظر طرقه في «التحفة» جـ٨/٣٦٣. وانظر البخاري ك ١٠، ب ٤٠، وباب (٥٠) من كتاب الأذان.

● محمود بن لبيد الأنصاري: ولد في عهد النبيّ ﷺ، وأثبت البخاري صحبته. توفي سنة ٩٦ هـ. روى عنه الزهري، وليس له في الكتب الستّة عنه رواية.

٣ - في مدرسة أعلام كبار التابعين:

كان يمكن أن يكون الزهري إخبارياً وراوية أشعار، لو طالت مدة ملازمته لعبد الله بن ثعلبة، لأن هذا الصحابي الصغير كان علمه بالأنساب والشعر أكثر من علمه بالحديث والفقه، وفي قصة تحوّل الزهري إلى الحديث والفقه، أن أستاذ الزهري عجز عن الإجابة عن مسألة فقهية في الطلاق، فقد سأله رجل عن المطلّقة، واحدة، ثنتين، ثم تزوجها رجل ودخل بها ثم طلّقها: على كم ترجع إلى زوجها الأول، قال: لا أدري، اذهب إلى ذلك الرجل وأشار إلى ابن المسيب. أقول: هذه القصة التي تتضمن هذا السؤال الفقهي قد تكون صحيحة، وقد يكون فيها الغلوّ لبيان جهل هذا الصحابي بالفقه، ولكنها تدلّ على الاتجاه الذي كان عليه عبد الله بن ثعلبة، وهو الشعر والأخبار والأنساب، وبخاصة أنساب بني زهرة، وقالوا إن ثعلبة بن صُعَير، والد عبد الله، كان شاعراً.

وهناك رواية أخرى تفيد أن التحوّل كان بتوجيه من الأستاذ، عبد الله بن ثعلبة، بعد أن رأى تلميذه أخذ حظّاً من الأنساب والشعر، يكفيه لتكون بدايةً أو أساساً لطلب العلم الفقهي ورواية الحديث. روى أبو نعيم في «الحلية» جـ٣/٣٦٦، عن الزهري قال: جلست إلى

عبد الله بن ثعلبة، فقال: أراك تحبُّ العلم، فقلتُ: نعم، قال: عليك بذلك الشيخ، يعني سعيد بن المسيب. وفي رواية «تهذيب التهذيب» عن ابن شهاب: أنه كان يجالس عبد الله بن ثعلبة ليتعلّم منه الأنساب وغيره فسأله يوماً عن مسألة من الفقه، فقال: إن كنتَ تريد هذا فعليك بهذا الشيخ، سعيد بن المسيب[1].

ومهما كانت أسباب تحوّل الزهري إلى طلب الحديث والفقه، فإن انتقاله كان نعمة كبرى، للزهري، وللعلوم الإسلامية، لأنه انتقل إلى دراسة كانت قد بلغت ذروة مجدها، وإلى علماء بلغوا الثريا في علمهم، حيث كان علم الحديث قد بلغ غايته على أيدي كبار التابعين، فوجد الزهري مرتعاً خِصْباً، صادفته نفس متعطّشة إلى طلب العلم، والبلوغ به إلى مرتبة عالية؛ أقول: كان ذلك نعمة للزهري لأن علم الأنساب والشعر، لم يكن له هذه المكانة في عصر كبار التابعين، فما كان يبلغ الزهري في علم الأنساب والشعر هذه المكانة التي عرفناها له في الحديث، وكان تحوّل الزهري نعمة على العلوم الإسلامية، لأن الله هيّأه ووجّهه هذه الوجهة ليكون حلقة قوية، وواسعة في سند هذا العلمِ الشريف، توصله إلى القرن الهجري الثاني وهو أتمّ ما يكون عِفاءً وقوةً وصحةً وصدقاً، لتحمله عنه طبقة من التلاميذ لها هذا المستوى من التدقيق والحفظ والتوثيق، فيصل إلى عصر التدوين الواسع والكثير، الذي وصلتنا صحفه.

أربعة من بحور العلم كان لهم ذكر يؤثر وتأثير يذكر، في مرحلة

---

(١) في قصة تحوّل الزهري من عبد الله بن ثعلبة إلى ابن المسيب، ما يدلُّ على أن ابن ثعلبة كان يجلس مع تلميذه الزهري في المسجد؛ لأن الإشارة تدلّ على الرؤية، والرؤية تدلّ على قرب المكان. وكون الزهري يتعلّم الأنساب والشعر على يد ابن ثعلبة في المسجد يدلّ على تعدّد حلقات العلم في المسجد النبوي، وأنها ليست خاصّة بالعلوم الفقهية والحديثية والقرآنية.

طلب العلم الراقي، في حياة الزهري. لِنَرَ، مَنْ يكون هؤلاء، وماذا يقول الزهري، والمؤرّخون عنهم:

روى ابن سعد في خبر تحوّل الزهري إلى سعيد بن المسيب، قال الزهري: «فجلستُ إلى سعيد بن المسيب، وتركت عبد الله بن ثعلبة، وجالست عروة بن الزبير، وعُبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبا بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام حتى فقهتُ». وفي خبر دخول الزهري على عبد الملك بن مروان، قال عبد الملك: «ما عندك في أُمهات الأولاد؟ فأخبرته، فقلتُ: حدّثني سعيد بن المسيب، فقال: كيف سعيد وكيف حاله؟ فأخبرته. ثم قلتُ: وحدّثني أبو بكر ابن عبد الرحمن فسأل عنه، قلتُ: وحدّثني عروة بن الزبير، فسأل عنه، قلتُ: وحدّثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، فسأل عنه» [الطبقات ص ٦٠].

أما سعيد بن المسيب: فقد اختلفت الروايات في سنوات ملازمة الزهري له.

ففي رواية: «جالست سعيد بن المسيب ستّ سنين». وفي رواية: «جالست سعيد بن المسيّب ثماني سنين تمسّ ركبتي ركبته».

وفي رواية: «كنتُ أُجالس ثعلبة بن أبي مالك، فقال لي يوماً: تريد هذا؟ يعني: العلم، قال: قلتُ: نعم، قال: عليك بسعيد بن المسيب. قال: فجالسْته عشر سنين كيوم واحد».

وقال الزهري في وصف سعيد بن المسيب: «وكان لسعيد ابن المسيب عند الناس قَدْرٌ كبير عظيم، لخصال ورع يابس، ونزاهة، وكلام بحقّ عند السلطان، وغيرهم، ومجانبة السلطان، وعلم لا يشاكله عِلْمُ أحد، ورأي بَعْدُ صليب، ونعم العون الرأي الجيد، وكان ذلك عند سعيد بن المسيب، رحمه الله من رجل! فيه عزّة لا تكاد تراجع إلّا إلى

مَحَك، ما استطعتُ أن أُواجهه بمسألة حتى أقول: قال فلان كذا وقال فلان كذا وكذا، فيجيب حينئذٍ» [طبقات ابن سعد جـ ٢/٢٨٣].

وقال الزهري: «وكنّا نُجالس ابن المسيّب، لا نسأله حتى يأتي إنسان فيسأله فيهيّجه ذلك، فيحدّث أو يبتدىء هو فيحدّث».

وقال: «ما كان يُستخرج الحديث من ابن المسيّب إلاّ عند الغضب، ولقد جالستُه ستّ سنين تمسّ ركبتي ركبته، فما سألتُه عن حديث إلاّ أنْ أقول، قال فلان كذا، وقال فلان كذا». [الحلية جـ ٣/٣٦٧]. وروى مالك بن أنس عن الزهري قال: تبعتُ سعيد بن المسيّب في طلب حديث مسيرة ثلاث.

وروى مالك بن أنس، أن ابن شهاب سأله بعض بني أميّة عن سعيد بن المسيب فذكره له وأخبره بحاله، فبلغ ذلك سعيد بن المسيّب، فقَدِمَ ابن شهاب «المدينة» فجاء يسلّم على سعيد، فلم يكلّمه سعيد ولم يردّ عليه، فلما انصرف سعيد مشى معه ابن شهاب، فقال: ما لي، سلّمت عليك فلم تكلّمني؟ ما بلغك عنّي إلاّ خير؟ قال: لِمَ ذكرْتني لبني مروان!.

ولا ندري ما الذي أغضب ابن المسيّب من ذكره لبني مروان؟ فالذكر المطلق لا يُغْضِبُ. أقول: لعلّ الزهري ذكر لعبد الملك ابن مروان، ما لاقاه ابن المسيب على يد هشام بن إسماعيل المخزومي، عندما امتنع ابن المسيّب من مبايعة وَلَديْ عبد الملك بولاية العهد، فعدَّ ابن المسيّب ذلك نوعاً من الشفاعة له عند بني مروان. وسعيد ابن المسيب: هو سيّد التابعين بلا خلاف، كان متزوجاً من بنت أبي هريرة رضي الله عنه، فكان يحفظ مسنده، وكان يفتي وعبد الله بن عمر في المدينة، ومناقبه لا تُحْصَىٰ، ولذلك حرص الزهري على ملازمته والتفقّه به والرواية له، واستدرار كل ما عنده من العلم. وللزهري، عن سعيد ابن

المسيّب عن أبي هريرة في الكتب الستّة ستّة وسبعون ومائتا حديث، وعن سعيد عن عائشة خمسة أحاديث، وثلاثة وعشرون حديثاً من مراسيل سعيد بن المسيب. فإذا كانت مرويّات الزهري حوالي ألفي حديث، فإن نسبة ما أخذه عن ابن المسيب يساوي حوالي ١/٧ من مجموع رواياته، هذا خلاف ما أخذه عنه من قضايا عمر، وفتاوى الصحابة.

وأما عُرْوَة بن الزبير: فقد روى معمر، تلميذ الزهري، قال: سمعت الزهري يقول إني كنتُ لآتي باب عروة، فأجلس، ثم أنصرف، ولا أدخل، ولو شئتُ أنْ أدخلَ لدخلتُ، إعظاماً له. وقال ابن شهاب: ما صبر على العلم أحدٌ صبري ولا نشره أحدٌ نشْري وأما عروة فكان بئرٌ لا تكدِّرُه الدِّلاء.

وعن ابن شهاب قال: لزمتُ سعيد بن المسيب سبع سنين، وتحوّلتُ من عنده إلى عروة ففجّرتُ عن ثبج البحر.

وقال يحيـىٰ بن معين: الزهري أثبتُ في عروة من هشام بن عروة، في عروة.

وقال ابن شهاب: كنتُ إذا حدّثني عروة ثم حدّثتني عَمْرةُ، يصدق عندي حديث عُروة، فلما تبحّرتهما، إذا عروة بحرٌ لا يُنْزَف.

وكان عُرْوةُ أحد الفقهاء السبعة في المدينة، فقد نقل ابن سعد عن أبي الزناد قال: كان السبعةُ الذين يُسألون بالمدينة ويُنتهى إلى قولهم: سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن، وعروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، والقاسم بن محمد، وخارجة بن زيد، وسليمان بن يسار. وعروة بن الزبير ابن أُخت عائشة أُم المؤمنين، وعائشة رضي الله عنها خالته، ولعروة عن خالته في الكتب الستة خمسون وألف حديث، روى الزهري عن عروة عن عائشة خمسةً

وخمسين وثلاثمائة حديث، وهي تساوي حوالي سدس مرويّات الزهري من الحديث بعامّة، أو هي تساوي ربع ما جاء للزهري في الكتب الستة[1]. انظر «تحفة الأشراف» جـ١٢/٢٦ وما بعدها.

وأما عُبَيْد الله بن عبد الله بن عُتْبة الهذلي: فقد روى ابن حجر عن

---

(١) استلّ سهيل زكّار، كتاب المغازي النبوية من كتاب «المصنَّف» للإمام عبد الرزاق الصنعاني، ونشره تحت عنوان «المغازي النبوية» ونسب تصنيفه إلى الزهري. وكتب مقدمة ترجم فيها للزهري، ملأها غثاثة ودسّاً، وتأويلات مبنية على الجهل. ولا أدري أيّ رحم استشراقية حاقدة قذفت بهذا الرجل؛ ليشتغل بالسيرة النبوية ويكتب عن صالحي الأمة، حيث يقول: «يُروى بأن والد الزهري كان من المناوئين الكبار للحكم الأموي وأنه وقف في صفّ المعارضة الزبيرية ومن هنا نفهم العلاقة الخاصة التي قامت بين عروة بن الزبير وابن شهاب الزهري» أقول: وهل زادت علاقة الزهري بعروة، عن علاقته بابن المسيّب، أو غيره من أهل العلم الذين أخذ عنهم الزهري؟! إن عروة بن الزبير كان قد اعتزل الفتنة، ولم يكن رأيه من رأي أخيه عبد الله، وكان يتصل بعبد الملك وقت الفتنة، وكان يَفِدُ على الوليد بن عبد الملك فيجد منه الإكرام ولم يكن ميل الزهري إلى عروة ميلاً خاصّاً متميّزاً، وإنما مال إليه لأنه واحدٌ من أعلام العلم في المدينة، وكان أحد السبعة الذين يرجع الناس إليهم، وكان من أوعية العلم، فلماذا لا يلزم الزهريُّ باب بيته، والزهري طالب علم نَهِم؟! ومع ذلك فإن علاقة الزهري بعبيد الله بن عبد الله بن عتبة كانت أقوى وأشدّ من علاقته بعروة، واقرأ ما قاله الزهري في عروة، وما قاله الزهري في عبيد الله، قد تجد عبارات المديح أعلى مما قاله في عروة. أقول: إنَّ العلاقة بين العلماء، أو بين التلميذ والعالم، لم تكن تدخل فيها الدنيا، ولا نحكم على العلاقات في القرن الأول، بما نحكم به على العلاقات في عصرنا الحالي، ولا نعلّل الدوافع القديمة بما نجده في النفوس التي خبثت في القرن العشرين الميلادي، ولو كان سهيل زكّار محبّاً لتراث أمته ممجّداً تاريخها؛ ما رضي أن يُلصق بأعلام الأمّة ما ليس فيهم، ولم يأتِ عليه خبر يشهد له!. وسوف يكون لنا تفنيد آخر، لما كتبه سهيل زكّار، في مكان آخر من هذا الكتاب، لأن ما بقي في المقدمة أشدُّ سوءاً مما ذكره، حيث علّل انكباب العلماء على السيرة النبوية في العصر الأموي للنكاية بالأمويين. . . وبئس ما قال هذا المستغرب!!.

الزهري أنه قال: ما جالستُ أحداً من العلماءِ إلّا وأرى أني قد أتيت على ما عنده، وقد كنتُ اختلفتُ إلى عروة حتى ما كنتُ أسمعُ منه إلا مُعاداً، ما خلا عُبَيْد الله بن عُتبة، فإنه لم آته إلّا وجدتُ عنده عِلْماً طريفاً. وروى الزهري قال: خدمت عُبَيْد الله بن عبد الله بن عتبة حتى أنْ كان خادمه ليخرج فيقول عبيد الله: مَنْ بالباب؟ فتقول الجارية: غلامك الأعيمش، فتظن أني غلامه، وإن كنتُ لأخدمه حتى لأستقي له وضوءَه. وفي رواية: حتى كنتُ أستقي له الماء المالح. ويقصدون ماء الوضوء؛ لأنهم يستقون من بئر عذبة للشرب وقد تكون بعيدة عن المنزل، فلا يستعملون ماءَها للوضوء.

وروى الزهري قال: دخلتُ على عُبَيد بن عبد الله منزله فإذا هو يغتاظ وينفخ، فقلتُ: ما لي أراك مغتاظاً؟ قال: دخلتُ على أميركم آنفاً، عمر بن عبد العزيز ومعه عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفّان، فسلّمتُ عليهما فلم يردّا عليَّ السلام فقلتُ:

ولا تعجبا أنْ تؤتيا فتكلما
فما خَشِيَ الأقوامُ شرّاً من الكبْرِ
وجنس ترابِ الأرض منه خُلقتما
وفيها المعادُ والمصيرُ إلى الحَشرِ

فقلت له: يرحمك اللَّهُ، مثلك في فقهك وفضلك وسنّك يقول الشعر؟

فقال: إنَّ المصدور إذا نَفَثَ بري. [الحلية جـ ٣/ ٣٧٠].

وروى ابن عساكر قال: لما أخذ ابن شهاب ما عند عبيد الله ابن عبد الله من العلم ورأى أنه قد نفضه، فلم يُبْقِ عنده من العلم شيئاً إلّا حواه واستغنى عنه؛ انقطع عنه، فقال عُبيد الله فيه:

إذا شئت أن تَلْقى خليلاً مُصافحاً
لقيتَ وإخوانُ الثقاتِ قليلُ

وروى ابن عساكر عن أبي عبد الرحمن النسائي:

أحسنُ الأسانيد تُروى عن رسول الله أربعةٌ: منها:

الزهري، عن علي بن الحسين، عن حسين بن علي بن أبي طالب عن رسول الله. والزهري عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن عمر عن النبيّ ﷺ(١):

قال ابن عبد البرّ: كان عبيد الله أحد الفقهاء العشرة ثم السبعة الذين يدور عليهم الفتوى، وكان عالماً فاضلاً مقدّماً في الفقه تقيّاً شاعراً محسناً لم يكن بعد الصحابة فيما علمت فقيهٌ أشعر منه، ولا شاعرٌ أفقه منه.

وقال عمر بن عبد العزيز ـ في خلافته ـ: لو كان عُبَيد الله حيّاً ما صدرت إلا عن رأيه، وكان معلّم عمر بن عبد العزيز، وتوفي سنة ٩٨، أو ٩٩ هـ.

ـ وكان عبيد الله ثَبْتاً فيما يرويه عن عبد الله بن عباس، فكانت أكثر روايات الزهري عن ابن عباس، عن طريق عبيد الله بن عتبة. وفي الكتب الستة ثمانية وثلاثون حديثاً عن عبيد الله بن عتبة عن ابن عباس، نقل منها الزهري ثمانية وعشرين حديثاً [«تحفة الأشراف» جـ ٥/٥٧]. وللزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة سبعة أحاديث [«تحفة الأشراف» جـ ١١/٤٨].

---

(١) في الكتب الستّة: لعبد الله بن عباس عن عمر بن الخطاب. . . أربعة وعشرون حديثاً، أخذ منها عُبيد الله أربعة أحاديث، ولم يروِها الزهري عن عبيد الله. انظر «تحفة الأشراف» جـ ٨/٤١ ـ ٥٢.

ـ وإذا لم يكن للزهري عن عبيد الله رواية كثيرة من الأحاديث، فما الذي أطال صحبته وجعله يقول: «لم آته إلّا وجدت عنده علماً طريفاً»؟... يبدو أنه أخذ عنه الفقه، وأخذ عنه مع الفقه الأخبار والشعر، واللغة والفصاحة، فعبيد الله كان مُعلّماً، ومثله يكون موسوعة متعدّدة الجوانب، وكان عبيد الله شاعراً، وهذا الذي أعطى أحاديثه الطرافة التي كان يجدها الزهري، ونحن نعرف أن الزهري كان شاعراً، ويروي الأشعار، ويتمثّل بها؛ لما رُوي أنّ الزهري كان يتمثّل كثيراً بهذين البيتين:

ذَهَبَ الشَّبَابُ فلا يَعُود جُمانا
وكأنَّ ما قَدْ كان لم يكُ كانا
فطويْتُ كفّي يا جُمانُ على العصا
وكفى جمانُ بطيِّها حَدَثانا(1)

وأما أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام: فكان قد كُفَّ بصره، ويلقب راهب قريش. قال أبو الزناد: أدركتُ من فقهاء المدينة وعلمائها مَنْ يُرتضى، ويُنتهى إلى قوله...، وعدّ الفقهاء السبعة، وعدّ منهم أبا بكر بن عبد الرحمن ولكنني لم أجد للزهري رواية عنه في الكتب الستة (انظر «تحفة الأشراف»).

ويبدو أنه كان قليل الرواية، فله عن أبي هريرة عشرة أحاديث، وله

---

(1) هذه رواية «حلية الأولياء» جـ ٣/ ٣٧٠، والبداية والنهاية جـ ٣٤٧/٩. ولم أجد البيتين في المصادر الشعرية التي اطّلعت عليها... وقوله: (جمانا) في البيت الأول: أظنه منادى مرخّم (جمانة) فهو يقول: ذهب الشباب يا جمانةُ وفتح النون على لغة مَنْ ينتظر. وجاءت في الشطر الأول من البيت الثاني مسبوقة بياء النداء، ويجوز فيها الضمّ، على لغة مَن لا ينتظر، ويجوز فيها الفتح، وقوله في الشطر الثاني: وكفى جمانُ، أي: كفى يا جمان. والله أعلم.

عن عائشة حديثان. وليس للزهري فيه أقوال منقولة كما نُقلت له أقوال في عـروة وابن المسيب وعبيد الله بن عبد الله. ولم يرد في أخبار الزهري إلّا في خبر انتقاله من مجلس عبد الله بن ثعلبة إلى مجلس ابن المسيب. وعدَّ بعده ثلاثة، وجاء ذكره في خبر دخول الزهري على عبد الملك، وروايته له خبر عمر بن الخطاب، في أمهات الأولاد، فذكر أبا بكر بن عبد الرحمن، فسأله عبد الملك عن حاله. ويبدو أن الزهري أخذ عنه الفقه والفتوى، أكثر مما أخذ من الحديث.

٤ ـ معجم شيوخ الزهري:

محمد بن مسلم الزهري، أمير المؤمنين في الحديث، واسع الرواية في السيرة والأخبار الإسلامية وما أفتى به الصحابة، وكبار التابعين. وسوف تأتي فيما بَعْدُ شهادات العلماءِ الذين عاصروه، وأنهم لم يلقوا مثله في الرواية، وستأتي شهادات تجعله أكثر جَمْعـاً ممّن سبقه من التابعين. وهذه المكانة العلمية جاءته من مناقبه الخاصة، ومن كثرة الشيوخ الذين لاقاهم، وأخذ عنهم. وكلّ مَنْ ترجم له يذكر عدداً كبيراً ممّن روى عنهم الزهري ولا يستغرق فيذيّل شيوخه بالقول: «وخلق كثير سواهم». وقد أحصيت مَنْ أخذ عنهم الزهري من الصحابة والتابعين، فوجدتهم مائة أو يزيدون. وتكون هناك مائة أخرى لم يُحصِها الذين ترجموا له. نقل ابن حجر عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم: «قلتُ لأبي: بِمَ فاقكم ابن شهاب؟ قال: كان يأتي المجالس من صدورها، ولا يلقى في المجلس كهلاً إلّا ساءَله ولا شابّاً إلّا ساءَلهُ ثم يأتي الدار من دور الأنصار، فلا يلقى فيها شابّاً إلّا سأله، ولا كهلاً ولا عجوزاً ولا كهلة إلّا سأله حتى يحاول ربّات الحجال». [«تهذيب التهذيب» جـ ٤٤٩/٩]. وهذا الخبر يدلّ على كثرة مَنْ أخذ عنهم الزهري، وعلى صعوبة إحصاء مَنْ أخذ عنهم، ومع ذلك فقد كان الزهري يتحرّى في النقل ولا ينقل إلّا

عن الموثوقين. وإليك ثبتاً بالرجال الذين أخذ عنهم الزهري ممّن ذكرهم أهل الحديث مرتّبة على حروف المعجم، غير ما ذكرت من الصحابة سابقاً، وشيوخه الأربعة من التابعين:

● أبو إدريس الخولاني (عائذ الله بن عبد الله) توفي سنة ٨٠ هـ، وهو تابعي ثقة، ويُعَدُّ فقيه أهل الشام في زمانه.

● أبو الأحوص، مولى بني غفار، قال النسائي: لم نقف على اسمه ولا نعرفه ولا نعلم أن أحداً روى عنه غير ابن شهاب. وفي تفرّد الزهري بالرواية عن أبي الأحوص، دليل على كثرة شيوخه، وكثرة تتبّعه كلَّ مَنْ يحمل علماً في المدينة النبويّة مما لم يفعله غيره من الرّواة. وقد روى الزهري عن أبي الأحوص عن أبي ذر، حديث: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه، فلا يمسح الحصى». ونقل ابن حجر عن سفيان بن عُيَيْنة قال: لما روى الزهري هذا الحديث «مسح الحصى» قال له سعد بن إبراهيم: مَنْ أبو الأحوص؟ ـ كالمغضب حين حدّث عن رجل مجهول ـ فقال له الزهري: أما تعرف الشيخ مولى بني غفار المدني، كان يصلّي في الروضة، الذي والذي، وجعل يصفه، وسَعْدٌ لا يعرفه. وسعد بن إبراهيم هو الذي يروي أن الزهري فاتهم بكثرة سؤاله الناس عن الأحاديث، فيكون «أبو الأحوص» ممّن فاتهم الزهريّ إليه.

وروى الزهري أيضاً حديثاً آخر عن أبي الأحوص قال: سمعتُ أبا الأحوص يحدّثنا في مجلس ابن المسيّب، قال: قال أبو ذر رضي الله عنه: قال ﷺ: «لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت».

[انظر «تحفة الأشراف» جـ ١٩١/٩]. وقد ذكر ابن حبان «أبا الأحوص» في الثقات، وقال ابن معين: ليس بشيء. قال ابن عبد البرّ: قد تناقض ابن معين في هذا؛ فإنه سُئِلَ عن ابن أُكيمه، وقيل له: إنه لم

يروِ عنه غير ابن شهاب، فقال: يكفيه قول ابن شهاب حدّثني ابن أُكيمه فيلزمه مثل هذا في أبي الأحوص.

وحديث أبي الأحوص في مسح الحصى أخرجه أبو داود في سُننه ٥٨١/١ كتاب الصلاة. والترمذي في جامعه ٢١٩/٢. والنسائي في سننه ٦/٣. وابن ماجه في سننه ٣٢٨/١. والدارمي في سننه ٣٢٢/١. والإمام أحمد في مسنده ١٥٠/٥ أخرجوه من طرق مختلفة كلها تلتقي عند سفيان بن عُيينة عن الزهري عن أبي الأحوص عن أبي ذر مرفوعاً.

وقال الترمذي: «حديث أبي ذر، حديث حسن». وقال أحمد محمد شاكر في تعليقه على كلام الترمذي في الحاشية: بل هو صحيح، لما علمت من الكلام على أبي الأحوص.

وقد نقلتُ هذا الحوار حول أبي الأحوص، لنعرف مقدار الثقة فيمن تفرّد الزهري بالرواية عنهم، ومبلغ اتّساعه في عدد الرواة الذين أخذ عنهم، وكونه لا يروي إلّا عن الثقات.

● ابن أُكيمه (عمارة بن أُكيمه) الليثي المدني التابعي: روى عن أبي هريرة، وتوفي سنة ١٠١ هـ. وهو مثال آخر ممنّ تفرّد الزهري بالرواية عنهم، وقد روى عنه الزهري، عن أبي هريرة حديث «أن النبي ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال: هل قرأ معي أحد منكم آنفاً». الحديث. [انظر طرقه في «تحفة الأشراف» جـ ٢٨٧/١٠]. قال ابن حجر: قال ابن البرقي في باب «مَنْ لم تشتهر عنه الرواية واحتُملت روايته لرواية الثقات عنه ولم يُغمز»: ابن أُكيمه الليثي. قال يحيـىٰ بن معين: «كفاك قول الزهري سمعت ابن أُكيمه يحدّث سعيد بن المسيب».

● أيوب بن بشير بن سعد بن النعمان الأنصاري: ولد في عهد

النبي ﷺ وأرسل عنه، شهد الحرّة، ومات بعدها بسنين، وجرح في الحرّة جراحات.

● أبو عُبيد: مولى ابن أزهر (سعد بن عبيد الزهري) كان من القرّاء وأهل الفقه، تابعيّ ثقة، توفي سنة ٩٨ هـ.

● أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة: مدني تابعي قرشي، ثقة.

● أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث: راهب قريش، أحد السبعة، توفي سنة ٩٤ هـ.

● أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري الخزرجي: اسمه كنيتُه، أمير المدينة وقاضيها زمن عمر بن عبد العزيز، ت ١١٧ هـ.

● إبراهيم بن عبد الله بن حُنين الهاشمي: مولاهم، المدني، تابعي ثقة، توفي بعد المائة الأولى.

● إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، تابعي ثقة توفي سنة ١٣٤ هـ.

● أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: تابعي ثقة، توفي سنة ٩٤ هـ، أو ١٠٤ هـ. قال الزهري: أربعة من قريش وجدتهم بحوراً: ابن المسيب، وعروة، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبو سلمة ابن عبد الرحمن. روى عنه الزهري من مسند أبي هريرة ٢٢٣ حديث [«تحفة الأشراف» جـ ١١/ ٢٣]. ومن مسند السيدة عائشة عشرة أحاديث.

● إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف: أخو أبي سلمة، تابعي ثقة توفي ٩٥ هـ.

● الأعرج: (عبد الرحمن بن هرمز) المدني، تابعي ثقة، توفي سنة ١١٧ هـ، وكان عالماً بالأنساب والعربية، وكان يكتب المصاحف. روى البخاري عن محمد بن عكرمة قال: كنّا نأتي الأعرج، ويأتيه ابن

شهاب، فنكتب ولا يكتب ابن شهاب، فربما كان الحديث فيه طول، فيأخذ ابن شهاب ورقة من ورق الأعرج ـ وكان الأعرج يكتب المصاحف ـ ثم يكتب، ثم يقرأ، ثم يمحوه مكانه، وربما قام بما معه، فيقرؤها ثم يمحوها. . . وقد روى الزهري عن الأعرج من مسند أبي هريرة عشرة أحاديث. انظر [جـ ١٠/٢١٥ من «تحفة الأشراف»].

● جعفر بن عمرو بن أُميّة الضمري: مدني تابعيّ ثقة، مات في خلافة الوليد بن عبد الملك.

● الحسن بن محمد بن الحنفية: مدني، توفي سنة مائة، تابعي ثقة، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز. قال الزهري: حدّثنا الحسن وعبد الله ابنا محمد، وكان الحسن أرضاهما في أنفسنا، وفي رواية: وكان الحسن أوثقهما. وقال سفيان عن عمرو بن دينار: ما كان الزهري إلّا من غلمان الحسن بن محمد. ولا أعرف ما يريد بقوله: «من غلمان الحسن». وقد توهّم بعضهم أن الحسن بن محمد أول مَنْ قال بالإرجاء، فأراد الطعن فيه، قال ابن حجر: المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن ابن محمد فيه غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السُّنّة المتعلق بالإيمان، وذلك أني وقفت على كتاب الحسن بن محمد المذكور عن عبد الواحد ابن أيمن قال: كان الحسن بن محمد يأمرني أنْ أقرأ هذا الكتاب على الناس، «أما بَعْدُ: فإنّا نوصيكم بتقوى الله. . . فذكر كلاماً في الموعظة ثم قال في آخره: ونوالي أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ونجاهد فيهما لأنهما لم تقتتل عليهما الأمّة ولم تشكّ في أمرهما ونرجىءُ مَنْ بعدهما ممّن دخل في الفتنة فنكل أمرهم إلى الله. . .» قال ابن حجر: فمعْنى الذي تكلم فيه الحسن أنه كان يرى:

عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتتلتين في الفتنة بكونه مخطئاً أو مصيباً، وكان يرى أنه يُرجىء الأمر فيهما. وأما الإرجاء الذي يتعلق

بالإيمان؛ فلم يعرج عليه، فلا يلحقه بذلك عاب، والله أعلم.

[«تهذيب التهذيب» جـ ٢ / ٣٢١]. . . وقد أطلت في ذكر قصة هذا الرجل لبيان توثيق رجال الزهري.

● حصين بن محمد السالمي: مدني، تابعي ثقة، منسوب إلى سالم بن عوف.

● حرملة: مولى أُسامة بن زيد، تابعي ثقة.

● حمزة بن عبد الله بن عمر: مدني تابعيّ ثقة.

● حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري: مدني تابعي ثقة، توفي سنة ٩٥ هـ. روى عنه الزهري من مسند أبي هريرة سبعة عشر حديثاً.

[«تحفة الإشراف» جـ ٩/٣٢٦].

● حنظلة بن علي بن الأسقع الأسلمي أو السلمي المدني: تابعيّ ثقة.

● حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب: مدني، تابعيّ ثقة.

● خارجة بن زيد بن ثابت: تابعي مدني ثقة، كان أحد الفقهاء السبعة. قال مصعب الزبيري: كان خارجة بن زيد، وطلحة بن عبد الله بن عوف، يقسمان المواريث ويكتبان الوثائق، وينتهي الناس إلى قولهما. توفي سنة ٩٩ هـ.

قال الزهري يروي خبر دخوله على عبد الملك بن مروان: «فجعلتُ أُسمّي له وأخبره بمَن لقيت من قريش، لا أعدوهم، فقال عبد الملك: فأين أنت عن الأنصار، فإنك واجد عندهم علماً، أين أنت عن ابن سيّدهم خارجة بن زيد بن ثابت...». وانظر رواية الزهري عنه في [«تحفة الأشراف» جـ ٣/٢١٠].

● سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب: تابعيّ، من أوثق أهل زمانه، كان من الفقهاء السبعة، توفي سنة ١٠٦ هـ. روى ابن عساكر عن عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر قال: لما نشأتُ فأردتُ أن أطلب العلم، فآتي أشياخ آل عمر رجلاً رجلاً، فأقول: ما سمعتَ من سالم، فكلما أتيتُ رجلاً منهم قالوا: عليك بابن شهاب فإن ابن شهاب كان يلزمه، قال: وابن شهاب بالشام حينئذٍ.

وروى الزهري عن سالم بن عبد الله، عن أبيه عن رسول الله ﷺ ٢٢٣ حديث. انظر [«تحفة الأشراف» جـ ٥/٣٦٥].

● سلمان الأغرّ: مولى جهينة، أصله من أصبهان، تابعي ثقة.

● سعيد بن المسيب: (مضت ترجمته في مدرسة التابعين).

● سليمان بن يسار الهلالي: مولى ميمونة، ويقال كان مكاتباً لأُمّ سلمة، وكان أحد الفقهاء السبعة، توفي سنة ١٠٧ هـ، وقيل: مائة، وقيل ٩٤.

● طلحة بن عبد الله بن عوف: ابن أخي عبد الرحمن بن عوف، يقال له: طلحة الندى، تابعيّ ثقة فقيه، توفي سنة ٩٩ هـ.

● عبد الله بن الحارث بن نوفل، الملقب «ببّة»: وُلد في عهد النبيّ ﷺ، وحنّكه، تابعي ثقة، توفي سنة ٨٤ هـ.

● عامر بن سعد بن أبي وقاص: تابعيّ ثقة، توفي سنة ١٠٤ هـ.

● عبد الله بن محمد بن الحنفية: أبو هاشم، تابعيّ ثقة، توفي سنة ٩٨ هـ. وانظر ترجمة أخيه الحسن بن محمد.

● عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب: تابعي ثقة، توفي سنة ١٠٥ هـ.

● عُبيد الله بن عبد الله بن عمر: تابعي ثقة، توفي سنة ١٠٦ هـ.

● عبد الله بن أبي بكر بن حزم: تابعيّ ثقة، توفي سنة ١٣٥ هـ.

● عبد الله بن كعب بن مالك: مدني تابعي ثقة، توفي سنه ٩٨ هـ.

● عبد الرحمن بن كعب بن مالك: مدني، تابعي ثقة، توفي في خلافة سليمان بن عبد الملك.

● عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك: تابعي ثقة، توفي في خلافة هشام بن عبد الملك. انظر حديث الزهري عنه عن سلمة ابن الأكوع. [«تحفة الأشراف» جـ ٤/٤٢].

● عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور: تابعي مدني ثقة.

● عبد الله بن محيريز: تابعي ثقة، وعالم فقيه، سكن القدس الشريف، وتوفي سنة ٩٩ هـ.

● عباد بن زياد بن أبيه: تابعي ثقة، توفي سنة ١٠٠ هـ.

● عبد الرحمن بن مالك المدلجي، عمّه سراقة بن مالك، تابعي ثقة.

● عُبيد بن السباق الثقفي المدني، تابعي ثقة في الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة.

● عبيد الله بن عياض: حجازي، تابعي ثقة.

● عطاء بن أبي رباح: المكّي، انتهت إليه فتوى أهل مكة وإلى مجاهد في زمانهما، وكان يصيح صائح في أيام الحجِّ: لا يفتي الناس إلا عطاء، توفي سنة ١١٤ هـ. وكان أعور أفطس أشلّ أعرج، ثم عمي بَعْدُ. وكان أبوه نوبياً.

● علقمة بن وقاص: تابعي ثقة، وقيل: صحابي، توفي في خلافة عبد الملك بن مروان.

● علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: كان ثقةً مأموناً ورعاً كثير العبادة فلقّب «زين العابدين». قال الزهري: ما رأيتُ قرشياً أفضل من عليٍّ بن الحسين، وكان مع أبيه يوم قتل وهو مريض. وقال الزهري: ما رأيتُ أحداً كان أفقه منه، ولكنه كان قليل الحديث. ونقل ابن حجر عن أبي بكر بن أبي شيبة قال: أصحّ الأسانيد كلها: الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن عليّ. اختلفوا في وفاته من سنة ٩٣ إلى مائة. وانظر حديثين في أصحّ الأسانيد، عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه الحسين عن علي بن أبي طالب عن رسول الله. [«تحفة الأشراف» جـ ٣٦٢/٧].

وكانا ربما تبادلا الرواية: قال الزهري: حدّثتُ عليَّ بن الحسين بحديث فلما فرغت منه قال: أحسنت، بارك الله فيك، هكذا حدّثناه، قلتُ: أُراني حدّثتك بحديث أنت أعلم به منّي، قال: لا تقل ذاك؛ فليس من العلم ما لا يُعرف، إنما العلم ما عُرِف وتواطأت عليه الألسن.

● عنبسة بن سعيد بن العاص: تابعي ثقة، وهو أخو عمرو الأشدق، وقد وثّقوه مع أنه لازم الحجّاج بن يوسف.

● علي بن عبد الله بن عباس: تابعي ثقة (٤٠ ـ ١١٨ هـ)، وهو أبو خلفاء بني العباس.

● عائذ الله بن عبد الله، أبو إدريس الخولاني: تابعيّ، وهو فقيه أهل الشام وعالمهم بعد أبي الدرداء، وكان قاضياً في خلافة عبد الملك بن مروان، وتوفي سنة ٨٠ هـ.

● عطاء بن يزيد الليثي، المدني ثم الشامي: سكن رملة فلسطين، تابعي روى عن تميم الداري، وتوفي سنة ١٠٧ هـ، وللزهري عنه عن أبي سعيد الخدري ستّة أحاديث [«تحفة الأشراف» جـ ٣٩٨/٣].

● عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاري الأوسي المدني: توفي سنة ١٠٥ هـ.

● عبّاد بن تميم بن غزية الأنصاري المازني المدني: كان له يوم الخندق خمس سنين. وقيل: هو تابعي.

● عمر بن ثابت بن الحارث الأنصاري الخزرجي: مدني تابعي ثقة.

● عثمان بن إسحاق بن خَرشَة العامري المدني: قال ابن حجر: روى عن قبيصة بن ذؤيب حديث «جاءَت الجدّة إلى أبي بكر... الحديث» وعنه الزهري[١]. ووثّقه ابن حبّان وابن معين.

● عمارة بن أُكيمه (انظر ابن أُكيمه).

● عَمْرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زُرارة الأنصارية: من أعلم الناس بحديث عائشة، وللزهري عن عمرة من مسند عائشة عشرة أحاديث. انظر [«تحفة الأشراف» جـ ١٢/٤١٧]. روى الزهري قال: قال لي القاسم: أراك تحرص على الطلب: أفلا أدلك على وعائه؟ قلت: بلى. قال: عليك بعمرة بنت عبد الرحمن، فإنها كانت في حجر عائشة. فأتيتها فوجدتها بحراً لا يُنْزَفُ[٢].

● القاسم بن محمد بن أبي بكر: قُتل أبوه وبقي يتيماً في حجر عائشة عمّته، فكان من أعلم الناس بحديث عائشة، ولكنه كان قليل

---

(١) روى الذهبي في «تذكرة الحفّاظ جـ ١/٢» قال: «وكان أبو بكر أول مَنْ احتاط في قبول الأخبار فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدّة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورّث فقال: ما أجدُ لك في كتاب الله شيئاً، وما علمتُ أن رسول الله ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس، فقام المغيرة بن شعبة فقال: حضرت رسول الله يعطيها السدس...».

(٢) لا يُنزَف: لا ينتهى ماؤه.

الحديث والفتيا، توفي سنة ١٠٢ هـ. وللزهري عنه من مسند عائشة أربعة أحاديث، انظر جـ١٢/ ٢٨٤ من «تحفة الأشراف».

● كثير بن العباس بن عبد المطلب: المدني، ابن عم النبيّ ﷺ، ولد في العهد النبوي وهو ثقة عابد توفي أيام عبد الملك بن مروان.

● مالك بن أوس بن الحَدَثان: تابعي ثقة، توفي سنة ٩٢ هـ.

● محمد بن النعمان بن بشير الأنصاري: مدني تابعيّ ثقة.

● المحرر بن أبي هريرة الدوسي: مدني ثقة، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز.

● محمد بن سويد بن كلثوم الفهري: شامي تابعي ثقة، ماتت أمه وهو يلعب في بطنها، فبُقر بطنها وأُخرج حيّاً، أخذ عنه الزهري، عندما كان أميراً على الطائف زمن عمر بن عبد العزيز.

● محمد بن عبّاد بن جعفر بن رفاعة المخزومي: المكّي، تابعيّ ثقة.

● المطّلب بن عبد الله بن المطّلب بن حنطب المخزومي: تابعيّ.

● محمد بن جُبير بن مطعم: مدني تابعيّ ثقة، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز.

● نافع بن جُبير بن مطعم: مدني تابعي ثقة، توفي سنة ٩٩ هـ.

● نافع بن أبي أنس عمّ مالك بن أنس: مدني تابعيّ ثقة، مات في خلافة أبي العبّاس.

● نافع مولى ابن عمر: تابعيّ ثقة. توفي سنة ١١٧ هـ. أرسله عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلّمهم السُّنن، روى ابن عساكر: قيل للزهري: زعموا أنك لا تحدّث عن الموالي. قال: أخبركم عن ذلك.

إني كنتُ لقيت نافعاً فسمعتُ منه ثم لقيت سالماً بعده، فسألته عمّا سمعتُ من نافع فحُدِّثُته، وكان سالم أوثق عندي وأثبت من نافع، فتركتُ نافعاً(١).

---

(١) أخذ بعض المؤلّفين ـ في العصر الحديث ـ قصة الزهري مع نافع دليلاً على الطعن في نافع، ومن هؤلاء: أمين الخولي، في كتابه «مالك بن أنس»، ومن المعروف أن أهل الحديث عدّوا رواية مالك عن نافع، عن عبد الله بن عمر، من سلاسل الذهب. وقد أنكر الخولي على الإمام مالك اتخاذ نافع قدوة صالحة فقال (ص ٨٨ ـ ٨٩): نافع ديلمي فيه لُكْنة، كان يجلس بعد الصبح في المسجد، لا يكاد يأتيه أحد، فإذا طلعت الشمس قام، لا يفتي في حياة سيّده سالم بن عبد الله، يأتيه الزهري فيحدّثه نافع عن ابن عمر ثم يذهب الزهري بعد ذلك إلى سالم، فيقول: سمعتَ هذا من أبيك؟ فيقول: نعم، فيحدّث الزهري عن سالم ويدع نافعاً. . . ، وكان نافع لا يكلّم أحداً. . . وحسبي أن أقول: إنَّ هذه الأوصاف ربما لا تعطي مالكاً قدوةً صالحة (رغم) مع ما قيل ـ وربما لم يُقَل إلاّ أخيراً فقط ـ من الإمامة والحفظ والعلمية فيه». وكلام الخولي، يدلّ على نظرة قاصرة، وسطحية في التفكير، وإليك تفنيد ما قاله:

أ ـ أما قوله «فيه لُكْنة» فقد ذكرها أهلُ الحديث في ترجمته، ولم يعيّبوه بها. لأن اللُّكْنة: لا تعني أنه كان يلحن في كلامه، وإنما تعني أن بعض حروف العربية لا تخرج على لسانه كما ينطقها العرب: كالقاف أو العين، أو الضاد. قال الذهبي في ترجمة «مكحول»: وقيل: كان في لسانه لكنة، يجعل القاف كافاً. ونقل ابن حجر عن إسماعيل بن أميّة قال: «كُنّا نريد نافعاً مولى ابن عمر على اللحن فيأباه». ذلك أنّ ابن عمر أصاب نافعاً في إحدى مغازيه، وجاء نافع إلى المدينة وهو طفل صغير، ورضع العربية الفصيحة في بيت الفصاحة والعلم، بيت آل الخطّاب، ونسي لغة أهله، فهو لا يعرف إلاّ العربية لساناً كشأن أطفال العرب يتلقنون اللغة من أهلهم. ومما يدلُّ على أنه أتى إلى المدينة طفلاً، أنهم لم يعرفوا له نسباً، ولو كان نافع أسر وهو كبير، لأخبر عن أبيه وأهله. وقد قال نافع: قد خدمتُ ابن عمر ثلاثين سنةً، فأعطاه ابن عامر فيَّ ثلاثين ألفاً، فقال: إني أخاف أن تفتنني دراهم ابن عامر، اذهب فأنت حرّ. ولا نعرف السنة التي أعتقه فيها ابن عمر، ولكننا نقدّر أن ابن عمر أصاب نافعاً في الفتوحات التي كانت في عهد عثمان بن عفّان، قبل سنة ٣٥ هـ، وتوفي عبد الله بن عامر الذي أراد أن يشتريه سنة ٥٩ هـ، فيكون قد عرض ابن عامر =

٥ ـ آداب المتعلِّم: (مواهب واداب):

روى أبو نعيم في «الحلية» عن الزهري أنه قال: جلستُ إلى عبد الله بن ثعلبة فقال: أراك تحبّ العلم، فقلتُ: نعم. قال: عليك بذلك الشيخ ـ يعني سعيد بن المسيّب.

= على ابن عمر شراءَه قبل هذه السنة، وربما جاء نافع إلى المدينة في حدود سنة ثلاثين ليصبح لنافع في النصف الثاني من القرن الأول شأنٌ يُذكر، يتبارى من أجله أهل المدينة على أن يكون من أتباعهم، وينتسب إليهم، لأن الولاء لمَن أعتق. وفي رواية عن نافع قال: أعطى عبد الله بن جعفر ابن عمر فيَّ اثني عشر ألفاً فأبى، وأعتقني، ولا تعارض بين الروايتين، فقد يكون ابن جعفر طلبه قبل ابن عامر.

أقول: إن نافعاً وصل إلى المدينة صغيراً في حدود سنة ٣٠ هـ، لأنه روى عن أبي هريرة المتوفى سنة ٥٧ هـ، ولا بدَّ أنه بلغ حدَّ الكمال في إتقان اللغة، ليتطلّع إلى رواية الحديث عن صحابة رسول الله ﷺ.

ب ـ واللكنة لا تمنع من إجادة اللغة، والتضلّع فيها؛ فقد كان في الشعراء مَنْ كانت فيه لُكْنة، ومع ذلك فقد استشهد شيخ النحاة سيبويه بشعره، ومنهم زياد الأعجم المتوفى سنة مائة، ومن شواهده في كتاب سيبويه:

وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ
كسرتُ كعوبَها أو تستقيما

على أن الفعل «تستقيم» منصوب بأن مضمرة بعد أو التي بمعنى «إلّا».

قال البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب جـ ٢ / ٧٤: كان الشاعر ينزل اصطخر، وكانت فيه لُكنَة، فلذلك قيل له: «الأعجم».

جـ ـ أما قولهم: كان لا يكلّمه أحدٌ، أو أنه لا يكلم أحداً، فليس ذلك لهوانه على الناس، ولكنهم ذكروا أن فيه حدّة، ولا يصبر على هذه الحدّة في طلب العلم إلّا الحريص، ولعلّه كان كذلك في زمن الإمام مالك، عندما كَبِر وضعف بصره، لأنهم قالوا: إنه كان صغير النفس، يعني أنه كان متواضعاً مع كثرة علمه.

د ـ أما قول الزهري فيه، فليس ذلك من الطعن، لأن هذا كان رأي الزهري ومذهبه في الموالي عموماً، حيث سُئِلَ الزهري: زعموا أنك لا تحدّث عن الموالي. فقال: إني لأحدّث عنهم ولكن إذا وجدتُ أبناءَ المهاجرين والأنصار أتكىء عليهم، فما أصنع بغيرهم؟ ومع ذلك فقد ذكر مسلم بن الحجّاج ثلاثة وعشرين رجلاً من الموالي، روى عنهم الزهري.

ونقل ابن حجر في «تهذيب التهذيب» عن ابن شهاب أنه كان يجالس عبد الله بن ثعلبة ليتعلّم منه الأنساب وغيره، فسأله يوماً عن مسألة من الفقه فقال: إن كنت تريد هذا، فعليك بهذا الشيخ، سعيد ابن المسيب.

وروى ابن عساكر في خبر دخول الزهري على عبد الملك ابن مروان، عن الزهري قال: «وأمر لي بجائزةٍ ورزقٍ يجري وشراء دار قطيعة بالمدينة وقال: اذهب فاطلب العلم ولا تشاغل عنه بشيء، فإني أرى لك عيناً حافظةً وقلباً كيّساً، وأْتِ الأنصار في منازلهم».

هذه الأخبار الثلاثة تدلّ على أن عبد الله بن ثعلبة، وعبد الملك ابن مروان قد اكتشفا في الزهري ميولاً ومواهب ورغبات أحبّا أن يوجّهاه إليها لأنهما وجدا في توجيهه إليها صلاحاً له. ففي الخبر الأول قال له: أراك «تحبُّ العلم» ويقصد به علم الفقه والحديث، حيث وجده أكثر ميلاً إلى الفقه وأكثر شغفاً به، من الأنساب والشعر التي كان يطلبها عند عبد الله بن ثعلبة. وفي الخبر الثاني، وجد عبد الله بن ثعلبة تلميذه يسأل عن الفقه، ولا يسأل عن الأنساب والشعر، فعرف أنه مهيأ لطلب الفقه، فدلّه على مناهله.

واختبره عبد الملك بن مروان، فوجده ذا فطرة صالحة لطلب العلم، فأمره بالاستزادة منه، ودلّه على دور الأنصار حيث العلم الغزير.

فما المواهب الفطرية والآداب التربوية المكتسبة التي كان يتمتع بها الزهري؟ في الجواب عن هذا السؤال نجد في حياة الزهري التعليمية منهجاً تربوياً كاملاً، وخصائص فطرية يجب أن تتحقّق في طالب العلم، دفعتْ أُستاذيه: عبد الله بن ثعلبة، وعبد الملك بن مروان إلى توجيهه إلى ما هو مستعدّ له بالفطرة والاكتساب، وهذا ما يسمّونه في زماننا «التوجيه المِهْني» حيث يرقبون ويرصدون ويقيسون قدرات الأطفال،

ويوجّهونهم إلى المِهَن التي يميلون إليها، وقد تنبّه إلى هذا التوجيه علماؤنا منذ القديم، وصاغوه في توجيهات تربوية، فقال ابن قيّم الجوزية في كتابه «تحفة المودود بأحكام المولود» موجّهاً كلامه إلى المربّين: «ومما ينبغي أن يُعتمدَ: حال الصبيّ، وما هو مستعدّ له من الأعمال ومهيؤ له منها، فيعلم أنه مخلوق له، فلا يَحْملُه المربّي على غيره، فإنه إنْ حُمل على غير ما هو مستعدٌّ له لم يفلح فيه، وفاته ما هو مهيؤ له. فإذا رآه المربّي حَسَنَ الفهم صحيح الإدراك جيد الحفظ واعياً فهذه من علامات قبوله وتهيئه للعلم، لينقشه في لوح قلبه ما دام خالياً فإنه يتمكّن فيه ويستقرّ ويزكو معه، وإنْ رآه بخلاف ذلك من كل وجه وهو مستعدّ للفروسية وأسبابها من الركوب والرمي واللعب بالرمح، وأنه لا نفاذ له في العلم، ولم يخلق له، مكّنه من أسباب الفروسية والتمرّن عليها فإنه أنفع له وللمسلمين، وإنْ رآه بخلاف ذلك وأنه لم يخلق لذلك ورأى عينيه مفتوحة إلى صنعة من الصنائع مستعدّاً لها، قابلاً لها وهي صناعة مُباحة نافعة للناس، فليمكّنه منها... هذا كله بَعْدَ تعليمه له ما يحتاج إليه في دينه، فإنَّ ذلك مُيَسَّرٌ على كل أحد لتقوم حجّة الله على العبد، فإنّ له على عباده الحجة البالغة كما لَهُ عليهم النعمة السابغة».

وإليك صفات المَثَل الأعلى لطالب العلم التي كان يتمتع بها الزهري:

أ ـ كان الزهري حافظاً واعياً سريع الحفظ، وله ذاكرة واعية تختزن ما يحفظ، ولا تدعه يتفلّت منها. وقد تواترت أخبار حفظه بأسانيد كثيرة لا تقبل النقض، وروى عنه غير واحد أنه كان يقول: ما استودعت قلبي شيئاً قطُّ فنسيتُه. وقال: والله ما استودعتُ قلبي حفظ شيء قطُّ فنسيتُه ولا خرج منه. وما قاله الزهري عن نفسه عليه شواهد وشهود ممّن رأوا وسمعوا وحضروا مجالسه. من ذلك ما رواه ابن عساكر في «تاريخ

دمشق» عن عبد العزيز بن عمران أنَّ عبد الملك بن مروان كتب إلى أهل المدينة يعاتبهم، قال: «فوصل في كتابه ذلك طومارين (صحيفتين) فقرأ الكتاب على الناس عند المنبر فلما فرغوا وافترق الناس، اجتمع إلى سعيد بن المسيب جلساؤه، فقال لهم سعيد: ما كان كتابُهم؟ ليت أنّا وجدنا مَنْ يعرفُ لنا ما فيه. قال: فجعل الرجلُ من جلسائه يقول: فيه كذا، ويقول الآخر أيضاً: فيه كذا، قال: فكأنّ سعيداً لم يشتفِ فيما سأل عنه بخبرهم، فبان ذلك لابن شهاب، فقال: أتحبُّ يا أبا محمد أن تسمع كلَّ ما فيه؟ قال: نعم. قال: فأمسكْ. فهذّه ـ قرأه مسرعاً ـ والله عليه هذّاً حتى كأنه كان في يده، يقرؤه، حتى جاء عليه كله».

وإذا شككنا في صحة هذه القصة؛ لأن راويها مطعون فيه، ولأن عبد العزيز بن عمران لم يشهد الحادثة، فخبره مرسل؛ فإننا نروي قصة أخرى، شاهدها شامي ثقة، معاصر، وهو سعيد بن عبد العزيز، فقد روى يعقوب بن سفيان عن هشام بن خالد السلامي عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز، أن هشام بن عبد الملك سأل الزهري أن يكتب لبنيه شيئاً من حديثه، فأملى على كاتبه أربعمائة حديث، ثم خرج على أهل الحديث فحدّثهم بها، ثم إنَّ هشاماً قال للزهري: إن ذلك الكتاب ضاع، فقال: لا عليك. فأملى عليه تلك الأحاديث، فأخرج هشام الكتاب الأول فإذا هو لم يغادر حرفاً واحداً، وإنما أرادِ هشام امتحان حفظه [البداية والنهاية جـ ٣١٢/٩].

ومن خصائص هذه الحافظة القوية الالتقاط السريع، والحفظ من مرّة واحدة فقد روى الزهري عن نفسه قال: ما استعدتُ حديثاً قطُّ ولا شككتُ في حديث، إلّا حديثاً واحداً، فسألتُ صاحبي، فإذا هو كما حفظت.

وروى عبد الرحمن بن مهدي قال: سمعت مالك بن أنس يقول:

حدّثَ الزهري يوماً بحديث فلما قام، قمت، فأخذتُ بعِنان دابّته، فاستفهمته، قال: تستفهمني؟ ما استفهمتُ عالماً قطُّ ولا رَدَدْتُ شيئاً على عالمٍ قطُّ، فجعل عبد الرحمن بن مهدي يعجبُ ويقول: فتلك الأحاديث الطوال، وتلك المغازي؟ يقصد: فتلك الأحاديث الطوال التي نحتاج لحفظها إلى استعادة؟ وروى الإمام مالك قال: حدّثنا الزهري بحديث طويل، فلم أحفظه، فتلقاني على حمار، فأخذت بلجامه، فسألتُه عن الحديث فقال: أليس قد حدّثتكم؟ قلت: بلى. قال مالك: فأردتُ أن استحرجه، قلتُ: أما كنتَ تكتبُ؟ قال: لا، قلتُ: أما كنتَ تستعيد؟ قال: لا.

وقال الإمام مالك: حدّث الزهري بمائة حديث، ثم التفت إليّ فقال: كم حفظتَ يا مالك؟ قلتُ: أربعين حديثاً. قال: فوضع الزهري يده على جبهته ثم قال: إنّا لله! كيف نقص الحفظ؟!.

ب ـ الإصرارُ، والجرأةُ، والصَّبْرُ: ومن إصرار الزهري على طلب العلم، قول سعد بن إبراهيم الزهري: ما سبقنا ابن شهاب من العلمٌ بشيء، إلّا أنّا كنّا نأتي، فيسْتنتل [يتقدم] ويشدُّ ثوبه عند صدره، ويسأل عمّا يريد، وكنّا تمنعنا الحداثة. وفي رواية: ويشدّ ثوبه على صدره ويدّعم على عَسْرائه، فلا يبرح حتى يسأل عمّا يريد. والمقصود أنه كان يتّكىء على يده العسراء وهي اليسرى.

ومن الجرأة في طلب العلم مع حداثة السنّ قول سعد بن إبراهيم: ما سبقنا ابن شهاب بشيء، ولكنّا كنّا نَحْضر المجلس، فتدركنا كعاعة الغلمان. [والكعاعة: التهيّب والخوف].

وقال ابن شهاب: ما صبر أحدٌ على العلم صَبْري، ولا نشره أحدٌ نشري. ومنْ صبره على العلم، انتظاره الساعات في مجلس العالم، ليأخذ منه ما يريد، ولعلّ من ذلك ما ذكره الزهري قال: كنّا نجالس

سعيد بن المسيب فلا نسأله عن حديث، يأتيه إنسان فيسأله فيهيّجه ذلك، فيحدّث بالحديث، ويبتدىء هو من عند نفسه فيحدّث به.

ومن صبره: تتبّعُ العلماء للأخذ عنهم، لما روى مالك عن الزهري قال: تبعتُ سعيد بن المسيّب في طلب حديثٍ مسيرة ثلاث.

جـ ـ ورافق ذلك شَغَفٌ بالعلم، وتتبّع مظانِّه: قال إبراهيم بن سعد ابن إبراهيم: قلت لأبي: بِمَ فاقكم ابن شهاب؟ قال: كان يأتي المجالس من صدورها، ولا يلقى في المجلس كهلاً إلّا سأله ولا شابّاً إلّا سأله، ثم يأتي الدار من دور الأنصار، فلا يلقى فيها شابّاً إلّا سأله، ولا كهلاً ولا عجوزاً ولا كهلة إلّا سأله، حتى يُحاول ربّات الحِجال(١).

ولعلّه أخذ بنصيحة عبد الملك بن مروان، عندما قال له: وأْتِ دُورَ الأنصار فإنك واجد عندهم علماً كثيراً.

د ـ وقالوا: إنَّ السؤال نصف العلم، ولذلك قال ابن شهاب: العلم خزائن وتفتحها المسائل. وروى أبو نعيم قال: كان الزهري يصطاد العلم بالمساءلة كما يصطاد الوحش.

هـ ـ التدرّج والتؤدة: قال الزهري: إنَّ هذا العلم إنْ أخذته بالمكاثرة غلبك، ولم تظفر منه بشيء، ولكن خذْه مع الأيام والليالي أخذاً رفيقاً تظفرْ به. وقال الزهري: العلم وادٍ فإذا هبطت وادياً فعليك بالتؤدة حتى تخرج منه، فإنك لا تقطع حتى يقطع بك.

---

(١) يحاول ربّات الحجال: يعني يطلب حاجته منهنّ بحيلة، وربّات الحجال: كناية عن النساء. والحجال: بكسر الحاء المهملة: جمع حَجَلة، بفتح الحاء والجيم، وهو بيت يُزَيّنُ بالثياب والأسرّة والستور. وقد يكون بيت العروس خاصّة. وحجّل العروس اتخذ لها حَجَلة، أو أدخلها في الحجَلة. أمّا الأحجال والحجول، فهي جمع الحِجْل ـ بفتح الحاء وكسرها، مع سكون الجيم أو كسرها ـ وهو الخِلْخال. وقالوا: الحجول، لربّات الحِجال، معناه أن الخلاخيل للنساء.

و ـ تعلُّم الأدب قبل العلم: قال الزهري: كنّا نأتي العالم، فما نتعلّم من أدبه أحبُّ إلينا من عِلْمه. ولذلك كان الزهري يرفع. من قدْر شيوخه اعترافاً بفضلهم، فكان إذا حدّث قال: حدّثني فلان، وكان من أوعية العلم، ولا يقول: كان عالماً. ومن الأدب الذي تعلّمه الزهري، خدمة الشيخ وإظهار التواضع له، لما رُوي أنه قال: كنتُ أخدم عُبَيد الله بن عبد الله، حتى كنت أستقي له الماء المالح (للوضوء) وإن كان ليسأل الجارية: مَنْ بالباب، أو مَنْ بالبيت؟ فتقول له: غلامك الأُعَيْمش، تظن أنّي غلامه، لكثرة ملازمته وخدمته له فيما لا يفعله إلّا الخادم.

ز ـ الاستعانة بالكتابة للحفظ: قال أبو الزناد: «بَصُر عيني بابن شهاب، معه ألواح أو صُحُف، يكتب فيها الحديث، وهو يتعلّم يومئذ الأحاديث». وليست هذه الكتابة للتدوين وإنما يستعين بما يكتبه على الحفظ ثم يمحوه. يدلّ على ذلك ما رواه ابن عساكر قال: كان ابن شهاب يختلف إلى الأعرج، وكان الأعرج يكتب المصاحف فيسأله الحديث، ثم يأخذ قطعة ورقةٍ فيكتب بها ثم يتحفَّظ، فإذا حفظ الحديث مزّق الرّقعة.

وعن صالح بن كَيْسان قال: كنتُ أطلب العلم، أنا والزهري، قال: فقال الزهري: نكتب السُّنن، قال: فكتبنا ما جاء عن النبيّ ﷺ، ثم قال: تعالَ نكتب ما جاء عن الصحابة، قال: فكتب ولم أكتب، فأنجح، وضَيَّعْتُ[1].

وعن أبي الزناد قال: كنّا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب

---

(١) لأن الكتابة تؤدّي إلى المذاكرة، والمذاكرة تؤدّي إلى الحفظ. وقد روى الخطيب البغدادي في «تقييد العلم» ص ١٠٧، عن معمر: «إن الزهري ربما كتب الحديث في ظهر نعله مخافة أن يفوته» فهذه كتابة للحفظ في الذاكرة، لا للتدوين الدائم.

يكتب كلَّ ما سمع، فلما احتيج إليه، علمتُ أنه أعلم الناس.

وقال أبو الزناد: كنتُ أطوف أنا وابن شهاب، ومع ابن شهاب الألواح والصحف، قال: فكنّا نضحك به.

وقول ابن كَيْسان: «فكتب، ولم أكتب» يريدُ تسجيل ما يَسْمعون لمذاكرته لأن ابن شهاب لم يكن في المدينة يدوّن تدوين التأليف، ولم يسمح بالتدوين إلّا بآخرة، كما سيأتي بيانه[1].

حـ - استذكار العلم، لتَثْبيته في القلب: لما رُوِيَ أن ابن شهاب كان يبتغي العلم من عروة وغيره، فيأتي جاريةً له وهي نائمة فيوقظها، فيقول لها: اسمعي: حدّثني فلان بكذا وحدّثني فلان بكذا، فتقول: ما لي ولهذا الحديث، فيقول: قد علمتُ أنك لا تنتفعين به، لكني سمعتُ الآن فأردت أن أستذكره.

وروى الليث بن سعد قال: تذكّر ابن شهاب، ليلة بعد العشاء، حديثاً وهو جالس يتوضأ، فما زال ذلك مجلسه حتى أصبح، قال: جعل يتذاكر الحديث. ورُوِيَ أن الزهري قال: إنما يُذهب العلم النسيان وترْك المذاكرة. وقال: إن للعلم غوائل، فمن غوائله النسيان، ومن غوائله: أن يُتْرك العالم حتى يذهب بعلمه، ومن غوائله الكذب فيه، وهو أشدُّ غوائله.

ط - التلميذ القويّ الشخصية لسموّ الهدف الذي يسعى إليه. وظهرت هذه الصفة في إتيانه مجالس العلماء من صدورها، والجرأة في السؤال عمّا يريد، وقد بثّ هذه الصفة في نفوس تلاميذه، لما روى أبو نعيم في «الحلية» عن يوسف بن الماجشون قال: قال لنا ابن شهاب، أنا وابن أخي وابن عمّ لي، ونحن غلمانٌ أحداثٌ، نسأله عن الحديث: لا

---

(١) انظر: «الفصل الخامس».

تحقروا أنفسكم لحداثة أسنانكم، فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كان إذا نزل به الأمر المعْضِل، دعا الشبّان فاستشارهم، يبتغي حدّة عقولهم.

ي ـ تقصير مدة مجلس العلم: فقد رُوِيَ عنه أنه قال: إذا طال المجلسُ كان للشيطان فيه نصيبٌ.

ك ـ إعطاء البدن حقَّه من الغذاء ليقوى على تحمّلِ العلم: فهو يختار من الغذاء والشراب ما يعطي الجسم قوةً ونشاطاً، وأُثِرَ عنه أنه كان يكره التفّاح ويقول: إنه يُنسي، وكان يشرب العسل ويقول: إنَّه يذكِّر. ورُوِيَ عنه قوله مَنْ سرّه أن يحفظ الحديث فليأكل الزبيب. قال الحاكم: لأن زبيب الحجاز حارٌّ حلْوٌ رقيق فيه يبسٌ مقطّع للبلغم.

ل ـ تلقّي العلم عن أهل الاختصاص: ونقصد بهذه الصفة، ما رُوِيَ عنه أنه كان لا يروي عن الموالي، وقد أعطى الزهري تفسيراً مقبولاً عندما سُئِل عن ذلك: فقد قيل للزهري: زعموا أنك لا تحدّث عن الموالي، قال: أُخبركم عن ذلك: إني كنتُ لقيت نافعاً مولى ابن عمر، فسمعتُ منه ثم لقيت سالم بن عبد الله، بَعْده، فسألتُ عمّا سمعتُ عن نافع فحُدِّثْته، وكان سالم أوثق عندي وأثبت من نافع، فتركْتُ نافعاً.

وفي تعليل آخر، عن معمر قال: قلتُ للزهري: ذكروا أنَّك لا تُحدّث عن الموالي فقال: إني لأُحدّثُ عنهم، ولكن إذا وجدتُ أبناء أصحاب رسول الله من المهاجرين والأنصار، فما أصنع بغيرهم[1].

---

(١) قوله: إذا وجدتُ أبناءَ أصحاب رسول الله فما أصنع بغيرهم: لعلّه يريد أن قُرب العلاقة بين التابعي والصحابي تجعل الرواية أضبط لكثرة المخالطة، فابن الصحابي يسمع من أبيه، ويلازمه فيرى تطبيق القول على الفعل، فكأنه سمع الرواية مرّاتٍ كثيرة، وقد يكون الزهري يشير إلى قصته مع نافع، لما يُروى أن نافعاً =

وأظن أنَّ الزهري مُحِقٌّ في ذلك. وهو لا يشكُّ في عقيدة الموالي وصدق إسلامهم، ولكنَّ وعاءَ ما يرويه الزهري، اللغة العربية، وهو ينقل حديث رسول الله ﷺ، أفصح مَنْ نطق بالضاد من بني يعرب. ويبدو أن الزهري كان يخشى أن يتسرّب اللحن إلى رواية هؤلاء العجم، فكان يفضّل الرواية عن العرب، ومع ذلك، فقد رَوَى عن عدد من الموالي، منهم: سليمان بن يسار، وطاوس، والأعرج.

ن ـ وكان إذا جلس في بيته وضع كُتبه حوله، فيشتغل بها عن كلّ شيء من أمور الدنيا، فقالت له امرأتُه يوماً: والله لهذه الكتب أشدُّ عليَّ من ثلاث ضِرار. وروى أبو نُعيم في «الحلية» عن سفيان قال: سمعت الزهري يقول: العلم ذَكَرٌ لا يحبُّه إلّا الذكور من الرجال. وعن أبي بكر الهذلي: قال: قال لي الزهري: يا هذليّ، أيعجبك الحديث؟ قلت: نعم. قال: إنما يعجب به مذكّرو الرجال، ويكرهه مؤنّثوهم. ولكن هل هناك «ذكور من الرجال» ومؤنّثون... لعله يريد أن يقول: إن علم الحديث يحتاج إلى الاستغراق في العلم والاشتغال به، وهذا يؤدّي إلى الانصراف عن النساء، والنساء لا يرضيهنّ ذلك، فالرجل الذي يحبُّ النساء أو يستجيب لما يطلبن ويبقى لصيقاً بهنّ فإنه لا يُتقِنُ علم الحديث. والله أعلم.

= وجد في نفسه لصنيع الزهري، فقال: مَنْ يعذرني من زهريكم؟ يأتيني فأُحدّثه عن ابن عمر، ثم يذهب إلى سالم، فيقول: سمعت هذا من أبيك؟ فيقول: نعم، فيحدّث به عن سالم، ويدعني. وقول نافع: «فيحدّث به عن سالم» فيه دليل على أن الزهري كان يروي الأحاديث بأسانيدها، لأن نافعاً غضب؛ لأنه لم يسمع اسمه في سند الحديث الذي يرويه الزهري عن ابن عمر، وفيه دليل على أن المحدّثين يحفظون أحاديثهم، ويميّزونها من أحاديث الآخرين التي تُروى عن الصحابي نفسه، وهذا يؤكّد ما نقله ابن حجر في «تهذيب التهذيب» قال الخليلي: نافع من أئمة التابعين بالمدينة، إمام في العلم متّفق عليه، صحيح الرواية، منهم مَنْ يقدّمه على سالم، ومنهم مَنْ يقارنه به، ولا يُعرفُ له خطأ في جميع ما رواه. والله أعلم.

الفَصل الخامِس

الزُّهريُّ الإمَام

١ ـ إنما رفع الزهريَّ العلمُ.

٢ ـ شهادات.

٣ ـ أصحاب الزهري وتلاميذه.

٤ ـ معجم تلاميذ الزهري.

٥ ـ مجلسه العلمي وطرق نشره العلم.

٦ ـ جهوده في خدمة السُّنّة وقَيْد العلم.

١ ـ إنما رفع الزهريَّ العلمُ:

محمد بن شهاب الزهري إمام وقدوة في مرحلة طلب العلم، وإمام في مرحلة العطاء والمشيخة، أما إمامته في طرق جمع العلم، فقد رأينا الأسس التي قامت عليها في آخر الفصل السابق، وأما إمامته في مرحلة العطاء فسوف نخصّ هذا الفصل له.

فالزهريُّ ـ رحمه الله، ورضي الله عنه ـ إمامٌ بذل نفسه ووقته وجهده للعلم؛ لأن العلم يقرّبه إلى ربّه، ويقرّب المسلمين إلى ربّهم، وعرف أنَّ هذا العلم الذي شغل نفسه به، فيه ثبات الدين والدنيا؛ لأن الله أرسل رسوله برسالة فيها علمٌ يهدي إلى طريق الخير. روى أبو نعيم عن الزهري قال: «كان مَنْ مضى من علمائنا يقولون: إنَّ الاعتصام بالسُّنّة نجاة، والعلم يُقبضُ قبضاً سريعاً، فنشْر العلم ثبات الدين والدنيا وفي ذهاب العلم ذهابُ ذلك كله» [الحلية جـ٣/٣٦٩].

وكان الزهريُّ يقول: «ما عُبد اللَّهُ بشيءٍ أفضلَ من العلم، إن هذا العلم أدبُ الله الذي أدَّب به نبيَّه عليه الصلاة والسلام، وهو أمانةُ الله إلى رسوله، ليؤدّيه على ما أُدّيَ إليه، فمَن سَمِعَ علماً فليجْعله أمامه حجة فيما بينه وبين الله عزّ وجلّ».

وكان يقول: «إنَّ للتعليم غوائل، فمن غوائله أن يتركه العالمُ حتى يذهبَ علمُه، ومن غوائله النسيان، أما ومِنْ غوائله الكذب فيه، وهو

أشدُّ غوائله» وقد رفع الله مقام الزهري في الدنيا، وفي الآخرة إن شاء الله، لاشتغاله بالعلم الذي يفيد معرفة ما يجب على المكلّف من أمر دينه في عباداته ومعاملاته، والعلم بالله وصفاته وما يجب له من القيام بأمره. وقد بوّب البخاري في كتاب «العلم، باب فضل العلم» واستشهد بقوله تعالى: ﴿ يرفع اللَّهُ الذين آمنوا منكم والذين أُوْتوا العلم درجات ﴾، وقوله تعالى: ﴿ربِّ زدني علماً﴾. قال ابن حجر: قيل تفسير الآية الأولى: يرفع الله المؤمن العالِم على المؤمن غير العالِم، ورفعَة الدرجات تدلّ على الفضل، إذ المراد به كثرة الثواب، وبها تُرفع الدرجات ورفْعتها تشتمل: المعنوية في الدنيا بعلوّ المنزلة وحُسْن الصيت، والحسيّة في الآخرة بعلوّ المنزلة في الجنة. وفي صحيح مسلم، عن نافع بن عبد الحارث الخزاعي ـ وكان عامل عمر على مكة ـ أنَّه لقيه بعُسفان، فقال له: مَنْ استخلفت؟ فقال: استخلفتُ ابن أبزى، مولى لنا فقال عمر: استخلفت مولى؟ قال: إنّه قارىء لكتاب الله عالم بالفرائض، فقال عمر: أما إنَّ نبيّكم قال: «إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين». وقوله تعالى: ﴿ ربِّ زدني علماً ﴾ واضح الدلالة في فضل العلم؛ لأن الله تعالى لم يأمر نبيّه بطلب الازدياد من شيء، إلّا من العلم، وهو العلم الشرعي.

وبوّب البخاري أيضاً، باب «العلم قبل القول والعمل» لقوله تعالى: ﴿ فاعلم أنّه لا إلَه إلّا الله ﴾ فبدأ بالعلم، وأن العلماء هم ورثة الأنبياء ورّثوا العلم، مَنْ أخذه أخذ بحظ وافر، ومَنْ سلك طريقاً يطلب به علماً سهّل الله له طريقاً إلى الجنة.

قال ابن حجر: «قوله: «باب العلم قبل القول والعمل» قال ابن المنير: أراد به أن العلم شرط في صحة القول والعمل، فلا يعتبران إلّا به، فهو متقدّم عليهما لأنه مُصَحِّحٌ للنيّة، المُصَحِّحة للعمل، فنبّه

المصنّفُ على ذلك حتى لا يسبـق إلى الذهن من قولهم: «إنَّ العلم لا ينفعُ إلا بالعمل» تهوينُ أمْرِ العلم والتساهل في طلبه».

ونحن قد نقول: لقد رفعَ العلمُ الزهريَّ درجاتٍ حتى بذّ أهل عصره، وبذّ مَنْ قبله من التابعين، ونقول أيضاً: لقد رفع الزهريُّ العلمَ درجاتٍ بمعنى أنه أوصله إلى مرتبة عالية، عندما جمعه، ونشره، وثبّته، وصانه من الضياع، بتدوينه، وحفظه من الكذب بإسناده. . .، ولما أقامه الزهريُّ للعلم الشرعي، من صروح، شـواهد وشهود وشهداء[1].

٢ ـ شـــــهادات:

وقد شهد للزهريّ بالفضل: الخلفاءُ، والأمراء، والعلماءُ المعاصرون، والتلاميذ والشيوخ في قرن الزهري وفي القرون التالية حتى يومنا، ولم تجتمع لأحدٍ من طبقة الزهري، والطبقات التالية، من عبارات الإطراء والمديح والتوثيق، كالتي قيلت في الإمام الزهري.

أ ـ فهذا عبد الملك بن مروان يَشهدُ له، ويُعجبُ بـه ولـم يستكمل الزهريُّ طلب العلم، يوم وفد إلى دمشق، فقال له: إني أرى لك عيناً حافظةً وقلباً كيّساً، وحثّه على طلب العلم. وفي رواية أنه قال له: ما ماتَ رجلٌ ترك مثلك [تاريخ دمشق ص ٣٤]. وروى الذهبي في السِّيَر أنَّ الذي قال الجملة الأخيرة، سعيد بن المسيب [السِّيَر جـ ٥/٣٣٧]. وشهادة عبد الملك بن مروان للزهري، لا تقلّ عن شهادة ابن المسيّب من حيث التقويم العلمي؛ لأن عبد الملك بن مروان يُعدُّ من فقهاء المدينة وعلمائها، ومنهم مَن كان يعُدّه من الفقهاء السبعة قبل ولايته الخلافة.

---

(١) الشواهد: جمع شاهد وهو الدليل على صحة القول. والشهود: جمع شاهد، وهو مَنْ يشهد لصحة الكلام. والشهداء: جمع شهيد، بمعنى الذي يخبر بما رأى.

ب ـ وشهد له عمر بن عبد العزيز، فقال: «ما رأيتُ أحداً أحسن سوقاً للحديث، إذا حدّث، من الزهري». وقال عمر بن عبد العزيز يوماً لجلسائه: هل تأتون ابن شهاب؟ قالوا: إنّا لنفعل. قال: فأتوه، فإنه لم يبق أحدٌ أعلمُ بسُنَّةٍ ماضيةٍ منه. قال معمر: وإن الحسن البصري، وضرباءَه يومئذٍ لأحياء.

جـ ـ وعمرو بن دينار المكّي الجمحي (ت ١٢٦ هـ)، أحد الأعلام، يشهد للزهري بالتفوّق في بابه، مع أنه معاصر له، والمعاصرة حجاب، كما يقولون. فقد روى ابن عساكر عن الشافعي أنه قال: ذُكر الزهريُّ يوماً عند عمرو بن دينار فقال عمرو: وأيُّ شيء عند الزهري؟ أنا لقيتُ جابراً، ولم يلْقه، ولقيت ابن عمر، ولم يلْقه، ولقيتُ ابن عباس ولم يلْقه، فقَدِمَ الزهريُّ مكة، فقيل لعمرو بن دينار: قَدِمَ الزهري مكة. فقال عمرو: احملوني إليه ـ وكان عمرو قد أُقْعد، فحُمل إليه، فلم يأتِ إلى أصحابه إلاّ بعد ليلٍ، فقالوا له: كيف تركت الزهري؟ فقال: والله، ما رأيتُ مثل هذا القرشيِّ قطُّ!.

وروى ابن حجر عن سفيان بن عُيَيْنة قال: مرض عمرو، فعاده الزهريُّ، فلما قام الزهريُّ قال: ما رأيتُ شيخاً أنصَّ للحديث الجيد من هذا الشيخ.

د ـ ومكحول الشامي، تابعيّ، كان أحد فقهاء الشام في عصره (ت ١١٣ هـ)، قيل له: مَنْ أعلم مَنْ لقيتَ يا أبا عبد الله؟ قال: ابن شهاب الزهري. قيل: ثم مَنْ؟ قال: ابن شهاب. قيل: ثم مَنْ؟ قال: ابن شهاب. ومعنى هذا أنه لم يرَ أعلم منه.

هـ ـ وعراك بن مالك الغفاري المدني (توفي حوالي سنة مائة) كان عالماً، من أصحاب عمر بن عبد العزيز. قال جعفر بن ربيعة: قلتُ لعراك بن مالك: مَنْ أفقه أهل المدينة؟ قال: أما أعلمهم بقضايا رسول

الله وقضايا أبي بكر وعمر وعثمان، وأفقههم فقهاً وأعلمهم بما مضى من أمر الناس، فسعيد بن المسيب، وأما أغزرهم حديثاً؛ فعروة بن الزبير، ولا تشاء أن تفجّر من عبيد الله بن عبد الله بحراً إلّا فجّرته.

قال: وأعلمهم عندي جميعاً ابن شهاب؛ فإنه جمع علمهم جميعاً إلى علمه. وهذه شهادة ثمينة، لأنها جمعت في الزهري علم أعلم أهل المدينة من الفقهاء السبعة، ولأنها ربما قيلت وسعيد، وعروة، وعبيد الله، أحياء، وهؤلاء توفّوا في منتصف العشرة الأخيرة من القرن الأول، فيكون بين صدور هذه الشهادة ووفاة الزهري حوالي ثلاثين سنة، وهذه سنوات قد ينمو فيها علم الزهري ويزيد.

و ـ والليث بن سَعْد (٩٤ ـ ١٧٥ هـ): كان فقيه مصر في زمانه، وقد عدّه بعضهم أعلم من مالك. قال الليث بن سعد: ما رأيتُ عالماً قطُّ أجمع من ابن شهاب ولا أجمع علماً منه، ولو سمعتَ ابن شهاب يحدّث في الترغيب لقلت لا يحسنُ إلا هذا، وإنْ حدّث عن الأنبياء وأهل الكتاب، قلت: لا يحسنُ إلّا هذا، وإنْ حدّث عن الأعراب والأنساب، قلت: لا يحسن إلّا هذا، وإن حدّث عن القرآن والسّنّة، كان حديثه بوعي جامع.

وكان يختم حديثه بدعاء جامع يقول: اللّهمَّ إني أسألك من كلّ خير أحاط به علمك في الدنيا والآخرة، وأعوذ بك من كلّ شرّ أحاط به علمك في الدنيا والآخرة.

ز ـ وقتادة بن دعامة البصري (ت ١١٧ هـ): وكان من أعلم أهل العراق وقال سعيد بن المسيّب: ما أتاني عراقي أحسنُ من قتادة. ومع ذلك فقد رُوي عن قتادة أنه قال: ما بقي أحدٌ أعلمُ بسنّة ماضية من ابنِ شهاب. وفي رواية أنه قال: ما بقي أحد أعلم بالسُّنّة من الزهري ورجلٌ آخر. يعني نفسه.

حـ ـ وقال أحمد بن حنبل: الزهري أحسن الناس حديثاً وأجود الناس إسناداً.

ط ـ مالك بن أنس، صاحب المذهب، وصاحب الموطأ، والذي قيل فيه: «لا يُفتىٰ ومالك في المدينة». . . قال الإمام مالك: كان الزهري إذا دخل المدينة لم يحدّث بها أحد من العلماء حتى يخرج. وقال: أدركت مشايخ بالمدينة أبناء سبعين وثمانين، لا يؤخذ عنهم، ويقدّم ابن شهاب وهو دونهم في السنّ فيزدحم الناس عليه. وقال أيضاً: إن هذا العلم دين، فانظروا عمَّن تأخذون دينكم، لقد أدركتُ سبعين عند هذه الأساطين ـ وأشارَ إلى مسجد رسول الله ـ يقولون: قال فلانٌ، قال رسول الله، فما أخذتُ عنهم شيئاً، وإنَّ أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان أميناً؛ لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن ويقدم علينا محمد بن مسلم، وهو شاب، فنزدحم على بابه.

ولكن قوله: «وهو شاب» فيه نظر، لأن الإمام مالك، لم يدرك الزهريَّ في شبابه، أو لم يأخذ العلم عن الزهري في شبابه، وإنما أخذ عنه وهو قريب من الستين، إلّا إذا كان يريد بالشباب، القوة والنشاط، أو مقارنة سنّه، بأعمار الشيوخ الذين أدركهم. ويؤيد هذا الروايةُ السابقةُ التي يقول فيها (وهو دونهم في السنِّ).

ي ـ وكان يحيىٰ بن معين (١٥٨ ـ ٢٣٣ هـ) إماماً في الجرح والتعديل، وكان أعلم الناس في زمانه بالأحاديث: فكانوا إذا ذكروا راوياً لم تشتهر عنه الرواية وروى عنه الزهري وَحْده، يقول: كفاك قول الزهري سمعتُ فلاناً يحدّث عن فلان. انظر ترجمة «ابن أُكيمه» (عمارة) في «تهذيب التهذيب». وانظر ما نقلناه في ترجمة ابن أُكيمة أحد شيوخ الزهري.

ـ أقول: هذه عشر شهادات، صدرت عن عشرة رجال، كل شهادة في

أحد جوانب الزهري العلمية، شملتْ سعة علمه، وتفضيله على علماء عصره، وصدق لهجته وتوثيق رواياته، وبقي غير ما ذكرت عشرات، وقد يحتاج جمعها إلى مصنّف منفرد. ولكن الذي يرفع درجة هذه الشهادات أنها جاءته من أقاليم الإسلام كلها: من الحجاز، والشام، ومصر، والعراقين. وتضافرت نصوص العلماء على أنه كان أعلم الناس بالسُّنّة في عصره، وقد بلغ من استيعابه وإحاطته، أنه قال:

مكثْتُ خمساً وأربعين سنة أختلف بين الشام والحجاز، فما وجدتُ حديثاً أستطرفه، وفي رواية: «مكثت خمساً وثلاثين سنة» والرواية الأولى فيها مبالغة لأن ذلك يعني أنه استوعب العلوم في سنّ الخامسة والعشرين، وهذا لا يصحّ كما عرفنا من سيرته، ولعلّ الرواية الأثبت ما نقله أبو نعيم في «الحلية» وقال عبد الوهاب ـ واحد من السند ـ: «خمساً وعشرين سنة»[(١)]. ورُوِيَ عن نافع بن مالك قال: «قلت للزهري: أما بلغك أن رسول الله قال: «مَنْ طلب شيئاً من هذا العلم الذي يراد به وجه الله، يطلب به شيئاً من عرض الدنيا، دخل النار؟» فقال الزهري: ما بلغني هذا عن رسول الله. فقلتُ له: كل حديث رسول الله بلغك؟ قال: لا، قلتُ: فنصفه؟ قال: عسى. قلت: فهذا في النصف الذي لم يبلغك».

٣ ـ أصحاب الزهري وتلاميذه:

لم يكن غريباً بعد أن عانىٰ الزهري في صباه ما عانىٰ من السهر والسفر، وخدمة شيوخه، وبعد أن عرف الناس قوة حفظه وشدة إتقانه وأمانته وصدقه في العلم، أن ينتشر صيتُه في الآفاق ويُقبِل عليه طلاب

(١) وجدتُ في تاريخ دمشق رواية عن شعيب بن أبي حمزة، أن الزهري قال: «ما وجدتُ أحداً يفيدني في تردّدي إلى الشام حديثاً». وهذه أثبت؛ لأنه لم يكن في الشام أيام الزهري مَنْ يأخذ عنه.

العلم من كلّ فجّ يكتبون حديثه، وقد نقل عنه العلم عددٌ كبير من أهل الأقاليم الإسلامية التي كانت مراكز للعلوم الإسلامية، وهي: العراقان، والشام، والحجاز، ومصر.

أما الحجاز: فأشهر تلاميذه، الذين نقلوا العلم عنه: عمرو ابن دينار، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وعراك بن مالك، وهشام بن عروة، وموسى بن عقبة، وصالح بن كَيْسان، ومحمد بن علي بن الحسين، وزيد بن أسلم، وربيعة، وعبد الله بن أبي بكر بن محمد بن حزم، وسعد بن إبراهيم، وأبو الزبير، وعمر بن عبد العزيز، ومحمد ابن المنكدر، وأبو الزِّناد، وعبد الله بن ذكوان، وأشهرهم: مالك بن أنس صاحب المذهب. وسوف نعرف مقدار تأثير الزهري في هؤلاء عندما نذكر معلومات قصيرة عنهم، بعد ترتيبهم على حروف المعجم.

وأما الشام: فروى عنه: الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، ومكحول الشامي، وسليمان بن أبي كريمة، وشعيب بن أبي حمزة، وغيرهم.

ومن العراقيْن: البصرة والكوفة: سفيان بن عُيينة، وأيوب السختياني، والحكم بن عُتَيبة، ومنصور بن المعتمر، ومعمر، وغيرهم.

ومن مصر: الليث بن سعد، ويزيد بن أبي حبيب، وجعفر ابن ربيعة بن شراحيل، وبُكير بن عبد الله بن الأشجّ، وعمرو بن الحارث المصري، وغيرهم.

وشهر بعض تلاميذه بأنهم أثبت الناس فيه، وأنهم أصحابه: وهم: سفيان بن عُيينة، وزياد بن سعد، ومالك، ومعمر بن راشد، ويونس ابن يزيد الأيلي، وعُقيل بن خالد الأيلي، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وشعيب بن أبي حمزة. قالوا: كان كاتب الزهري.

وسوف أُثبت أشهر مَنْ روى عنه في هذا الترتيب المعجمي.

٤ ـ معجم تلاميذ الزهري:

● أبان بن صالح بن عمير (٦٠ ـ ١١٨ هـ): توفي بعسقلان فلسطين.

● إبراهيم بن أبي عبلة شمّر بن يقظان، الرملي أو الدمشقي (ت ١٥٢ هـ).

● إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري: مدني، نزل بغداد، وولي قضاء المدينة، وكان محدّثاً موثوقاً، توفي سنة ١٨٣ هـ، وولد سنة ١٠٨ هـ، ولذلك ضعّفه بعضهم في أحاديث الزهري لأنه كان صغيراً عندما سمع من الزهري. قال ابن معين في حديث «جمع القرآن»: ليس أحد حدّث به أحسن من إبراهيم بن سعد. وقد حدّث مالك بطرف منه. وقال ابن عُيينة: كنتُ عند ابن شهاب فجاء إبراهيم بن سعد، فرفَعَه وأكرمه، وقال: إنّ سعداً أوصاني به، وسعدٌ سعدٌ.

● إبراهيم بن الوليد: من بني أُميّة، عرض على الزهري كتاباً[1].

---

(١) إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك، تولى الخلافة بعد أخيه يزيد بن الوليد الناقص، مدة سبعين يوماً ثم خلع نفسه، وبايع مروان بن محمد، وبقي إلى أن قتله العباسيون سنة ١٣٢ هـ. قال ابن عساكر: سمع الحديث من الزهري. وروى معمر قال: رأيتُه جاء إلى الزهري بكتاب فعرضه عليه، ثم قال له: أحدّث بهذا عنك يا أبا بكر. فقال: إي لعمري، مَنْ يحدّثكموه غيري. وقد اتخذ بعض المستشرقين هذه القصة ذريعة للطعن في الزهري، واتهامه بأنه يقرّ الأحاديث الموضوعة، ويروجها وما كنتُ أُريد مناقشة هذه القصة لولا تجدّد المطاعن في السُّنّة النبوية في زماننا، واتخاذهم من الروايات المشتبهة وسيلة للطعن، لسهولة التغرير بمَن لا عِلْمَ لهم بأصول الرواية. وهذه الشبهة مردودة من وجوه:
أ ـ لقد صرّح ابن عساكر بسماع إبراهيم بن الوليد من الزهري، فيكون إبراهيم قد عرض على شيخه صحيفة سمعها منه، وهذا يسمى في اصطلاح المحدّثين (عرض المناولة) قال الشيخ ابن الصلاح في مقدمته: القسم الرابع من أنواع تحمّل =

● إسحاق بن يحيىٰ الكلبي، الحمصي: من أصحاب الزهري، وذكره ابن حبّان في الثقات.

● إسحاق بن راشد الحرّاني، أو الرقيّ. وثّقه ابن حبّان.

● أيوب بن أبي تميمة كَيْسان السختياني: نسبة إلى عمل السختيان، وهو جلود الضأن، وهو بصري (٦٦ ـ ١٣١ هـ)، ثقة في روايته وفقهه، ذكره ابن عساكر فيمن روى عن الزهري، وكان يأتي الزهري ويعرض عليه ويُجيزه.

● ابن أبي ذئب (محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة).

● الأوزاعي (انظر عبد الرحمن بن عمر).

● أبو إدريس الخولاني (عائذ الله بن عبد الله).

● أُسامة بن زيد الليثي المدني، عن الزهري عن أنس.

= الحديث (المناولة) فإن كان معها إجازة، مثل أن يناول الشيخُ الطالبَ كتاباً من سماعه، ويقول: اروِ هذا عنّي أو يأتيه الطالبُ بكتاب قد سمعه من الشيخ فيتأمله الشيخ ثم يقول له: اروِ عنّي هذا ويسمىٰ هذا (عرض المناولة). وقد قال الحاكم: إنَّ هذا سماعٌ عند كثير من المتقدمين وحكوه عن مالك والزهري، وربيعة، ومجاهد... إلخ. وقد أخبر كثير من تلاميذ الزهري أنهم كانوا يعرضون عليه أحاديثه التي سمعوها منه، فيتأملها ويجيزهم بها والذي صنعه إبراهيم من هذا القبيل.

ب ـ قوله: «فمَن يحدّثكموه غيري»، معناه أنكم ليس لكم أُستاذ غيري، وما في صحفكم من الأحاديث أخذتموه عنّي، ولا يعرف بصحتها أحدٌ غيري، إنْ كان فيها ما تفرّد به الزهري، حيث قال مسلم: إن الزهري يروي تسعين حديثاً لا يرويها غيره.

جـ ـ إنَّ إبراهيم بن الوليد لم ترِوِ لـه كتب السُّنّة شيئاً ولم تذكره كتب الجرح والتعديل في رواية الحديث، فأين إذن أحاديثه التي يدّعون أنها مختلطة بالأحاديث النبوية، وأنها من الموضوعات؟!

● بكر بن سوادة بن ثمامة الجذامي، أبو ثمامة المصري: توفي في خلافة هشام بن عبد الملك. وكان ثقة، أرسله عمر بن عبد العزيز إلى أهل إفريقية ليفقّههم.

● بكر بن وائل بن داود التيمي الكوفي: كان يجالس الزهري، وهو ثقة.

● بُكَيْر بن عبد الله الأشجّ: المدني، نزيل مصر (ت ١٢٧ هـ)، وكان ثقة مأموناً.

● ثابت بن ثوبان العنسي الدمشقي: ثقة، وابنه عبد الرحمن ابن ثابت.

● ثور بن يزيد بن زياد الكلاعي الحمصي: (ت ١٥٥ هـ) ببيت المقدس، وكان يعدّ من صالحي أهل الشام.

● جعفر بن برقان، الكلابي: مولاهم، الجزري الرقيّ، (ت ١٥٤ هـ).

● جَعفر بن ربيعة بن شرَحْبِيل بن حسنة الكندي، المصري، (ت ١٣٦ هـ)... قال أحمد: كان شيخاً من أهل الحديث ثقة، ونقل عن أبي داود أنه لم يسمع من الزهري. وفي تاريخ دمشق: «حدّثني الليث عن جعفر بن ربيعة قال: قلت لعراك بن مالك: مَنْ أفقهُ أهل المدينة...» الخبر [ص ١٤٦]. وكان الزهري قد كتب إليه كتاباً.

● ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي، (ت ١٤٢ هـ): المعروف بربيعة الرأي، روى ابن عساكر: قال ربيعة للزهري في آخر زمانه: لو أنك سكنت المدينة وجلست في مسجد رسول الله ﷺ فأفتيتَ الناس.

وفي «سير الأعلام» عن مالك قال: قَدِمَ ابن شهاب المدينة، فأخذ

بيد ربيعة ودخلا إلى بيت الديوان، فما خرجا إلى العصر، فقال ابن شهاب: ما ظننتُ أن بالمدينة مثلك، وخرج ربيعة وهو يقول: ما ظننتُ أن أحداً بلغ من العلم، ما بلغ ابن شهاب. وانظر «مالك بن أنس».

● روح بن جناح الأموي الدمشقي: وثّقه بعضهم وضعّفه آخرون.

● زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني: سكن مكة ثم تحوّل إلى اليمن، فهو مكّي عالم بحديث الزهري، وكان من أثبت أصحاب الزهري، وقد يلقب بالزهري.

● زيد بن أسلم العدوي المدني (ت ١٣٦ هـ): كان محدّثاً وفقيهاً صالحاً.

● زمعة بن صالح الجَنَديّ، عن الزهري، عن أنس بن مالك.

● سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، (ت ١٢٧ هـ): كان قاضي المدينة والقاسم بن محمد حيّ. ترك الإمام مالك الرواية عنه، لأنه تكلّم في نسب مالك. وهو ثبت عند بقية العلماء. قال ابن جُريج: أتيت الزهري بكتاب أعرض عليه فقلتُ: أعرض عليك؟ فقال: إني وعدت سعداً في ابنه (إبراهيم) وسعدٌ سعدٌ. قال ابن جريج: فقلتُ: ما أشدّ ما تفْرَقَ منه. وشهادة الزهري لا تعني التوثيق العلمي فقط، وإنما تعني الهيبة منه لمكانه، لما روي عن ابن عُيينة: لما عُزِلَ سعدٌ عن القضاء كان يُتّقى كما كان يُتّقى وهو قاضٍ. وعدّه ابن حجر من شيوخ الزهري. ولكن روى ابن عساكر عن إبراهيم بن سعد قال:

سمعت أبي يسأل الزهريَّ عن شيء من الخُلْع والإيلاء، فقال: «إنَّ عندي فيه لثلاثين حديثاً ما سألتموني عن شيء منها». [تاريخ دمشق ١٠٥]. وكان سعدٌ يشهدُ للزهري بالتفوق، فروى إبراهيم بن سعد عن أبيه قال: «ما أرى أحداً جمع بعد رسول الله ﷺ ما جمع ابن شهاب».

● سعيد بن عبد العزيز التّنوخي الدمشقي (٩٠ - ١٦٧ هـ): وكان لأهل الشام، كمالك لأهل المدينة، وكان يقول: ما ابن شهاب إلاّ بحرٌ. وروى الذهبي في «سير الأعلام» عن سعيد بن عبد العزيز قال: كنّا نأتي الزهري بالراهب - وهي محلة قبلي دمشق - فيقدّم لنا كذا وكذا لوناً.

● سفيان بن حسين بن الحسن الواسطي: سمع من الزهري بالموسم، وقد وثّقوه إلاّ في حديث الزهري، توفي في خلافة هارون، وقيل في خلافة المهدي.

● سفيان بن عُيَيْنة بن أبي عمران ميمون الهلالي الكوفي: سكن مكة. وقيل: إن أباه عيينة هو المكّي (١٠٧ - ١٩٨ هـ)، ولد سنة ١٠٧ هـ، وكتب عنه الحديث سنة ١٤٧ هـ. قال ابن المديني: ما في أصحاب الزهري أتقن من ابن عيينة. وقالوا: أثبت أصحاب الزهري مالك وابن عُيَينة. انتقل من الكوفة إلى مكة سنة ١٦٣ هـ، وبقي إلى أن مات.

عن سفيان بن عُيينة قال: جلستُ إلى الزهري، فأنشده رجل مديحه، فأعطاه قميصه، فقيل: أتعْطي على كلام الشيطان؟ فقال: مَنْ ابتغى الخيرَ اتّقى الشرّ. ويبدو أنه كان ذا ذكاء ووعي منذ صغره، لأنه لم يلتق الزهريَّ طويلاً ومع ذلك عُدّ من أتقن أصحاب الزهري، وقد توفي الزهري وعمر سفيان حوَالَي سبعة عشر عاماً، ولا بدَّ أنه طلب العلم في سنٍّ مبكرة. وقد قال الذهبي في «تذكرة الحفّاظ»: وطلب سفيان العلم في صغره.

● سليمان بن داود الخولاني الدمشقي الداراني: كان حاجباً لعمر ابن عبد العزيز، وكان مقدّماً عنده، وَوُلْدُهُ في داريا المحروسة إلى اليوم.

● سليمان بن أرقم البَصْري مولى الأنصار: سكن اليمامة، ومولده بالبصرة. روى عن الزهري، وروى الزهريُّ عنه. وهو متروك الحديث.

وكان أحد الأسباب التي جعلتهم لا يأخذون أحاديث الزهري المرسلة، قال الشافعي: إرسال الزهري عندنا ليس بشيء وذلك أنّا نجده يروي عن سليمان بن أرقم [انظر الفصل السابع ـ مسند الزهري).

● سليمان بن سليم الكناني الكلبي: أبو سلمة الشامي القاضي (ت ١٤٧ هـ)، وكان قاضياً في مدينة حمص، وهو ثقة مأمون عابد تَقيّ.

● سليمان بن موسى الأموي، الدمشقي: فقيه أهل الشام في زمانه، وكان أعلم أهل الشام بعد مكحول، توفي سنة ١١٩ هـ.

● سليمان بن كثير العبدي البصري، أصله من واسط. قالوا: إنه ليس به بأس، إلّا في الزهري، لأنه اختلطت عليه صحيفته.

● شعيب بن أبي حمزة دينار الأموي، مولاهم (ت ١٦٢ هـ): ثقة في الزهري كتب عن الزهري إملاء للسلطان (هشام)، وكان من كتّاب هشام.

عن شعيب بن أبي حمزة قال: سمعتُ الزهري يقول: ما وجدتُ أحداً يفيدني في تردّدي إلى الشام حديثاً. وهذه الرواية أصدق الروايات، فقد رويت عن شعيب روايات كثيرة في هذا الموضوع، ولكنهم جعلوه يقول: في تردّدي «بين الشام والحجاز» وجعلوا مدة تردّده «خمساً وأربعين سنة» أو «خمساً وثلاثين» أي: منذ رحلته الأولى إلى دمشق. وهذه تصحّ إذا قصرت على تردده إلى الشام فقط؛ لأنه لم يكن في الشام يوم رحل إليها، مَنْ يأخذ عنهم، ولا تصحُّ في تردّده إلى الحجاز، لأنه عاد من رحلته الأولى، وطاف على بيوت الأنصار، وأخذ علماً كثيراً منهم.

● صالح بن أبي الأخضر اليمامي: مولى هشام بن عبد الملك، نزل البصرة، توفي بين الأربعين والخمسين ومائة، ضعّفوه في حديث الزهري؛ لأنه قال: حديثي، منه ما قرأت على الزهري، ومنه ما سمعتُ، ومنه ما وجدت في كتاب، فلستُ أفْصِل ذا، من ذا.

والمسموع والمقروء، جيّدان. ولكنه اختلط فيهما ما وجده في كتاب ولم يعرضه على الزهري. والعرض والسماع يستويان عند كثير من العلماء، كما سيأتي.

● صالح بن كَيْسان المدني: تُوفي زمن مروان بن محمد، وقيل بعد الأربعين ومائة. وهو من التابعين، كان مؤدّب ولد عمر بن عبد العزيز، رأى جماعة من الصحابة ولكنه أقبل على العلم متأخراً، فقالوا: تتلمذ للزهري وتلقن عنه العلم، وهو أكبر سنّاً من الزهري. حدّث معمر عن صالح بن كيسان قال: «كنتُ أطلب العلم أنا والزهري». وكان صالح بن كيسان من فقهاء المدينة والجامعين للحديث والفقه من ذوي الهيئة والمروءة.

● صدقة بن يسار، الجزري: من أهلِ الجزيرة، سكن مكة. قال له سفيان بلغني أنك من الخوارج. قال: كنتُ منهم، فعافاني الله منه. وهو راوٍ وثقةٌ. وكان يصلّي بمكة جمعة، وبالمدينة جمعة، وتوفي في أوائل خلافة بني العباس.

● صفوان بن سليم المدني القرشي الزهري: مولاهم، الفقيه (١٣٢ هـ). قال الإمام أحمد: هذا رجل يُستسقى بحديثه وينزل القطر من السماء بذكره. وهو ثقة من خيار عباد الله الصالحين.

● عبد الله بن مسلم بن عبيد الله: أخو محمد بن مسلم الزهري، وكان عبد الله أكبر من محمد، وكان عبد الله يروي عن محمد، ومحمد يروي عنه، وكان ثقة. وتوفي قبل أخيه.

● عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري (ت١٣٥ هـ): يروي عن الزهري، ويروي الزهريُّ عنه. كان كثير الحديث وكان رجل صدق. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: حديثه شفاء.

● عبد الله بن دينار البهراني: نسبة إلى بهر بن عمرو بن الحاف، زيدت النون على غير قياس، مثل «الصنعاني» في صنعاء. قال ابن معين: شامي ضعيف.

● عبد الله بن عبد الله بن أُويس بن مالك المدني: ابن عمّ مالك وصهره على أُخته، توفي سنة ١٦٨ هـ. وثّقه بعضهم، وضعّفه آخرون.

● عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري (ت ١٦٢ هـ): وكان ثقة كثير الحديث عالماً بالسّيرة.

● عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي الدمشقي: ضعيف لأنه يقلب الأسانيد.

● عبد الرحمن بن نمر اليحصبي الدمشقي: حضر مع أبناء هشام والزهري يُملي عليهم وهو من ثقات أهل الشام.

● عُبَيد الله بن أبي زياد الرصافي (ت ١٥٨ هـ): كان أخا امرأة هشام بن عبد الملك، وكان الزهري، لمّا قَدِمَ على هشام بالرصافة الشامية، لزمه عبيد الله، فسمع علمه وكتبه. ذكره ابن حبّان في الثقات، وعدّه الدارقطني من ثقات أصحاب الزهري.

● عبد الرحمن بن حسان الكناني، أبو سعيد الفلسطيني، ويقال: الدمشقي: قالوا: شامي ثقة.

● عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، الفَهْمي المصري، (ت ١٢٧ هـ): كان على مصر وكان عنده عن الزهري كتاب فيه مائتا حديث أو ثلاث مائة، كان الليث يحدّث بها عنه، وكان جدّه شهد فتح بيت المقدس مع عمر وكانت ولايته على مصر سنة ١١٨ هـ. وكان ثَبْتاً في الحديث.

● عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، (ت ١٥٥ هـ):

نزل بيروت في آخر عمره فمات بها مرابطاً وروى عنه من شيوخه الزهريّ أيضاً. قيل: هو من حمير، وقيل لأنه من أوزاع القبائل. ويقال نسبة إلى مكان جهة دمشق يُسمى الأوزاع. سكنه في صدر الإسلام بقايا من قبائل شتّى. قيل: ما كان بالشام أعلم بالسنّة منه. وكان السبب في موته أنه كان مرابطاً في بيروت فدخل الحمّام فزلق فسقط وغشي عليه ولم يُعلمْ به حتى مات. رُوِيَ أنه مرّ بقبر الزهري فقال: يا قبر كم فيك من حلم وعلم!.

وقال: ما أدْهن ابن شهاب قطُّ لملك دخل عليه ولا أدركت خلافة هشام أحداً من التابعين أفقه منه.

● عبد الرزّاق بن عمر الثقفي الدمشقي: متروك سُرقت كتبه عن الزهري، فصار يتتبّع أحاديث الزهري من هنا وهناك.

● عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، (ت ١٦٤ هـ): وكان فقيهاً ورعاً متابعاً لمذهب أهل الحرمين، ذابّاً عنه.

● عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، مولاهم، (ت ١٥٠ هـ): قال ابن معين: ليس بشيء في الزهري. قيل: وهو ثقة في كل ما روى عنه من الكتاب. فإذا قال: حدّثني وسمعت فهو محتجّ بحديثه، وإذا قال: قال: فهو شبه الريح.

● عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم، (ت ١٤٧): ثقة مأمون كثير الحديث.

● عثمان بن أبي روّاد الأزدي العتكي، مولاهم، البصري. روى عن الزهري وروايته موثوقة.

● عراك بن مالك الغفاري الكناني المدني: مات في زمن يزيد ابن

عبد الملك، وهو أكبر من الزهري، والزهري أصغر منه. كان من أشدّ أصحاب عمر بن عبد العزيز على بني مروان في انتزاع ما حازوا من الفيء والمظالم بأيديهم، فلما ولي يزيد بن عبد الملك ولّى عبد الواحد النصري على المدينة، فقرّب عراكاً، وكان يجلس معه على سريره، فبينما هو يوماً معه، إذْ أتاه كتاب يزيد بن عبد الملك، أن ابعث مع عراك حرسياً حتى يُنزله جزيرة دَهْلك (جزيرة بالقرب من اليمن)، وخذ من عراك حمولته. فقال عبد الواحد لحرسي: خذ بيد عراك، فابتعْ من ماله راحلةً ثم توجّه إلى دهلك، حتى تقرّه بها، ففعل الحرسي ذلك وما تركه يصل إلى أمّه. قالوا: وكان أبو بكر ـ أمير المدينة في عهد عمر ـ قد نفى الأحوص الشاعر إلى دهلك فلما ولي يزيد بن عبد الملك؛ أرسل إلى الأحوص فأقدمه عليه، فمدحه الأحوص فأكرمه.

وقال عقيل بن خالد: كنتُ بالمدينة في الحرس، فلما صلّيت العصر إذْ برجل يتخطّى الناس حتى دنا من عراك بن مالك فلطمه حتى وقع وكان شيخاً كبيراً، ثم جرّ برجله، ثم انطلق به إلى دَهْلك، فكان أهل دهلك يقولون: جزى الله عنّا يزيد خيراً، أخرج إلينا رجلاً علمنا اللَّهُ الخير على يديه. ويبدو أنه لم تطل مدة نفيه، فعاد إلى المدينة ومات فيها. وقد ذكرتُ قصتـه مطوّلة لما فيها من العِبَر والمواعظ فتدبّرها تجد فيها كثيراً من المعاني.

● عطاء بن قُرّة السلولي، الدمشقي: روى عن الزهري، ذكره ابن حبّان في الثقات.

● عُقَيل بن خالد الأيلي، (ت ١٤٤ هـ): كان شرطياً بالمدينة ومات بمصر. قال ابن معين: أثبت مَن روى عن الزهري، مالك ثم معمر، ثم عُقيل. وفي رواية: أثبت مَنْ روى عن الزهري: مالك، ومعمر، ويونس، وعقيل، وشعيب، وسفيان؛ فعقيل حافظ، ويونس

صاحب كتاب، قال ابن أبي حاتم: سُئِلَ أبي: أيما أثبت: عقيل أو معمر؟ فقال: عقيل أثبت، كان صاحب كتاب، وكان الزهري يكون بأيلة، وللزهري هناك ضيعة، وكان يكتب عنه هناك. وكان أهل المدينة في العصر الأموي يرفضون العمل في الشرطة المدنية، فكانت أكثر شُرَطها من أهل أيلة.

● عمر بن عبد العزيز (٦١ ـ ١٠١ هـ): كان في المدة التي عاش فيها ابن شهاب، تربّى وتعلّم في المدينة، وصار أميراً عليها من (٨٦ ـ ٩٣ هـ)، وجمع من العلم ما كان يمكن أن يضعه في مرتبة الزهري، ولكنه شُغِل عن ذلك بإمارته على المدينة ثم بخلافته، فلم يُنْقل عنه من العلم ما نُقِل عن غيره. ويُعَدَّ من علماء أهل المدينة. أخذ علم الفقهاء السبعة وروى عنهم.

روى معمر عن الزهري: قال سمرتُ مع عمر بن عبد العزيز ليلةً فحدّثتُه، فقال: كلّ ما ذكرت الليلةَ قد أتى على مسامعي، ولكنك حفظتَ ونسيتُ. وقد شهد عمر للزهري فقال: ما ساق الحديث مثل الزهري. وقال: ما أتاك به الزهريُّ بسنده، فاشدد يدك به!.

وقال: «عليكم بابن شهاب هذا، فإنكم لا تلقون أحداً أعلم بالسُّنَّة الماضية منه». وروى أبو عُبيد في كتاب «الأموال»، أن عمر ابن عبد العزيز أمر ابن شهاب أن يكتب مصارف الزكاة الثمانية، وكيف يكون تفريقُها فيهم، فكتب له كتاباً مطوّلاً، ذكر أبو عبيد جانباً منه في صفحة ونصف صفحة (ص ٥٧٨).

وفي «مسند عمر بن عبد العزيز» لمحمد بن سليمان الباغندي، مواطن من رواية عمر بن عبد العزيز عن الزهري. وفيه مواطن من رواية الزهري عن عمر أيضاً، فهو تلميذ، وشيخ.

● عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري: مولى قيس، توفي سنة

١٤٧ هـ. وولد سنة ٩٠ هـ. وكان فقيهاً أديباً راوياً للشعر، وهو ثقة عند أكثر العلماء.

● عمرو بن شُعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي، المدني الطائفي: روى عن الزهري، وروى الزهريُّ عنه، وهو ثقة عند أكثر العلماء.

● عمرو بن دينار المكّي الجمحي مولاهم (ت ١٢٦ هـ): أحد الأعلام.

● الليث بن سعد (٩٤ ـ ١٧٥ هـ): ولد بقرية قرقشندة في مصر: قالوا: كان دَخْل الليث كل سنة ثمانين ألف دينار، ما أوجب الله عليه زكاة. فقد كان كريماً معطاءً. روى ابن حجر عن عبد الله بن صالح قال: صحبت الليث عشرين سنة لا يتغدَّى ولا يتعشى إلّا مع الناس. وقال: كتب مالك إلى الليث أني أريد أن أدخل ابنتي على زوجها، فأحبّ أن تبعث إليّ بشيء من عُصْفُر، فبعث إليه ثلاثين حِمْلاً من عُصْفر، فصبغ لأهله ثم باع منه بخمسمائة دينار. حجّ الليث سنة ١١٣ هـ فسمع من ابن شهاب بمكة. وقال أبو داود: روى عن الزهري، وروى عن خمسة عن الزهري: حدّث عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن يزيد بن الهاد، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كَيْسان، عن الزهري. فهذا سَنَدٌ يساوي قرنين من الزمن في سلاسل الروايات، وهو يعيش في أيام الزهري، وكأنه حرص على هذه الرواية لمكانة عِلْم الزهري عنده. وكان الليث إمام أهل مصر في زمانه في الحديث والفقه. قال الشافعي: الليث أفقه من مالك، إلّا أنّ أصحابه لم يقوموا به.

● فُليح بن سليمان بن أبي المغيرة، المدني: مولى آل زيد بن الخطاب، وفليح لقبه واسمه عبد الملك. توفي سنة ١٦٨ هـ. وقد اعتمده البخاري في صحيحه وروى عنه الكثير.

● قُرَّة بن عبد الرحمن ابن حيوئيل توفي سنة ١٤٧ هـ، وكان الأوزاعي يقول: ما أحدٌ أعلم بالزهري من قرّة بن عبد الرحمن، يريد: أن قرَّة أعلم بحال الزهري من غيره، يعني فيما يخصّ حياة الزهري وترجمته.

● مالك بن أنس؛ (٩٣ - ١٧٩ هـ): يُعدُّ أحد أصحاب الزهري. قال مالك: قَدِمَ علينا الزهري، فأتيناه ومعنا ربيعة فحدّثنا نيّفاً وأربعين حديثاً ثم أتيناه في الغد، فقال: انظروا كتاباً حتى أحدّثكم، أرأيتم ما حدّثتكم به أمس؟ قال له ربيعة: هاهنا مَنْ يردّ عليك ما حدّثت به أمس، قال: ومَنْ هو؟ قال: ابن أبي عامر، قال: هات فحدّثته بأربعين حديثاً منها، فقال الزهري: ما كنتُ أرى أنه بقي أحدٌ يحفظ هذا غيري.

وكان مالك لشدّة حرصه على حفظ حديث ابن شهاب يجلس ومعه خيط، فإذا حدّث بحديث عن الرسول ﷺ، عقد عقدة حتى يعرف من عدد العقد عدد الأحاديث، ومقدار ما علق بذاكرته منها.

وقال: «كان ابن شهاب إذا جلس يحدّث ثلاثين حديثاً، فحدّث يوماً وعقدتُ حديثه، فأُنسيتُ منها حديثاً، فلقيته، فسألتُه عنه...». وكان مالك يحرص على لقاء ابن شهاب في وقت يخلو فيه من التلاميذ، فكان يأتيه في بيته. قال مالك: شهدتُ العيد، فقلتُ: هذا اليوم يخلو فيه ابن شهاب، فانصرفتُ من المصلّى حتى جلستُ على بابه، فسمعتُه يقول لجاريته انظري مَنْ بالباب، فنظرتْ، فسمعتُها تقول: مولاك الأشقر مالك، قال: أدْخليه، فدخلتُ. قال: فما تريد؟ قلتُ: تحدّثني، قال لي: هات فأخرجتُ ألواحي فحدّثني بأربعين حديثاً...».

وقد روى مالك في «الموطأ» عن الزهري، اثنين وثلاثين ومائة حديث غير ما نقل عنه من فقه الصحابة، والتابعين.

● محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي

بكر الصدّيق: وكان حسن الحديث عن الزهري كثير الرواية، من الثقات.

● محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري (ت ١٥٢ هـ): قتله غلمانه بأمر ابنه لأمواله بناحية «شغب وبدا» وكان ابنه سفيهاً، شاطراً، قتله للميراث. أقول: ولكن الذي كان يملك الأموال في المكان الذي ذكروه، محمد بن شهاب عمّ محمد ـ ويبدو أن هذه التَرِكَة آلت إلى بيت محمد بن عبد الله من محمد بن شهاب الزهري صاحبنا، ذلك أن محمد بن عبد الله كان متزوجاً من ابنة عمّه محمد بن شهاب واسمها أُم الحجّاج بنت الزهري.

وقد روى محمد بن عبد الله عن عمّه محمد بن مسلم، ووثّقه قومٌ، وضعّفه آخرون؛ حيث روى عن عمّه ثلاثة أحاديث لم يجدوا لها أصلاً، أحدها عن امرأته أُمّ الحجّاج بنت الزهري قالت: «كان أبي يأكل بكفّه كلها فقلتُ: لو أكلت بثلاث أصابع، قال: إن النبيّ ﷺ كان يأكل بكفّه كلها»، والله أعلم.

● محمد بن عبد الرحمن بن عُبَيْد القرشي التيمي، مولى آل طلحة: قال البخاري: قال لنا علي عن ابن عيينة، كان أعلم مَنْ عندنا بالعربية... وهو كوفي، ذكره ابن حبّان في الثقات.

● محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي (٨٠ ـ ١٥٨ هـ): سمع، أو عرض على الزهري، وهو ثقة، فقيه محدّث... كان جريئاً في نصح الخلفاء والأمراء، ويشبَّه بسعيد ابن المسيّب.

● محمد بن علي بن شافع بن السائب، المطلبي المكّي. روى عنه الإمام محمد بن إدريس. وقال: ثقة.

● محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي، الحمصي القاضي

(ت ١٤٨ هـ): سُئِلَ ابن معين: مَنْ أثبت مَنْ روى عن الزهري؟ فقال: مالك، ثم معمر، ثم عقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي، والزبيدي، وابن عيينة، وكلّ هؤلاء ثقات، والزبيدي أثبت من ابن عيينة. وقال الوليد بن مسلم: سمعتُ الأوزاعي يفضّل محمد بن الوليد على جميع مَنْ سمع من الزهري.

وقال محمد بن سالم: أتيت الزهري أقرأ عليه، فقال: تسألني وهذا محمد بن الوليد بين أظهركم، وقد حوى ما بين جنبيّ من العلم.

ورُوِيَ عن محمد بن الوليد أنه قال: أقمتُ مع الزهري عشر سنين... وكان أعلم أهل الشام بالفتوى والحديث. وقال علي ابن عياش: كان الزبيدي على بيت المال، وكان الزهري به معجباً يقدّمه على جميع أهل حمص.

ولذلك يعدُّ من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري.

● معاوية بن يحيىٰ الصدفي عن الزهري، عن أنس بن مالك.

● معقل بن عبيد الله الجزري، العبسي (مولاهم)، (ت ١٦٦ هـ). ثقة.

● معمر بن راشد الأزدي، مولاهم، البصري: سكن اليمن (ت ١٥٣ هـ). ولما دخل صنعاء كرهوا أن يخرج من بين أظهرهم فقال لهم رجل: قيّدوه فزوّجوه. ويُعَدُّ معمر من أثبت أصحاب الزهري.

روى ابن سعد عن معمر قال: أتيت الزهري بالرُّصافة[1] فلم يكن أحد يسأله عن الحديث، فكان يُلقي عليّ.

وقد صنّف معمر كتاباً يُعدُّ من أول ما صُنّف في الحديث والفقه،

---

(١) الرُّصافة: بضم الراء، وهي رُصافة الشام التي بناها هشام بن عبد الملك ليسكنها صيفاً هرباً من الطاعون لما وقع بالشام، وهي تقع في سورية شرق حلب.

ولعلّه هو المدرج في آخر كتاب «المصنّف» لتلميذه عبد الرزاق ابن همّام. وكلّ ما جاء فيه - في الجامع - عن معمر، عن الزهريّ.

● موسى بن عُقبة بن أبي عياش الأسدي، مولى آل الزبير (ت ١٤١ هـ): قالوا: لم يكن بالمدينة أعلم بالمغازي منه، في زمنه. وكان ابن معين يقول: كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصحّ الكتب. وكان موسى بن عقبة عالماً بالمغازي، ويُعدُّ من أوائل المصنّفين فيها.

● موسى بن يسار الأردني: كان مستقيم الحديث. (ت ١٦٠ هـ).

● هشام بن سعد المدني: كان صالح الحديث.

● هُشَيْم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي، الواسطي، قيل: إنه بخاري الأصل (٥ - ١٨٣ هـ): سمع من الزهري وهو صغير، وكان لقيه في مكة فكتب عنه صحيفة فجاءت الريح فحملت الصحيفة فطرحتها فلم يجدوها، وحفظ هشيم منها تسعة.

وقيل: إنه ذاكر شعبة بحديث الزهري، ولم يكن شعبة كتب عن الزهري فأخذ شعبة الصحيفة فألقاها في دجلة، فكان هشيم يروي عن الزهري من حفظه.

● يحيىٰ بن سعيد بن قيس الأنصاري (ت ١٤٦ هـ): أحد أعلام المدينة في الفقه والحديث، وكان قريباً في منزلته العلمية من الزهري. وقد روى عن الزهري، وروى الزهريُّ عنه.

● يزيد بن أبي حبيب؛ (ت ١٢٨ هـ): لم يسمع من الزهري، إنما كتب إليه الزهري.

● يزيد بن رومان الأسدي، مولى آل الزبير: ذكره ابن حبّان في الثقات.

● يزيد بن عبد الله بن أُسامة بن الهاد الليثي، المدني، (ت ١٣٩ هـ): وكان كثير الحديث، ثقة.

● يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي الدمشقي (ت ١٣٤ هـ): قال سعيد: رأيت يزيد بن يزيد، يعرض على الزهري.

● يونس بن يزيد بن أبي النجاد، (ت ١٥٩ هـ): ويُعدُّ من أثبت الناس في حديث الزهري. وكان قد كتب عن الزهري، وكان ينزل عليه في داره.

● يوسف بن يعقوب عن الزهري عن أنس.

٥ ـ مجلسه العلمي، وطرق نشره العلم:

لقد دَرَسَ على الزهري علماء كثيرون، أحصيتُ منهم سبعين رجلاً في الفقرة الرابعة من هذا الفصل، أكثرهم من أهل الحجاز، بعامّة، وأهل المدينة بخاصّة، ومن أهل الشام عدد قد يصل إلى العشرين. وعدد من أهل مصر، والعراق.

فهل كانت له حلقة يأوي إليها الطلابُ، وما طرق نشر العلم التي اتّبعها وما التوجيهات التربوية التي أُثِرتْ عنه؟.

أ ـ كان الزهري كثير التنقّل، فلم يستقرَّ في مكان واحد طويلاً. فقد التقاه التلاميذ، في مسجد دمشق، وفي أرضه التي كان يملكها بـ «شغب»، وفي المدينة، ومكة، وفي الرصافة الشامية، وفي «الراهب» قرب دمشق. وفي البادية. فهو كثير التنقّل؛ لما رُوِيَ أن زياد بن سعد قال للزهري: «إنَّ حديثك ليعجبني، ولكن ليست معي نفقة فأتبعك، فقال له الزهري: اتبعني أُحدّثك، فأُنفق عليك».

وعن عقيل بن خالد قال: «إنَّ الزهري كان يخرج إلى الأعراب، يفقّههم ويعطيهم، أو يعظهم».

ويبدو أنه كان في كل بلدة يحلّ فيها يمكث مدة يقصده فيها التلاميذ ويأخذون عنه، فإذا جاء مكة للحج أو العمرة كانت تطول إقامته، قبل الفريضة وبعدها. ففي ترجمة تلميذه هشيم بن بشير أنه لقيه في مكة فكتب عنه صحيفة. وفي ترجمة عمرو بن دينار المكّي، أنه مرض فعاده الزهري، فلما قام الزهري قال: «ما رأيتُ شيخاً أنصَّ للحديث الجيد من هذا الشيخ».

وفي رواية، عن الشافعي قال: «قَدِمَ الزهريُّ مكة، فقال عمرو ابن دينار: احملوني إليه، وكان عمرو بن دينار قد أُقْعِدَ، فحُمل إليه، فلم يأتِ إلى أصحابه إلّا بعد ليلٍ...»... ولو كانت مدة إقامة الزهريّ في مكة مقصورة على أداء المناسك لما فرغ لذلك. وفي ترجمة تلميذه عقيل بن خالد: «وكان الزهري يكون بأيلة وللزهري هناك ضيعة، وكان يكتب عنه هناك».

وفي ترجمة معمر بن راشد أنه أتاه بالرّصافة الشامية وكتب عنه، وكان الزهري يكون بالرصافة عندما يكون هشام بن عبد الملك هناك.

وعندما كان يقصد المدينة، تطول إقامته حيث أهله من بني زهرة، ومنزله. ففي ترجمة الإمام مالك أنه تبع الزهري إلى منزله في يوم العيد.

وروى ابن سعد عن عبد الرحمن بن عبد العزيز قال: «دخل عُبيد الله بن عمر ومالك بن أنس على الزهري، وعيني الزهري بهما رطوبة وهو منكبٌّ، على وجهه خرقة سوداء، فقالا: كيف أصبحت يا أبا بكر، فقال: أصبحتُ وأنا معْتلّ من عينيّ فقال عبيد الله: جئناك لنعرض عليك شيئاً من حديثك...».

ويُفْهَم من مجموع الروايات السابقة، وروايات ستأتي أن الزهري لم تكن له حلقة علم ثابتة يومية في مسجد، كما هو حال كثير من العلماء

فقد يكون في المسجد[1] ويتحلّق حوله الناس، وقد يكون في البيت،

---

(١) روى ابن عساكر: «كان الزهري لا يترك أحداً يكتبُ بين يديه، فأكرهه هشام بن عبد الملك فأملى على بنيه، فلما خرج من عنده، دخل المسجد، فاستند إلى عمود ثم نادى: يا طلبة الحديث... هلمَّ فاكتبوا». وتدلّ هذه الرواية على أن الزهري أملى على أولاد هشام في قصر هشام، لأنه كان معلّماً ومؤدّباً لهم، ثم خرج وأملى على طلبة العلم في المسجد. وقول ابن عساكر: «فأكرهه هشام»... جاءت في رواية أخرى عن الزهري: «كُنّا نكره الكتاب (أي الكتابة والإملاء) حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء، فرأيتُ أن لا أمنعه مسلماً». وفي رواية أن هشام بن عبد الملك سأل الزهري أن يُملي على بعض ولده، فدعا بكاتب فأملى عليه أربع مائة حديث ثم خرج الزهري من عند هشام قال: أين أنتم يا أصحاب الحديث فحدّثهم بتلك الأربعمائة الحديث، ثم ادّعى هشام بعد شهر أن الكتاب ضاع، فدعا بكاتب فحدّثه بالأربع مائة الحديث. وهذه القصة اتخذها أعداء السُّنّة النبوية، بل أعداء الإسلام وسيلة أخرى للطعن في أمانة الزهري، وأنه يلبّي رغبة الحكومة في وضع ما ترغب من الأحاديث. وأنت ترى أيّها القارىء المتفهّم أنه ليس في النصّ ما يدلّ على ذلك:

أ ـ فقوله: «أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء»: ذلك أن الزهري كان يمتنع عن كتابة الأحاديث للناس، وذلك ليعتمدوا على ذاكرتهم ولا يتّكلوا على الكتب، فلما طلب منه هشام وأصرّ عليه أن يُملي على ولده، ليمتحن حفظه، وأملى (أربعمائة حديث) وقال: أكرهونا على كتابة (الأحاديث) فحدّث الناس (بالأربعمائة الحديث). وقد حرّف الأعداء هذه النصوص، إمّا جهلاً باللغة وإما مكراً وخبثاً، فجعلوها: «أكرهونا على كتابة أحاديث» واللفظ بهذا التنكير قد يُفهمُ منه وضع أحاديث ليست في السُّنّة. ولكن لفظ (حديث) جاءت منكرة في قوله: «أربعمائة حديث» لأنها تمييز المائة، والتمييز يكون هنا مفرداً منكراً مجروراً. وإنما قال الزهري: «كتابة الأحاديث» وألـ التعريف هنا، (ألـ) التي تدلّ على العهد، أي: الأحاديث النبوية، وعندما أملى على الناس بعد كراهته الكتابة، أملى «الأربعمائة الحديث» وعرّف الأربعمائة لأنها تدلّ على العهدية، أي الأحاديث التي أملاها على أولاد هشام.

ب ـ ولكن دعوة الزهري إلى كتابة الأحاديث وجمعها في كتاب، لم تكن في عهد هشام بن عبد الملك فقط فهناك روايات تجعل بداية تدوين الزهري الحديث في =

ولكن يُفْهم أيضاً أنَّ أيام الزهري لا تخلو جميعها من مجلس علم وطلب علم، لما روى إبراهيم بن سعد قال: «سمعتُ ابن شهاب يحدّث قال: لقيني سالم ـ كاتب هشام بن عبد الملك ـ فقال: إنّ أمير المؤمنين يأمرك أن تكتب لولده حديثك، قال: فقلتُ له: لو سألتني عن حديثين أُتبع أحدهما الآخر ما قدرت على ذلك، ولكنِ ابعث إليَّ كاتباً أو كاتبين، فإنه قلّ يومٌ إلاّ يأتيني قوم يسألونني عمّا لم أسأل عنه بالأمس قال: فبعث إليَّ كاتبين، فاختلفا إليَّ سنة».

= عهد عمر بن عبد العزيز، فروى الحافظ ابن عبد البرّ في «جامع بيان العلم» (١ ـ ٧٦) عن ابن شهاب قال: «أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السُّنن، فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً». وروى أبو عبيد في كتاب «الأموال» أن عمر بن عبد العزيز أمر ابن شهاب أن يكتب مصارف الزكاة الثمانية. وروى الدارمي في سننه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل المدينة أن انظروا حديث رسول الله فاكتبوه. وأعمّ الروايات، رواية أبي نعيم في تاريخ «أصبهان»: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق انظروا حديث رسول الله فاجمعوه واحفظوه...». وقال ابن حجر في «الفتح» (١ ـ ٢٠٨): «أول مَنْ دوّن الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز». وإذا كنّا نحترس عند قراءة تاريخ بعض خلفاء بني أُميّة ممن كانوا أكثر ميلاً إلى الدنيا، فإننا لا نشكّ في صدق نيّة عمر بن عبد العزيز، خامس الخلفاء الراشدين، وأنه كان يريد حفظ السُّنّة الصحيحة ولذلك بدأ بطلب جمعها من أعلامها: ابن شهاب الزهري، وأبي بكر بن حزم. ولكن لماذا عدَّ ابن شهاب طلب هشام إكراهاً، ولم يصف طلب عمر بن عبد العزيز بذلك؟ الجواب عندي: أن عمر بن عبد العزيز، لم يكن يريد جمع الحديث ليضعه بين أيدي طلاب العلم، وإنما أراد جمعه ليكون بأيدي القضاة، والأمراء والخلفاء، ليسيروا على هديه في تنفيذ الأحكام الشرعية مما لم يوجد في القرآن الكريم. أما طلب هشام، فكان يريده لأولاده، وهم تلاميذ الزهري يريد أن يؤدّبهم بالمنهج الذي يراه مناسباً لطلبة العلم، والزهري يرى أن الحفظ يشحذ الذهن ويقوّي الذاكرة وينشّط الهمّة ويدعو إلى دوام المذاكرة، أما الكتاب؛ فإنه يدعو العقل إلى الاتّكال والكسل، وقد أثبتت التجارب التربوية صحة منهج الزهري التربوي.

ولكن أين كان مجلسه الذي كان يصاحبه فيه الكاتبان ويأتيه فيه الناس؟ يؤخذ من مفهوم الأخبار أن مجلسه كان في البيت، لما روى ابن عساكر عن الليث قال: وكان ابن شهاب يسمُر على العسل، كما يسمر أصحاب الشراب على الشراب، ويقول: اسقونا وحدّثونا، فإذا رأى بعض أصحابه قد نَعَسَ قال له:

ما أنت من سمّار قريش الذين قال الله تعالى: ﴿ سامراً تَهْجُرُون ﴾[1] قال: وكانت له قبّة معصفرة وعليه ملحفة معصفرة وتحته مجلس مُعَصْفَر. وروى ابن عساكر عن موسى بن عبد العزيز قال: كان ابن شهاب إذا أبى أحدُ من أصحاب الحديث أن يأكل طعامه حَلَف ألاّ يحدّثه عشرة أيام. وهذا الذي رأيناه من وصف مجلسه لا يكون إلاّ في بيت.

ب ـ توجيهات تربوية: كان الزهري مدرسة في طرائق أخذ العلم، وكان أيضاً مدرسة في طرائق العطاء، وفي دروسه، لم يكتفِ بإملاء الحديث والفقه على التلاميذ، ولكنه كان يعمل على توجيههم إلى العلم، والعمل بالعلم، وطرائق أخذ العلم.

أما توجيهاته في باب أخذ العلم، فإننا نذكر منها: قوله: «إنَّ للعلم

(١) قال تعالى: ﴿ قد كانت آياتي تُتْلىٰ عليكم فكنتم على أعقابكم تنكصون مستكبرين به سامراً تهجُرون ﴾ [المؤمنون: ٦٦ ـ ٦٧]. والسامر: من السمر وهو السهر في الليل. وتهجرون من هجر هجراً، أي: هذى وتكلم بغير معقول، أو أفحش في كلامه. وكان المشركون يجتمعون حول البيت بالليل يسمرون، وكانت عامّة سمرهم ذكر القرآن وتسميته سحراً وشعراً. ومستكبرين وسامراً، وتهجرون... أحوال ثلاثة من فاعل (تنكصون). وكأنَّ الزهري يقول لصاحبه، لست من هؤلاء فلماذا تنعس وتترك الحديث. قال ابن عباس: إنما كره السمر حين نزلت هذه الآية. وقد ثبت أن رسول الله ﷺ كان يسمر مع أصحابه بعد صلاة العشاء في شؤون المسلمين.

غوائل، فمن غوائله أن يُترك العالمُ حتى يذهبَ علمُه، ومن غوائله النسيان، ومن غوائله الكذب، وهو أشدُّ غوائله»[1].

وقوله: «إنما يُذهبُ العلمَ النسيانُ وقلّةُ المذاكرة».

ونقل الذهبي في «السير» أن الزهري كان يحدّثُ ثم يقول: «هاتوا من أشعاركم وأحاديثكم فإنَّ الأُذُن مجّاجة وإنَّ للنفس حَمْضَة»[2].

وقال: «ما طلب الناسُ شيئاً خيراً من المروءَة، ومن المروءَة ترْكُ صحبةِ مَنْ لا خير فيه ومَنْ لا يُستفاد منه عَقْلٌ، فترْكُهُ خيرٌ من كلامه». ومن أقواله: «إعادةُ الحديث أشدُّ من نقل الصخر». وفي رواية: «تكرير الحديث في المجلس أشدُّ عليَّ من نقْل الصخر»[3].

---

(١) الغوائل: جمع غائلة، وهي المهلكة، ويريد هنا، ضياع العلم. وفي الحديث الصحيح: «إنَّ الله لا يقبضُ العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يَقْبضُ العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبق عالماً اتخذ الناسُ رؤوساً جُهّالاً، فسُئِلوا فأفتوا بغير علم، فضلّوا وأضلّوا».

(٢) قوله: «الأُذن مجّاجة»: هذا على الاستعارة، والأصل: مجَّ الشرابَ من فمه: رمى به. ويريد أن الأُذن تملُّ السماعَ إذا كثُر عليها الشيءُ، وقالوا: «هذا كلام تمجُّه الأسماعُ». وقوله: للنفس حَمْضَة: من حمض ـ باب نصر ـ يقال حمض عن الشيء: كرهه، وحمض الشيء عنه: حوّله عنه. والحَمْضة: النفور من الشيء لدى أول سماعه. ومن الباب نفسه: حَمَضَ بالشيء: اشتهاه، والحَمْضة: الشهوة إلى الأكل. وقد يريد بها واحداً من معنيين. ومراده أنَّ النفس تملُّ من كثرة الجدّ، وتشتهي اللهو البريء، ليعينها على النشاط. وفي الحديث الصحيح: «كان النبيُّ ﷺ يتخوّلنا بالموعظة في الأيام كراهة السآمة علينا». قال ابن حجر: ويُستفاد من الحديث استحباب ترك المداومة في الجدّ في العمل الصالح خشية الملال. وإن كانت المواظبة مطلوبة لكنها على قسمين: إما كل يوم مع عدم التكلّف، وإما يوماً بعد يوم، فيكون يوم الترك لأجل الراحة، ليقبل على الثاني بنشاط، وإما يوماً في الجمعة، والضابط الحاجة مع مراعاة وجود النشاط.

(٣) قوله: «إعادة الحديث» قد يُراد به الحديث النبوي، وقد يُراد به الكلام بعامّة. =

وقال: «لا يُرضي الناسَ قولُ عالمٍ لا يعملُ، ولا عَمَلُ عاملٍ لا يعلمُ»، ومن نصائحه في أخذ العلم ـ قوله: «مَنْ طلب العلم جملةً، ذهب منه جملةً، إنما كنّا نطلب حديثاً أو حديثين». . . وارجع إلى الفصل السابق، تجد فيه مجموعة من التوجيهات التي استقيناها من الزهري التلميذ.

جـ ـ طرائق تحمّل التلاميذ العلم عن الزهري: ذكر علماء مصطلح الحديث ثماني طرق لتحمّل الحديث، وهي:

١ ـ سماع لفظ الشيخ، وهي إملاءٌ وغيره، من حفظ ومن كتاب.

٢ ـ القراءة على الشيخ، ويسمّيها أكثر المحدّثين عرضاً، سواءٌ قرأتَ عليه بنفسك أو قرأ غيرك وأنت تسمع، من كتاب أو حفْظٍ، حفِظَ الشيخ أم لا، إذا أمسك أصله هو أو ثقة، وهي رواية صحيحة واختلفوا

= وإعادة كلامٍ في مجلس واحدٍ، ثقيل على المتكلم والسامع معاً، أما المتكلم، فلأنه يحتاج إلى بواعث ومثيرات ليكون كلامه ممزوجاً بنفسه، ويستقبله السامعون باستحسان، وإلا كان كلامه بارداً. وأما ثقله على السامع، فلأن أهل المجلس قسمان: قسم ذكيٌّ سريع الفهم وقسم بطيء الفهم، فإذا استحسن بطيء الفهم إعادة الحديث، فإنه يكرهه الذكيّ سريع الفهم. قال الجاحظ في كتاب البيان والتبيين: جعل ابن السمّاك يوماً يتكلّم، وجاريةٌ له حيث تسمع كلامه، فلما انصرف إليها قال لها: كيف سمعت كلامي؟ قالت: ما أحسنه لولا أنك تكثر ترداده! قال: أردده حتى يفهمه مَنْ لم يفهمه، قالت: إلى أن يفهمه مَنْ لا يفهمه قد ملّه مَنْ فهمه، ونقل عن قتادة قال: «لا يُعادُ الحديث مرتين». وقال: وجملة القول في الترداد أنه ليس فيه حدٌّ يُنتهى إليه، ولا يُؤتى على وصفه وإنما ذلك على قَدْر المستمعين، ومَنْ يحضره من العوّامّ والخواصّ، وقد رأينا الله عزّ وجلّ ردّد ذكر قصة موسى وهود وهارون وشعيب وإبراهيم ولوط وعاد وثمود، وكذلك ذكر الجنة والنار، وأمور كثيرة، لأنه خاطب جميع الأمم من العرب وأصناف العجم، وأكثرهم غبيٌّ غافل أو معاند مشغول الفكر ساهي القلب، وأما أحاديث القصص والرقّة فإنّي لم أرَ أحداً يعيب ذلك.

في مساواتها للسماع من لفظ الشيخ، ورجحان السماع عليها ورجحانها عليه. فرُوِيَ عن مالك وأصحابه ومعظم علماء الحجاز مساواة السماع بالعرض.

وجمهور أهل المشرق يرجّحون السماع على العرض.

وهناك رأي ثالث يرجّح العرض على السماع من الشيخ.

٣ ـ الإجازة: وهي أضربٌ: منها: أن يُجيز معيّناً لمعيّن: مثل: أجزتك البخاري، أو ما اشتملت عليه كتبي. وهذا أعلى أضربها المجرّدة عن المناولة، والذي عليه الجمهور جواز العمل بها.

٤ ـ المناولة[1]: وهي ضربان: مقرونة بالإجازة، ومجردة. فالمقرونة أعلى أنواع الإجازة مطلقاً ومن صورها أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه، أو مقابلاً به ويقول: هذا سماعي أو روايتي عن فلان فارْوِه، أو أجزتُ لك روايته عنّي، ثم يبقيه معه تمليكاً، أو لينسخه.

ومنها: أن يدفع إليه الطالب سماعه فيناوله الشيخ وهو عارف متيقّظ ثم يعيده إليه ويقول: هو حديثي أو روايتي فارْوِه عنّي، وقد يسمى هذا «عرض المناولة».

وهذه المناولة كالسماع في القوّة عند الزهري ـ كما سيأتي ـ وعدد من العلماء. ومن العلماء مَنْ يجعلها أدنى من القراءَة والسماع.

والضرب الثاني من المناولة: المجرّدة، بأن يناوله، مقتصراً على القول: هذا سماعي، وقد منعها كثير من العلماء، وأجازها بعضهم.

---

(١) استشهد البخاري للمناولة بحديث أن النبيّ ﷺ كتب لأمير السريّة كتاباً، وقال: لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبيّ ﷺ.

٥ ـ الكتابة: وهي أن يكتبَ الشيخُ مسموعه لحاضر أو غائب، بخطّه أو بأمره، ويأذن له في روايته عنه، وقد سوّى البخاري بينها وبين المناولة، واستشهد لها بكتابة عثمان المصاحف وإرسالها إلى الأقاليم وأمرهم بالاعتماد على ما فيها ومخالفة ما عداها[1].

٦ ـ إعلام الشيخ الطالبَ أنَّ هذا الحديث أو الكتاب سماعه مقتصراً عليه من غير أن يأذن له في روايته وجوّز العمل بها كثير من أهل الحديث.

٧ ـ الوصيّة: كأن يوصي بكتاب إلى غيره عند سفره أو موته، فجوّز بعضهم للموصى له روايته عنه بتلك الوصية؛ لأن في دفعها له نوعاً من الإذن وشبهاً بالمناولة.

٨ ـ الوِجادة: وهي أن يقف الطالب على أحاديث بخط راويها، فله أن يقول: وجدتُ أو قرأتُ بخط فلان أو في كتابه بخطه، حدّثنا فلانٌ ويسوق الإسناد والمتن، وهو من باب المنقطع.

والآن ننظر في الطرق التي اتّبعها الزهري في نقل العلم إلى تلاميذه: بناءً على النصوص التي وصلتنا في كتب التراجم:

الطريق الأولى: الإملاء على الطلاب من لفظ الزهري، ومن حفظه: وهي السماع.

وهي أكثر الطرق استعمالاً في أُسلوب الزهري، وشواهدها لا تحصى، فقد أملى على أبناء هشام بن عبد الملك، وأملى على كاتبين لهشام بن عبد الملك وأملى على مالك بن أنس، ويونس بن يزيد. وعدد كثير من تلامذته.

أما كونه يُملي من حفظه؛ لما رُوِيَ أنه كان لا يترك أحداً يكتب بين

(١) ومن شواهد المكاتبة: أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه رجلاً وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى، فلما قرأه مزّقه. [البخاري حديث ٦٤].

يديه ولا يجيز الكتابة عنه، وكان هدفه من ذلك تمرين الذاكرة على الحفظ، ومن غير المعقول، أن ينهى تلاميذه عن شيء، ويفعله هو. وجاء في خبر طلب هشام بن عبد الملك منه الكتابة لولده، أنه قال: لو سألتني عن حديثين أتبع أحدهما الآخر ما قدرتُ على ذلك. ذلك أنه يروي من حافظته، ويبدو أنَّ الإملاء لم يكن في مسانيد معينة، أو موضوعات فقهية معينة وإنما كانت متنوعة، يوحي بها الموقف أو السائل، حيث كان السائل يأتي إلى الزهري فيسأله عن الحديث في موضوع معين، فتستدعي الذاكرة ما عندها من الأحاديث في هذا الباب، والأسئلة تكون متعدّدة ومتنوعة فتكون الأحاديث تبعاً لها. ولذلك قال الزهري: «فإنه قلّ يوم إلاّ أن يأتيني قوم يسألوني عمّا لم أسأل عنه بالأمس». واستدعاء الأحاديث بالسؤال هي طريقة تداعي المعاني المعتمدة في التعليم. فمن الخطأ أن نقول للتلميذ ماذا تحفظ، أو هات ما تحفظ، والصحيح أن نوجّه إليه السؤال، ثم نستقبل الإجابة في موضوع خاص أو في جزئية من المعرفة.

الطريق الثانية: العَرْض: وكان الزهري يسوّي بين القراءة على الشيخ، والسماع منه، لما روىٰ محمد بن عبد الله، بن أخي الزهري قال: سمعتُ عمّي ما لا أُحصي يقول: ما أُبالي قرأتُ على المحدّث أو حدّثني كلاماً أنْ أقول فيه «حدّثنا» وروى معمَر قال: ورأيتُ أيوب السختياني يعرض عليه العلم فيُجيزه. وروى ابن سعد في «الطبقات» عن عبد الرحمن بن عبد العزيز قال: دخل عبيد الله بن عمر بن حفص، ومالك بن أنس على الزهري. . . فقال عبيد الله: جئناك لنعرض عليك شيئاً من حديثك فرأيت مالكاً يقرأ عليه، فقال الزهري: «حسبك عافاك الله، ثم عاد عبيد الله فقرأ. . .».

وقال معمر سمعتُ الزهريَّ يقول: «القراءة على العالم والسماع منه سواء إنْ شاء الله».

الطريقة الثالثة: المناولة: لما رُوِيَ عن عُبيد الله بن عمر بن حفص قال: دفعتُ إلى ابن شهاب كتاباً نظر فيه فقال: اروه عنّي.

وهذه المناولة، كالسماع في القوة عند الزهري وعدد من العلماء، ويرى بعضهم أنها منحطّة عن السماع، ومن هؤلاء العلماء سفيان الثوري، ولذلك روى ابن عساكر عن سفيان الثوري قال: «أتيت الزهري، فتثاقل عليّ، فقلتُ له: أتحبُّ لو أنك، لو أتيت أشياخنا فصنعوا بك مثل هذا؟. فقال: كما أنت، ودخل، فأخرج إليّ كتاباً فقال: خذ هذا فارْوِهِ عنّي، قال الثوري: فما رويت عنه حرفاً»[1]. وهذا لا يُعدُّ قدحاً في طرق رواية العلم التي يجيزها الزهري، وإنما أراد الثوري أن يسمع الحديث من لفظ الزهري، فهو عراقي كوفي، قطع إلى الزهري الفيافي والقفار ليسمعه لا ليتناول كتاباً منه، لاعتقاده أن السماع أعلى درجات التحمّل. وكان يرى رأي الزهري في قوّة المناولة: ربيعة الرأي، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، ومجاهد، والشعبي، ومالك وغيرهم. [تدريب الراوي جـ ٢/٤٦].

وقد روى ابن عساكر، والذهبي في «السير» عن عبيد الله بن عمر ما يوحي بالطعن في طريقة المناولة عند الزهري، فقد جاء في المصدرين عن أبي حمزة عن عُبيد الله بن عمر قال: «كنتُ أرى الزهري يُعطىٰ الكتاب، أو يؤتى بالكتاب ما يقرأه ولا يُقرأ عليه، فيقال له: نروي هذا عنك، فيقول: نعم».

ولكن رواية ابن سعد في «الطبقات» (ص ١٧٣): «رأيتُ ابن

---

(١) انظر شواهد المناولة في البخاري، باب العلم... وقد جَعَل محقّقُ كتاب «الزهري» الأستاذ شكر الله بن نعمة الله، هذا الخبر من المآخذ على الزهري، وصنّفه تحت عنوان «المآخذ على الزهري»... وليس كما قال، فالمحقّق ليس له اطّلاع على أصول الحديث وعلومه.

شهاب يُؤتىٰ بالكتاب من كتبه، فيقال له: يا أبا بكر، هذا كتابك وحديثك نرويه عنك؟ فيقول: نعم، ما قرأه ولا قُرِىء عليه.

فقد أوضحت رواية ابن سعد، أن المعروض على الزهري من خطّه ومن حديثه. وفي رواية ابن عساكر «يُعطى الكتاب»، وهذا يدلّ على أن الزهري أمسك بالكتاب بيده. ومعنى هذا أنه نظر فيه، وعرف أنه خطّه، وكتابه والكتـاب يطلق على كل ما كتب، قليلاً كان أو كثيراً، وقد يكون المعروض عليه صفحة واحدة، فلا يحتاج إلى إدامة نظر، والله أعلم.

ومعنى: ما قرأه: أي: ما قرأه كلمة كلمة، وما الحاجة إلى قراءته إذا تأكّد أن الكتاب من خطّه باللمحة العابرة، إذا كان الكتاب صغيراً؟.

الطريقة الرابعة: الإجازة: وشاهد هذه الطريقة، قول معمر: ورأيت أيوب السختياني يعرض عليه ـ على الزهري ـ العلم، فيجيزه. وأعلى أنواع الإجازة: إجازةُ معين، لمعيّن. وقد يُعَدُّ الكتاب الذي عرض عبيد الله على الزهري ولم يقرأه، نوعاً من الإجازة. وقد أجاز العلماءُ العمل بهذا النوع من الإجازة [تدريب الراوي، ص ٢٩، جـ ٢].

الطريقة الخامسة: الكتابة: ذكر ابن حجر في «التهذيب» أسماء الرجال الذين رَوَوا عن الزهري، وذكر جعفر بن ربيعة، ويزيد بن أبي حبيب وقال «فيما كتب إليهما». ولذلك قال أبو داود إنهما لم يسمعا من الزهري. وقال نافع بن زيد: «أخبرني جعفر بن ربيعة أنَّ ابن شهابٍ كتب إليه».

٦ ـ جهوده في خدمة السُّنّة وقيْد العلم:

أ ـ ما صبر أحدٌ على العلم صبْره ولا نَشَـرَهُ نَشْرَه: روى ابن عساكر، عن الليث، قال ابن شهاب: «ما نشرَ أحدٌ من الناس هذا العلم نَشْري، ولا بذله بَذْلي».

وفي رواية: «ما صبر أحدٌ على العلم صَبْري، ولا نَشَره أحدٌ نَشْري» وهذا الذي قاله الزهري، صحيح تؤيّده الشواهد، ويشهد على صدقه الواقع التاريخي لعلم الحديث الشريف.

أما صبره على العلم؛ فقد تحدّثنا عنه في الفصل الذي أفردناه في وصف جهود الزهري في طلب العلم، وبينّا هناك ما عاناه في سبيل طلب العلم، وانفراده في اتّباع طرق لم يتبعها معاصروه.

ولعلَّ من صبره على العلم: تفرّغه له، وانكبابه عليه، واشتغاله به، وصَرْف همّته كلها إليه، فلم نعرف أنه اشتغل بتجارة، أو جمع مال، ولم نعرف أنه اشتغل بالنساء والأولاد، وكلّ مَنْ عرفنا من ذريّته أنه كان له (ابن ابن) هو الوحيد الذي سيرثه، وعرفنا له بنتاً اسمها أُمّ الحجّاج، تزوّجها ابن أخيه محمد بن عبد الله...

وانهماك الزهري في العلم، جعل امرأته تضيق به، لما روى ابن خلّكان (جـ ٤/١٧٧) أنه كان إذا جلس في بيته وضع كتبه حوله فيشتغل بها عن كل شيء من أمور الدنيا، فقالت له امرأته يوماً: «والله لهذه الكتب أشدُّ عليَّ من ثلاث ضرار»(١). وهذا الخبر قد يدلّ على أنَّ الزهري، لم يكن له إلّا زوجة واحدة، وكان منشغلاً عنها بالعلم، مما جعلها تفضل أن يكون لزوجها ثلاث زوجات غيرها، وينالها حصتها من العناية معهنّ.

أما المال الوفير الذي كان يأتيه من ديوان العطاء، ومن هدايا

---

(١) ضرار: هكذا جاءت في الأخبار التي وقعتُ عليها، وهي جمع ضَرَّة، بفتح الضاد المعجمة ولكنها لا تجمع هذا الجمع. قال الفيّومي في المصباح: ضرَّة المرأة: امرأة زوجها والجمع ضَرّات على القياس، وسُمع ضرائر، وكأنها جمع ضريرة، مثل كريمة وكرائم، ولا يكاد يوجد لها نظير. وأظنها في النص محرّفة، حيث جعلوا التاء راءً (ضرّات) أو حذفوا الهمزة قبل الراء (ضرائر).

الخلفاء، فقد كان يبذله لنشر العلم، والنفقة على التلاميذ، يقدّم لهم أشهى ما تطلبه نفوسهم، من العسل والسمن. ولو قُدّر للزهري أن يقيم في مكان واحد، لكان منزله أول مدرسة في تاريخ الإسلام تنفق على طلاب العلم.. ولكنه كان كثير الترحال، وفي كل مكان يحلّ فيه تكون مدرسة وتلاميذ، ونفقات. وكان التلاميذ يلازمونه في سفره، فينفق عليهم لما روي أن زياد بن سعد قال للزهري: «إنَّ حديثك ليعجبني، ولكن ليست معي نفقة فأتبعك، فقال له الزهري: اتبعني، أُحدّثك وأنفقْ عليك».

ولعلّ من نشره العلم، أو من أسباب نشره العلم، كثرة ترحاله، وإقامته في كل إقليم يرحل إليه، مما قرَّب المسافات للتلاميذ وهوّن عليهم الشقّة لملاقاته فقد تنقّل الزهري، من أقصى الشمال إلى الجنوب في البلاد التي كانت تعدُّ مراكز العلم، أو المراكز التي يوجد فيها أهل العربية فمن حلب في شمال سورية، إلى حمص في وسط سورية، إلى دمشق، ثم إلى « أيـلة » العقبة ثم إلى مصر، وإلى الحجاز: مكة، والمدينة.

ومن نشره العلم، أن يقصد إلى الأعراب في البادية، يفقّههم، ويعظهم ويقدّم إليهم الطعام. قال مالك بن أنس: «كان ابن شهاب يجمع الأعراب فيتذكّر بهم حديثه، فإذا كان الشتاءُ شقَّ لهم العسل وجاءهم بالزبد، وإذا كان الصيف شقّ لهم وجاءَهم بالسمن». وفي رواية عن عُقيل بن خالد، أن الزهري كان يخرج إلى الأعراب يفقّههم ويعطيهم، قال عُقيل: فجاءه أعرابي وقد نَفَدَ ما في يده فمدّ الزهريُّ يده إلى عمامتي فأخذها عن رأسي فأعطاها الرجل، وقال: يا عُقيلُ، أُعطيك خيراً منها.

ب ـ جهوده في إثبات الأسانيد للأحاديث: روى أبو نُعيم في

«الحلية» قال: جلس إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة (ت ١٣٦ هـ) بالمدينة في مجلس الزهري، فجعل إسحق يقول: قال رسول الله ﷺ، فقال الزهري: ما لك! قاتلك الله يا ابن أبي فروة ما أجرأك على الله! أسند حديثك، تحدّثونا بأحاديث ليس لها خُطُم ولا أزمّة.

وعن الوليد بن محمد قال: «لما مررتُ مع الزهري على أبي حازم (لعلّه سلمة بن دينار الأعرج ت ١٣٥ هـ) وهو يقول: قال رسول الله ﷺ فقال الزهري: ما لي أرى أحاديث ليس لها خُطم ولا أزمّة».

وعن الوليد بن مسلم قال: «خرج الزهري من الخضراء (دار الإمارة بدمشق) فجلس عند ذلك العمود ـ في مسجد دمشق ـ فقال: يا أيها الناس، إنّا كنّا منعناكم شيئاً قد بذلناه لهؤلاء ـ يريد الحديث ـ فتعالوا أُحدّثكم. قال: فسمعهم يقولون: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فقال الزهري: يا أهل الشام، ما لي أرى أحاديثكم ليس لها أزمّة ولا خُطُم»(١).

قال الوليد ـ وقبض يده ـ: «تمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ».

وروى الذهبي في «السير» قال الشافعي: «قال ابنُ عُيَيْنَة: حدّث الزهريُّ يوماً بحديث، فقلتُ: هاته بلا إسناد، فقال: أترقى السطح بلا سلّم».

وقال عمرو بن دينار المكّي: «لم أَرَ أحداً أسْنَدَ للحديث من الزهري».

---

(١) الخُطُم: جمع خِطام، حبل يُجعل في عنق البعير، ويثنى في خطمه، أو كل ما وضع في أنف البعير ليُقاد به. والخطْمُ من الدابّة: مقدّم أنفها وفمها. والأزمّة: جمع زمام، وهو المِقْود. جعل الإسناد مثل الأزمّة والخطم على الجمال.

وعن سليمان بن حبيب المحاربي قال: «قال لي عمر بن عبد العزيز: ما أتاك به الزهري بسنده، فاشدد يديك به».

هذه الأخبار، وغيرها كثير، تدلّ على عناية الزهري بالسند، فيما يرويه، وعنايته بالسند في أحاديث مَنْ يأخذ عنهم من التابعين، كما تدلّ على توكيده على تلاميذه برواية الأحاديث مسندة. فهل كانت دعوة الزهري إلى الإسناد، بدايةً تنبّه إليها الزهري، أم كان الإسنادُ معمولاً به قبل الزهري؟

يبدو من النصوص التي وصلتنا أن الجاهليين كانوا يستخدمون السند في نقل الأخبار فقد نُسب إلى طرفة بن العبد، ويقال: للزبير بن عبد المطلب عمّ النبيّ ﷺ [طبقات الشعراء ٢٤٦]: المقطوعة الحكمية المشهورة التي مطلعها:

إذا كنتَ في حاجةٍ مُرْسلاً
فأرسلْ حكيماً ولا تُوْصِه

وفيها يقول:

ولا تذكر الدهرَ في مجلسٍ
حَديثاً إذا أنتَ لم تُحْصِه
ونُصَّ الحديث إلى أهله
فإنَّ الوثيقة في نصّه

وإذا صحّت نسبة هذا الشعر إلى جاهليّ، فإن دعوة الشاعر إلى «نصّ الحديث إلى أهله» نوعٍ من التوجيه الذي لا يوجب الالتزام. أما العناية بالسَّند، وجعله فرضاً في نقل الأخبار، إنما كان في حياة الرسول عليه الصلاة والسلام، وما تبع ذلك من قرون إلى يومنا.

أقول: بدأ الإسناد في حياة الرسول عليه السلام؛ لأنه عليه الصلاة والسلام دعا أصحابه إلى تبليغ الغائبين ما يسمعونه في حضرته. فقد ذكر

البخاري في كتاب العلم باب «ليبلغ العِلْمَ الشاهدُ الغائبَ، قاله ابن عبّاس عن النبيّ ﷺ». وباب «تحريض النبيّ ﷺ وَفْدَ عبد القيس على أن يحفظوا الإيمان والعِلْمَ ويخبروا مَنْ وراءَهم. وقال مالك بن الحويرث: قال لنا النبيّ ﷺ: «ارجعوا إلى أهليكم فعلّموهم»... وهؤلاء عندما يعلّمون قومهم، ينسبون هذا العلم إلى رسول الله ﷺ، وهو نوعٌ من الإسناد. كما عقد البخاري أيضاً باب «التناوب في العلم» وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: قال: «كنتُ وجارٌ لي من الأنصار في «بني أميّة بن زيد» وهي من عوالي المدينة، وكنّا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، ينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلتُ، جئتُه بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل، فعل مثل ذلك...» ونَقْلُ أحدهما إلى أخيه ما سمعه عن رسول الله ﷺ نوع من الإسناد.

وبعد وفاة رسول الله ﷺ، كان الصحابة يطلبون إسناد الأخبار إلى رسول الله، وقد يصرّون على تعدّد الشهود الذين سمعوا عن رسول الله ﷺ.

قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفّاظ» في ترجمة أبي بكر الصديق: كان أبو بكر أول مَنْ احتاط في قبول الأخبار، ثم روى الذهبي من طريق ابن شهاب عن قبيصة، أن الجدّة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورّث، قال: ما أجدُ لك في كتاب الله شيئاً، وما علمتُ أنَّ رسول الله ذكر لك شيئاً ثم سأل الناسَ، فقام المغيرة فقال: كان رسول الله يعطيها السدس. فقال له: هل معك أحدٌ؟ فشهدَ محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر.

وروى أيضاً عن أبي سعيد الخدْري، أنَّ أبا موسى سلّم على عمر من وراء الباب ثلاثاً، فلم يؤذنْ له، فرجع، فأرسل عمرُ في أثره، فقال: «لِمَ رجعتَ؟ قال: سمعتُ رسول الله يقول: «إذا سلّم أحدكم ثلاثاً فلم

يُجبْ، فليرجع». قال عمر: «لتأتيني على ذلك ببيّنةٍ أو لأفعلَنَّ بك، فجاءنا أبو موسى ممتقعاً لونه ونحن جلوس، فقلنا: ما شأنُك؟ فأخبرنا، وقال: فهل سمِعَ أحدٌ منكم؟ فقلنا: نعم، كلنا سمعه، فأرسلوا معه رجلاً منهم فأخبره».

وقد فهم بعض الباحثين من هذين الخبرين أن خطّة أبي بكر وعمر في الحديث ألّا يقبلا حديثاً إلّا ما رواه اثنان فأكثر من الصحابة، ولكن يؤخذ من أخبار أخرى، أن عمر وأبا بكر رضي الله عنهما أخذا بحديث الصحابي الواحد، وكان صنيع أبي بكر، وعمر في القصتين السابقتين، نوعاً من التثبّت والتحوّط في هاتين المسألتين [انظر السُّنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي - للسباعي، ص ٧٠]. وبهذا نعرف أن الإسناد كان موجوداً في العهد النبوي، وفي عهد الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، فما كان أحدهم ينقل خبراً سمعه من رسول الله إلّا أسنده إلى النبيّ ﷺ. ثم جاء التابعون، وكان من الطبيعي أن يصل إليهم الحديث مسنداً، فإذا سأل التابعيّ الصحابيَّ عن مسألة، كان الجواب عنها: سمعتُ رسول الله يقول، أو شاهدت رسول الله يفعل، فيأخذ التابعيُّ الجواب ويسنده إلى الصحابي، والصحابي أسنده إلى رسول الله ﷺ فلم يكن في عهد التابعين، أو كبارهم، صعوبة في الإسناد، لقرب الزمن بين التابعي ورسول الله وليس بينه وبين رسول الله إلّا الصحابي، وعندما جاء عصر صغار التابعين، وتابعي التابعين، وتعدّدت حلقات سلسلة الإسناد كان ذلك في العصر الذي شهده الزهري، ولاحظ فيه تهاون بعض الناس بالسند، فحثّهم على التمسّك به[1]، ولا يعني هذا أن إهمال الإسناد

(١) ويبدو أنَّ توجيه الزهري كان محله الشام، لما روينا قبل ذلك عن الوليد بن مسلم «أن الزهري قال: يا أهل الشام، ما لي أرى أحاديثكم ليس لها أزمّة ولا خُطُم، وتمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ». والوليد بن مسلم شامي. أما في المدينة فقد كان الإسناد مأخوذاً به في أساليب كبار التابعين، وحرص شيوخِ الزهري =

كان عامّاً في أساليب المحدّثين، ولكن الذي يُفهَم من الأخبار أن ذلك كان في أساليب التلاميذ، وبعض مَنْ يجلسون للتوجيه والتعليم، وقد يفعلون ذلك، جهلاً بمنزلة الإسناد، أو لأن الذين يسمعون كانوا من العامّة الذين يعنيهم الحكم الشرعي الذي يتضمنه الحديث النبوي.

جـ ـ عنايته بنصّ الحديث ومتنه:

١ ـ وقد شهد له أهل عصره أنه كان أحفظ أهل عصره للحديث، متنه وسنده وكان أحسنَ الناس تأدية للحـديث كما سمعه من التابعيّ، أو الصحابي يؤدّيه كما رواه شيخه، لا يزيد ولا ينقص. وشهد له بذلك صيارفة الحديث في أيامه، تلاميذ وشيوخاً. فهذا عمر بن عبد العزيز يقول: ما رأيتُ أحداً أحسن سَوْقاً للحديث ـ إذا حدّث ـ من الزهريّ. وقال: ما ساق الحديثَ مثلُ الزهري.

وعن عمرو بين دينار المكّي: قال: ما رأيتُ أحداً أنصَّ للحديث من الزهري. ورَوَوْا أن عمرو بن دينار مرض، فعاده الزهري، فلما قام الزهري قال: «ما رأيتُ شيخاً أنصَّ للحديث الجيد من هذا الشيخ».

وقال عليّ بن المديني: لا أعرف أحداً أحسنَ حديثاً من ابن شهاب. وهم يريدون بحسن الحديث، صحة متنه كما يُنقل عن الصحابة، لأن أحمد بن حنبل قال: «الزهريُّ أحسنُ الناس حديثاً وأجودُ الناس إسناداً».

وتشهد الأحداث التي وقعت له أنه كان من أحفظ الناس لمتن الأحاديث حيث جاء في خبر قدومه على عبد الملك بن مروان وسؤاله عمّا سمعه من ابن المسيّب عن عمر بن الخطاب في أُمهات الأولاد، قال الزهري: ثم كتب عبد الملك إلى هشام بن إسماعيل ـ والي المدينة ـ

= على الإسناد هو الذي جعله يحثّ الناس على ذلك.

مع ما قد عرف من حديثي ـ أن ابعث إلى ابن المسيّب فسلْه عن الحديث الذي سمعته يحدّث عن أُمهات الأولاد عن عمر بن الخطاب، فكتب إليه هشام بمثل حديثي ما زاد حرْفاً ولا نقص حرفاً.

وعندما سأله هشام بن عبد الملك أن يُمليَ على بعض ولده، دعا بكاتب فأملى عليه أربع مائة حديث. ثم أقام هشام شهراً أو نحوه، ثم قال للزهري: إن ذلك الكاتب الذي أمليت علينا قد ضاع، قال الزهري: «فلا عليك، ادعُ بكاتبٍ، فحدّثه بالأربع مائة الحديث، ثم قابل هشام بالكتاب الأول، فإذا هو لا يغادر حرفاً واحداً».

فالزهري حريص على رواية كلام رسول الله ﷺ، كما سمعه، لما روى الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري، أنه روى أن النبيَّ ﷺ قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» فسألتُ الزهري عنه، ما هذا؟ فقال: «من الله العلم وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم أمرّوا أحاديث رسول الله ﷺ كما جاءت».

ومن عنايته بمتن الحديث، تنبيهه المبكّر إلى آثار[1] الفتن والخلافات المذهبية والسياسية في الحديث الشريف، وكانت العراق منذ البداية موطن الخلافات والأهواء السياسية، فكثر بينهم الوَضْعُ في الحديث، بالزيادة على المتن الأصلي الصحيح، أو بوضع مَتْنٍ لم يكن أصلاً. ولذلك روى الذهبي في «السِّيَر» أن الزهري قال: يا أهل العراق يخرج الحديث من عندنا شبراً، ويصيرُ عندكم ذراعاً». وروى ابن سعد في «الطبقات» قول الزهري: «نُخرج الحديث شبراً فيرجع ذراعاً ـ يعني من العراق ـ وأشار بيده، إذ أوغل الحديثُ هناك، فرُوَيْداً به» أراد التأمّل

(١) وكان ذلك من أسباب عنايته بتدوين الحديث، لما روى ابن عساكر عن أبي الزناد قال: وقال الزهري: لولا أحاديث سالت علينا من المشرق ـ العراق ـ ننكرها لا نعرفها، ما كتبتُ حديثاً ولا أذنتُ في كتابه.

في الحديث الذي يدخل العراق، إشارة إلى التغيير الذي كان أهلَ العراق يحدثونه في متن الحديث. ورُوِيَ عنه قوله: «إذا سمعتَ بالحديث العراقيّ فارددْ به ثم اردد به». ولعلّ هذا السبب الذي جعل الزهري لا يأخذ عن أهل العراق، فلم أجد في شيوخه شيخاً عراقياً. وكلّ ما رواه عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ إنما أخذهُ عنه مشافهة عندما لقيه في دمشق.

٢ ـ بقي في هذا السياق خبرٌ رواه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» عن يونس بن محمد، حدّثنا أبو أُويس، سألتُ الزهري عن التقديم والتأخير في الحديث فقال «إنَّ هذا يجوز في القرآن، فكيف به في الحديث؟ إذا أُصيب معنى الحديث، ولم يُحلَّ به حراماً ولم يحرمْ به حلالاً، فلا بأس به، وذلك إذا أصبت معناه».

وهذا الخبر فيه نظر لتجويزه التقديم والتأخير في القرآن: فالتقديم والتأخير لا يجوز في ألفاظ القرآن، ولو لم يغيِّر المعنى؛ لأن القرآن نزل بهذا الترتيب ـ في سوره، وآياته، وألفاظ آياته ـ من عند الله، فلا يسوغ فيه إلا الاتّباع. ولأن إعجاز القرآن، في لفظه ومعناه، وفي طريقة نظمه، فلا تصحّ تلاوته إلّا كما نزل على محمد ﷺ. وقد أُنزل القرآن على سبعة أحرف، وتجوز القراءة بواحد من هذه الحروف، فالتقديم والتأخير، جائز إذا كان موافقاً أحد الحروف السبعة، وجاءت فيه رواية مسندة، أما إطلاق جواز التقديم والتأخير في كل مكان من القرآن، ولمَن يريد ذلك، فهذا لا يصحّ. قال ابن قتيبة: وقد تدبّرتُ وجوه الاختلاف في القراءات فوجدتها سبعة، ومنها الوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو «وجاءَت سكرة الحقِّ بالموت» في ﴿ وجاءَت سَكْرةُ الموتِ بالحق ﴾.

وهي قراءة نُقلتْ عن أبي بكر وابن مسعود رضي الله عنهما. قال

ابن قتيبة: «وكل هذه الحروف كلام الله تعالى نزل به الروح الأمين على روح رسول الله ﷺ» [النشر جـ ١/٢٨].

وأما التقديم والتأخير في رواية الأحاديث النبوية، فهو داخل في باب الخلاف حول «الرواية بالمعنى» وفي هذا الموضوع قال النووي في «التقريب»: إن لم يكن الراوي عالماً بالألفاظ ومقاصدها خبيراً بما يحيل معانيها، لم تجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف، بل يتعيّن اللفظ الذي سمعه، فإن كان عالماً بذلك، فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول: لا تجوز إلا بلفظ الحديث، وجوّز بعضهم في غير حديث النبي ﷺ ولم يجوّز فيه، وقال جمهور السلف والخلف: يجوز بالمعنى في جميعه إذا قطع بأداء المعنى... ولكن مَنْ الذي يستطيع أن يقطع أنه أدّى معنى مراد رسول الله من الحديث، وبخاصة أجيال التابعين ومَنْ تبعهم إلى يومنا، وإذا استطاع التابعون من العرب أن يؤدّوا المعنى، لأنهم في زمن الفصاحة والسليقة العربية، فهل يستطيع الرواةُ من أهل الأجيال التالية أن يجزموا بأنهم أدّوا المعنى؟.

قال السيوطي في «شرح التقريب»: إنما يجوز نقل الحديث بالمعنى، للصحابة دون غيرهم وبه جزم ابن العربي في أحكام القرآن، قال: لأنّا لو جوّزناه لكل أحد لما كُنّا على ثقة من الأخذ بالحديث. والصحابة اجتمع فيهم أمران: الفصاحة والبلاغة جبلةً، ومشاهدة أقوال النبي ﷺ وأفعاله، فأفادتهم المشاهدة عَقْل المعنى جملةً واستيفاء المقصود كله.

وقيل: يُمنع ذلك في حديث رسول الله ﷺ ويجوز في غيره، حكاه ابن الصلاح ورواه البيهقي في المدخل عن مالك، وروى عنه أيضاً أنه كان يتحفّظ من الباء، والياء، والتاء في حديث رسول الله ﷺ.

وروى الخليل بن أحمد أنه قال ذلك أيضاً، واستدلّ له بقوله عليه

الصلاة والسلام: «رُبَّ مُبلَّغٍ أوعى من سامع» فإذا رواه بالمعنى، فقد أزال عن موضعه معرفة ما فيه(١).

وقال الماوردي: إن نسي اللفظ جاز، لأنه تحمل اللفظ والمعنى وعجز عن أداء أحدهما، فيلزمه أداء الآخر، لا سيما أن تَرْكه قد يكون كتماً للأحكام. فإن لم ينسه، لم يجز أن يورده بغيره، لأنَّ في كلامه ﷺ من الفصاحة ما ليس في غيره. وقال القاضي عياض: ينبغي سدُّ باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلّط مَنْ لا يحسن ممّن يظن أنه يحسن، كما وقع للرواة قديماً وحديثاً، وعلى الجواز الأولىٰ إيراد الحديث بلفظه دون التصرف فيه، ولا شك في اشتراط أن لا يكون ممّا تُعُبد بلفظه وأن لا يكون من جوامع الكلم.

قال السيوطي: وقد ورد في المسألة حديث مرفوع رواه ابن منده في «معرفة الصحابة» والطبراني في «الكبير» من حديث سليمان بن أُكيمة الليثي: قال: قلتُ: يا رسول الله، إني أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أؤدّيه كما أسمع منك يزيد حرفاً أو ينقص حرفاً، فقال: «إذا لم تحلّوا حراماً ولم تحرّموا حلالاً وأصبتم المعنى فلا بأس». . . ونقل المحقق

---

(١) في صحيح البخاري «باب: قول النبيّ ﷺ، رُبَّ مُبَلَّغ أوْعَىٰ من سامع». وفي الباب حديث: «ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسىٰ أن يبلّغ مَنْ هو أوعىٰ له منه». قال ابن حجر في معنى عنوان الباب: المراد: رُبَّ مُبلَّغ ـ اسم مفعول ـ عني أوعى، أي: أفهم لما أقول، من سامع منّي. وقال ابن حجر في فوائد الحديث: الحثّ على تبليغ العلم، وجواز التحمّل قبل كمال الأهليّة، وأن الفهم ليس شرطاً في الأداء. وأنه قد يأتي في الآخر مَنْ يكون أفهم ممّن تقدّمه، لكن بقلّة. . . وقد استشهد الخليل بن أحمد بهذا الحديث لوجوب نقل كلام الرسول عليه السلام بحرفه، فعسى أن يكون في كلام رسول الله من المعاني، ما يستنبطه المُبَلَّغ، ولا يدركه السامع، وهذا واقع بالفعل، فما زال العلماءُ يتواردون على أحاديث رسول الله، جيلاً بعد جيل، فتجد عند المتأخرين من المعاني المستنبطة ما لم يفطن له المتقدمون.

في الحاشية: قال السخاوي: وهو حديث مضطرب لا يصحّ، بل رواه ابن الجوزي في «الموضوعات». وقال ابن حجر في الإصابة برقم ٣٤٣٤، وليس كما زعم ابن الجوزي وذكر للحديث طرقاً عدّة.

قال السيوطي: واستدلّ الشافعي على جواز الرواية بالمعنى: بحديث: «أنزل القرآن على سبعة أحْرف. فاقرؤوا ما تيسّر منه». قال: «وإذا كان الله برأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف، علمنا منه أن الكتاب قد نزل لتحلّ لهم قراءته وإن اختلف لفظهم فيه، ما لم يكن اختلافهم إحالة معنى، كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ، ما لم يحل معناه». وهذا الذي قاله الشافعي رضي الله عنه، إنما يريد به نَفْسه، فقد كان حجةً في اللغة، كما كان حجّة في الفقه، وينطبق على حال الصحابة، لما روى البيهقي في «المدخل» عن جابر بن عبد الله قال: قال حذيفة: إنّا قوم عرب، نردّد الأحاديث، فنقدّم ونؤخّر.

وأما التابعون؛ فلم يكونوا على طريق واحدة، فمنهم مَنْ كان يأتي بالحديث على المعنى، ومنهم مَنْ كان يحرص على اللفظ، فنقل السيوطي عن البيهقي قال: كان الحسن وإبراهيم والشعبي يأتون بالحديث على المعنى، وكان القاسم بن محمد وابن سيرين ورجاء ابن حيوة يعيدون الحديث على حروفه.

وعن سفيان الثوري قال: كان عمرو بن دينار يحدّث بالحديث على المعنى وكان إبراهيم بن ميسرة لا يحدّث إلاّ على ما سمع. وأسند عن وكيع: قال: إن لم يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس.

وأما الخبر الذي نقل عن الزهري في إجازة التقديم والتأخير في الحديث، فهو إن صَحَّ، إنما يريد به نفسه؛ لأنه كان من أفصح الناس في زمانه. والخبر نقله السيوطي في «تدريب الراوي» عن البيهقي مسنداً إلى أبي أُويس، عبد الله بن عبد الله (ت ١٦٧ هـ)، لم يتفقوا على

توثيقه في روايته عن الزهري، فقال الدارقطني: في بعض حديثه عن الزهري شيءٌ وأكثر العلماء على أنه ضعيف الرواية. ومع ذلك فإن الخبر لا يتفق مع حرص الزهري على نصّ الحديث، وشهادات العلماء له بأنه كان أنصَّ أهل زمانه في الحديث.

قال السيوطي: وهذا الخلافُ إنما يجري في غير المصنّفات، ولا يجوز تغيير شيء من مُصنّف، وإبداله بلفظ آخر، وإن كان بمعناه؛ لأن الرواية بالمعنى رخّص فيها مَنْ رخّص، لما كان عليهم في ضبط الألفاظ، من الحرج، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه الكتب.

وينبغي للراوي بالمعنى أن يقول عقيبه: أو كما قال، أو نحوه، أو شبهه أو ما أشبه هذا من الألفاظ، وقد كان قوم من الصحابة يفعلون ذلك وهم أعلم الناس بمعاني الكلام خوفاً من الزلل، لمعرفتهم بما في الرواية بالمعنى من الخطر. [تدريب الراوي جـ ١/١٠٣].

د ـ أول مَنْ دوَّن العلم:

١ ـ روى أبو نُعيم في «الحلية» عن محمد بن الحسن بن زبالة عن مالك بن أنس قال: «أول مَنْ دوّن العلم ابن شهاب». وفي «تاريخ دمشق» لابن عساكر عن محمد بن الحسن عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال: «أول مَنْ دوّن العلم وكتبه ابن شهاب».

وقال ابن حجر في «فتح الباري» جـ ١/٢٠٨: «قال العلماءُ: كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبّوا أن يُؤْخذ عنهم حفظاً كما أخذوا حفظاً، لكن لما قصرت الهِمَم، وخشي الأئمة ضياع العلم دوّنوه، وأول مَنْ دوّن الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين ثم التصنيف وحصل بذلك خيرٌ كثير».

وروى الحافظ ابن عبد البرّ في «جامع بيان العلم» عن ابن شهاب

قال: «أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السُّنن، فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً» [جـ ١ / ٧٦].

وروى أبو عُبيد في «الأموال الشرعية» ص ٥٧٨ / أن عمر ابن عبد العزيز أمر ابن شهاب أن يكتب مصارف الزكاة الثمانية وكيف يكون تفريقها معها فكتب له كتاباً مطوّلاً ذكر أبو عبيد جانباً منه.

هذه الأخبار، جعلتْ كثيراً من الباحثين في تاريخ تدوين العلم الشرعي بعامّة، والحديث النبوي بخاصةً، ينسبون أوّليّة تدوين العلم إلى ابن شهاب الزهري، وربما حدّدوا الزمن بنهاية القرن الأول الهجري في خلافة عمر بن عبد العزيز، معتمدين في هذا التحديد على ما رواه البخاري في «كتاب العلم» باب «كيف يقبض العلم».

قال: وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم ـ أمير المدينة ـ: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه فإني خفتُ دُرُوس العلم وذهاب العلماء، ولا تقْبل إلاّ حديث النبيّ ﷺ».

وقال ابن حجر في «الفتح»: يُستفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي، وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ، فلما خاف عمر ابن عبد العزيز وكان على رأس المائة الأولى من ذهاب العلم، بموت العلماء، رأى أنَّ في تدوينه ضبطاً له وإبقاءً.

ولكن هذه الأوّليّة مقيّدة في مدلولها، ومقيّدة في نسبتها إلى الزهري.

أما تقييدها في مدلولها: لأن التدوين والكتابة، قد تدلّ على معنيين:

الأول: التدوين بمعنى الكتابة مطلقاً، كثيرة أو قليلة.

والثاني: التدوين بمعنى الجَمْع، أي: جَمْع المعارف الكثيرة في دفاتر متعدّدة الصفحات.

فإن كانوا يريدون «التدوين» بمعنى الكتابة مطلقاً، فلا تصحّ نسبته الأوّلية إلى الزهري: لأن كتابة الأحاديث كانت في العهد النبوي، وفي عهد الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، لما روى البخاري في كتاب «العلم» باب «كتابة العلم» عن أبي جُحَيْفَة قال: قلتُ لعليّ هل عندكم كتابٌ؟ قال: لا، إلّا كتابُ الله، أو فهمٌ أُعطيَه رجلٌ مسلم أو ما في هذه الصحيفة، قال: قلتُ: فما هي هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يُقتل مسلمٌ «بكافر»(١).

وروى البخاري في باب العلم، خطبة خطبها رسول الله عام الفتح. إلى أن قال:

فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتبْ لي يا رسول الله، فقال: اكتبوا لأبي فلان. وفي خاتمته: فقيل لأبي عبد الله: أيُّ شيء كتب له؟ قال: كتب له هذه الخطبة. واسم الرجل اليمني: أبو شاهٍ.

---

(١) العقل: أي: الدّيَة. وإنما سُمّيت به لأنهم كانوا يعطون فيها الإبل ويربطونها بفِناء دار المقتول، بالعقال، وهو الحبل. والمراد: فيها أحكام الدّية ومقاديرها وأصنافها. وقوله: وفكاك الأسير: أي: فيها حكم تخليص الأسير من يد العدوّ والترغيب في ذلك. وقوله: إلا كتابُ الله: كتابُ: بالرفع. قال ابن حجر في الفتح: قال ابن كثير: فيه دليل على أنه كان عنده أشياء مكتوبة من الفقه المستنبط من كتاب الله، وهي المراد بقوله: أو فَهْمٌ أعطيَهُ رجلٌ، لأنه ذكره بالرفع، فلو كان الاستثناء من غير الجنس لكان منصوباً، كذا قال. قال ابن حجر: والظاهر أن الاستثناء فيه منقطع، والمراد بذكر الفهم إثبات إمكان الزيادة على ما في الكتاب، وقد رواه المصنف في الدّيات بلفظ: «ما عندنا إلّا ما في القرآن، إلّا فهماً يُعْطَىٰ رجلٌ في الكتاب» فالاستثناء الأول مفرّغ، والثاني منقطع، معناه: لكن إن أعطى الله رجلاً فهماً في كتابه، فهو يقدر على الاستنباط، فتحصل عنده الزيادة بذلك الاعتبار. وقد سأل أبو جحيفة عليّاً عن ذلك، لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون، أن عند أهل البيت ـ ولا سيما عليّاً ـ أشياءَ من الوحي، خصّهم النبيُّ ﷺ بها، لم يطّلع غيرهم عليها.

وفي الباب حديث أبي هريرة: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثر حديثاً عنه منّي، إلاّ ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان يكتب ولا أكتبُ».

قال ابن حجر: ويُستفاد منه، ومن حديث عليّ المتقدّم، ومن قصة أبي شاهٍ أن النبيّ ﷺ أذِن في كتابة الحديث عنه. قال: وهو يعارض حديث أبي سعيد الخدري، أن رسول الله قال: لا تكتبوا عنّي شيئاً غير القرآن. [رواه مسلم]. قال: والجمع بينهما أنَّ النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك، أو أن النهي خاصّ بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد، والإذن في تفريقهما، أو النهي متقدّم والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس وهو أقربها مع أنه لا ينافيها، وقيل: النهي خاص بمَن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ، والإذن لمَن أمِنَ منه ذلك.

قال: ومنهم مَنْ أعلّ حديث أبي سعيد وقال: الصواب وَقْفه على أبي سعيد. قاله البخاري وغيره.

وانظر كتاب: «تقييد العلم» للخطيب البغدادي. وانظر كتاب «دراسات في الحديث النبوي الشريف، وتاريخ تدوينه» للدكتور محمد مصطفى الأعظمي وقد أثبت المؤلّف بعد إحصاءٍ دقيق، على أن كتابة الأحاديث النبوية كانت موجودة في العهد النبوي، وفي عهد الصحابة، وكبار التابعين. وانظر بخاصّة الباب الثالث، من الجزء الأول، حيث أتى بعشرات الشواهد.

وأما التدوين بمعناه الواسع الذي يراد به جمع الأحاديث الكثيرة في كتاب متعدّد الصفحات، فهذا أيضاً لا يختصّ بابن شهاب الزهري، وإنما يشمل الزهريَّ، وعدداً من العلماء في عصره.

ذلك أن خبر أوّلية تدوين العلم ـ الحديث ـ المنسوب إلى الزهري،

ضعيف، لأنَّ الراوي له عن الإمام مالك، هو محمد بن الحسن ابن زبالة، وابن زبالة ضعيف جداً بل كذَّبه أبو داود.

وقد وقّتوا زمن التدوين بخلافة عمر بن عبد العزيز، والأخبار التي تنسب دعوة عمر بن عبد العزيز إلى كتابة الحديث، لا تخصّ الزهري، حيث يذكر البخاري أن عمر كتب إلى أبي بكر بن حزم في المدينة. وروى أبو نُعيم في «تاريخ أصبهان» هذا الخبر بلفظ: «كتب عمر ابن عبد العزيز إلى الآفاق: انظروا حديث رسول الله، فاجمعوه».

وفي كتاب «تقييد العلم»: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة، أن انظروا حديث رسول الله فاكتبوه...».

ورواية ابن عبد البرّ في «جامع بيان العلم» عن ابن شهاب قال: «أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السُّنن، فكتبناها دفتراً دفتراً...».

فقد جاء الخبر مسنداً إلى ضمير المتكلمين، ومعنى هذا أن الأمر كان عامّاً، وشارك في تدوين الحديث عدد من علماء العصر، في المدينة والشام بخاصة، وفي أقطار الإسلام بعامّة.

ولكن: كيف نوفّق بين قول الزهري: «كُنَّا نكره كتاب العلم، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء، فرأينا أن لا نمنعه أحداً من المسلمين»، وبين الأخبار التي تواترت عن كتابة الزهري العلم، في زمن الطلب؟

الجواب عندي: أن كتابة الزهري أيام طلب العلم لم تكن كتابة تدوين، وإنما كانت كتابة التلميذ الذي يستعين بالكتابة للحفظ، وليس للإبقاء، أما الكتابة التي كرهها فيما بَعْدُ: فهي كتابة التدوين، خوف الاتّكال عليها فتموت قدرة الحفظ عند العلماء. ثم إن قوله: «حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء».

فيه دليل على أنَّ بداية إملاء الأحاديث وتدوينها، لم يكن زمان هشام بن عبد الملك كما تذكر بعض الروايات، وإنما كان قبل ذلك، ولعلّ البداية كان زمان عمر بن عبد العزيز، ثـم استمرَّ في التدوين حتى نهاية حياته. وقد تواردت الروايات على ذكر ثلاثة من خلفاء بني أمية، دوَّن لهم ابن شهاب الحديث؛ فقد خصّص كتاب «جامع بيان العلم» عمر بن عبد العزيز، وكذلك كتاب الأموال، وفي تاريخ ابن عساكر، والبداية والنهاية، جاء ذكر هشام بن عبد الملك. وخصَّ بعضهم الوليد بن يزيد، لما روى ابن عساكر عن معمر قال: كنّا نرى أنّا قد أكثرنا عن الزهري، حتى قُتِل الوليد، فإذا الدفاترُ قد حُملتْ على الدواب من خزائنه من علم الزهري، والوليد الذي قتِل، هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك.

وقد أردت من نفي أوّليّة التدوين عن الزهري إثبات أن تدوين السُّنّة وكتابتها موزّعة بـدأ من عهد الرسول عليه السلام، وعهد الصحابة، ولم تكن الكتب التي وصلتنا هي بداية التدوين، بل كانت بداية التصنيف المبوّب على الموضوعات الفقهية، أو على مسانيد الصحابة، وبذلك تبدّد الشبهات التي يثيرها أعداء السُّنّة النبوية، مدّعين انعدام الثقة في صحة نقلها، لبقائها في ذاكرة الرّواة زمناً طويلاً، مما جعلها تتعرّض للزيادة والنقص والوضع.

وهذا زَعْمٌ لا دليل عليه، بل الأدلة كلها تنقضه، لأنه مبنـي على أقوال موهومة تزعم أنَّ تدوين الحديث قد تأخر، حيث لم تصل إلينا الوثائق التي دوّن فيها الأقدمون الأحاديث النبوية لأنها كانت صُحُفاً موزّعة، ولم تكن مصنّفاً مجموعاً، وسوف نجد في الفقرة التالية مزيداً من الإيضـاح والأدلّة التي تنقض ادّعاءاتهم.

٢ ـ والقول: إنَّ الزهري أول مَنْ دوّن الحديث؛ جعل علماء النحو

المتأخرين يتوهمون أن الحديث النبوي بقي في ذاكرة الرواة حتى جاء أهل التدوين فأثبتـوه بعد أن تداولته ألسنة الأعاجم من الرواة، الذين كانوا يروُونه بالمعنى لا بالنصّ، ولذلك أحجموا عن الاستشهاد به في قواعد النحو.

حيث قرأ النحاة المتأخرون آثار الخليل بن أحمد، وسيبويه، كما وصلتهم آراء نُحاة البصرة والكوفة، فوجدوها خالية من الشواهد الحديثية، إلى أن جاء ابن مالك صاحب الألفيّة (ت ٦٧٢ هـ) فجعل الحديث النبوي أحد الشواهد النحوية، فعابه بعض النحويين على هذا المسلك، ووافقه آخرون. وممّن أنكر ذلك وشدّد في النكير أبو حيّان النحوي (ت ٧٤٥ هـ) في شرح كتاب «التسهيل» لابن مالك، فقال: «وقد أكثر المصنِّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيتُ أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره[1]. على أنَّ الواضعين الأوّلين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب ـ كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفرّاء من أئمة الكوفيين ـ لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس.

---

(١) لقد أكثر ابن مالك رحمه الله من الاستشهاد بالقرآن في مصنفاته النحوية، فإن لم يكن فيه الشاهد عَدَلَ إلى الحديث، فإن لم يجد فيه ما يريده من الشواهد عدل إلى أشعار العرب، ويُعدّ ابن مالك أول مَنْ أكثر من رواية الحديث في النحو، وليس أول مَنْ استشهد به، حيث سبقه ابن خروف علي بن يوسف القرطبي (ت ٦٠٩ هـ)، والسُّهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، صاحب «الروض الأنف» في شرح السيرة النبوية، المتوفى سنة ٥٨١ هـ. وكان يستشهد بالحديث أيضاً أبو علي الفارسي، وابن جنّي... ولكن ابن مالك توسّع في الاستشهاد به.

قال أبو حيان: وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماءُ ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرّواة جوّزوا النقل بالمعنى، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه - ﷺ - لم تقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما رُوِيَ من قوله: «زوّجتكها بما معك من القرآن» «ملكتكها بما معك من القرآن» «خُذْها بما معك من القرآن». وغير ذلك من الألفاظ الواردة، فنعلم يقيناً أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها، إذْ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ، فأتت الرّواة بالمرادف ولم تأتِ بلفظه؛ إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتاب والاتّكال على الحفظ، والضابط منهم مَنْ ضبط المعنى، وأما مَنْ ضبط اللفظ فبعيدٌ جداً، ولا سيما في الأحاديث الطوال. وقد قال سفيان الثوري (٩٦ - ١٦١ هـ): «إن قلتُ لكم إني أُحدّثكم كما سمعتُ فلا تصدقوني، وإنما هو المعنى».

الأمر الثاني: المانع من الاستشهاد بالحديث(١): أنه وقع اللحن كثيراً فيما رُوِيَ من الحديث لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب وتعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح العرب، فلم يكن يتكلم إلّا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلّم بلغة غير لغته؛ فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلّم.

---

(١) هذا من كلام أبي حيّان، في بيان الموانع من الاستشهاد بالحديث.

قال أبو حيّان: والمصنّف ـ مصنّف كتاب التسهيل ـ قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر، متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك ولا صَحِبَ مَنْ له التمييز، وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة ـ وكان ممّن أخذ عن ابن مالك ـ قلتُ له: يا سيدي، هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من رواياتهم ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول، فلم يجب بشيء. قال أبو حيّان: وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة؛ لئلا يقول مبتدىء: ما بال النحويين يستدلّون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلّون بما رُوِيَ في الحديث بنقل العدول، كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟! فمَن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث». [عن خزانة الأدب جـ ١/١٢].

وتبع ابن الضائع علي بن محمد الكتامي (ت ٦٨٠ هـ) أبا حيّان في هذا الرأي فقال: «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة ـ كسيبويه وغيره ـ الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ، لأنه أفصح العرب. قال: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً فإن كان على وجه الاستظهار والتبرّك بالمرويّ، فحسن، وإن كان يرى أنَّ مَنْ قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى».

٣ ـ وتوسط الشاطبي، فجوّزَ الاحتجاج بالحديث، أو الأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها، فقال في شرح الألفية: «لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفحش والخنىٰ، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لأنها تُنْقل بالمعنى،

وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظه، لما ينبني عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن، ووجوه القراءات.

وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حُجر، والأمثال النبوية، فهذا يصحّ الاستشهاد به في العربية. وابن مالك لم يفصّلْ هذا التفصيل الضروري الذي لا بدَّ منه وبنى الكلام على الحديث مطلقاً، ولا أعرف له سلفاً إلّا ابن خروف، فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل. قال: والحقُّ أنَّ ابن مالك غير مُصيبٍ في هذا فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف».

وقد تبع السيوطيُّ الشاطبيَّ في هذا الرأي، فقال في كتاب «الاقتراح» ص ٥٢: «وأما كلامه ـ ﷺ ـ، فيستدلُّ منه بما أُثبت أنّه قاله على اللفظ المرويّ، وذلك نادرٌ جدّاً، إنما يُوجد في الأحاديث القِصار على قلّة أيضاً فإنَّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها فرووْها بما أدّت إليها عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدّموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد مروياً على أوجه شتّى بعبارات مختلفة، ومن ثَمَّ أُنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث».

ثم نقل كلام ابن الضائع وأبي حيّان وقال: «ومما يدلُّ على صحة ما ذهبا إليه، أن ابن مالك استشهد على لغة «أكلوني البراغيث» بحديث الصحيحين «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار». وأكثر من ذلك حتى صار يسمّيها «لغة يتعاقبون». وقد استدلّ به السّهيلي ثم قال:

لكني أقول إنّ الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه البزار مطوّلاً مجرّداً، فقال فيه: «إنَّ لله تعالى ملائكةً يتعاقبون فيكم: ملائكةً بالليل، وملائكةً بالنهار».

وقال ابن الأنباري ـ في الإنصاف ـ في منع «أنْ» في خبر كاد: «وأما حديث «كاد الفقر أن يكون كُفْراً» فإنه من تغيير الرواة؛ لأنه ـ ﷺ ـ، أفصحُ مَنْ نطق بالضاد».

٤ ـ وأنا أقول: إنَّ كلام هؤلاء الأعلام، مرجوح بل مردود لا يصحّ، لأنه بُني على أخبار لم تصحّ، ومسلّمات لم تثبت، وسوف أنقل أولاً أجوبة العلماء عن كلام أبي حيّان، والسيوطي وغيرهما، ثم أُتبعه بما فتح الله عليَّ في هذا الباب:

أ ـ قال الميمني؛ في الردّ على مَنْ قال إن الحديث رُوِي بالمعنى، فلم يثبت أن ألفاظه من قول رسول الله ﷺ: «النقل بالمعنى شيء ليس بمقصور على الأحاديث فحسب، بل إنَّ تعدّد الروايات في بيت واحد من هذا القبيل، والقول بأن منشأه تعدّد القبائل، ليس مما يتمشى في كل موضوع، على أن إثبات ذلك في كل بيت دونه خَرْطُ القَتاد، زد على ذلك ما طرأ على الشعر من التصحيف والوضع والاختلاق من مثل ابن دأب، وابن الأحمر والكلبي وأضرابهم، ورواة الشعر أيضاً فيهم من الأعاجم والشعوبية أُمم. على أن المسلمين في القرون الأولى كانوا أحرص على إتقان الحديث من حفظ الشعر والتثبّت في روايته، وقد قيّض اللَّهُ لحديث رسوله من الجهابذة النقّاد مَنْ نفى عنه ما كان فيه من شبهة الوضع والانتحال، وهذا حُرِمَ الشعرُ منه». [خزانة الأدب جـ ١ / ٩، من الحاشية].

ب ـ وقال الدماميني في شرح «التسهيل» في الردّ على أبي حيّان: «وقد أكثر المصنّف (ابن مالك) الاستشهاد بالأحاديث النبوية، وشنّع أبوحيّان

عليه، وقال: إن ما استند إليه من ذلك لا يتمّ له، لتطرّق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأن ذلك المحتـج به، لفظه عليه الصلاة والسلام، حتى تقوم به الحجة.

قال الدماميني: وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوَّب رأي ابن مالك فيما فعله بناءً على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب: غلبة الظنّ الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظنُّ في ذلك كلّه كافٍ.

ولا يخفى أنه يغلب على الظنّ أن ذلك المقول المحتجّ به لم يُبدّل، لأنَّ الأصل عدم التبديل، لا سيما والتشديد في الضبط والتحرّي في نقل الأحاديث شائع بين النَّقلة والمحدّثين. ومَن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط ويتشدّدون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب على الظنّ من هذا كله أنها لم تبدّل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً، فيُلغىٰ ولا يقدح في صحة الاستدلال بها.

ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن ولا كُتب، وأما ما دُوّن وحُصّل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم. قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى:

إنَّ هذا الخلاف لا نراه جارياً، ولا أجراه الناس ـ فيما نعلم ـ فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحدٍ أنْ يغيّر لفظ شيء من كتاب مصنّف ويثبت فيه لفظاً آخر.

وتدوين الأحاديث والأخبار، بل وكثير من المرويّات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربيـة حين كان كلام أولئك المبدّلين

ـ على تقدير تبديلهم ـ يسوّغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ، يصحّ الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دوّن ذلك المبدّل ـ على تقدير التبديل ـ ومُنِعَ من تغييره ونقله بالمعنى فبقي حجّة في بابه، ولا يضرُّ توهّم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخّر».

جـ ـ أما اعتراض السيوطي رحمه الله على ابن مالك، لأنه استشهد بالحديث: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» فهو مردود، وقد أحسن ابن مالك وأجاد عندما سمّى اللغة «لغة يتعاقبون» فنسبها إلى الحديث النبوي، لأنَّ في تسميتها لغة «أكلوني البراغيث» تحقيراً لها، وهي لغة صحيحة فصيحة، أثبتها القرآن الكريم، والشعر العربي المنسوب إلى مَنْ يُحتجّ بشعرهم. والنحويون المتأخرون ـ سامحهم الله ـ يريدون أن يخضعوا النصوص للنحو، لا أن يُخضعوا النحو للنصوص. فإذا وضعوا قاعدة أوّلوا النصوص التي تخالفها لتكون موافقة لها. وهكذا فعلوا في قاعدة الفاعل، فقالوا: لا تلحق عامله (الفعل) علامة تثنية ولا جَمْع، وقد أحسن ابن هشام عندما قال «في الأمر الغالب»... وقلتُ إن الاعتراض على ابن مالك مردود للشواهد التالية:

١ ـ إن نصَّ الحديث الذي استشهد به ابن مالك، رواه ثلاثة من أعلام الحديث بأسانيد صحيحة:

الأول: الإمام مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. (الموطأ ـ جامع الصلاة).

الثاني: النسائي، عن قتيبة عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، «باب فضل صلاة الجماعة جـ ١/ ٢٤٠».

الثالث: البخاري في صحيحه، في ثلاثة مواضع:

أ ـ عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. [جـ ٢/٣٣ من الفتح].

ب ـ حدّثنا إسماعيل، حدّثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. [جـ ١٣/٤١٥ من الفتح].

جـ ـ حدّثنا قتيبة بن سعيد عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. [جـ ١٣/٤٦١ من الفتح].

وقد رواه البخاري [جـ ٦/٣٠٧]... حدّثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «الملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار».

ورواه البزار: «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار»... ولكن لماذا نحكم بتحريف الروايات الخمسة، ونحكم بصحة الروايات الأخرى... وما الذي يمنع أن يكون أبو هريرة رضي الله عنه، رواه بصيغتين؟ ونقله عنه الأعرج في مجلسين متفرقين، وسجّله في دفاتره مرتين، فإذا أخذنا بهذا الظنّ، فإن نصَّ الحديث يكون صحيحاً في اللغة؛ لأن أبا هريرة ممّن يحتجّ بكلامه، وقد جاءت النصوص الصحيحة التي تشهد لرواية: «يتعاقبون فيكم ملائكة... الحديث». وذلك بإلحاق علامة الجمع للفعل إذا كان فاعله ظاهراً، وإلحاق علامة التثنية للفعل إذا كان فاعله ظاهراً، وكذلك إلحاق علامة جمع النسوة، ولهذا قال ابن مالك في الألفية:

وجــرّد الفعــل إذا مــا أُسنــدا
لاثنين أو جمــعٍ كـ فاز الشُّهـدا
وقــد يُقــالُ سعــدا، وسعــدوا
والفعــل للظاهــر بَعْــدُ مُسْنَــدُ

أولاً: من القرآن: حمل الأخفش على هذا المذهب قوله تعالى: ﴿وأسرّوا النجوى الذين ظلموا﴾ فجعل الواو علامة الجمع، والذين: فاعل. قال: وقد تعسّف بعض النحاة في تأويلها وردّها للبدل، وهو تكلّفٌ مستغنىً عنه، فإنَّ تلك اللغة مشهورة ولها وجه من القياس واضح. وقيل: التقدير: أنه لمّا قيل: ﴿وأسرّوا النجوى﴾ قيل: مَنْ هم؟ قال: ﴿الذين ظلموا﴾ قال ابن حجر والأول أقرب، إذ الأصل عدم التقدير.

وقال ابن هشام: والأجود تخريجها على غير ذلك، وأحسن الوجوه في إعراب ﴿الذين ظلموا﴾ مبتدأ. و﴿أسرّوا النجوى﴾ خبراً مقدّماً[1].

وقد فعل النحويون هذا التخريج؛ لئلا تخرّج الآية على لغة في زعمهم أنها شاذّة، والقرآن لا يحمل على اللغات الشاذّة. فإذا ثبت أنها لغةٌ شائعة وليست شاذّة بطل تخريجهم، وتبقى على ما قال ابن مالك، وقد أنكر مَنْ أنكر مذهب ابن مالك، لظنه أنه ليس في المسألة إلاّ قول الأعرابي «أكلوني البراغيث».

ثانياً: من الحديث الشريف، نقل الشيخ محيي الدين في حاشية «شرح ابن عقيل على الألفية» قال: وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة، فمن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر «ووقعتا ركبتاه، قبل أن تقعا كفاه». فجاءت علامة التثنية مع الفعل المسند إلى الفاعل الظاهر. وقوله «يخرجْن العواتق وذوات الخدور» فجاءت نون النسوة مع الفعل، وهو مسندٌ إلى الفاعل الظاهر «العواتق». ومنه حديث «يتعاقبون».

---

(١) انظر «النحو القرآني»، للدكتور جميل ظفر، ص ١٩٠.

ثالثاً؛ من الشعر: قال عبيد الله بن قيس الرُّقيّات يرثي مصعب ابن الزبير:

تـولّى قتـالَ المـارقين بنفسـه
وقـد أسـلمـاه مُبْـعَـدٌ وحمـيـمُ

فقال: أسلماه؛ حيث أثبت ألف التثنية مع وجود الفاعل: «مُبْعَدٌ، وحميمُ».

وقال محمد بن عبد الله العتبي، من ولد عتبة بن أبي سفيان:

رأيْن الغواني الشيبَ لاحَ بعارضي
فـأعرضْنَ عني بـالخدود النَّـواضرِ

وقال آخر: «أُحَيحة بن الجلاح»[1]:

يلومــونني في اشتــراءِ النخيـ
ـلِ أهلي فـكـلهـم يَـعْـذُلُ

وقال أبو فراس الحمداني:

نَتَـجَ الـربيـعُ مـحـاسنـاً
أَلْقَحْنهـا غُـرُّ الـسحـائـب

وقال تميم من شعراء اليتيمة:

إلى أنْ رأيتُ النجمَ وهو مغرِّبٌ
وأقبلْنَ رايـاتُ الصباحِ من الشرق

وقـــال آخر:

نصروك قومي فاعتززْتُ بنصـرهم
ولَـوَ انَّهم خـذلـوك كُنْتَ ذليـلاً

(١) شرح شواهد المغني ١٦ ـ ١١٣.

وقال الآخر:

يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي
ولكنني من حبِّهـا لعميـدُ

وذكر ابن عقيل أن هذه لغة بني الحارث بن كعب، ولغة طيّء، ولغة أزد شنوءَة[1].

٢ ـ هذه الشواهد تقوّي أن يكون أبو هريرة رضي الله عنه قد روى الحديث بروايتين، ونقله عنه الرواة، فمنهم مَنْ أثبته مبدوءاً بـ «يتعاقبون» ومنهم مَنْ أثبته برواية «إن لله ملائكة...» أو «الملائكة يتعاقبون فيكم...». واحتمال التحريف من الرّواة الذين جاؤوا بعد الصحابي ضعيفة، لأنهم كانوا من الكتبة الموثوقين، كما كان الصحابي أبو هريرة عنده قراطيس كُتِبَ فيها الحديث الشريف.

روى البخاري عن أبي هريرة أنه قال: «ما مِنْ أصحاب النبيّ ﷺ أحدٌ أكثرَ حديثاً عنه منّي، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتبُ ولا أكتب».

قال ابن حجر[2]: قوله «ولا أكتب» قد يعارضه ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسين بن عمرو بن أُميّة، قال: تحدّثتُ عند أبي هريرة بحديث فأخذ بيدي إلى بيته، فأرانا كتباً من حديث النبيّ ﷺ، وقال: «هذا هو مكتوبٌ عندي». قال ابن حجر: ويمكن الجمعُ بينهما بأنه لم يكتب في العهد النبوي ثم كتب بَعْدَه، وأقوى من ذلك: أنه لا يلزم من وجود الحديث عنده مكتوباً أن يكون بخطّه، وقد ثبت أنه لم يكن يكتب، فتعيّن أن المكتوب عنده بخط غيره.

---

(١) وانظر «مغني اللبيب» لابن هشام ٤٧٨، بتحقيق د. مازن المبارك. و«شرح أبيات مغني اللبيب»، جـ ١٣٢/٦.

(٢) الفتح جـ ٢٠٧/١.

وهناك رواية أخرى، تشير إلى وجود الكتب عند أبي هريرة: عن بشير بن نهيك قال: كنتُ آتي أبا هريرة فآخذ منه الكتب، فأنسخها ثم أقرؤها عليه، فأقول: هل سمعتُها منك؟ فيقول: نَعَمْ.

وسواء أكتب أبو هريرة أم لم يكتب، فيكفيه بركةً وتثبيتاً أن الرسول عليه السلام دعا له بالحفظ، حيث روى الحاكم في المستدرك من حديث زيد بن ثابت قال: كنتُ أنا وأبو هريرة وآخر عند النبيّ ﷺ فقال: «ادعُوَا»، فدعوت أنا وصاحبي، وأمّن النبيّ ﷺ، ثم دعا أبو هريرة، فقال: اللّهمَّ إني أسألك مثل ما سأل صاحباي، وأسألك علماً لا يُنسى، فأمّنَ النبيُّ ﷺ، فقلنا: ونحن كذلك، يا رسول الله، فقال: «سبقكما الغلامُ الدوسي».

وروى البخاري عن أبي هريرة قال: «قلتُ يا رسول الله، إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه، قال: ابسط رداءَك، فبسطتُه، قال: فغَرف بيديه ثم قال: ضُمَّهُ، فَضَمَمْتُهُ، فما نسيتُ شيئاً بَعْدَه» [الفتح جـ ١/٢١٥]. ويكفي أبا هريرة أن يحفظ معنى ما يسمعه من رسول الله ﷺ ثم يرويه من لفظه (لفظ أبي هريرة) ليكون صالحاً للاستشهاد به في مسائل النحو والصرف واللغة.

وأما التابعيّ؛ عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، الذي روى حديث «يتعاقبون» عن أبي هريرة، فإنَّ احتمال التحريف في روايته قليل؛ لأنه كان كاتباً ماهراً في فنّ الكتابة، حيث كان يكتب المصاحف، وكان الطلاب يقرؤون عليه. قال عكرمة: كُنَّا نأتي الأعرج، ويأتيه ابن شهاب الزهري، قال: فنكتب، ولا يكتب ابن شهاب، قال: وربما كان الحديث فيه طول، فيأخذ ابن شهاب ورقةً من ورق الأعرج ـ وكان الأعرج يكتب المصاحف ـ فيكتب ابن شهاب ذلك الحديث في تلك القطعة ثم يقرؤه ثم يمحوه مكانه وربما قام ومعه الورقة، فيقرؤها ثم يمحوها».

وأما أبو الزناد عبد الله بن ذكوان، الذي كان حلقة بين مالك والأعرج؛ فهو راوية عبد الرحمن بن هرمز. وقال البخاري: أصحُّ أسانيد أبي هريرة: أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. وقال ابن سعد: كان ثقةً كثير الحديث فصيحاً بصيراً بالعربية عالماً عاقلاً. وقال ابن حبّان في «الثقات»: كان فقيهاً صاحب كتاب. وقد نُسب إليه من الكتب كتاب «الفقهاء السبعة» توفي سنة ١٣٠ هـ.

ويهمّنا من هذه الترجمة:

١ ـ أنه كان فصيحاً بصيراً بالعربية.

٢ ـ وأن أصحّ الأسانيد عن أبي هريرة تأتي عن طريقه يتوسطهما الأعرج.

٣ ـ وأنه كان صاحب كتاب.

فاحتمال التصحيف والتحريف من قبله ضَعيف، وافتراض اللحن في حقه قليل لأنه مشهود له بالفصاحة والبصر بالعربية.

وأما الإمام مالك، الذي نقل إلينا حديث «يتعاقبون فيكم» وكان حلقة في سلاسل روايات البخاري؛ فقد بدأ حياته العلمية بكتابة الحديث. قال مالك: «قلتُ لأمّي: أَذهبُ فأطلبُ العلم، فقالت أمي: تعالَ فالبَس ثياب العلماء ثم اذهب فاكتب...». وعندما أصبح أُستاذاً يأتيه التلاميذ، كان يصحّح لهم كتبهم. قال ابن وهب: كنتُ آتي مالكاً وهو شاب قويّ، يأخذ كتابي فيقرأ منه، وربما وجد فيه الخطأ فيأخذ خِرْقة بين يديه فيبلّها في الماء فيمحوه ويكتب لي الصواب... وقد ورد حديث «يتعاقبون فيكم ملائكة» في كتاب «الموطأ» ولم يُنْقَل عن أحد من الرّواة والشُرّاح أنه تكلم في الحديث سنده، أو متنه، وكل من شرحه، تناوله بالصيغة التي ورد فيها.

وإذا ثبت أن التحريف في روايات المحدّثين السابقين ضعيف، فإن التحريف في روايات مَنْ بَعْد مالك من الثقات معدوم؛ لأن التدوين قد شاع، وكتابة الأحاديث قد عمّت، وبهذا يغلب على الظنّ أن نصَّ الحديث الذي أنكره النحويون ثابت، وعلينا بعد ذلك أن نضيفه إلى الشواهد الأخرى في جواز إسناد الفعل إلى الضمير مع إسناده إلى الفاعل الظاهر، ونصلح القاعدة التي تمنع الجمعٍ بين الضمير والاسم الظاهر، ليُصبح هذا النمط من التعبير لغةً جائزة، وإن لم تكن هي الغالبة.

٥ ـ وأما حديث: «كاد الفقرُ أن يكون كُفْراً» الذي ذكروه مثالاً على تغيير الرواة، بزيادة «أنْ» المصدرية قبل الفعل المضارع في خبر «كاد»، فالجواب عنه من وجوه:

أ ـ لفظ الحديث ليس في الصحاح، ونحن نحامي عن الأحاديث الصحيحة أولاً ثم الحديث الحسن. قال العجلوني في «كشف الخفاء»: هذا الحديث رواه أحمد بن منيع عن الحسن أو أنس مرفوعاً، بزيادة: «وكاد الحسد أن يسبق القدر» وهو عند أبي نعيم في «الحلية»، وابن السكن في مصنّفه، والبيهقي في «الشُعَب» وابن عديّ في «الكامل» عن الحسن بلا شك. وفي سنده يزيد الرقاشي ضعيف، ورواه الطبراني بسند فيه ضعيفٌ عن أنس مرفوعاً بلفظ: «كاد الحسدُ أن يسبق القدرَ، وكادت الحاجة أن تكون كفراً». وذكر العجلوني أيضاً حديث: «كاد الحكيم أن يكون نبيّاً» رواه الخطيب بسندٍ ضعيف، والديلمي عن أنس بن مالك مرفوعاً.

ب ـ ولكن لفظ الحديثين يشهد لهما ما جاء في الصحيح في شأن أُميّة بن أبي الصلت: «كاد أُميّة بن أبي الصلت أن يُسْلِمَ». وفي حديث عمر بن الخطاب: ما كدتُ أن أُصلي حتى كادت الشمس أنْ تغرب».

وفي حديث جبير بن مطعم: «كاد قلبي أن يطير». فالادّعاء بأن اقتران خبر كاد بأن في النثر قليل لا يصحُّ، فهذه الشواهد كثيرة، تصلُح أن يُبنى عليها قاعدة، فنجعل اتصال الخبر بأن مساوياً لتجرّده منها، ولكنهما لا يستويان في المعنى، فالتجرّد، والاقتران يطلبه المعنى وقد يكون هذا تفسير ورودها في القرآن الكريم مجرّدة من أنْ، لا أنها غير فصيحة الاستعمال. فليست كل القواعد النحوية لها شواهد من القرآن، من ذلك على سبيل المثال: أدوات الشرط الجازمة، منها: «إذْ ما» و«أنّى» و«كيف»، أما «إذ ما» و«أنّى» فليس لهما شاهد في القرآن على وقوعهما أدوات شرط. وأما «كيف»: فقد جاء لها شاهد على أنها أداة شرط غير جازمة. ومع ذلك فإن هذه الأدوات الثلاث تُعرَض في كتب القواعد على أنها جازمة ويأتون لها بشواهد.

جـ ـ وقد جاءت في الشعر يقترن خبرها بأنْ كثيراً، من ذلك قول رؤبة بن العجّاج:

رَبْعٌ عَفَاه الدهرُ طُولاً فانمحىٰ
يكاد من طول البِلىٰ أنْ يَمْصحا

«قوله: يَمْصَحَ» أي: يذهب ويبلى.

وقال ذو الرُّمّة:

وجدتُ فؤادي كاد أن يستخفَّه
رجيعُ الهوىٰ من بَعْضِ ما يتذكَّرُ

وقال أبو زبيد الطائي؛ يرثي أخاه:

كادت النفسُ أن تفيظ عليه
إذْ ثوى حَشْوَ رَيطةٍ وبُرُود

وقوله: «تفيظ» بالظاء المعجمة، لغة في «تفيض» في لغة طيّىء.

وقال الآخر:

أبيتم قبول السّلم منّا فكدتم
لدى الحرب أن تُغْنوا السيوف عن السَلِّ

والشواهد لذلك كثيرة، وهم يقولون: إنه يصحّ في الشعر للضرورة، وليس كما قالوا: لأن ذلك لطمةُ عارٍ على وجه الشعر العربي، عندما يجعلون فحول شعراء العربية عاجزين عن إقامة بيت الشعر إلّا بالحشو الذي لا معنى له، والذين يقولون بالضرورة الشعرية هم أهل الصناعة النحوية الذين يهملون ذوق الشاعر ويريدون إخضاعه للصناعة الجامعة، ولذلك فتحوا باب الهجوم على الشعر العربي العمودي أمام أهل الحداثة الحاقدين على تراث العرب والإسلام. والحقُّ أن ما يصحّ في الشعر، يصحُّ في النثر من القواعد اللغوية، فكلام العرب واحد لا يتجزأ.

وبهذا يكون اقتران خبر كاد بأنْ جائز في النثر وفي الشعر، ولكن التجريد لا يساوي الاقتران، ولكلا الاستعمالين مُقتضى حال من الكلام.

٦ - ويقولون (المنكرون)[١]على ابن مالك كثرة الاستشهاد بالحديث لقواعد النحو: إن الحديث النبوي بقي زمناً في حافظة الرُّواة قبل أن يُدوَّن، فَرَوَوْه **بالمعنى**؛ ولم يحافظوا على لفظه الأول. ولكن شواهد التاريخ الثابت تقول:

أ - إنَّ بداية التدوين الجزئي بدأت في حياة الرسول عليه السلام [انظر «كتاب العلم - في البخاري»، و«تقييد العلم» للخطيب البغدادي]. وكان هذا القليل يزداد بمرور الأيام والشهور والسنوات، حيث كثر في عهد الصحابة، وبخاصة عهد صغار الصحابة كابن عباس

---

(١) على لغة «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ».

وابن عمر، رضي الله عنهم، واتَّسَعَ في عهد التابعين الكبار. واستبحر في عهد صغار التابعين [انظر: دراسات في الحديث النبوي جـ١].

ويعترف القائلون بتأخّر التدوين، أنَّ التدوين كان على رأس المائة الأولى بأمر من عمر بن عبد العزيز، ونسبوا إلى الزهري بدايته.

ب ـ ومن البداية ـ في العهد النبوي ـ حتى نهاية القرن الأول، كانت عناية المسلمين بالحديث متوجهة إلى دراسته، ومذاكرته وروايته، وتحقيق نصوصه؛ لأنه كان مصدر الفتوى لما لم يرد له في القرآن حكمٌ. قال الذهبي في «ترجمة أبي بكر الصدّيق»: «كان أول مَنْ احتاط في قبول الأخبار، ثم روى أن الجدّة جاءت إلى أبي بكر الصديق تلتمس أن تورث، قال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً وما علمتُ أن رسول الله ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناسَ، فقام المغيرة فقال: كان رسول الله ﷺ يعطيها السدس فقال له: هل معك أحدٌ؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه أبو بكر»[1]. وروى الذهبي أيضاً أن أبا موسى الأشعري سلّم على عمر من وراء الباب ثلاثاً فلم يؤذن له فرجع، فأرسل عمر في أثره فقال: «لِمَ رجعتَ؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سلّم أحدكم ثلاثاً فلم يُجبْ، فليرجع». قال عمر: لتأتيني على ذلك ببيّنة، أو لأفعلنَّ بك! فجاء أبو موسى ممتقعاً لونه إلى جمع فيهم أبو سعيد الخدري فقالوا: ما شأنك؟ فأخبرهم، وقال: هل سمع أحدٌ منكم؟ فقالوا: نعم، كلُّنا سمعه، فأرسلوا معه رجلاً منهم فأخبره». هذان مثالان المتشدّد في رواية أحاديث النبيّ ﷺ منذ بداية العهد الراشدي ولعناية المسلمين برواية السُّنّة النبوية التي لم يشغلهم عنها شاغل من جهادٍ أو عملٍ. وإذا

---

(١) وفي هذا الخبر جواب عن مذهب الغزالي (محمد الغزالي) في قبول الحديث، حيث يرى أن الحديث الصحيح، ما وافق نصَّ القرآن. انظر كتابه الموسوم «السُّنّة بين أهل الفقه وأهل الحديث».

كان للحديث النبويّ هذا التدوين في الذاكرة الواعية المُحبَّة، وفي الصحف موسعاً في نهاية القرن الأول، فماذا كان من أمر الشعر، الذي يُقَدَّم على الحديث نصُّه عند أهل النحو؟

جـ ـ إليك هذه النصوص عن تاريخ رواية الشعر وتدوينه، ووازن بين ما جاء فيها، وما ذكرنا من الأخبار عن تدوين الحديث وروايته:

قال ابن سلام (الطبقات ـ السفر الأول/ ٢٤ ـ ٢٥): قال ابن عون عن ابن سيرين قال: قال عمر بن الخطاب: «كان الشعر عِلْمَ قومٍ لم يكن لهم علم أصحُّ منه».

قال ابن سلّام: «فجاء الإسلام فتشاغلتْ عنه العرب، وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهتْ عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام، وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب بالأمصار، راجعوا رواية الشّعْر، **فلم يؤولوا إلى ديوان مدوّن ولا كتاب مكتوب**، وألْفَوْا ذلك وقد هلك من العرب مَنْ هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقلَّ ذلك، وذهب عليهم منه كثير وقد كان عند النعمان بن المنذر منه ديوان فيه أشعار الفحول، وما مُدِح هو وأهل بيته به، صار ذلك إلى بني مروان، أو صار منه».

وقال ابن سلّام أيضاً [ص ٤٦]: فلما راجعت العربُ رواية الشعر، استقلَّ بعض العشائر شعر شعرائهم، وما ذهب من ذكر وقائعهم، وكان قوم قلّتْ وقائعهم وأشعارهم، فأرادوا أن يلحقوا بمَن له الوقائع والأشعار، فقالوا على ألسنة شعرائهم، ثم كانت الرواةُ بَعْدُ، فزادوا في الأشعار التي قيلتْ، **وليس يُشكل على أهلِ العلم زيادة الرواة، ولا ما وضعوا، ولا ما وضع المولّدون**، وإنما عضّل بهم أن يقول الرجلُ من أهلِ البادية من وَلَد الشعراء أو الرجل ليس من وَلَدهم، **فيُشكِلُ ذلك** بعض الإشكال».

وقال ابن سلّام [ص ٤٨]: «وكان أول مَنْ جمع أشعار العرب وساق أحاديثها حمّادُ الراويةُ، وكان غير موثوق به، وكان ينحل شعر الرجل غيره، وينحله غير شعره، ويزيد في الأشعار». قال: «وسمعتُ يونس يقول: العجبُ ممّن يأخذ عن حمّاد، وكان يكذبُ ويَلْحَنُ ويَكْسِرُ!»(١).

وللموازنة بين نصوص الحديث، ونصوص الشعر نقول:

أولاً: قوله: «فتشاغلتْ عنه العرب. . .». أما الحديث فلم يتشاغل عنه المسلمون بل ازداد إقبالهم على جمعه وروايته وتحقيق نصوصه بعد وفاة النبيّ ﷺ، لأنه المصدر الثاني في التشريع، وكان انشغالهم بالحديث وقت الحرب يساوي انشغالهم به وقت السلم، لأن الفاتحين كانوا يهتدون بهدي القرآن والسُّنّة النبوية.

ثانياً: وقوله: «ولم يؤولوا إلى ديوان مدوّن ولا كتابٍ مكتوب. . . .» يقابله وجود النصوص الحديثية المدوّنة في عهد الرسول عليه السلام، وفي عهد الصحابة، لما ثبت بالأخبار المؤكّدة.

ثالثاً: قوله: «وليس يُشكِلُ على أهل العلم زيادة الرّواة. . .». يعني ذلك أنهم اعتمدوا في التمييز بين الشعر الموضوع والشعر المنسوب، على الذوق فقط فإذا كان واضع الشعر متقناً، أشكل عليهم بعض الإشكال.

ويقابله أن تمحيص الحديث اعتمد على السند الصحيح، وعلى دراسة المتن.

---

(١) لا أُريد أن أطعن في نصوص الشعر العربي القديم، الذي هو مادة اللغة، ولكنني أُريد أن أقول: إن ما ألصقوه بنصوص الحديث، وقع في الشعر أضعافه، ولم يكن للشعر مَنْ يغربله أو ينخله كما كان للحديث، كما سيأتي في التعاليق التي أذكرها عقب هذه الأخبار.

رابعاً: وقوله: «وكان أول مَنْ جمع أشعار العرب: حمّاد الراوية، وكان غير موثوق به...». فحمّاد هذا، ابن سابور بن المبارك، أصله من الديلم، توفي سنة ١٥٥ هـ. وقيل: اسمه: حمّادبن هرمز، وهرمز من سبي مكنف بن زيد الخيل. وكان يلحن ويكسر الشعر، ويكذب، ويصحف. وفي «خزانة الأدب» (١٣٢/٤): «كان بالكوفة ثلاثة نفر يقال لهم الحمّادون: حمّاد عجرد وحمّاد الراوية، وحمّاد بن الزبرقان، يتنادمون على الشراب ويتناشدون الأشعار، وكانوا يرمون بالزندقة جميعاً».

فأين حمّادٌ هذا الذي تنسب له الأوّلية في جمع الشعر، من الزهري الذي تنسب له الأوّلية في تدوين الحديث؟! لقد شهد الثقلان على أمانة الزهري وحفظه وفصاحته، وشهد الناسُ جميعاً على فِسْق حمّاد، ولحنه، وتكسيره الشعر ووضعه ونسبته إلى غير أهله، وهو ممّن لا يحتجّ بكلامه أو شعره لأنه أعجمي متوفىٰ بعد عصر الاستشهاد، أما الزهريُّ: فقد توفي سنة ١٢٤ هـ في الزمن الذي يستشهد بكلام أهله في إثبات اللغة، وهو عربيّ ابن عربيّ.

٧ ـ وإذا كان الزهريُّ أول مَنْ دوّن الحديث النبوي، وهو مَنْ هو فصاحةً[١] وإتقاناً وحفظاً، فلماذا لا نستشهد بأحاديثه في اللغة؟ قال النسائي: أحسن الأسانيد تُروى عن النبيّ ﷺ، أربعة؛ منها: الزهري عن عليّ بن الحسين، عن حسين بن علي، عن عليّ بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ.

والزهري: عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن العباس عن عمر، عن النبيّ ﷺ.

---

(١) ويروى أنه كان يفضل الأخذ عن العرب. فروى ابن سعد: قيل للزهري: زعموا أنك لا تأخذ عن الموالي فقال: إني لأحدّث عنهم، ولكني إذا وجدتُ أبناء المهاجرين والأنصار أتكىء عليهم فما أصنع بغيرهم؟ الطبقات، ص ١٦٩.

فهذان طريقان حلقاتهما من العرب. والسند الثاني: فيه الفصيح الشاعر الزهري، عن الفصيح الشاعر عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس أحفظ أهل الدنيا... فمن أين يأتي اللحن في اللفظ إلى هذا السند؟

وأزيد على هذين السندين أسانيد عربية كثيرة:

● مالك الثَّبْت الكاتب، المؤلّف، عن الزهري، عن الصحابة، أو كبار التابعين من العرب من أهل المدينة النبوية.

● الزهري عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وله عنه تسعة وتسعون حديثاً.

● الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر، ٢٢٣ حديثاً.

● الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ٢٧٦ حديثاً.

● الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة ٢٢٣ حديثاً.

● الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة ٣٥٥ حديثاً.

● الزهري عن عبيد الله بن عبد الله الهذلي عن ابن عباس ٢٨ حديثاً.

وفي طبقة مَن بَعْدَ الزهري ممّن وصلنا حديثهم مكتوباً:

● معمر بن راشد عن الزهري في كتاب «الجامع». وتوفي معمر سنة ١٥٣ هـ. وقالوا عنه: أثبت الناس في الزهري مالك ومعمر.

● عبد الرزاق بن همّام بن نافع الحميري الصنعاني (توفي سنة ٢٢١ هـ)، عن معمر بن راشد عن الزهري، في كتابه «المصنّف». نقل

ابن حجر في «التهذيب»: قال أحمد: «حديث عبد الرزاق عن معمر أحبُّ إليَّ من حديث هؤلاء البصريين، كان (معمر) يتعاهد كتبه وينظر فيها باليمن، وكان يحدّثهم حفظاً بالبصرة» يعني: معمراً. وفي الخبر دليل على أنهم كانوا يعدّون التحديث من الكتاب أصحّ من التحديث من الذاكرة، وبخاصة عن المتأخرين في القرن الثاني والثالث.

وهكذا نجد أن الحديث وصل إلينا، بل وصل إلى عهد التدوين والتصنيف عن ثقة كاتب، عن ثقة كاتب، عن ثقة كاتب. نَعَمْ: كان هناك محدّثون يحدّثون من حفظهم، ويحتمل وقوع التغيير في لفظ الحديث، ولكن كان هناك محدّثون كثيرون يحدّثون من كتبهم، فلماذا لا نفرّق بين الطريقين، ويجتمع عندنا عدد كبير من الأحاديث الموثوقة نصّاً وتكون شواهد على قواعد النحو؟ ويكون مذهب ابن مالك ـ في الإكثار من الاستشهاد بالحديث ـ هو المذهب الراجح.

٨ ـ وقال أبو حيّان: «إنه وقع اللحن كثيراً فيما رُوِيَ من الحديث؛ لأن كثيراً من الرّواة كانوا غير عرب بالطبع...». أما أن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع... فهذا لا يصحّ لأننا عرضنا في الفقرة السابقة عدداً من الأسانيد العربية التي أوصلت الحديث إلى عصر التدوين، في حديث الزهري فقط، وهناك أسانيد أخرى كثيرة عن غير الزهري.

وأما وقوع اللحن كثيراً في روايات الحديث؛ فهذا لا يصحّ أيضاً، فقد صنع الإمام أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣١٩ ـ ٣٨٨ هـ) رسالة بعنوان «إصلاح غلط المحدّثين» ذكر فيها أربعين ومائة حديث، في كل حديث لفظة يأتي بها المحدّثون على غير الوجه الفصيح حيناً، ويخالفون الوجه الأفصح حيناً آخر.

قال الخطابي: «هذه ألفاظ من الحديث يرويها أكثر الرّواة والمحدّثين ملحونة ومحرّفة، أصلحناها وأخبرنا بصوابها، وفيها حروف تحتمل

وجوهاً اخترنا منها أبينها» [ص ١٩]. وجلُّ هذه الألفاظ يرجع الخطأ فيها إلى الضبط اللغوي وليس إلى النحو والإعراب. من ذلك: قوله عليه السلام؛ في البحر: «هو الطّهورُ ماؤه، الحِلُّ مَيْتتُه» قال الخطابي: عوامُّ الرواة يولعون بكسر الميم من «الميتة» وإنما هي «مَيْتَتُه» مفتوحة الميم، يريدون حيوان البحر إذا مات فيه. أما المِيتة ـ بكسر الميم ـ فهو الموت وهو أمر من الله، يقع في البحر، والبـرّ لا يُقال فيه حلال ولا حرام.

ومنه الحديث الذي يرويه سلمان الفارسي: «أن رجلاً من المشركين قال له: لقد علّمكم صاحبكم كلَّ شيء حتى الخِراءَة» قال الخطابي: عوامُّ الرواة يفتحون الخاء فيُفحشُ معناه، وإنما هو «الخِراءَة» مكسورة الخاء ممدودة الألف، يريد الجِلْسة للتخلّي والتنظُّفِ منه والأدب فيه.

ومنه قوله ﷺ؛ عند دخول الخلاء «اللّهمّ إني أعوذ بك من الخُبُث والخبائث» قال: أصحاب الحديث يروُوْنه «الخُبْث» ساكنة الباء. وإنما هو «الخُبُثُ» مضموم الباء، جمع خبيث، وأما الخبائث فهو جمع خبيثة، استعاذ بالله من مردة الجن: ذكورهم وإناثهم. فأما الخُبْث ساكنة الباء؛ فمصـدر خَبُثَ الشيءُ يخْبُثُ خبثاً، وقد يُجْعل اسماً.

ـ وهذه الأخطاء كان يقع فيها رجال ممّن يشتغلون برواية الحديث، وليسـوا من أعلامـه؛ لقولـه في عدد من المـواقع: «عـوام الرواة يقولون...».

٩ ـ وقال أبو حيّان: إن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمان النبيّ ﷺ لم تُنْقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله: «زوّجتكها بما معك من القرآن»، و«ملكتُكها بما معك»، و«خذها بما معك» أقول: إن كان قد حصل هذا من الصحابة والتابعين، فلا ضيرَ فيه، وإن كان قد حصل فيما بَعْدُ، فإنه لا يضرُّ

المعنى ولا يشين اللفظ، وقد حصل أكثر منه في شواهد الشعر، حيث روي الشاهد بصورة فيها الشاهد النحوي، وصورة أخرى خالية من الشاهد، ومع ذلك فقد بَنَوا القاعدة النحوية على هذا البيت، وإليك أمثلة من ذلك، في كتاب «مغني اللبيب» لابن هشام:

أ ـ ذكر بعض الكوفيين وأبو عُبيدة أن بعضهم يجزم بـ (أنْ) ونقله اللحياني عن بعض بني صُبَاح من ضبّة وأنشدوا عليه قول امرىء القيس:

إذا ما غَدَوْنا قال وِلْدانُ أهلنا
تعالَوْا إلى **أنْ يأتنا** الصيد نحْطبِ

فقد جزم بها الفعل المضارع «يأتنا» وعلامة جزمه حذف حرف العلّة.

ولكن البيت يُروى أيضاً «تعالَوْا إلى **أن يأتيَ**. . .» ولا شاهد فيه.

وقال جميل بثينة:

أحاذر **أن تَعْلَمْ** بها فتردَّها
فَتَتركَها ثِقْلاً عليَّ كما هيا

ويروى البيت: «أخافُ إذا أنبأتُها أنْ تُضيعَها» ولا شاهد فيه.

ب ـ الوجه الثاني في «أنْ» المفتوحة الهمزة الساكنة النون. . . أن تكون مخفّفة من الثقيلة، فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته، نحو قول جرير: «زعم الفرزدق أنْ سيقتُلُ مَرْبَعاً» وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً، وشرط خبرها أن يكون جملة ولا يجوز إفراده، إلاّ إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران، وقد اجتمعا في قول الشاعرة (عمرة بنت العجلان، أو بنت النعمان) ترثي أخاها:

بـأنْكَ ربيـعٌ وغَيْثٌ مَـريـعٌ
وأنْـــك هناك تكـونُ الثِّمـالا

ولكن البيت يروى أيضاً:

بأنَّكَ كنْتَ الـربيع المغيثَ
لمَن يعتريك وكنتَ الثِّمـالا

ولا شاهد فيه حينئذ.

جـ ـ وقالوا: تقع «أم» زائدة، وشاهدها؛ قول ساعدة بن جؤية (مخضرم):

يا ليتَ شعري ـ ولا منجىً من الهَـرَمِ
أم هل على العيش بعد الشيب من ندمِ

ـ ويروى البيت: «ألا منجى من الهرم» ولا شاهد في البيت، لأن «أم» في الرواية الثانية تكون للإضراب.

د ـ الوجه الثاني لـ «أَمَا» بالفتح والتخفيف، أن تكون بمعنىٰ «حَقّاً» أو «أحقاً» والهمزة للاستفهام، و«ما» منصوبة على الظرفية، كما انتصب «حقّاً» على ذلك في نحو قول الشاعر؛ عامر بن معشر:

أحقّـاً أنَّ جيـرتنــا استقلّوا
فـنيَّـتُـنــا ونـيَّـتُـهـم فــريـق

والمعنى: أحقاً أنهم ارتحلوا فإن وجهتنا ووجهتهم مفترقتان.

ولكن الشطر الأول يروىٰ:

ألم ترَ أنَّ جيرتنـا استقلّوا

هـ ـ قال الكوفيون والأخفش والجرمي، بأن «أو» تأتي للجمع المطلق كالواو ومن شواهدها عندهم؛ قول جرير يمدح عمر ابن عبد العزيز:

جاء الخلافة أو كانت له قَدَراً
كما أتى ربَّه موسى على قَدَرِ

- ويروى الشطر الأول:

نال الخلافة إذْ كانت له قَدَراً

. . . .

ولا شاهد فيه.

و- الوجه الثامن من وجوه «أوْ» أن تكون بمعنى «إلاّ» في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار «أنْ»، وأشهر شواهدها رواه سيبويه في كتابه، وتابعه عليه النحويون من بَعْده، وهو قول زياد الأعجم:

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قوم
كَسَرْتُ كُعُوبَها أو تَسْتَقيما

- وزياد الأعجم شاعر إسلامي كان ينزل اصطخر، وكانت فيه لُكْنَة فلذلك قيل له: الأعجم. عاش حتى زمن هشام بن عبد الملك.

وقوله: غمزت قناة قوم: أي: هززت قناة الرمح، أو اختبرتها. والقناة: هنا، كناية عن العزّ والقوة، يريد: مَنْ لم يستقمْ بالملاينة تناوله بالمخاشنة فأهلكه. والكُعُوب: جمع كعب، وهو العقدة الناشزة في طرف الأنبوب من القصب. والشاهد: (أو تستقيما) حيث نصب المضارع بعد «أو».

ولكن هذا الشاهد من أبيات ليست منصوبة القافية، إنما هي تتراوح بين الرفع والجرّ، للإقواء، وهو اختلاف القوافي، بالرفع والجرّ، فيقول منها:

أَلَـمْ تَـرَ أنـنـي أوتَـرْتُ قـوسـي
لأَبْـقَـعَ من كـلابِ بـنـي تـمـيـم[1]
عـوىٰ فـرمـيتُـه بـسـهـامِ مـوتٍ
كـذاك يُـرَدُّ ذو الـحُمُـق الـلئيـمُ
وكنتُ إذا غمزت . . . .
. . . . أو تستقيمُ

هكذا، جاءَت القافيةُ مرفوعة. وقد حاول النحويون التماس الأعذار لسيبويه ومما قالوه: إنما أنشده سيبويه منصوباً لأنه سمعه كذلك ممّن يُسْتشهد بقوله، وهذا أيضاً عيبٌ لا يُعْذر فيه، لأنه يروي الأبيات المفردة دون النظر في القصيدة التي جاء الشاهد منها، لأنَّ الإعراب فرع من المعنى، ولا يظهر المعنى كاملاً إلّا برواية البيت الشاهد مع ما قبله وما بعده من الأبيات، وإذا كان البيت يستقلّ بالإنشاد في الشعر العربي القديم، فإنه جزء من قصيدة، ولا يُفْهم البيت فهماً كاملاً إلّا في سياقه ولا تُفْهَم القصيدة كاملة إلا بالبيت. وهذا سرٌّ في القصيد العربي، لم يلتفتْ إليه أهل النحو، ومن هنا جاء وصف القصيدة العربية بالتفكّك، وليس كما قالوا.

ز ـ ووقع سيبويه، والنحويون من بَعْده في عثرة كالسابقة، عندما روى بيت الشاعر عُقيبة بن هبيرة الأسدي (مخضرم):

معـاويَ إننا بَشَـرٌ فأسجـحْ
فلسنا بالجبالِ ولا **الحديدا**

هكذا بنصب القافية، على أن عطف «الحديد» على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة، على توهّم أنه منصوب.

---

(١) شرح أبيات المغني، للبغدادي جـ ٢ / ٧٢. والأبقع: اسم على وزن «أفعل» وهو وصف من البقع، وهو في الطير والكلاب، كالبلق في الدواب.

وقوله: «معاوي» منادى مرخّم، معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وأسجِحْ معناه: ارفق وسهّلْ، والبيت من قصيدة مجرورة القافية، هكذا:

معاويَ إننا . . . .
. . . . ولا الحديدِ
أكلتم أرضنا فجردتمُوها
فَهَلْ من قائم أو مِنْ حصيد
فَهَبْنا أمةً هَلَكتْ ضياعاً
يزيدُ يَسُوسها وأبو يزيدِ
أتطمع في الخلود إذا هلكنا
وليس لنا ولا لك من خُلودِ

وقد قال العسكري في كتاب «التصحيف» فأجاد: ومما غلط فيه النحويون من الشعرَ، ورَوَوْه موافقاً لما أرادوه: . . . وذكر البيت[1]. وقد التمس النحويون أعذاراً لشيخهم سيبويه، كما فعلوا في البيت السابق.

١٠ ـ وقولهم: «إن الأحاديث تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها. . .» مردود على مَنْ قاله من وجوه:

أ ـ ليس كلُّ رواة الأحاديث من العجم، وقد ذكرنا في فقرة سابقة سلاسل الأسانيد العربية.

ب ـ لم يكونوا يسمحون للطالب بالجلوس في حلقة رواية الحديث حتى يجيد العربية، فقد روى أبو نعيم في «الحلية» قال: جاء رجل إلى الزهري فقال: حدّثني، فقال: إنك لا تعرف اللغة، قال: فلعلّي أعرفها، قال: فما تقول في قول الشاعر:

(١) انظر: «شرح أبيات المغني» جـ ٧/٥٣. و«خزانة الأدب» جـ ٢/٢٦٠، لعبد القادر البغدادي.

صريع نـدامىٰ يرفـعُ الشُّربُ رأسـه
وقد مات منـه كل عُضْـوٍ ومِفصل

وما المِفصلُ؟ قال: اللسان. قال الزهري: اغدُ عليَّ أُحدِّثك[1].

جـ ـ كون الراوي أعجمي الأصل، أو مولداً، لا يمنع من إتقان اللغة، ليصبح الرجلُ كأنه من أهلها، وإذا أردنا الطعن في لغة رواة الحديث من غير العرب، فالطعن في قواعد اللغة والنحو أوْلَىٰ؛ لأنَّ جلَّ علماء العربية والنحو من العجم والمولدين. ورواة الشعر واللغة من الموالي والعجم. والذين استنبطوا قواعد النحو من النصوص كانوا من أصل أعجمي. والفرق بين الوظيفتين كبير: كان يطلب من راوي الحديث الذاكرة الحافظة وصحة اللسان العربي، وفهم مفردات اللغة، لإتقان رواية الحديث، ونقله، أما النحوي المستنبط فكان لا بدَّ له من التعمّق، والقياس وشمول الحفـظ لكل نصوص العرب، ومعرفة قوانين الأدب شعره ونثره وهذه تتطلب عروبة أعمق من عروبة راوي الحديث. . . وهناك فرقٌ جوهري في المسألة، وهو أن راوي الحديث مُقْدم على رواية الحـديث لطلب ثواب الآخرة، يدفعه إيمانٌ، وصلاح وتقوى، تمنعُه من الكذب، وتحثّه على التحرّي في النقل؛ لأنه محكوم بالخوف من الله أن يكذب: متعمداً، أو ساهياً، على رسول الله ﷺ، لقول الرسول عليه السلام: «مَنْ كذَب عليَّ متعمّداً؛ فليتبوّأ مقعده من النار»! . . . فأين رواة اللغة وعلماء النحو من هذه الصفات؟ ونحن لا نطعن في صحة قواعد لغتنا التي استنبطها رجالٌ من أصل أعجمي، لأننا نؤمن أن العروبة هي اللسان، وليست أباً أو أُمّاً، كما جاء في القول المأثور.

---

(١) وقال حمّاد بن سَلَمَة: مثل الذي يكتب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاته ولا شعير فيها.

وإذا وثقنا بما أصّله وقعّده لنا علماء النحو والعربية، وَوثِقْنا بما نقله إلينا رواة الشعر واللغة، فعلينا أن نثق بما نقله إلينا رواة الحديث من أصل أعجمي. فنحن نصدق راوية اللغة، يرحل إلى أعراب البادية، أو يلتقي أحدهم في سوق المربد، فيقول لنا: هذا يجوز في اللغة ولا يجوز، وليس عنده سَنَدٌ، ولا شهودٌ، ولا مَنْ يعضد كلامه، فلماذا لا نصدق راوية الحديث في اللفظ الذي نقله إلينا، وهو المأمون التقي العابد الثقة، ويجد مَنْ يشهد للفظه الذي نقله ويعضده؟!.

د ـ إنَّ طُرُق رواية الحديث، أو طرق تدريس الحديث التي عرفناها من تتبّع تِراجم الرواة، تجعل المسلم واثقاً بصحة المتن الذي وصله، لفظاً ومعنًى، ومن طرائق تدريس الحديث:

١ ـ التحديث الشفوي: وكانت هذه الطريقة في القرن الأول، ومنتصف القرن الثاني، ثم بدأت تنحسر، وفي حال التدريس الشفوي، لم يكونوا يدرسون أكثر من بضعة أحاديث في المجلس الواحد. ومن أدلّة ذلك:

● قال أبو بكر بن عيّاش: إذا حدّث الأعمش ثلاثة أحاديث قال: قد جاءَكم السيل.

● وقال صالح بن محمد: اختلفت على عليّ بن الجعد أربع سنين، ولا يقرأ إلا ثلاثة أحاديث كلَّ يوم.

● وكان قتادة يحفظ حديثاً أو حديثين، وإذا كان الحديث طويلاً حفظ نصفه ثم عاد في مجلس آخر فحفظ النصف الآخر.

● وقال الحسن بن المثنّى: كان أبو الوليد يحدّثنا بثلاثة أحاديث لا يزيد عليها.

● وسمع شُعْبة مائة حديث من عمرو بن دينار في خمسمائة مجلس[1].

. . . وقد جاء هذا المذهب من نصيحة ابن شهاب الزهري، حيث يقول: «مَنْ طلب العلم جملةً؛ ذهب منه جملة، إنما كنّا نطلب حديثاً أو حديثين». وفي حالة التحديث الشفوي من الذاكرة كانوا يراجعون كتبهم قبل التحديث أو الإملاء، فكان سفيان يحفظ من كتابه ثم يجيء فيحدث.

وقال ابن مهدي: كنتُ أسألُ سفيان، فيقول: أَخّرْ هذا، لم أطالع كتبي منذ أربع سنين.

أقول: ولم تكن هذه الطريقة من التحديث الشفاهي مفضّلةً، إنما كان يتبعها مَنْ يتبعها، لأنها محلّ إعجاب الناس واعتزازهم.

٢ ـ الطريقة الثانية من طرائق التدريس: **قراءة الشيخ من كتابه:**

وكان هذا الطريق مفضّلاً، للشواهد التالية:

● قال ابن المديني: ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل وبلغني أنه لا يحدّث إلاّ من كتاب.

● قال علي بن عيّاش: كان شعيب بن أبي حمزة من خيار الناس، وكان ضَنِيناً بالحديث، وكان يعدنا بالمجلس، فنقيم نقتضيه أياماً، فإذا فَعَل، فإنما كتابه بيده، ما نأخذه.

● قال الإمام أحمد: كان عبد الله بن المبارك رجلاً صاحب حديث، حافظاً، وكان يحدّث من كتاب.

● وقالوا في زهير بن محمد: ما حدّث من كتبه فهو صالح، وما حدّث من حفظه ففيه أغاليط.

---

(١) انظر: «دراسات في الحديث النبوي» جـ ٢/٣٣٨.

٣ ـ الطريقة الثالثة من طرائق التدريس: القراءة على الشيخ: وكان الطالب يقوم بالقراءة على الشيخ وهو يسمع:

قال عبد الرزاق: كان عبد الله بن المبارك يقرأ التفسير على معمر، ويقرأ معمر عليه. وقال عبد الرحمن بن مهدي: «أما كتاب الصلاة فأنا قرأته على مالك». وقال عبد الرحمن: وسائر الكتب قُرئت على مالك وأنا أنظر في كتابي.

وقال عاصم الأحول: عرضتُ على الشعبي أحاديث الفقه، فأجاز لي.

وكان التلاميذ يُعدّون نسخهم قبل الحضور إلى مجلس الشيخ، فإذا سمع الحديث من الشيخ، أو عرضه عليه وضع عليه إشارة تدلّ على سماعه وتحقيقه. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: كنتُ أرى في كتاب أبي إجازة، يعني دارة ثلاث مرات، ومرتين، وواحدة. فقلتُ له: إيش تصنع بها؟ فقال: أعرفه، إذا خالف إنسان قلتُ له: قد سمعتُه ثلاث مرات.

وكان زهير بن معاوية إذا سمع الحديث من الشيخ مرتين كتب عليه: قد فرغت.

وقال سليمان بن حرب: إن جرير بن حازم كلّم حمّاد بن سلمة أن يحدّث وهباً فاجتمعنا وانتخبنا هذه الأحاديث، واختلفنا إليه، وكان الكتاب بيدي أشير فيه وأُصحّح وهم ينظرون معي.

٤ ـ الطريق الرابعة: الإملاء: وكان الإملاء من الكتاب، أو من الذاكرة. وفي حال الإملاء من الذاكرة كان الشيخ يراجع كتبه قبل الإملاء، ولا يزيد إملاؤه على أحاديث معدودة. وللتغلّب على الأخطاء التي تحدث عند الإملاء، كان لا بدَّ من عرض الأحاديث بعد كتابتها:

فقد ذكر هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول: كتبتَ؟ فأقول:

نعم. قال: عرضتَ كتابك؟ قلت: لا، قال: لم تكتب.

وقال يحيىٰ بن أبي كثير: مَنْ كتب ولم يعارض كمَن دخل الخلاء ولم يستنجِ. ولهذا حرص المحدّثون كلّ الحرص على معارضة كتاباتهم وتصحيحها، وكان ذلك يتمّ بطريقتين: إما أن يصحّح الطالب بنفسه مستعيناً بأصحابه، وإما أن يصحّح بمساعدة الشيخ.

قال نافع بن أبي نعيم، عن نافع مولى ابن عمر، أنه قيل له: قد كتبوا علمك فقال: كتبوا؟ فقيل له: نعم. فقال نافع: فليأتوا به حتى أقوّمه. وقيل لابن وهب: إنَّ ابن قاسم يخالفك في أشياء! فقال: جاء ابن القاسم إلى مالك، وقد ضَعُفَ، وكنتُ أنا آتي مالكاً، وهو شابّ قويّ، يأخذ كتابي فيقرأ فيه، وربما وجد فيه الخطأ فيأخذ خرقة بين يديه فيبلّها في الماء فيمحوه، ويكتب لي الصواب. [انظر: دراسات في الحديث الشريف جـ ٢/٣٦٦]... وقد يستعيرون كتب الشيوخ للنقل منها، والمعارضة عليها، ولهذا قال الزهري: يا يونس، إيّاك وغلول الكتب! قال: قلتُ: وما غلول الكتب؟ قال: حَبْسُها عن أصحابنا.

١١ ـ قال أبو حيّان: «على أن الواضعين الأوّلين لعلم النحو المستقرئين للأحكام في لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفرّاء، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يستدلّوا بالحديث على إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب...».

والجواب عن هذا القول، من وجوه:

أ ـ لم يصرّح واحد من هؤلاء، ولا نُقِل عن واحدٍ منهم أنه أنكر استخدام الحديث للاستدلال على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وعدم استخدام الحديث فيما وصلنا من آرائهم لا يدلّ على أنهم ينكرون حجيّته في اللغة.

ب ـ لم يكن أعلام النحو واللغة ـ من المدرستين ـ من أهل الحديث، ولم تكن لهم دراية برواية الحديث، فاعتمدوا على الشعر والنقل عن الأعراب، حيث لم تكن هناك شروط مقيّدة للنقل، واعتمدوا على القرآن، لأنه متواتر في قراءاته السبع أو العشر. أما نصوص الحديث النبوي فلم تكن قد ظهرت مدوّناته الموثوقة المبوّبة، ولم ينبغ بَعْدُ أعلام الحديث الذين وضعوا أصول الرواية وشروطها، فكانت نصوص الحديث مدوّنة في صحف مفرّقة؛ فقد ظهرت كتب الحديث التي وصلتنا موثّقةً في النصف الثاني من القرن الثالث:

فالبخاري متوفى سنة ٢٥٦ هـ، ومسلم ت ٢٦١ هـ، وأبو داود: ٢٧٥ هـ، والترمذي ٢٧٩ هـ، وابن ماجه ٢٧٣ هـ، والنسائي ٣٠٣ هـ، والإمام أحمد ٢٤١ هـ، وابن خزيمة ٣١١ هـ. وأقدم مَنْ وصلنا من مصنفاتهم الإمام مالك المتوفى سنة ١٧٩ هـ. وعبد الرزاق المتوفى سنة ٢١١ هـ صاحب «المصنّف»...

وللمقارنة، فإن علماء اللغة والنحو الأقدمين كانت وفياتهم على النحو التالي:

عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي	: متوفى سنة ١١٧ هـ.
عيسى بن عمر الثقفي	: متوفى سنة ١٤٩ هـ.
أبو عمرو بن العلاء	: متوفى سنة ١٥٤ هـ.
يونس بن حبيب	: متوفى سنة ١٨٢ هـ.
الخليل بن أحمد	: متوفى سنة ١٧٥ هـ.
سيبويه	: متوفى سنة ١٨٠ هـ.
الأخفش الأوسط	: متوفى سنة ٢١١ هـ.
قطـرب	: متوفى سنة ٢٠٦ هـ.
أبو عمر الجَرمي	: متوفى سنة ٢٢٥ هـ.

أبو عثمان المازني : متوفى سنة ٢٤٩ هـ.
المبرِّد : متوفى سنة ٢٨٥ هـ.

وأولئك كانوا أعلام مدرسة البصرة، أما أعلام مدرسة الكوفة:

الكسائي : متوفى سنة ١٨٩ هـ.
الفـرّاء : متوفى سنة ٢٠٧ هـ.
هشام الضرير : متوفى سنة ٢٠٩ هـ.

وهكذا نلاحظ أن علماء النحو واللغة ظهروا في عصر قبل ظهور المدوّنات الكبرى في الحديث، وهم ليسوا من أهل الحديث الشريف، ولا يشكُّ واحدٌ أن في نصوص الحديث التي كانت متداولة، الصحيحَ والحسن والضعيف والموضوع ولم يكن يعرف درجة الحديث إلاّ أهلُه، فلعلّ أهل النحو كانوا يخشون الاعتماد على نصّ حديث، فينسبونه إلى رسول الله ﷺ، وتكون درجة الحديث غير مرضية، فيوصفون بالجهل، أو يقعون في دائرة الحديث: «مَن كذبَ عليَّ... الحديث».

ولعلّ هذا السبب الذي جعل سيبويه يستشهد بالحديث، أو الجزء من الحديث على خوف، فلا يسنده إلى رسول الله ﷺ، فيقول: «وأما قولهم»... أو «كقولنا»... ويأتي بنصّ حديث أو بجزء من حديث من ذلك قوله: «وأما قولهم: كل مولود يولد على الفطرة... الحديث» وهذا نصّ حديث رواه البخاري ومسلم وغيرهما... [وانظر «فهرس الحديث» لكتاب سيبويه، بتحقيق عبد السلام هارون].

جـ ـ نشأ علماءُ النحو واللغة الأقدمون في العراق، ومع وجود أعلام من أهل الحديث في القرن الثاني، إلاّ أن الوضع في الحديث كان يكثر في العراق تلك الأيام لما روى ابن سعد عن الزهري قوله: «نخرج الحديث شبراً، فيرجع ذراعاً ـ يعني من العراق ـ وأشار بيده، إذا أوغل الحديث هناك، فرويداً به».

أراد التأمّل والتدقيق في الحديث الذي يدخل العراق، إشارة إلى التلاعب بالأحاديث هناك، قبل التدوين. ورُوِيَ عنه قوله: «إذا سمعت بالحديث العراقي، فارددْ به ثم ارددْ به»...

وأعتقدُ أن علماء النحو واللغة لو نشؤوا بالمدينة النبوية، ما أحجموا عن جعل الحديث النبوي إحدى موادّهم الرئيسة في وضع قواعد اللغة، لأن المدينة كانت خالية من أهل البدع والأهواء الذين أكثروا من وَضْع الحديث، وكان مركز أهل الأهواء في العراق.

د ـ لقد كانت عناية اللغويين والنحويين الروّاد موجّهة إلى جَمْع الشعر العربي، وكلام أعراب البادية، وجلّ هؤلاء العلماء رحلوا إلى البادية والتقوا أعرابها، وأنفقوا في سبيل ذلك زمناً من حياتهم، واستخدموا ما جمعوه في وَضْع قواعد النحو واللغة، لخدمة القرآن الكريم وتفسيره وتوجيه قراءاته ومعرفة معاني غريبه، لما رَوَوْا من الأحاديث التي تَحثُّ على ذلك، فقد أخرج البيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه».

وعن ابن عمر مرفوعاً: «مَنْ قرأ القرآن فأعربه، كان له بكل حرف عشرون حسنة، ومَنْ قرأه بغير إعراب، كان له بكل حرف عشر حسنات». قال السيوطي في «الإتقان جـ ١٤٩/١»: المراد بإعرابه معرفة معاني ألفاظه وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النحاة، وهو ما يقابل اللحن.

لأن القراءة مع فقده ـ أي الإعراب النحوي ـ قراءة لا ثواب فيها، ونقلوا عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه استغلقت عليه معاني كلمات ما عرفها إلّا عن طريق الأعراب؛ حيث روي عن ابن عباس قال: «كنتُ لا أدري ما ﴿ فاطر السموات ﴾ حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر فقال أحدهما: أنا فطرتها» يقول: أنا ابتدأتها. ونقل السيوطي عن أبي عبيد

عن الحسن قال: «كنّا لا ندري ما الأرائك، حتى لقينا رجلٌ من أهل اليمن، فأخبرنا أن الأريكة عندهم الحَجلَة فيها السرير». وعن عكرمة في قوله تعالى: ﴿ وزوّجناهم بحورٍ ﴾ قال: هي لغة يمانية وذلك أن أهل اليمن يقولون: زوّجنا فلاناً بفلانة». قال الراغب في مفرداته: ولم يجىء في القرآن «زوّجناهم حوراً» كما يقال «زوجتُه امرأة» تنبيهاً أن ذلك لا يكون على حسب المتعارف فيما بيننا بالمناكحة.

وَرَوَوْا قصة لقاء نافع بن الأزرق، مع ابن عباس وسؤال نافع ابن عباس عن مسائل من القرآن، فقال السيوطي: بينا عبد الله بن عباس جالس بفناء الكعبة، قد اكتنفه الناس يسألونه عن تفسير القرآن، فقال نافع بن الأزرق لنجدة بن عويمر: قم بنا إلى هذا الذي يجترىء على تفسير القرآن بما لا علم له به، فقاما إليه فقالا: إنّا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله، فتفسرها لنا وتأتينا بمصادقه من كلام العرب فإنَّ الله تعالى إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فقال ابن عباس: سَلاني عمّا بدا لكما؟... فسأله نافع عن مسائل كثيرة، وفي كل مرّة يقول لابن عباس: وهل تعرف العرب ذلك؟ فيستشهد ابن عباس ببيت من الشعر لتوكيد المعنى. [انظر: الإتقان جـ ١/١٥٨ ـ وما بعدها].

وقال السيوطي [الإتقان جـ ١/١٥٧]: قال أبو بكر بن الأنباري: قد جاء عن الصحابة والتابعين كثيراً الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بالشعر وأنكر جماعة ـ لا علم لهم ـ على النحويين ذلك. وقالوا: إذا فعلتم ذلك، جعلتم الشعر أصلاً للقرآن. قالوا: وكيف يجوز أن يحتجّ بالشعر على القرآن وهو مذموم في القرآن والحديث؟ قال: وليس الأمر كما زعموه، من أنّا جعلنا الشعر أصلاً للقرآن، بل: أردْنا تبيين الحرف الغريب من القرآن بالشعر، لأن الله تعالى قال: ﴿ إنّا جعلناه قرآناً عربيّاً ﴾ وقال: ﴿ بلسان عربيّ مبين ﴾.

وقال ابن عباس: «الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها، فالتمسنا معرفة ذلك منه».

بل نجد أحد أئمة الفقه يرحل إلى البادية ليأخذ الشعر واللغة، كما روى لنا الشافعي في قصة حياته حيث يقول: «ثم لما خرجتُ من الكُتّاب كنتُ أتلقط الخَزَفَ والدفوف وكَرب النخل وأكتاف الجمال أكتب فيها الحديث وأجيءُ إلى الدواوين فأستوهب منها الظهور (الأوراق) فأكتب فيها، حتى كانت لأمي حِبابٌ (جرار)، فملأتها أكتافاً وخزفاً وكَرَباً مملوءَةً حديثاً، ثم إني خرجتُ عن مكة فلزمتُ هذيلاً في البادية أتعلّمُ كلامها وآخذ طبعها، وكانت أفصح العرب...» [معجم الأدباء ١٧/٢٨٤]. وقد حُكيَ عن الأصمعي أنه قال: صحّحتُ أشعار هُذَيل على فتًى من قريش يُقالُ له محمد بن إدريس الشافعي.

١٢ - وقال ابن قتيبة في الردّ على مَنْ طعن على رجال الحديث: «وأما طعنهم عليهم بقلّة المعرفة لما يحملون وكثرة اللحن والتصحيف، فإن الناس لا يتساوون جميعاً في المعرفة والفضل، وليس صنفٌ من الناس إلّا وله حَشْو وشوب. فأين هذا العائب لهم من الزهري أعلم الناس بكل فنّ وحمّاد بن سلمة ومالك بن أنس وابن عون وأيوب ويونس بن عبيد وسفيان الثوري ويحيىٰ بن سعيد وابن جريج والأوزاعي، وشعبة، وعبد الله بن المبارك، وأمثال هؤلاء من المثقفين... قال: ولا أعلم أحداً من أهل العلم والأدب إلّا وقد أسقط «أخطأ» في علمه، كالأصمعي وأبي زيد وأبي عبيدة وسيبويه والأخفش والكسائي والفرّاء وأبي عمرو الشيباني وقد أخذ الناس على الشعراء في الجاهلية والإسلام الخطأ في المعاني وفي الإعراب - وهم أهل اللغة وبهم يقع الاحتجاج»[1].

---

(١) انظر: «تأويل مختلف الحديث» ص ٧٦. وفي قوله: «وقد أخذ الناسُ على =

١٣ ـ قال الشيخ محمد أبو شَهْبة في كتابه «دفاعٌ عن السُّنَّة» وأحبُّ أن يعلم القارىء أن مسألة الاحتجاج بالأحاديث على القواعد النحوية

= الشعراء في الجاهلية والإسلام» يشير إلى ما كان من عبدالله بن أبي إسحاق (ت ١١٧ هـ) عندما كان يتعرّض للفرزدق ويخطئه فيما يرى أنه خالف القياس النحوي، من ذلك أنه سمعه ينشد قوله في مديحه لبعض بني مروان:

وعضُّ زمـانٍ يـا بـن مـروان لـم يـدعْ
مـن الـمـال إلاّ مُـسْـحَـتـاً أو مُـجَـرَّفُ

[مسحت ومجرّف: مستأصل]. فاعترض لرفعه قافية البيت، وكان حقها النصب لأنها معطوفة ـ كما يتبادر ـ على كلمة «مسحتاً» ولأن القياس النحوي يحتّم ذلك ويوجبه، ويظهر أن الفرزدق قصد إلى الاستئناف حتى لا يُحدثَ في البيت إقواءً يخالف به حركة الرويّ في القصيدة. وما زال ابن أبي إسحاق يُنحي على الفرزدق باللائمة حتى هجاه الفرزدق بقصيدة، تعمّد فيها مخالفة القياس النحوي، فقال:

فـلو كـان عـبـد الله مـولًـى هـجـوتُـه
ولـكـنَّ عـبـد الله مـولـى مـوالـيـا

وكان ابن أبي إسحق مولى آل الحضرمي وكانوا بدورهم موالي لبني عبد شمس القرشيين. وما كاد ابن أبي إسحق يسمع الفرزدق حتى قال له: أخطأت أخطأت! إنما هو «مولى موالٍ». يريد أنه أخطأ في إجرائه كلمة «موال» المضافة مجرى الممنوع من الصرف، إذْ جرّها بالفتحة وكان ينبغي أن يصرفها قياساً على ما نطق به العرب من مثل «جوارٍ، وغواشٍ» إذ يحذفون الياء منوّنين في الجرّ والرفع. وطعن عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ) على النابغة الذبياني من العصر الجاهلي في قوله:

فـبـتّ كـأنـي سـاورتـنـي ضـئـيـلةٌ
مـن الـرُّقْش فـي أنـيـابـهـا الـسـمُّ نـاقـعُ

إذ جعل النابغة القافية مرفوعة، وحقّها أن تُنْصَبَ على الحال، لأن المبتدأ قبلها تقدمه الخبر وهو الجار والمجرور (في أنيابها السمُّ) وكأنَّ النابغة ألغى الجار والمجرور لتقدمهما وجعل «ناقع» الخبر. «السمُّ ناقعٌ». وقوله: ساورتني أي: واثبتني. وضئيلة: دقيقة، يريد أفعواناً. والرقش: الأفاعي التي تختلط في جلدها نقط سوداء وبيضاء. وناقع: قاتل.

واللغوية لم يُقْطعْ فيها برأي واحد، ولئن كان هناك مَنْ منع الاحتجاج بألفاظ الأحاديث في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد، فهناك غيرهم من أئمة كبار يرون الاحتجاج بالأحاديث النبوية، وممّن عُرف بهذا المذهب ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ والعلاّمة ابن هشام المتوفىٰ سنة ٧٦١ هـ، الذي قال فيه حكيم العرب ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له: ابن هشام، أنحى من سيبويه.

وممّن انتصر لهذا المذهب البدر الدماميني في شرحه «للتسهيل» والعلاّمة ابن الطيب في شرحه لكتاب «الاقتراح» وعدّ من أصحاب هذا المذهب: الجوهري وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جنّي، والسهيلي، حتى قال: لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة، إلاّ ما أبداه الشيخ أبو حيّان في شرحه «للتسهيل» وأبو الحسن الضائع في شرحه «الجمل» اهـ، أقول: ومَنْ يرجع إلى «لسان العرب» لابن منظور الذي جمع كتب اللغة كلها يجد الحديث النبوي منثوراً في كلٍّ مادة من مواد المعجم، ولو علمَ اللغويون أن ألفاظ الحديث النبوي، من ألفاظ المولّدين ما استشهدوا بها في إثبات معاني اللغة، لأنهم لا يستشهدون بالشعر المولَّد، لا للتأصيل، ولا للاستئناس وفي ظنّي أن استشهاد أهل المعاجم بالأحاديث النبوية دليل على حجيّة ألفاظ الحديث الشريف، ودليل على سموّ مكانتها عندهم؛ لأن اللغة ومعانيها أساس نبني عليه كل المفهومات الشرعية والاجتماعية... إلخ، واللغة هي الأصل، والنحو فرع.

١٤ ـ وقد أطلتُ في الكلام على مسألة «تدوين الحديث» والاستشهاد به في اللغة والنحو، لأن الآراء الشائعة عند عامّة الناس، القائلة بتأخّر التدوين، وعدم الاستشهاد بالحديث في النحو، قد وضعتْ

أمام أعداء السُّنَّة النبوية مادّة يستغلونها في الطعن على الحديث، من أهل العصر الحديث، وليس أعداء الحديث من المستشرقين فقط، فهؤلاء عداوتهم، لا تؤلمنا لأن عداوتهم متوقّعة، ولكن العداوة المؤلمة القادمة ممّن ينتمون إلى الإسلام والذين رضوا أن يكونوا في ركب المستشرقين، حيث تتابع هؤلاء الجنود المجندون، أو الكُتّابُ المغفّلون، منذ بداية القرن الميلادي، وهم يحملون الأدلة الواهية، والعَقْل البشري المُضلّل القاصر، لبذر بذور الشك في حجيّة الأحاديث النبوية والسُّنّة المطهرة، وممن سار على هذا النهج الضال، الشيخ رشيد رضا، صاحب مجلة المنار، وأحمد أمين في كتابيه «فجر الإسلام، وضحى الإسلام» وأبو ريّة في كتابه «أضواء على السُّنّة»[1].

---

(١) انظر كتاب «دراسات في الحديث النبوي» للدكتور مصطفى الأعظمي جـ ١/ ٢٦ وما بعدها تحت عنوان «السُّنَّة ومنكروها حديثاً».

الفَصْل السَادِسْ

المَنَاقِبُ وَالأَخْلَاق

١ ـ صفة الزهري وحليته.
٢ ـ الكرم الزهري.
٣ ـ المؤمن العالِم العابد.
٤ ـ القاضي اللَّوْذعي.
٥ ـ الجمع بين الحديث والفقه.
٦ ـ ثباته على الحقّ.
٧ ـ المؤدّب الناصح.

١ ـ صفة الزهري وحليتُه:

روى ابن عساكر عن يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد[١] قال:

رأيتُ ابن شهاب رجلاً قصيراً، قليل اللحية، له شعيرات طوال، خفيف العارضين[٢].

وعن سفيان قال: رأيتُ الزهري أحمر الرأس واللحية، وفي حمرتها انكفاء[٣] قليل، كأنه يجعل فيه كَتَماً[٤]. قال سفيان: وكان الزهري أُعَيْمش[٥] وعليه جُميمة.

وقال مخرمة بن بكير (١٥٩ هـ): لقيت ابن شهاب وأنا أذهب إلى مصر، وهو مقبل من الشام بعض الطريق، فرأيتُه يُصلّي في مِمْطر[٦] ليس عليه رداء[٧].

ومخرمة بن بكير مدنيّ، ولعلّه التقى الزهري في جهات أيلة، حيث

---

(١) يعقوب: مدنيّ، حليف بني زهرة، سكن الإسكندرية، راوية ثقة، توفي سنة ١٨١ هـ.

(٢) العارضين: مثنى عارض، وهو صفحة الخدّ.

(٣) انكفاء: مصدر انكفأ، وانكفأ اللون: تغيّر.

(٤) الكَتَم: بفتح الكاف والتاء: نبتٌ يُخضب به الشعر، ويُصنع منه مدادٌ للكتابة.

(٥) أُعيمش: تصغير أعمش، وعَمشَت العينُ: سال دمعُها في أكثر الأوقات، مع ضعف البصر، فالرجل أعمش، والأُنثى عَمشاء.

(٦) المِمْطر، والممطرة: بكسر الميم الأولى وسكون الثانية: ثوب يُلبس للوقاية من المطر، لا ينفذ الماءُ منه.

(٧) الرداء: والجمع أردية؛ ما يلبس فوق الثياب، كالعباءَة والجبّة.

كانت للزهري أرض يأوي إليها بعض الوقت، وهي في طريق أهل الحجاز إلى مصر، وهي في نواحي العقبة اليوم.

وقال مسلم بن خالد المكّي المشهور بالزنجي[1]: رأيتُ الزهري يصبغ بالسواد.

وقال مالك: رأيتُه يخضب بالحنّاء.

وقال الليث: وكانت له قبّة مُعَصْفرة، وعليهِ مِلْحَفَةٌ مُعَصْفَرَةٌ[2]، وتحته مَجْلِسٌ مُعَصْفَر[3].

وعن عقيل بن خالد قال: رأيتُ على ابن شهاب خاتماً نَقْشُهُ: «مُحمد يَسْأَلُ الله العافيةَ».

وروى أبو نُعيم في «الحلية» عن محمد بن قدامة قال: سمعتُ مَعْناً القزّاز يقول لابن أخي الزهري: «هل كان الزهري يتطيّب؟ قال: كنتُ أشمُّ ريح المسك من سوط دابّة الزهريّ».

٢ ـ الكرم الزهري:

أ ـ إذا ضُرب المثل بكرم حاتم في الجاهلية؛ وجب أن يُضرَب المثل بكرم الزهري في الإسلام، وإذا كان الكرم الحاتمي دخله الخيال، لحدوثه في عصر بعيد عن التدوين، فإن كرم الزهري واقع تاريخي شهده أناس من أهل الصدق في الرواية، وتناقلته الأخبار الموثوقة، وقد بلغ من الكرم ما لم أجد مثله عند حاتم أو عند غيره من الناس.

---

(١) الزنجي: شامي الأصل، مشهور بلقبه الزنجي، وكان أبيض مشرباً بالحُمرة، فلقب بالضدّ، وكان عابداً فقيهاً، صدوقاً، كثير الأوهام، توفي سنة ١٧٩ هـ.

(٢) الملحفة، والجمع ملاحف، كل ما يُلتحف به، أي ما يُتغطى، واللباسُ فوق ما سواه.

(٣) عَصْفَرَ الثوب: صبغه بالعُصْفُر، وهو صبغ أصفر اللون، يؤخذ من نبات له هذا الاسم.

روى ابن عساكر، عن الشافعي عن عمّه[1] قال: ونزل ابن شهاب

---

(١) هذا الخبر مضطرب السند والمتن، فالسند في الأصل لخبرين متواليين، الأوّل: في قصة الزهري مع هشام بن عبد الملك حول سؤاله: «مَنْ الذي تولى كبره منهم»؟ والثاني: الخبر الذي أثبتناه وجاء في سند الأول: حدّثنا محمد بن إدريس الشافعي، حدّثنا (عَمر). وعند نهاية الخبر الأول قال: (قال عمي) والقائل الشافعي. وقد أبدل المحقّق (عمي) بـ (عمر) وقال: كذا في الأصل ولعلّها عمي، أي: عمّ الشافعي. وفي كتاب «الوافي بالوفيات» ٥/٢٦: (عمي)، وكذلك جاءَت في «سير أعلام النبلاء» جـ ٥/ ٣٣٩ ونقل قصة الزهري مع هشام ابن حجر في (الفتح جـ٧/٤٣) قال: فأخرج يعقوب بن شيبة في مسنده عن الحسن بن علي الحلواني عن الشافعي، قال: حدّثنا (عمي). وقد رجعت إلى ما عندي من كتب تراجم الرواة «تهذيب التهذيب» و«لسان الميزان» فلم أجد للشافعي عمّاً يروي عنه، ولم تذكر له كتب الأنساب (جمهرة أنساب العرب) عمّاً. وقد وُلد الشافعي في غزة، وحملته أمُّه وعمره سنتان إلى مكة، وكفلته أمّه، ولم يذكروا له عمّاً يكفله. لكنني وجدت في «تذكرة الحُفَّاظ» جـ ١/٣٦١ أن الشافعي حدّث (عن عمّه محمد بن علي) وكيف يكون عمّ الشافعي (محمد بن علي) ونسب الشافعي (محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب. .) وليس فيه (عليّ) وحقّ عمّه أن يكون محمد بن العباس؛ لأن العباس جدّ الشافعي. وجاء في «تهذيب التهذيب» أن الشافعي روى عن (عمر بن محمد بن علي بن شافع) ولم أجد لهذا الرجل ترجمة في الكتب، وسياق المكتوب (عمر بن محمد بن علي) يشبه رسم ما جاء في تذكرة الحفّاظ (عن عمّه محمد بن علي) وأظنُّ أن كلمة (عمّه) هي كلمة (عمر)، إلاّ إذا كان (عمّ) الشافعي الذي يروي عنه عمّاً مجازياً، يريد به من بني عمّي، لأن ياقوت الحموي يروي عن الشافعي في «معجم الأدباء» جـ ٢٨٥/٩ قصة طلبه العلم الشرعي قال: «فمرَّ بي رجلٌ من الزبيريين من بني عمّي فقال لي: يا أبا عبد الله: عزَّ عليَّ ألاّ يكون مع هذه اللغة وهذه الفصاحة والذكاء فقه. . .». وفي مكان آخر قال ياقوت: «وأما طلبه للعلم، فحدّث الزبير بن بكّار عن عمّه مصعب ابن عبد الله بن الزبير أنه خرج إلى اليمن فلقي محمد بن إدريس في طلب الشعر والنحو والغريب، قال: فقلت له: إلى كم هذا، لو طلبت الحديث والفقه كان أمثل بك!». ولكن مصعب بن عبد الله، إن كان صاحب «نسب قريش» لم =

بماءٍ من المياه فالتمسَ سَلَفاً فلم يجدْه، فأمر براحلته فنُحرت، ودعا إليها أهل الماء فمرّ به عمّه ـ أي عمّ الزهري ـ قال: فدعاه إلى الغداء، قال: فقال له: يا ابن أخي إنَّ مروءَة سنة تذهب بذلّ الوجه ساعة.

قال الزهري: يا عمّ، انزل فاطعم، وإلّا فامضِ راشداً. [ص ١٦٣، وسير الأعلام جـ ٥/٣٤٠].

وقال الشافعيّ: مرّ رجل من التجّار بالزهريّ، وهو في قريته، والرجل يريد الحج فابتاع منه بَزّاً بأربع مائة دينار إلى أن يرجع من حجّه، قال: فلم يبرح عنه الرجل حتى فرّقه، فعرف الزهريّ في وجه الرجل بعض ما كره، فلما رجع من حجّه، مرّ به فقضاه ذلك، وأمر له بثلاثين ديناراً ينفقها في سفره، فقال له الزهري: كأني رأيتك يومئذٍ ساءَ ظنُّك، فقال: أجل. فقال الزهري: والله لم أفعل ذلك إلّا للتجارة، أُعطي القليل، فأُعطىٰ الكثير.

= يعاصر الزهري، لأنه ولد سنة ١٥٦ هـ وتوفي سنة ٢٣٦ هـ، ويكون الشافعي أكبر منه؛ لأنه ولد سنة (١٥٠ هـ). وقد نقل ابن عساكر عن الإمام الشافعي في ترجمة الزهري أخباراً منقطعة؛ لأن الشافعي لم يرَ الزهري، إلّا هذين الخبرين فإنه جعلهما موصولين ـ وعدّ الراوي عنه الإمام الشافعي هو سفيان بن (عُيَينة) فهو أحد أصحاب الزهري، وأحد شيوخ الشافعي، ويكون لفظ (عمر) أو لفظ «عمّي» تحريفاً لابـن عُيينة. . . والذي جعلني أُطيل في تحقيق سند هذا الخبر، أنَّ في متنه «فمرّ به عمُّه» أي: عمّ الزهري. وقد بحثت في كتب الأنساب فلم أجد للزهري عمّاً.

قلتُ: لعلّ راوي خبر نزول ابن شهاب بماءٍ من المياه هو ابن عُيَينَة، وأن الذي مرّ به رجاء بن حيوة؛ لأنه كان كثيراً ما يعاتب الزهري على كثرة الإنفاق في إطعام الناس، وروى ابن عساكر عن الشافعي خبرين شبيهين بهذا الخبر، حيث مرّ رجاء بن حيوة بالزهري، وقد وضع الطعام ونصب موائد العسل، فعاتبه رجاء في ذلك، فقال له الزهري في الروايتين: انزل، فإنَّ السخيّ لا تؤدّبه التجارب. وليس ببعيد أن يقول رجاء بن حيوة للزهري «يا ابن أخي»؛ فقد كان رجاء أكبر سنّاً من الزهري، وتوفي سنة ١١٢ هـ. والله أعلم بالصواب.

وعن عُقيل بن خالد، أنَّ ابنَ شهاب كان يخرج إلى الأعراب يفقّههم ويعطيهم فجاءَه رجل وقد نفد ما في يده، فردّ الزهري يده إلى عمامة عُقيل فنزعها، فأعطاها الرجل، فقالَ لعقيل: أعطيك خيراً منها.

وقال الليث: كان ابن شهاب من أسخى مَنْ رأيتُ قطُّ وكان يعطي كلَّ مَن جاءه وسأله، حتى إذا لم يبقَ معه شيء تسلّف من أصحابه فيعطونه، حتى إذا لم يبقَ معهم شيءٌ يَسْتَسْلف من عبيده، فيقول لأحدهم: يا فلان، أسلفني كما تعرف، وأضْعِف لك كما تعلم، فيُسْلفونه ولا يرى بذلك بأساً.

وربما جاءَه السائل، فلا يجد ما يعطيه، فيتغيّر عند ذلك وجهه، فيقول للسائل: أبشرْ فسوف يأتي اللَّهُ بخير، قال: فيقيّضُ الله لابن شهاب على قدر صبره واحتماله أحد رجلين: إما رجل يهدي له، وإما رجل يبيعه وينظره.

وكان أهل عصره يعدّون عمل الزهري هذا من الإسراف، لأنَّ كرمه كان يأتي على كل ماله، ويضطره إلى الدَّيْن، فروى الشافعي أن رجاء بن حيوة عاتب ابن شهاب في الإسراف، وكان يدّان، فقال: لا آمن أن يحبس هؤلاء القوم أيديهم عنك - يريد بني أُميّة - قال: فوعده أن يُقْصر فمرَّ به بعد ذلك وقد وضع الطعام ونصب موائد العسل، فوقف به رجاء فقال: يا أبا بكر هذا الذي افترقنا عليه! فقال له ابن شهاب: انزل، فإن السخيَّ لا تؤدّبه التجارب.

وفي هذا المعنى يقول الشاعر:

له سحائب جودٍ في أنامله
أمطارها الفضّةُ البيضاءُ والذهبُ
يقول في العُسْر إنْ أيسرتُ ثانيةً
أقْصَرتُ عن بعض ما أُعطي وما أهبُ

حتى إذا عـاد أيـامُ اليـسـار لـه
رأيتَ أحـوالـه في النـاس تُنتهـبُ

وكان كَرَمُه أُنموذجاً فريداً في بابه، ينال طبقات متعدّدة من المجتمع، وله أساليب متعدّدة فرضتها طبيعة الحياة الجديدة بعد الإسلام:

فهو لا ينتظر في بيته ليقصده الناس، بل كان ينتقل إلى أهل الحاجة في مواطنهم. ومن أمثلة هذا الأسلوب: خروجه إلى الأعراب في البادية، يجود عليهم بالعلم والفقه والموعظة، ويجود عليهم بالمال والطعام.

وكان جودُه على طلاب العلم بلا حدود، فكان إذا أبى أحدٌ من أصحاب الحديث أن يأكل طعامه حلف ألّا يحدّثه عشرة أيام.

وقال له زياد بن سعد: إنَّ حديثك ليعجُبني، ولكن ليست معي نفقة فأتبعك. قال الزهري: اتبعْني أُحدّثك وأُنفقْ عليك.

وقال سعيد بن عبد العزيز: كنا نأتي الزهري، فيقدّم لنا كذا وكذا لوناً.

وقال الإمام مالك: إنَّ الزهري كان يشقّ الزقّ الذي فيه العسل فيلعق الناس ما فيه، ولم يكن ابن المسيب ولا غيره يفعل مثل هذا.

وقال مالك: كان ابن شهاب يجمع الأعراب فيتذكّر بهم حديثه، فإذا كان الشتاءُ شقَّ لهم العسل وجاءَهم بالزبد، وإذا كان الصيف شقَّ لهم وجاءَهم بالسمن.

ومن الكرم الذي تفرّد به الزهريُّ، الرعاية التي كان يُوليها للمعمَّرات من النساء، فيوفّر لهنّ الخدم لرعاية الشيخوخة، حيث روى الذهبي في «السير» قال: ونزل الزهريُّ مرة بماءٍ فشكا إليه أهل الماء أن لنا ثماني عشرة امرأة عمريّة ـ أي لهنّ أعمار ـ ليس لهنَّ خادم،

فاستسلف ابن شهاب ثمانية عشر ألفاً وأخدم كلَّ واحدة خادماً بألف.

وروى ابن عساكر عن رجل من أهل المدينة قال: أخدم الزهري خمس عشرة امرأة من بني زهرة خمس عشرة وليدة، واشترى كل وليدة بثلاثين ديناراً.

واتفقوا على أن الزهري كان أكرم أهل زمانه، وأن المال مُعَبّدٌ في نظره كما قال الشاعر:

إذا كان بعضُ الناس عَبْداً لماله
فإني بحمد الله مالي مُعَبَّدُ

ورُوِيَ عن عمرو بن دينار أنه قال: ما رأيتُ الدرهم والدينار على أحد أهون منه على ابن شهاب، ما كانت عنده إلّا بمنزلة البعر.

وقد عرف الشعراء فيه هذه الخصال فقصدوه، وقالوا الشعر في مدحه، فأجزل لهم العطاء. روى أبو نعيم في «الحلية» قال: امتدح رجلٌ الزهري فأعطاه قميصه، فقيل له: أتعطي على كلام الشيطان؟ فقال: «إنَّ مَنْ ابتغى الخير اتقىٰ الشرَّ». وقال فائد بن الأقرم، يمدح الزهري، من قصيدة طويلة نسب في أولها ثم قال:

ذَرْ ذا وأثنِ على الكريم محمدٍ
واذكر فواضله على الأصحاب
وإذا يُقال مَنْ الجوادُ بماله؟
قيل: الجوادُ محمدُ بن شهاب
أهل المدائن يعرفون مكانه
وربيع ناديه على الأعراب

ب ـ وكان قد عابه مَنْ عابه في الكرم، بسبب الدَّين الذي كان يتراكم عليه، ولكن الزهري كان مليئاً، وكان واثقاً أنه لن يضيّع مال

هؤلاء الدائنين. لأنه كان يملك عدداً من العيون التي يسدُّ ثمنها ما عليه من الدَّين ويزيد.

قيل للزهري: إنَّ الناس لا يعيبون عليك إلّا كثرة الدَّين، قال: وكم ديني إنما ديني عشرون ألف دينار، وأنا على الحياة والممات لي خمسة أعين، كلّ عين منها ثَمَنٌ أربعين ألف دينار، وليس يرثني إلّا ابن ابني هذا، وما أُبالي أن لا يرث عنّي شيئاً.

قال الوليد بن محمد الموقّري: وكان ابن ابنه فاسقاً.

٣ ـ المؤمن العالم العابد:

بوّب البخاري رحمه الله كتابه الصحيح، فبدأ بكتاب بدء الوحي، فكتاب الإيمان، فكتاب الوضوء وهو أوّل مراحل الاستعداد للصلاة، التي هي عمود الدين، وعمود العبادة. وهذا الترتيب يدلّ على فهم البخاري العميق لحقائق الدين الإسلامي، ويضع أمامنا مناقب الرجل المسلم. فالإيمان إنما يكون بعد نزول الوحي وتبليغ رسالة السماء، وفي الحديث أنَّ جبريل عليه السلام أتى النبيّ ﷺ، وسأله عن الإيمان ثم الإسلام، ثم الإحسان. قيل: قدّم السؤال عن الإيمان لأنه الأصل، وثنى بالإسلام لأنه يُظهر مصداق الدعوى، وثلّث بالإحسان لأنه متعلّق بهما(١). فالإيمان أصل يصدر عنه العمل والإيمان يقين وتصديق يستقران في القلب، يدفعان المؤمن إلى إنفاذ كل ما يأمر به الله ورسولُه، فإذا آمَن القلبُ وأيقن انبعثت الجوارح كلُّها للقاء الله بالأعمال الصالحة. قال سفيان الثوري: لو أن اليقين وقع في القلب كما ينبغي لطار اشتياقاً إلى الجنّة وهرباً من النار. وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول: «اللّهمَّ زدنا إيماناً ويقيناً وفقهاً».

---

(١) فتح الباري جـ١/٥٠.

أمّا أن يأتي العلم بعد الإيمان فلأنَّ له فضلاً ذكره الله في كتابه، فقال: ﴿ يرفع اللَّهُ الذين آمنوا منكم والذين أُوْتوا العلم درجاتٍ﴾ وقيل في تفسير الآية: يرفع اللَّهُ المؤمن العالمَ على المؤمن غير العالم، ورفعةُ الدرجات تدلُّ على الفضل، إذ المرادُ به كثرةُ الثواب وبها تُرفع الدرجات، ورفْعتُها تشمل المعنوية في الدنيا بعلوّ المنزلة وحُسْن الصيت، والحسيّة في الآخرة بعلوّ المنزلة في الجنة. وفي صحيح مسلم عن نافع بن عبد الحارث الخزاعي ـ وكان عامل عمر على مكة ـ أنه لقيه بعُسْفان[1]، فقال له: «مَنْ استخلفت؟ فقال: استخلفتُ ابن أَبْزى، مولًى لنا، فقال عمر: استخلفت مولى؟ قال: إنه قارىء لكتاب الله عالم بالفرائض، فقال عمر: أما إنَّ نبيّكم قال: إنَّ الله يرفعُ بهذا الكتاب أقواماً ويضعُ به آخرين».

وفضلُ العلم يظهرُ أيضاً من قوله تعالى: ﴿ وقل ربِّ زدْني علماً ﴾. لأنَّ الله تعالى لم يأمر نبيّه ﷺ بطالب الازدياد من شيء إلّا من العلم.

والمراد بالعلم: العلمُ الشرعيّ الذي يفيدُ معرفة ما يجب على المكلّف من أمر دينه في عباداته ومعاملاته. والعلمُ بالله وصفاته، وما يجبُ له من القيام بأمره وتنزيهه عن النقائص، ومدارُ ذلك على التفسير والحديث والفقه.

وبوّب البخاري في كتاب العلم «باب العلم قبل القول والعمل» لقوله تعالى: ﴿ فاعلم أنَّه لا إله إلّا اللَّهُ ﴾[2] فبدأ بالعلم. قال ابن

(١) عُسْفَان: بضم العين وسكون السين: بلدة عامرة تقع شمال مكة على ثمانين كيلاً على المحجّة إلى المدينة، على التقاء وادي فَيْدة بوادي الصُّفُو، وفي البلدة مركز إمارة تابع لمرّ الظهران، وتخرج منها ثلاث طرق: إلى المدينة، يأخذ ثنيّة غزال إلى خُلَيص وإلى مكة، وطريقٍ إلى مكة، وطريق إلى جُدَّة.

(٢) قوله تعالى: ﴿ فاعلمْ... ﴾ الفاء، الفاءُ الفصحية، لأنها أفصحتْ عن شرط مقدّر، أي: إذا علمتَ سعادة المؤمنين وشقاوة الكافرين، فأثبت على ما أنت =

المنير: في شرح عنوان الباب: أراد به أنَّ العلم شَرْطٌ في صحة القول والعمل، فلا يُعتبران إلّا به، فهو متقدّم عليهما، لأنه مُصحّح للنيَّة المصحّحة للعمل، فنبَّه المصنّف على ذلك حتى لا يسبق إلى الذهن من قولهم: «إن العلم لا ينفع إلّا بالعمل» تهوين أمر العلم والتساهل في طلبه.

أ ـ وقد اجتمعت للزهري مناقب ثلاث، كان بها الرجل المأمون على تراث الإسلام واستحقّ أن يكون من أولياء الله الأصفياء، فقال أبو نعيم في أول ترجمته: «ومنهم ـ أي الأولياء ـ العالم السويّ والرّاوي الرويّ: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، كان ذا عزّ وسناء، وفخر وسخاء، وقيل: إنَّ التصوّف دراية وصدق وسخاوة وخلق».

١ ـ فالزهري مؤمن بربّه، شديد التعلّق به، لا يلجأ في حالي العُسْر واليُسْر إلّا إليه، لأنَّ ما قدّره الله للإنسان كائن لا محالة ولا مفرَّ منه، ولذلك كان الزهري يرى أن أُسَّ الإيمان وعموده الإيمان بالقدر. روى الذهبي عن يونس عن ابن شهاب أنه قال: «الإيمان بالقدر نظام التوحيد، فمَن وحّدَ ولم يؤمن بالقدر، كان ذلك ناقضاً توحيده». [سير النبلاء جـ ٥/٣٤٣].

ومما يُروى عنه أنه قال: «أصاب أهل المدينة حاجة زمان عبد الملك بن مروان فعمّت أهل البلد، فتذكّرتُ: هل من أحدٍ أمتُّ إليه

= عليه من العلم بالوحدانية، وعلى التواضع وهضم النفس باستغفار ذنبك وذنوب مَنْ يؤمنون برسالتك. وأنّ وما في حيزها، سدّت مسدّ مفعوليّ اعلمْ. وأنّه: أنّ، واسمها، وجملة «لا إلَه إلّا اللَّهُ» خبرها. و«لا إلَه إلّا اللَّهُ» لا: نافية للجنس. إلَه: اسمها. وخبرها محذوف تقديره: موجود. وإلّا: حرف استثناء. اللَّهُ: بالرفع، لفظ الجلالة، بدل من محلّ «لا» مع اسمها أو من الضميرِ المستتر في الخبر المحذوف.

برحم أو مودّة أرجو إنْ خرجتُ إليه أن أُصيب منه شيئاً، فما علمتُ أحداً أخرج إليه. ثم قلتُ: إنما الرزق بيد الله، ثم خرجتُ حتى قَدِمتُ دمشق، فوضعتُ رحلي ثم غدوتُ إلى المسجد...». فقد خرج الزهري إلى دمشق يسعى في مناكب الأرض عملاً بقول الله تعالى: ﴿فاسْعَوا في مناكبها﴾ ولم يكن قاصداً باب أمير، ولذلك فقد توجّه إلى المسجد عندما وصل إلى دمشق، ولم يتوجّه إلى باب الخليفة يطلب منه العطاء. فالمسجد بيت الله، ومَنْ قصد بيت الله، هيّأ الله له أسباب الرزق، لا أقول: إن الرزق يهبط عليه من السماء ولكنْ يلجأ إلى بيت الله، للتزوّد بالإيمان في معركة الحياة، فقد كان معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول للرجل من إخوانه: «اجلس بنا نؤمن ساعة». فيجلسان فيذكران الله تعالى ويحمدانه، ومعنى ذلك أنه يزداد إيماناً بذكر الله تعالى. وكان الزهري يقول: «الاضطجاع في المسجد رباط المؤمنين» وإذا كان الرباط في الثغور للدفع في نحور الأعداء، فإن الرباط في المسجد، يقضي على الوسواس الخنّاس الذي يوسوس في صدور الناس، ويجلو صدر المؤمن ليكون أكثر صبراً وأشد مجالدة.

ومن علامات الإيمان: الاعتصام بالسُّنة، والإيمان المطلق واليقين بصحة كل ما جاءنا به رسول الله ﷺ من عند ربّه، ولذلك كان الزهري يقول: «كان مَنْ مضى من علمائنا يقولون: إنَّ الاعتصام بالسُّنَّة نجاة، والعلم يُقبضُ قَبْضاً سريعاً، فنشْر العلم ثباتُ الدين والدنيا، وفي ذهاب العلم ذهاب ذلك كله». يريد بذل أن الاعتصام بالسُّنة يتطلب معرفة السُّنّة، والمعرفة بما جاءَنا من رسول الله ﷺ، فيه قوة الدين وثبات اليقين، وفيه عُمران الدنيا وقوة المسلمين.

ومن قوة الإيمان: التصديق القلبي قبل التصديق العقلي بكل ما بلغنا عن رسول الله ﷺ؛ لأن العقل قد يضلّ إذا أراد أن يفهم كل ما بلغه من

الوحي. روى الأوزاعي قال: «روى الزهري أن النبيّ ﷺ قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»[1] فسألت الزهري عنه، ما هذا؟ فقال: من الله العلم، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم، أمروا أحاديث رسول الله ﷺ كما جاءَت». ولعلّ هذا مأخوذ من قصة عمر بن الخطاب حيث رُوِيَ أنه قرأ ﴿ عبس وتولّى ﴾ فلما أتى على قوله تعالى: ﴿ وفاكهة وأبّاً ﴾ قال: قد عرفنا الفاكهة، فما الأبّ؟ فقال: لعمرك يا ابن الخطاب إنّ هذا لهو التكلّف!. قال ابن كثير: وهذا محمول على أنّه أراد أن يعرف شكله وجنسه وعينه وإلاّ فهو يعلم أنه من نبات الأرض، لقوله تعالى: ﴿ فأنبتنا فيها حبّاً، وعنباً، وقَضْباً، وزيتوناً، ونخلاً، وحدائق غُلْباً، وفاكهةً وأبّاً﴾ وقوله تعالى: ﴿ متاعاً لكم ولأنعامكم ﴾ أي عيشة لكم ولأنعامكم في هذه الدار إلى يوم القيامة.

فالزهري يصدّق بما جاء به محمد ﷺ من عند ربّه، تصديقاً قلبياً ويوقن بأنه صحيح وإن لم تجد العقول له تفسيراً؛ لأن العقول غير قادرة على استكناه كل أسرار النصوص القرآنية والحديثية، ولذلك فإن الزهري كان يصون كلام الله، وكلام رسوله عن المناظرة، حتى لا يكون مجالاً لاجتهادات العقول المتصارعة. فرُوِيَ عنه أنه قال: «لا تناظر بكتاب الله ولا بكلام رسول الله ﷺ» [سير الأعلام جـ ٥/٣٤٣]. ويحتمل قول ابن شهاب أنه يريد: لا تجعل القرآن والحديث دليلك في المناظرة؛ لأن

(١) قطعة من حديث رواه البخاري عن ابن شهاب الزهري، عن أبي سلمة وابن المسيّب عن أبي هريرة أن النبيّ ﷺ قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن». (٧٤٤ ـ كتاب الأشربة) قال ابن حجر: وحمل أهل السُّنّة الإيمان هنا على الكامل لأن العاصي يصير أنقص حالاً في الإيمان ممّن لا يعصي، ويحتمل أن يكون المراد، أن فاعل ذلك يؤول أمره إلى ذهاب الإيمان. ويرى الخوارج تكفير مرتكب الكبيرة عامداً عالماً بالتحريم، واستدلّوا بهذا الحديث.

المناظرة تقوم على شهوة النصر، وقد يكون المناظر بكتاب الله قليل التعمّق في فهم آيات الله، وتنتهي به الحال إلى الهزيمة أمام خصمه، فيكون قد قلّل من هيبة النصوص القرآنية في نفوس العامّة.

وقد يكون مراده أن لا تجعل القرآن والحديث موضوعاً للمناظرة، لأن كِلا الفريقين قد يحمّلان النصوص ما لا تحتمل من المعاني، وتبتعد بهما عن مقصدهما الشرعي. ولعلّ الإمام مالكاً كان متأثّراً بابن شهاب، أحد شيوخه، عندما كان ينفر من الجدل الذي يكون الغرض منه السبق والفوز، ولذلك جبه الرشيد بقوله: ليس العلم كالتحريش بين البهائم والديكة، عندما طلب منه مناظرةَ أبي يوسف وكان الإمام مالك يعُدُّ الجدل في الدين لا ينتج شيئاً، وأنه يفسد أكثر مما يصلح. [الإمام مالك لأبي زهرة ١٣٣].

ولعلّ ابن شهاب كان يتمثّل بقول لبيد بن ربيعة:

إنَّ تقوى ربنا خيرُ نفل
وبإذن الله رَيْثي والعَجَلْ
أحمدُ الله فلا ندَّ له
بيَدَيْه الخيرُ ما شاء فعلْ
مَنْ هداه سبل الخير اهتدىٰ
ناعمَ البال ومَنْ شاء أضلّ

لما رُوي عن الزهري أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يأمر برواية قصيدة لبيد بن ربيعة التي يقول فيها: [الأبيات][1].

(١) ومن أمثلة إيمان الزهري وشدّة خوفه من ربّه: ما رواه ابن سعد جـ ٥/٢١٤ قال: أصاب الزهري دماً خطأً فخرج وترك أهله، وضرب فسطاطاً، وقال: لا يظلّني سُقيف بيت، فمرَّ به علي بن الحسين زين العابدين فقال: يا ابن شهاب، قنوطك أشدُّ من ذنبك، فاتّقِ الله واستغفره وابعث إلى أهله بالدية، وارجع إلى أهلك، =

٢ ـ أما المنقبة الثانية التي ثبت وجودها للزهري، فهي العِلْمُ، وقد قصرنا كتابنا هذا على إبراز هذه الصفة، حيث استحقّ أن يصفه أهل المعرفة بالرجال، بأنه «عالم الحجاز والشام» وقد أربىٰ فيها على التابعين ومَنْ تبعهم وكان وحيد عصره، ومِصْره، ولم يكن في زمانه بقطري الحجاز والشامَ مَنْ يدانيه في غزارة العلمِ وصحّتِه، وقد جعله العلماءُ وحيد الحجاز والشام لأنه نزل بهذين القطرين، ولو نزل العراق لما كان فيها مَنْ يضاهيه. وحسبه أن يكون عالم الحجاز والشام، وفي الحجـاز كل العلم، وفي الشام أهل الرباط من مجاهدي العلماء، وكان العلم في عهد التابعين محصوراً في الحجاز والشام والعراق ولم يتعدّاها إلّا قليلاً. قال سفيان: مات الزهري يوم مات وليس أحدٌ أعلمَ بالسُّنّة منه.

٣ ـ أما العبادة؛ فقد شهد له بها أهل عصره. قال الذهبي: وكان الزهري يُوصف بالعبادة. ورُوِيَ عن المنكدر بن محمد (ت ١٨٠ هـ) قال: رأيت بين عيني الزُّهري أثر السجود. وروى الليث بن سعد، عمّن حدّثه قال: كنتُ مع ابن شهاب في سفر، فصام في يوم عاشوراء، فقيل له: لِمَ تصوم وأنت تفطرُ في رمضان في السفر؟ قال: إنَّ رمضان له عدّة من أيام أُخَر، وإن عاشوراء، يفوتُ.

ولكن الزهري، لم يكن ذلك الراهب الذي اعتزل الناس في صومعته، وإنما كان ذلك العابد الذي يعمل في دنياه، ويستمتع بما أحلّ الله من الطيّبات، ويعمل لآخرته كأنه يموت غداً. وهذا تفسير ما رواه

= فكان الزهري يقول: عليُّ بن الحسين أعظم الناس عليَّ منّةً. ويبدو أن القصة حصلت في المدينة قبل رحلته إلى الشام، إنْ صحّت... لأن يزيد بن عياض راوي القصة، كذاب يضع الأخبار، ولم أجدْ مَنْ وثّقه. بل إنَّ القصة ضعيفة المتن لا تكاد تصدق في أحداثها، وإن كانت تصدق على حال الزهري، في دلالتها على تقواه وصدق إيمانه.

سفيان بن عيينة، قال: قيل للزهري: لو أنك سكنتَ المدينة، ورحتَ إلى مسجد رسول الله ﷺ، وقبْره، تعلَّم الناسُ منك. فقال: إنه لا ينبغي أن أفعلَ حتى أزهد في الدنيا، وأرغب في الآخرة. قال سفيان: ومَنْ كان مثلَ الزهري؟ وتعقيب سفيان على الخبر «ومَنْ كان مثْلَ الزهري؟» شهادة منه للزهري بأنه كان وحيد عصره في العبادة أيضاً. ومع هذا يعدُّ الزهريُّ نفسه ممّن تعلّق قلبه بالدنيا، أو تعلّق بشيء من أطايبها، وهذا يدعوه إلى العمل وكسب الرزق. ومثل الزهري لو اعتزل للعلم والعبادة، لن يجد من الوقت ما يهيّىء فيه لنفسه ما تطلبه، ولذلك يروى الخبر: قالوا للزهري: لو أنك الآن في آخر عمرك، أقمت في المدينة، فغدوت إلى مسجد رسول الله ورحتَ، وجلست إلى عمود من أعمدته، فذكّرتَ الناسَ وعلّمتهمْ. فقال: «لو أني فعلتُ ذلك وطىء الناس عقبي، ولا ينبغي ذلك حتى أزهد في الدنيا وأرغب في الآخرة» [الحلية/جـ ٣/ ٣٧١]. وقوله: «وطىء الناس عقبي» أي: مَشَوْا في أَثَره. والمعنى ـ والله أعلم ـ أن الناس لا يفارقونه ساعة من نهار، لأنه يكون في المدينة حيث يقصدها المسلمون: عُبّاداً، ومتعلمين من بقاع الإسلام كلها، ولأن الزهري ذاع ذكره في الآفاق، وكل طالب علم يرجو أن يأخذ عنه. قال مالك بن أنس: كان الزهري إذا دخل المدينة لم يحدّث بها أحد من العلماء حتى يخرج الزهري. ويظهرُ أن امتناع، العلماء عن التحديث لانصراف التلاميذ عنهم حين حضور الزهري إلى المدينة. وقال مالك بن أنس أيضاً: «أدركتُ مشايخَ بالمدينة أبناءَ سبعين وثمانين، لا يُؤخذ عنهم، ويقدم ابن شهاب وهو دونهم في السنّ، فيزدحم الناس عليه». [تاريخ دمشق ١٢٥].

وقول الزهري: «حتى أزهد في الدنيا وأرغب في الآخرة» لا يفهم منه أنه غير راغب في الآخرة، ولكنه يريد انقطاع شهوته إلى متاع الدنيا انقطاعاً تامّاً، وبذلك يتفرّغ للآخرة تفرّغاً تامّاً. وكأنّ الزهري يعبّر عن

طبيعة النفس الإنسانية التي لا تفتر عن طلب شيء من الدنيا. وقد عرَّف الزهريُّ الزهد فقال: «ليس الزهدُ بتقشف الشَّعَر، ونتن الريح، وخشونة الملبس والمطعم ولكن الزهد: ظَلَفُ النفس عن مَخْبوب الشهوات»[1]. وسئل أيضاً عن الزاهد: فقال: «مَنْ لمْ يَمْنَعْه الحَلاَلُ شُكْرَه، ولم يَغْلِب الحَرَامُ صَبْرَه» [الحلية جـ ٣/٣٧١].

٤ - القاضي اللَّوْذَعي:

روى ابن عساكر عن سعيد بن عبد العزيز، أن يزيد بن عبد الملك (١٠١ - ١٠٥ هـ) جعل الزهري قاضياً مع سليمان بن حبيب[2] ورُوِي عنه قوله: «ثلاث إذا كنَّ في القاضي، فليس بقاضٍ: إذا كره الملام، وأحبّ المحامد وكَرِهَ العَزْل». ونقل ابن عساكر في ترجمة «سليمان ابن حبيب»، عن كلثوم بن زياد قال: أدركت سليمان بن حبيب، والزهري، يقضيان بشاهد ويمين. ونقل عن الواقدي أيضاً قال: «وكان الزهري وسليمان بن حبيب قاضيين ليزيد بن عبد الملك، هذا على حياله، وهذا على حياله». [التهذيب جـ ٦/٢٤٩] ويؤخذ من مجموع الأقوال أنه عمل في القضاء زمان يزيد بن عبد الملك فقط[3]. وقد تولى الأخير الخلافة سنة واحدة ومائة، وتوفي سنة خمس ومائة.

(١) تاريخ دمشق ص ١٤٩. وتقشف الشعر: أن لا يتعهده صاحبه بالغسل والنظافة. وظلف النفس: كفّها. ومخبوب الشهوات: الشهوات الخادعة. ومن كلام الإمام عليّ كرّم الله وجهه: «ظلف الزهدُ شهواته» أي: كفّها ومنعها.

(٢) سليمان بن حبيب المحاربي (ت ١٢٦ هـ) قال أبو داود: قضى بدمشق أربعين سنة، وهو داراني، منسوب إلى مدينة داريا بجوار دمشق.

(٣) يذكر هوروفتش في كتاب «المغازي» ص ٥٦: أنَّ هدف يزيد بن عبد الملك من تولية الزهري القضاء، أن يكون مستَشاراً أدبياً، ويروي عن صاحب «الأغاني» قصة تقول: إنَّ يزيد بن عبد الملك سأل حَبَابة عن مَسائل شعر غنّته فلم تعرف، فأرسل إلى الزهري في ساعة متأخرة من الليل، فأخبره الزهري أنه للأحوص =

وكان الاثنان يقضيان في مدينة دمشق بخاصّة. ولم نعرف أن الزهري عمل في القضاء قبل يزيد أو بَعْدَه. ويُفْهم من الأخبار أن وظيفة القضاء التي نُسبت إلى الزهري أنه تولّاها، لم تكن وظيفة راتبة ثابتة، يومية، كما يكون للقاضي الذي يلازم مجلس القضاء كل يوم؛ لأن الزهري، لم يكن مستقرّ الإقامة في دمشق وإنما كان كثير الترحال والتنقّل، بين دمشق، وغوطتها، والمدينة ومكة في موسم الحج، وقد يُمضي شهوراً في أمواله التي كانت له في نواحي أيلة (العقبة) وكان كثيراً ما يرحل إلى البادية ليلتقي الأعراب، ويعلّمهم.

ولم يروِ الزهري في قصة اتصاله بخلفاء بني أمية أنه تولى وظيفة القضاء لهم. ولعلّ أقدم مَنْ نقل خبر انتقال الزهري إلى دمشق، هو ابن سعد، نقلاً عن الواقدي (ص ١٦٢ ـ طبع الجامعة الإسلامية) وكلُّ مَنْ جاءَ بعد ابن سعد نقل عنه، وقد نقل ابن سعد وغيره القصة على لسان الزهري، فقال: قال الزهري: «وتوفي عبد الملك بن مروان، فلزمتُ الوليد بن عبد الملك حتى توفي، ثم سليمان بن عبد الملك، وعمر ابن عبد العزيز ويزيد بن عبد الملك (فاستقضى يزيد بن عبد الملك على

= الذي نفاه عمر بن عبد العزيز إلى جزيرة دهلك، فأمر يزيد بإرجاعه إلى المدينة. وهذا القول باطل من وجوه:

الأول: أن راوي القصة «الأغاني» في ترجمة الأحوص، وأبو الفرج غير موثوق في رواياته وقد بينّا ذلك في الفصل الأول. **الثاني**: إن صحّت هذه الرواية فليس فيها ما يدلّ على هدف يزيد الذي ذكره المستشرق، فكان يمكن أن يُسأل الزهري عن الشعر، ولو لم يكن قاضياً. **الثالث**: أن يزيد بن عبد الملك كان يجالس العلماء قبل ولايته الخلافة، وبدأ خلافته وهو ينوي السير بسيرة عمر بن عبد العزيز. الرابع: قصة إرجاع الأحوص من جزيرة دهلك مرويّة بطرق كثيرة، وفي أكثر طرقها لا يُذكر ابن شهاب في القصة. **الخامس**: أن قصة يزيد، وحَبَابة، بالغ فيها الرواة، ودخلها الخيال والوضع، كغيرها من قصص العشق في الأدب العربي.

قضائه الزهري وسليمان بن حبيب المحاربي جميعاً) قال: ثم لزمت هشام بن عبد الملك... إلخ». فقوله: «فاستقضى... إلخ» ليس من كلام الزهري، وإنما هو من كلام ابن سعد، أو الواقدي، وكما يبدو من سياق الخبر، فإن الزهري روى قصته في أواخر حياته، في زمن هشام ابن عبد الملك لقوله: «ثم لزمتُ هشام بن عبد الملك». فلماذا أغفل الزهري أمْرَ تولّيه القضاء ليزيد بن عبد الملك، إذا كان قد تولّاه حقّاً؟ الظاهر ـ والله أعلم ـ أن الزهري لم يكن يجلس في دار القضاء، ولم يسمّه الخليفة قاضياً، وإنما كان في منزلة المفتي الذي تعرض عليه بعض المسائل، فيرى رأيه فيها، ويكون لرأيه نفاذ رأي القاضي أو حكمه. من ذلك ما نقله ابن منظور في «لسان العرب» مادة «حرد» قال: حكى الزهري أن بريداً من بعض الملوك جاء يسأله عن رجل معه ما مع المرأة، كيف يورّث؟ قال: من حيثُ يخرج الماء الدافق، فقال في ذلك قائلهم... (شعر) وقال ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: أجاب الزهري بعض خلفاء بني مروان في «الخُنثى، فقال الشاعر عند قضائه بذلك: (وهو فائد بن الأقرم، كما جاء في «معجم الشعراء» للمرزُباني ص ١٨٨):

ومُهمّةٍ أعيا القضاةَ قضاؤها
تَذَرُ الفقيهَ يشكّ شكَّ الجاهلِ
عجّلتَ قبل حنيذها بشوائها
وقطعْت مُحْردَها بحكم فاصِلِ
فتركتَها بَعْدَ العِمايةِ سُنّةً
للمهتدين وللإمام العادل

قال ابن منظور: المُحْرَد: المقطّع، يقال: حردت من سنام البعير حَرْداً، إذا قطعتُ منه قطعة، أراد: أن عجّلت الفتوى فيها ولم تستأنِ في

الجواب فشبّهته برجل نزل به ضيف فعجّل قراه بما قطع له من كبد الذبيحة ولحمها ولم يحبسه على الحنيذ والشواء، وتعجيل القِرىٰ عندهم محمود وصاحبه ممدوح.

وروى ابن عساكر، أن بني غفار بن حرام بن عوف البلويين، اقتتلوا هم وبنو عايذ الله الجذاميون، فقُتل رجلٌ بين الصفّين من بني عايذ الله، فقال له: جرهاس لم يُدْر مَنْ أصحابه، فتدافعه الفريقان، كلٌّ يقول للآخر: أنتم قتلتموه. فاختصموا إلى سلطان بعد سلطان، فلم تمضِ لأحد من السلاطين فيه قضية ثم خرجوا إلى أمير المؤمنين في الموسم، فألفوا عنده ابن شهاب، فقال لابن شهاب يا أبا بكر، انظر في أمرهم، فقد رددتُ أمرهم إليك. فلما رجع ابن شهاب إلى منزله أَتَوْه... فحكم ابن شهاب بديّة مسَلَّمة وجعل نصفها في بلعايد ونصفها على بني غفار، فانصرف الفريقان ورضيا، فقال فايد بن الأقرم[1] البلوي... وذكر ثمانية أبيات لاميّة، الثلاثة الأُول منها هي المدوّنة في قصة الخنثى السابقة، ومطلعها:

ومُهمّـة أعيـا القضـاة قضـاؤهـا
تـدعُ الفقيهَ يَشُـكُّ شَكَّ الجاهـلِ

وفيها ما يشير إلى أن الأبيات بمناسبة الحكم في قضية القتيل، لقوله:

أنت ادّركتَ بني غفـار بعـدمـا
رأوْا بـأعينـهم مكـان القـاتـل[2]

---

(١) ذكره المرزباني في «معجم الشعراء» بتحقيق عبد الستّار فراج ص ٨٨. قال: فائد بن الأقرم البَلوي، مديني، وذكر له أبياتاً في مدح ابن شهاب الزهري.

(٢) ص ١٣٩ «تاريخ مدينة دمشق» جزء الزهري، بتحقيق شكر الله قوجاني. والبيت لا يستقيم وزنه، لأن الأبيات من البحر الكامل. والأبيات التي تلي البيت رسم =

وروى ابن عساكر خمسة أبيات لأبي الخنيس مغيث بن منير العكارمي، في مدح ابن شهاب الزهري، لقضائه الحكيم في قصة القتيل، وتشير إلى المكان الذي تمَّ فيه الحكم، والزمن الذي أصدر فيه الزهري حكمه، وهو أيام الحج. فقال:

وَمُعْيِيَـةٍ أعيـا القضـاةَ عيـاؤهـا
كمـا أعيت اللصَّ الأخيـذُ المـراومُ

دُعيت لهـا من بين زَمْـزَمَ والصفـا
(لعـراء حـرّى صـدعهـا متفـاقم)

ورشتَ أمـوراً باليمـون وقـد بـدا
لمَن راشهـا بالسـوم أنـك عـالم

وقـلتَ لآبـاء القـتيـل وكـلهـم
على الشفّة القصوى من الغيظ آزمُ

خذوا الحقَّ ما عن سنّة الله معدِلُ
ومَنْ يَعْدُها يـرجع لهـا وهو راغمُ

فقال ابن شهاب: صدقت يا أبا الخنيس، مَنْ يعدُ سنّةَ الله يرجع لها وهو راغم.

وسوف نعرض مسألة توليه القضاء لبني أُمية في فقرة لاحقة إن شاء الله تعالى تحت عنوان «ثباته على الحقّ».

= المحقّق حروف كلماتها كما ظهرت له، فأصبحت بلا معنى، فكففت عن نقلها لأنني لم أجدها في هذا المصدر. ويبدو أن الأبيات الثمانية في موضوعين مختلفين، فتداخلت، لاتفاق القافية والوزن.

٥ ـ الجَمْع بين الحديث والفقه:

أ ـ قال الليث بن سعد: «ما رأيتُ عالماً قطُّ أجمع من ابن شهاب، ولا أجْمَعَ علماً منه» وذكر من معارف الزهري: الترغيب، وأخبار الأنبياء وأهل الكتاب، والأنساب، وختم شهادته بقوله: «فإنْ حدَّث عن القرآن والسُّنّة، كان حديثه بوعي جامع». [الحلية جـ ٣/٣٦١]. وفي طبقات ابن سعد جـ ٢ / ٣٧٩ جاء العنوان التالي «ذكْرُ مَنْ كان يُفتي بالمدينة بعد أصحاب رسول الله ﷺ من أبناء المهاجرين وأبناء الأنصار وغيرهم» وعدَّ من هؤلاء ابن شهاب الزهري. وهذان الخبران يدلّان على أنَّ الزهري لم يكن وعاء حفظ للأحاديث النبوية فقط، وإنما كان وعاء فقهٍ وفهم أيضاً حيث جاء في الخبر الأول أن حديث الزهري «بوعي جامع». وعدَّ الخبر الثاني، الزهريَّ ممّن كان يفتي في عهد التابعين، والمفتي فقيه يستطيع استنباط الأحكام من النصوص، ويعرف لكل حال حكمها. وقد شهد له أعلام عصره بعلوّ منزلته في الفقه والحديث معاً. فروى ابن سعد عن مطرف بن عبد الله قال: سمعت مالك بن أنس يقول: ما أدركتُ بالمدينة فقيهاً محدّثاً غير واحد، فقلت له: مَنْ هو؟ فقال: ابن شهاب الزهري.

وروى الذهبي في «السير» عن جعفر بن ربيعة، قلتُ لعراك ابن مالك المدني: «مَنْ أفقهُ أهل المدينة؟ قال: . . . وذكر سعيد ابن المسيب، وعروة، وعبيد الله بن عبد الله وقال: وأعلمهم عندي جميعاً ابن شهاب، فإنه جمع علمهم جميعاً إلى علمه».

وقال عمر بن عبد العزيز: «عليكم بابن شهاب هذا، فإنكم لا تلقون أحداً أعلمَ بالسُّنّة الماضية منه» فقد قال: «أعلم بالسُّنَّة» ولم يقل: أحفظ للأحاديث. فالعلم يتطلب الفهم، والسُّنَّة: ترادف الفقه.

وقال علي بن المديني: لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من

ابن شهاب، ويحيـىٰ بن سعيد، وأبي الزناد، وبـكر بن عبد الله الأشجّ، قال: وسمعتُ أبي يقول: قلتُ لإبراهيم بن موسى: ابن شهاب الزهري عندك فقيه؟ قال: نعم، فقيه، وجعل يفخّم أمره. ويمكن الاطّلاع على فقه الزهري وآرائه، من كتاب «الجامع» الذي صنّفه معمر بن راشد البصري، وكتاب «المصنّف» لعبد الرزاق بن همّام الصنعاني.

ب ـ وقد حرصتُ على إثبات صفتي الفقيه والمحدّث، للزهري، لأضرب به مثلاً للمحدّثين الفقهاء، ولا أقول إنه مثل شرود في هذا الباب، وإنما هو واحد من عشرات العلماء الذين جمعوا بين الفقه والحديث ممّن نقلوا إلينا العلم الشرعي من التابعين وتابعيهم، هؤلاء الذين أسّسوا مدرسة الفقه الإسلامي قبل أن يوجد الفقهاء المتخصصون في الفقه الذين انفردوا باستنباط الأحكام دون رواية الحديث، بل تخصّصوا بنقل فقه التابعين وتابعي التابعين من جملة الحديث الشريف.

٦ ـ ثباتُه على الحقّ:

الثباتُ على الحق خُلُقٌ مكتسب، أم خُلُقٌ طَبَعي؟ أقول: الثبات على الحقّ صفةٌ تكتسب بالتربية المستنبطة من الوحي والسُّنّة، ولا بدَّ معها من طبع مؤاتٍ يميّز صاحبه... قد يستوي اثنان في العلم والفقه ولكن أحدهما يميل مع الأمراء حيث مالوا، ويلتزم ثانيهما طريقاً واحدة. والسببُ عندي هو الطَّبْع الخَلْقي...

ومن هنا جعلتُ «الثبات على الحق» في فصل سيرة الزهري الذاتية التي تميّز الرجال.

أ ـ روى ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» عن علي بن حوشب عن مكحول، أنّه قال، وقد ذكر الزهري: «أيُّ رجلٍ هو لولا أنه أفْسد نفسه بصحبة الملوك».

وروى ابن عساكر عن عمر بن رُدَيْح قال: كنتُ مع ابن شهاب الزهري نمشي، فرآني عمرو بن عُبَيد، فلقيني بَعْدُ، فقال: ما لك ولمنديل الأمراء؟ يعني: ابن شهاب.

أما الخبر الأول؛ فهو منقول عن علي بن حوشب، ومكحول، وهما ثقتان، وأما الخبر الثاني؛ ففيه عمرو بن عُبيد، وهو عند أهل الحديث متروك. قال ابن حبّان: كان من أهل الورع والعبادة، إلى أن أحدث ما أحدث، فاعتزل مجلس الحسن وجماعة معه فسمُّوا المعتزلة، وكان يشتم الصحابة ويكذب في الحديث، والطعن عليه كثير جداً.

وأما عمر بن رُدَيح؛ فقد ذكره ابن حجر في «لسان الميزان» ولم يذكره في «التهذيب» وقد وثّقه قوم، وضعّفه آخرون، ولكنني لم أرَ له رواية عن الزهري ولم يذكر في تلاميذه، فما الذي وصله بالزهري، هو وعمرو بن عبيد، وهما بصريان؟ فلعلّ القصة موضوعة.

ومهما كان الأمر، فإن مَنْ عاب الزهري بصحبة الخلفاء، فليس عنده دليل على أن الزهري أتى منكراً، وليس في الشرع ما يحرّم صحبة الأمراء. وإنما امتنع العلماء أو كثير منهم من الاتصال بالأمراء، احتراساً لا حُرْمةً. وإنما احترسوا، خوفاً من الوقوع في المنهيّ عنه، أو خشية أن تضعف عزيمتهم أمام الأمير.

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم، يقصدون مجلس الأمير ويقبلون عطاياه وحدث هذا من عبد الله بن عمر بن الخطاب، والحسن بن علي، وعبد الله بن عباس حيث وفدوا على معاوية بن أبي سفيان ورجعوا يحملون هداياه.

وحصل هذا من كبار التابعين، وبخاصة الفقهاء السبعة، حيث كان هؤلاء يكوّنون مجلس شورى عمر بن عبد العزيز عندما كان أميراً على المدينة، ووفد عروة بن الزبير على عبد الملك، وابنه الوليد، ونال منهما

الإكرام والعطاء. وكان الإمام مالك يقبل عطايا الخلفاء العباسيين، ولم يقدح هذا في دينهم ووثوق الناس فيهم.

فإذا صاحَبَ الزهريُّ الخلفاءَ، فما فَعَلَ منكراً؛ لأنه كان واثقاً من نفسه أنه إنْ لم ينفعْ، فإنه لن يضرَّ، بل نَفْعُه يكون أقرب. ولذلك قال الذهبي: بَعْضُ مَنْ لا يُعْتَدُّ به لم يأخذ عن الزهري، لكونه كان مُداخلاً للخلفاء، ولئن فعل ذلك فهو الثَبتُ الحجةُ، وأين مثلُ الزهري رحمه الله!. [السير جـ ٥/٣٣٩].

وروى ابن عساكر عن الأوزاعي قال: «ما أدْهَنَ ابن شهاب قطُّ لملك دخل عليه ولا أدركتْ خلافةُ هشام أحداً من التابعين أفقه منه» [ص ١٦١].

ذلك أنّ السلاطين منذ أن أصبحوا يعينون أنفسهم بالقوة، أو يحصلون على الإمارة بالوراثة، قد يسوسون الناس باجتهادهم الذي يرونه صائباً أو برأي المستشارين، الذين يكون منهم الصالح، ويكون منهم المداري الممالىء الذي يزيّن للسلطان سياسته، وكثيراً ما يقع السلطان في الخطأ بسبب زمرة السوء التي تُحيط به، فإذا وجد الأمير بجانبه أهل الفهم والحق والصلاح، فقد يُوجّهون سياسته نحو الأصلح من الأمور، وقد يحمونه من الوقوع في مزالق الضلال.

من ذلك ما رواه ابن عبد ربه في العقد الفريد [جـ ١/٥٧]: دخل الزهري على الوليد بن عبد الملك، فقال له: ما حديثٌ يُحدّثنا به أهل الشام؟ قال: وما هو يا أمير المؤمنين؟ قال: «يحدّثوننا أنّ الله إذا استرعى عبداً رعيةً كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات». قال الزهري: باطل يا أمير المؤمنين. أنبيٌّ خليفةٌ أكرم على الله، أم خليفةٌ غير نبيّ؟ قال الوليد: بل نبيٌّ خليفة. قال الزهري: فإنّ الله يقول لنبيّه داود: ﴿ يا داود إنّا جعلناك خليفةً في الأرض، فاحكم بين الناس بالحقّ ولا تتبع

الهوى، فيضلّك عن سبيل الله، إنَّ الذين يضلّون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نَسُوا يوم الحساب ﴾ [ص ١٧]. فهذا وعيدٌ يا أمير المؤمنين لنبيّ خليفة فما ظَنُّك بخليفةٍ غير نبيّ؟ قال الوليد: إنَّ الناسَ لَيُغْوونا عن ديننا.

فانظر كيف كان المنافقون يضلون الخليفة، وكيف أفاد الزهريُّ الخليفة لتنويره وتوضيح طريق الصلاح أمامه؟.

فالزهري عالم حجّةٌ ثقةٌ قويّ الشخصية، لم يلهث وراء الدنيا، ولم يصحب الخلفاء لمتاع زائل. يستطيع أن يحرّف أهل الضلال عن ضلالهم، ولا يستطيعون أن يميلوه قِيْد شعرة عن الحقّ.

وإليك هذا الخبر الذي رواه الشافعي عن عمّه قال: دخل سليمان بن يسار على هشام فقال له: يا سليمان، مَنْ الذي تولّى كبره منهم(١)؟.

فقال له: عبد الله بن أُبيّ ابن سلّول. فقال له: كذَبتَ، هو عليٌّ ابن أبي طالب. قال سليمان: أمير المؤمنين أعلم بما يقول.

فدخل ابن شهاب فقال: يا ابن شهاب، مَنْ الذي تولّى كِبْره منهم؟، فقال له: عبد الله بن أُبيّ. فقال له: كذبتَ، هو عليُّ بن أبي طالب.

فقال الزهري: أنا أكذبُ، لا أبا لك! فوالله لو نادى منادٍ من السماءِ أن الله أحلّ الكذبَ، ما كذبتُ؛ حدّثني عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله، كلهم عن عائشة، أن الذي تولى كِبْره منهم، عبد الله بن أُبيّ.

فلم يزل القوم يُغْرون به، فقال له هشام: ارحل، فوالله ما كان

---

(١) يسأل عن تفسير قوله تعالى: ﴿ والذي تولّىٰ كِبْره منهم، له عذاب عظيم ﴾ [النور، آية: ١١] في قصة حديث الإفك. ورواها البخاري عن الزهري أنها حصلت مع الوليد بن عبد الملك ولا تعارض بين الروايتين، فقد يكون هشام ابن عبد الملك، كان يرى رأي أخيه الوليد وتكون القصة قد تكررت في عهد هشام.

ينبغي لنا أن نحمل عن مثلك. فقال له ابن شهاب: ولِمَ ذاك؟ أنا اغتصبتك على نفسي أو أنت اغتصبتني على نفسي؟ فخلّ عنّي. فقال له: لا، ولكنك استدنتَ ألفي ألف. فقال الزهري: قد علمتَ وأبوك قبلك أنّي ما استدنتُ هذا المال عليك، ولا على أبيك.

فقال هشام: إنّا نهيج الشيخ، ثم أمر فقضى عنه من دينه ألف ألف. فأخبر الزهري بذلك فقال: الحمد لله الذي هذا هو من عنده.

وفي هذا الخبر دلالات كثيرة على قوة شخصية الزهري أمام المخطىء، ولو كان ملكاً، وفيه شاهد على أن الزهري لا يخشى في قول الحقّ كبيراً:

١ ـ قوله للخليفة: «لا أبا لك» وهذا التركيب إذا قيل في سياق الغضب يعني الدعاء على المخاطب، ويريد: أنت عندي ممّن يستحقُّ أن يُدْعى عليه بفقد أبيه، وقد ينفي أن يكون للمخاطب أبٌ يفخر به وينتسب إليه.

وقال ابن منظور: «وأما إذا قال: لا أبا لك» فلم يترك للمخاطب من الشتيمة شيئاً. فإذا قيلت في سياق الرضا، كانت للمدح.

وفي قول الزهري لهشام الخليفة «لا أبا لك» في سياق الخبر، تدلّ على زأرة الحقّ في وجه الخليفة لأنه كذّبه في تفسير آية من كتاب الله.

٢ ـ وقوله «لو نادى منادٍ إلخ» تدلّ على ثبات على الحق، وكرهه الكذب، وأن الكذب ليس من طبعه وأنه لا يسيغه ولو كان مُباحاً.

٣ ـ وقوله: «أنا اغتصبتك على نفسي أو أنت؟» فيه دليل على أن الزهري لم يكن يفخر بمصاحبة الخلفاء، ولم يكن متمسكاً بهذه الصحبة، ولا يحرص عليها وإنما كان الخلفاء يرغبون في صحبته، وفي أسلوب العبارة ما يدلّ على اعتزاز الزهري بنفسه.

٤ ـ وقوله: «قد علمتَ، وأبوك من قبلك...» ما يدلّ على أن هذا منهجه منذ اتصل بخلفاء بني أمية، وفيه أنه ينظر إلى الخليفة، أنه ندٌّ له

في المنزلة، فإن كان هشام أمير المؤمنين في السياسة، فإن الزهري أمير المؤمنين في الثبات على الحق، والاقتداء بسيرة خير الخلق محمد ﷺ، ولذلك نلاحظ أن الزهري، لم يلفظ لقب الخليفة (أمير المؤمنين) في هذا الحوار.

٥ ـ وقول الزهري: «الحمد لله الذي هذا هو من عنده» يدلّ على أنه لم يكن للخليفة فضل فيما يعطي، فالفضل لله وحده، وإنما أخذ الزهريُّ حقّه في بيت مال المسلمين.

ب ـ وإذا ثبت أنَّ صحبة الأمراء، لا تمنع من الثبات على الحق والجهر به، ولا تقدح في عدالة الرجل، فإننا نقول أيضاً: إن تولّي الوظائف للأمير، جائراً كان أم عادلاً، فإنه لا ينقص من قَدْره، ولا يمنعه من قول كلمة الحقّ.

وقد عابوا على الزهري أنه تولّى القضاء ليزيد بن عبد الملك، فهل كان في ذلك ما يعيب؟ الجواب عن ذلك في هذه الفقرات التالية:

١ ـ لقد تولّى عدد كبير من ثقات العلماء القضاءَ في عهد بني أُمية، الذين يزعمُ الزاعمون أنهم حكّام جور، ولم يقدح أحدٌ في عدالة هؤلاء العلماء، ولم يُنْقَلْ عن واحدٍ منهم أنه داهن بني أمية في الحكم:

من هؤلاء أبو هريرة رضي الله عنه، تولى القضاء في زمن ولاية مروان بن الحكم على المدينة: روى وكيع في «أخبار القضاة» عمّن حدّث قال: شهدتُ أبا هريرة يقضي، فجاء الحارث بن الحكم، فجلس على وسادته التي يتكىء عليها، فظنَّ أبو هريرة أنه جاء لحاجةٍ غير الحكم، فجاءه رجل فجلس بين يدي أبي هريرة، فقال له: ما لك؟ قال: استأدني (استَعْدِني) على الحارث، فقال أبو هريرة للحارث: قم فاجلس مع خصْمك، فإنها سُنّة أبي القاسم ﷺ.

ومن التابعين: عبد الله بن الحارث بن نوفل، وكان مرضيّاً صحيحاً

في الحكم، ورضيه أهل المدينة حتى عُزِل عنهم. قال وكيع: وهو أول مَنْ استقضي بالمدينة فأنفذ القضاء على عبد الله بن حنطب، وكان على فاطمة بنت الحكم، أُخت مروان بن الحكم، فأرسل إليه مروان: عجّلت عليه في القضاء، قال: فأرسل إليه عبد الله بن نوفل: أَمْضى الله عليه قضاءَه، قبل قضائي عليه، فأعجب ذلك مروان من قوله وفعله.

ومن ثقات العلماء: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، ومصعب ابن عبد الرحمن بن عوف، وطلحة بن عبد الله بن عوف؛ طلحة الندى، ونوفل بن مُساحق، والأخير تابعي رُوِيَ عنه الحديث، وكان من أشراف قريش، وكانت له ناحية من الوليد بن عبد الملك، قال المصعب الزبيري في «نسب قريش ٤٢٧»: وكان الوليد يعجبه الحمام، ويُتّخذُ له ويطيره، فأدخل نوفل بن مساحق عليه، وهو عند الحمام، فقال له الوليد: إني خصصْتُك بهذا المدخل لأُنسي بك، فقال: يا أمير المؤمنين، إنك والله ما خصصتني، ولكن خَسَسْتني! إنما هذه عورة وليس مِثلي يُدخلُ على مثل هذا، فسيّره إلى المدينة وغضب عليه.

وَبعْدُ: فإنه يطول الكلام في غير موضعه، لو استقصينا الأعلام الذين تَوَلَّوْا القضاء في أيام الأمراء والخلفاء من بني أُمية ومن بني العباس، وكانوا مثلاً أعلى في الثبات على الحق وملازمة الشرع في الحكم، فإذا تولّى الزهري القضاء أيام يزيد بن عبد الملك فما ذلك بمستنكر عليه، ولا خوف عليه من الزلل والزهريُّ الزهريُّ في دينه، وثقته بما عند الله من الجزاء الأوفىٰ.

ويزيد بن عبد الملك، الذي تولى له الزهريُّ القضاء، ليس بذاك الخليفة الذي لا يُرجَىٰ خيره، وإنما كانت حاله قبل تولّيه الخلافة وفي الأيام الأولى منها تشير إلى الاستقامة. قال ابن كثير: وقد كان يزيد هذا يكثر من مجالسة العلماء قبل أن يلي الخلافة، فلما ولي الخلافة عزم على أن يتأسّىٰ بعمر بن عبد العزيز وقال: والله ما عُمرُ بأحوج إلى الله

منّي، فأقام أربعين يوماً يسير بسيرة عمر بن عبد العزيز، فلم يتركه قرناءُ السَوء وحسّنوا له الظلم. قال: وقد اتّهمه بعضهم في الدين، وليس بصحيح، إنما ذاك ولده الوليد بن يزيد أما هذا فما كان به بأس.

ولم يكن الزهريُّ مستقلاً بالقضاء في زمن يزيد بن عبد الملك، وإنما كان يشاركه سليمان بن حبيب المحاربي، الداراني[1] التابعي الثقة، وثّقه ابن معين، والنسائي، والدارقطني، وقال ابن أبي حاتم سمعتُ أبي يرفع من شأنه. وقد عمل للخلفاء الأمويين في القضاء أربعين سنة.

٢ ـ أخرج أبو داود والترمذي عن ابن هريرة: «مَنْ وَلِيَ القضاءَ أو جُعِلَ قاضياً فقد ذُبح بغير سكين». وقال الترمذي: حَسَنٌ غريب.

أقول: هل في هذا الحديث ما يمنع من تولّي القضاء؟ وهل فيه حثٌّ على الهروب من تولّي القضاء؟ الجواب: ليس في هذا الحديث ما يدلّ على كراهية تولّي أمر القضاء. وقد قال ابن فرحون في «تبصرة الحكّام»: «واعلم أنَّ كلَّ ما جاء من الأحاديث التي فيها تخويف ووعيد لمَن تولى القضاء، فإنما هي في حقِّ قضاة الجور العلماء، أو الجهّال الذين يُدخلون أنفسهم في هذا المنصب بغير علم، ففي هذين الصنفيْن جاء الوعيد». وبناءً على هذا الفهم فإن الحديث ـ إنْ صحّ ـ يحثُّ القاضي على أن يتثبت في الحكم ويعدل فيه.

---

(١) الداراني: نسبة إلى مدينة داريا المحروسة، على بُعْد نحو عشر أكيال من دمشق الشام، ولها ناحيتان، إحداهما «داريا الشرقية» وهي معقل أهل العلم والصلاح منذ أشرق الإسلام على ديار الشام، وهناك دُفن الصحابيان: أبو ثعلبة الخُشني، وبلال بن رباح، في مقبرة خولان، وبالقرب منها منتجع يقال له «عبيدة» يَرَوْن أن بلال بن رباح كان يقصده لطيب هوائه وعذوبة مائه. انظر «الروضة الريّا فيمَن دُفِن بداريا» و«طبقات الأسماء المفردة» بتحقيق الصديق الأستاذ عبده علي كوشك، الداراني.

وإذا كان كثير من العلماء فرّوا من القضاء، وتحمّل بعضهم في سبيل ذلك الأذى فإنهم لم يفعلوا ذلك لأنه مسقط للعدالة وداعية إلى الجرح، بل فعلوه بداعي الورع والزهد، وتحرّزهم من أن يلقوا الله وعليهم تبعات من أمور الناس.

ولذلك قال ابن العربي في تعليل امتناع مَنْ امتنع عن تولّي القضاء: «إنّ المرءَ فيما يعمل من الأعمال الصالحة ينبغي أن يكون على وجلٍ من التقصير في شروطها، وهذا فيما كان من الطاعة يختصُّ به لا يتعدّاه، فكيف بما يتعلق بحقوق العباد التي نيطت به وألزمت طوق عنقه، فالوجل في ذلك يجب أن يكون أكثر، والتُّقيَة ينبغي أن تتخذ أعظم» [السُّنّة ومكانتها للسباعي ٢٢٥].

وقال شيخ الإسلام المرغيناني في «الهداية»: «ويجوز التقلّد من السلطان الجائر كما يجوز من العادل ـ لأنَّ الصحابة رضي الله عنهم تقلّدوا من معاوية[1] رضي الله عنه، والحقّ كان بيد عليّ في نوبته، وتقلّد التابعون من الحجّاج وكان جائراً ـ إلّا إذا كان لا يمكنه من القضاء بحقّ».

وقال ابن العربي، عند شرحه لكتاب «القضاء» في الترمذي: «والولاية ليستْ بفرضٍ على الأعيان، وإنما هو على الكفاية، فلو دعا الإمام إلى العون جميع الناس، فلم يقبلوا لأثموا، وإذا قبل بعضهم أُجِرُوا، وسقط الفرض عن الباقين».

٣ ـ كان القضاءُ والقاضي محكومين بالقرآن والسُّنَّة، وليس للأمير سلطان عليهما وكان العلماء يناقشون القاضي في أحكامه التي يصدرها،

---

(١) لا يُفْهم من سياق الكلام أن معاوية كان جائراً، وإنما أراد أن يقول: إنَّ عليّاً كان أفضل من معاوية، وكان عليٌّ أولى بالخلافة من معاوية، والمفاضلة هنا لا تعني القدح في مقام المفضول، وهذا ما ندين به، مع حُبّنا للاثنين.

فإن كانت حجّته قوية وافقوه، وإلاّ جرحوه، ووجّهوا اللّوم له، وشهروا به، ودعوا إلى نقض أحكامه.

روى وكيع في «أخبار القضاة» عن مالك قال: كان محمد بن أبي بكر على القضاء بالمدينة، فكان إذا قضى بالقضاء مخالفاً للحديث يقول له أخوه عبد الله وكان رجلاً صالحاً: أيْ أخي، أين أنت من الحديث أن تقضيَ به؟

فيقول: أيهات (هيهات) فأين العملُ؟ يعني: ما اجتمع عليه أهل المدينة؟ وكان الإمام مالك يقدّم عمل أهل المدينة على خبر الآحاد، ويقول: ألف عن ألف خيرٌ من واحد عن واحد.

وروى مجير الدين الحنبلي في كتاب «الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل» أثناء كلامه على «إقطاع تميم الداري الذي أقطعه له النبيّ ﷺ» قال: «وقد تعرّض بعض الولاة لآل تميم الداري وأراد انتزاع الأرض منهم، ورفع أمرهم إلى القاضي أبي حاتم الهروي الحنفي، قاضي القدس الشريف، فاحتجّ الداريون بالكتاب النبويّ، فقال القاضي: هذا الكتاب ليس بلازم، لأن النبيّ ﷺ أقطع تميماً ما لم يملك، - قبل الفتح الإسلامي - فاستفتى الوالي الفقهاء وكان الإمام أبو حامد الغزالي حينئذٍ ببيت المقدس قبل استيلاء الفرنج عليه فقال: هذا القاضي كافر، فإن النبي ﷺ قال: «زويت لي الأرض كلّها» وكان يقطع في الجنة، فيقول: قصر كذا لفلان، فوعده صدق، وعطاؤه حقّ. فخزي القاضي والوالي وبقي آل تميم على ما بأيديهم»[1].

---

(١) انظر «تميم بن أوس الداري» للمؤلّف، رقم «٢٩» من سلسلة أعلام المسلمين التي تصدرها دار القلم.

٧ ـ المؤدِّبُ الناصحُ:

أ ـ نقل ابن سعد في «الطبقات» عن الواقدي قال: «وحجّ هشام بن عبد الملك سنة ست ومائة، وحج معه الزهريّ، فصيّره هشام مع ولده، يعلمهم ويفقههم ويحجّ ـ معهم ـ فلم يفارقهم حتى مات».

وقد تولّى هشامُ الخلافة سنة خمسٍ ومائةٍ في أواخر شهر شعبان بعد وفاة يزيد بن عبد الملك. وكان عمره حوالي ثلاثين سنة.

وتوفي سنة ١٢٥ هـ، وكان عمره حوالي خمسين سنة، لأنه وُلِد سنة نيّفٍ وسبعين، وتولى الخلافة حوالي عشرين سنةً.

وهذا يدلّ على أن الزهريَّ أصبح مؤدّباً ومعلّماً لأولاد هشام منذ طفولتهم، أو بَعْد نهاية مرحلة الطفولة، التي تنتهي مع نهاية التعليم الأوّلي الذي يحصل عليه المتعلّم، وهو تعلُّمُ القراءَة والكتابة، وقراءَة القرآن، وتعلّم العربية، ثم تأتي مرحلة التفقيه والتعليم الأوسع التي تشمل الفقه والحديث، وما يتبعهما من المعارف التي يميل إليها المتعلّم. وقول الواقدي: فلم يفارقهم حتى مات، دليلٌ على أنه كان معلّماً وموجّهاً في مرحلة التعليم، ومشيراً في مرحلة تولّي الأعمال القيادية في الدولة الإسلامية، ولذلك قالوا إنّ الزهري كان يرافق أولاد هشام عندما كانوا يتولّون قيادة الناس في موسم الحج، وقد جرت السُّنَّة أن يحضر موسم الحج خليفةٌ، أو مَنْ يعينه الخليفة من أُمراء الأقاليم، أو مَنْ يولّيه الخليفة من أولاده. وقد روى ابن سعد عن محمّد بن عبد الله ابن أخي الزهري، أن هشاماً استعمل ابنه أبا شاكر، واسمه مسلمة ابن هشام(١)، على الحج سنة ست عشرة ومائة، وأمر الزهري أن يسير معه

(١) في نسب قريش، قال: «ولد هشام بن عبد الملك، مروان وهو أبو شاكر» وأظنه تحريفاً، لأنه لم يذكر مسلمة في أولاد هشام. والصحيح أن أبا شاكر، هو مسلمة لأنه ذُكر مع أخويه، يزيد، ومحمد، وأُمهم أُمُّ حكيم بنت يحيـى بن الحكم، =

إلى مكة، ووضع عن الزهري ـ من ديوان مال الله ـ سبعة عشر ألفاً فلما قَدِمَ أبو شاكر المدينة أشار عليه الزهريُّ أنْ بصنع إلى أهل المدينة خيراً، وحضّه على ذلك، فأقام في المدينة نصْف شهرٍ، وقسّم **الخُمُسَ**[1] على أهل **الديوان**[2]. وفَعَل أموراً حسنة.

= وهو يوافق ما جاءَ في جمهرة أنساب العرب. وأما مروان؛ فهو من أُمٍّ أخرى والله أعلم.

(١) الخُمُس: خمس الفيء والغنيمة: أما الفيء: فهو كلُّ مال وصل من المشركين عَفْواً من غير قتال، ولا بإيجاف خيل، ولا رِكاب، فهو كمال الهدنة، والجزية، والأعشار والخراج. وأما الغنيمة: فهو ما أُخذ من المشركين بعد حَرْبٍ ومنه الأسرى والسبي، والأرضون، والأموال.
والفيء والغنيمة: يقسمان خمسة أقسام، ويؤخذ الخُمس ويوزّع في أهله، المنصوص عليهم في قوله تعالى: ﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى، فللَّه، وللرسول ولذي القربىٰ واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾ وقوله تعالى: ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإنَّ لله خُمُسَه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾. وهذه تختلف عن مصارف الزكاة. ومع اتفاق آية الصدقة، مع آية الفيء والغنمية في مسمّيات بعض المستحقّين، إلاّ أنهما يختلفان: فالمساكين: هنا: هم الذين لا يجدون ما يكفيهم من أهل الفيء وكذلك أبناء السبيل.
وأما أربعة أخماس الفيء والغنيمة: ففيها قولان: **أحدهما**: أنه للجيش خاصة ليكون معدّاً لأرزاقهم. **والثاني**: أنه مصروف في المصالح التي منها أرزاق الجيش وما لا غنى للمسلمين عنه.
ولا يجوز أنْ يصرف الفيء في أهل الصدقات، ولا تصرف الصدقات في أهل الفيء.

(٢) أهل الديوان: الأصل في ذلك: الديوان الذي وضعه عمر بن الخطاب عندما كثرت الأموال، حيث سجّل أسماء الناس وجعل لهم راتباً سنوياً. روى الزهري عن سعيد بن المسيب: أن الديوان وُضع سنة عشرين من الهجرة، فلما استقرَّ ترتيب الناس على قدر النسب المتّصل برسول الله، فضّل بينهم في العطاء على قدر السابقة في الإسلام والقربىٰ من رسول الله، ثم فرض للناس على منازلهم =

وأمره الزهريُّ أن يهلَّ من مسجد ذي الحُلَيفة[1]، إذا ابتعثتْ به ناقتُه، وأمره محمد بن هشام ـ أمير المدينة ـ أن يهلَّ من البيداء[2]، فأهلّ من البيداء[3].

= وقراءتهم القرآن وجهادهم، وفرض لكل طفل يولد في الإسلام.
وبقي نظام العطاء معمولاً به في العهد الراشدي، فلما جاء العصر الأموي، لم يستقِرّ العطاء على حال، فإذا رضي الخليفة على أهل المدينة أعطاهم، وإذا سخط عليهم حرمهم. وربما أعطوا الكبار، وحرموا مَنْ يُوْلَدُ بَعْدُ، وقد كان من أسباب رحيل الزهري إلى الشام، أنه نشأ محروماً من العطاء، وليس له مورد مالي ينفق منه على أهله.

(١) ذو الحُلَيفة: بضم الحاء المهملة، على صورة التصغير: محلة على طريق مكة، تبْعد عن المسجد النبوي حوالي تسعة أكيال. وتقع بوادي العقيق المبارك، عند سفح جبل عَيْر الغربي ـ حدّ حرم المدينة ـ وتعرف اليوم «بيار علي» جمع بئر. وكان بها عدد من الآبار المتجاورة العذبة، وليست مُضافة إلى «عليّ» بن أبي طالب وإنما هو عليٌّ، آخر، لا يُعْرَفُ. وذو الحليفة: ميقات أهل المدينة، ومَنْ مرَّ بها، قاصداً الحجّ أو العمرة. وكان الرسول عليه السلام، إذا خرج من المدينة لحجٍّ أو عمرة، ينزل تحت شجرة في موضع المسجد الذي بذي الحليفة اليوم، فإذا قَدِمَ راجعاً هبط بطن الوادي، فإذا ظهر من بطن الوادي أناخ بالبطحاء التي على شفير الوادي الشرقية، فعرّس حتى يصبح، فيصلّي الصبح. وذو الحليفة اليوم، تكاد تكون متصلة بالمدينة، يمرُّ بها مَنْ يتجه إلى بدر، فينبع، وهو طريق مكة السابق، وتكون على يسار المسافر. ويمرّ بها مَنْ يتجه إلى مكة عن طريق الهجرة المزدوج، وتكون من يمين المسافر.

(٢) البيداء: عند العرب، هي الأرض الواسعة التي تبيد مَنْ سار فيها، وهي هنا عَلَمٌ على الأرض التي كانت توجّهك، عندما تخرج من ذي الحليفة، متجهاً إلى مكة، عن طريق بَدْر، والطريق المعبّد اليوم يقطعها من وسطها، وفيها محطة المدينة للتلفاز، والكليّة المتوسطة، وهي متصلة بذي الحُلَيْفة، ولكنها في شرف أي ـ مرتفع ـ بالقياس إلى ذي الحليفة، التي تُعدُّ في وادٍ.

(٣) الإهلال من ذي الحليفة، أو من البيداء، ليس خلافاً بين الزهري، وأمير المدينة وإنما هو خلاف بين الصحابة والذين رَوَوْا صفة إهلال النبيّ ﷺ، فقد روى البخاري عن عبد الله بن عمر قال: «ما أَهلَّ رسولُ الله ﷺ إلّا من عند

ثم استعمل هشام بن عبد الملك، ابنه يزيد بن هشام بن عبد الملك، وأمر الزهري فحجَّ معه تلك السنة، وهي سنة ثلاث وعشرين ومائة. وهي آخر حجّة حجّها الزهري، حيث توفّي سنة ١٢٤ هـ في رمضان.

ب ـ ويظهر أن الزهري كان محلَّ إعجاب الخليفة هشام، وثقته بعلمه وسلوكه لأنه اختاره مربياً لأولاده، يصقلهم بالمنهج الذي ارتضاه الزهريُّ لنفسه. وأثّر الزهريُّ في سلوك أولاد هشام، فأحبّوه وأحبّوا علمه، فكان الزهريُّ نِعْمَ المربّي، وكان أولاد هشام من خيرة شباب بني أُمية في زمانهم: فأولاد هشام كانوا مغتبطين سعداء لكون الزهري شيخهم، وكانوا يرغبون في رواية علمه وأحاديثه، ويبذلون جهدهم لمكافأته وإكرامه؛ لما روى ابن عساكر، وأبو نُعيم، أن هشاماً طلب من الزهري

= المسجد» يعني مسجد ذي الحُلَيْفة. وروى البخاري عن ابن عباس، أن رسول الله انطلق من المدينة... فأصبح بذي الحُلَيفة، ركب راحلته حتى إذا استوى على البيداء أَهَلَّ هو وأصحابه... ونقل ابن حجر في «الفتح» عن الحُميدي في مسنده، حديث ابن عمر، بلفظ: «هذه البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله، والله ما أهلّ رسول الله إلاّ من عند المسجد، مسجد ذي الحُلَيفة» وقريب منه في صحيح مسلم.
قال ابن حجر: وقد أزال الإشكال، ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير: قُلْتُ لابن عباس: عجبتُ لاختلاف أصحاب رسول الله في إهلاله فذكر الحديث وفيه: فلما صلّىٰ في مسجد ذي الحُلَيفة ركعتين، أوجب من مجلسه فأهلّ بالحج حين فرغ منها، فسمع منه قوم فحفظوه، ثم ركب فلما استقلّتْ به راحلته أهلّ، وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوه في المرة الأولى فسمعوه حين ذاك فقالوا: إنما أهلّ حين استقلّتْ به راحلته، ثم مضى فلما علا شرف البيداء؛ أهلّ، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه، فنقل كلُّ أحد ما سمع وإنما كان إهلاله في مصلاّه، وَايْمُ الله! ثم أهل ثانياً وثالثاً. قال ابن حجر: فعلى هذا فكان إنكار ابن عمر على مَنْ يخصّ الإهلال بالقيام على شرف البيداء. وقد اتفق فقهاء الأمصار على جواز جميع ذلك، وإنما الخلاف في الأفضل.

أن يكتب لأبنائه بعض الأحاديث فأرسل هشام كاتبين يجلسان بين يدي الزهري، يكتبان ما يمليه عليهما. قال الزهري: «ثم لقيني بعض بني هشام فقال لي: يا أبا بكر، ما أرانا إلّا قد أنقصناك، قال ابن شهاب: فقلتُ له: إنما كنتُ في عزاز[1] الأرض، الآن هبطتُ بطونَ الأودية».

جـ ـ قلتُ: كان للزهري تأثير في تربية أولاد هشام، فكانوا نِعمَ الشباب خُلُقاً وسلوكاً، لأن التاريخ لم ينقل لنا عن واحدٍ من أولاد هشام تصرفاً مُشيناً، وإنما كانوا قادة فتوح، وجنود دعوة، ففتح الله على أيديهم بقاعاً كثيرة، ودخلتْ بلاد بغزواتهم في دين الإسلام.

فيذكر ابن كثير سنة سبع ومائة، وفيها غزا معاوية بن هشام الصائفة، ثم دخلت سنة ثمان ومائة وفيها فتح إبراهيم بن هشام بن عبد الملك حصناً من حصون الروم، وفي سنة عشر ومائة افتتح معاوية بن هشام حصنين من بلاد الروم وغنم غنائم جمّة. وفي سنة إحدى عشرة ومائة غزا معاوية بن هشام الصائفة اليُسرى [أي البلاد الواقعة في ساحل بلاد الأناضول]. وغزا سعيد بن هشام الصائفة اليمنىٰ، أي: برّ الأناضول من جهة البلاد الداخلية.

---

(١) تاريخ دمشق ص ٨٨. وعزاز الأرض: ما صَلُبَ واشتدّ وخَشُن، وإنما يكون في أطراف الأرض. قال ابن منظور في اللسان: ومنه حديث الزهري، قال: «كنتُ أختلفُ إلى عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة، فكنتُ أخدمه، وذكر جهده في الخدمة، فقدّرت أني استنفضتُ ما عنده واستغنيتُ عنه، فخرج يوماً، فلم أقم له، ولم أُظهِرْ من تكرمته ما كنتُ أُظهِره من قَبْلُ، فنظر إليَّ وقال: إنك بَعْدُ في العزاز، فقم». أي: أنتَ في الأطراف من العلم ـ لم تتوسطه بَعْدُ. ولعلّ قول ابن هشام: «قد أنقصناك» أي: أنقصناك حقّك في التكريم والعطاء. وقول الزهري: كنتُ في عزاز الأرض: أي: كنتُ في فاقة وقلّة مال؛ لأن الأرض العزاز، لا تمسك الماء الكثير. وبعد أن اتصل بهشام وأولاده. كَثُر مالُه، فكأنه انتقل من أعلى الوادي إلى بطنه، حيث يكثر الماء. والله أعلم.

وفي سنة ثنتي عشرة ومائة غزا معاوية بن هشام الصائفة فافتتح حصوناً من ناحية ملاطية، وفي سنة ثلاث عشرة ومائة غزا معاوية بن هشام أرض الروم من ناحية مرعش، وفي سنة أربع عشرة ومائة غزا معاوية بن هشام الصائفة اليُسرى، وعلى اليمنى سليمان بن هشام بن عبد الملك. وهكذا لا تكاد تمرُّ سنةٌ إلاّ تجد أحد أبناء هشام في غزوة من الغزوات. وليس غريباً أن يكون أولاد هشام من جنود الفتح، لأنَّ شيخهم الزهري كان جندياً جليلاً، وأنه قَدِمَ في إحدى قدماته إلى الشام يريد الغزو، وأنه كان يلبس زيّ الجنود.

د ـ وقد عاب الزهريّ مَنْ عابَه، بسبب اتصاله الوثيق بهشام بن عبد الملك وعمله مؤدباً لأولاده: وأنا لا أجدُ فيما صنع الزهريّ مطعناً عليه وأيُّ عيب عليه في أن يتولى تعليم أولاد الخليفة؟! ولم يكن هشام ابن عبد الملك من الملوك الموصوفين بالظلم والفسوق، ولم ينقل عنه المؤرّخون أنه خرج على الآداب الإسلامية في سلوكه، ولكنهم نقلوا في ترجمته ما يجعله قريباً من أهل الصلاح، حيث ذكر ابن كثير أن هشاماً حجّ سنة ست ومائة فتلقاه الناسُ من المدينة إلى أثناء الطريق، وتلقّاه فيمَن تلقّاه سعيد بن عبد الله بن الوليد بن عثمان بن عفّان فقال له: يا أمير المؤمنين، إن أهل بيتك في مثل هذه المواطن الصالحة، لم يزالوا يلعنون أبا تراب، فالعنه أنت أيضاً، قال أبو الزناد الفقيه وكان حاضراً: فشقّ ذلك على هشام واستثقله وقال: ما قَدِمتُ لشتم أحد ولا لعنة أحد إنما قدمنا حجّاجاً ثم أعرض عنه، وقطع كلامه.

قالوا: وكان هشام من أكره الناس لسفك الدماء، ولقد دخل عليه من مقتل زيد بن علي وابنه يحيىٰ أمر شديد، وقال: وددت أني افتديتهما بما أملك.

ونقل السيوطي في ترجمته، أنه كان حازماً عاقلاً، كان لا يُدخلُ

بيت ماله مالاً حتى يشهد أربعون قسامة: لقد أخذ من حقّه، ولقد أُعطي لكل ذي حقّ حقّه.

وكان حريصاً على تربية أولاده التربية الصالحة، ويحثّهم على أداء فروض الله ويعاقبهم إذا قصروا. قال ابن كثير: وتفقد أحد ولده يوم الجمعة، فبعث إليه، ما لك لم تشهد الجمعة؟ فقال: إن بغلتي عجزت عنّي، فبعث إليه: أما كان يمكنك المشي؟ ومنعه أن يركب سنة وأن يشهد الجمعة ماشياً.

يضاف إلى هذا، أن الجهاد بقي قائماً في أيامه، وفتح المسلمون بلاداً جديدة وذكرنا نماذج منها عند ذكر مناقب أولاده.

ولعلّ كل هذه المناقب التي ذُكرت للخليفة وأولاده، إنما كانت من تأثير الزهري في حياتهم، لملازمته لهم، وإصلاح ما يستطيع إصلاحه من سلوكهم.

أقول: إنَّ تورّع العلماء من مصاحبة الملوك وأولادهم، فتح الطريق أمام مُشيري السوء ليضلّوهم، ويحسّنوا لهم أعمال الظلم. ولو طرق أهل الصلاح أبواب الملوك لخفّفوا كثيراً من مظالمهم. وأين لنا مثل الخلفاء الراشدين، وعمر بن عبد العزيز، ليصحبهم العلماءُ الصالحون؟ والملك الصالح لا يحتاج إلى مَنْ يُصلحه.

الفَصل السَابع

مُسنَدُهُ وَآثارُه

١ ـ مسند الزهري.
٢ ـ تفصيل مسند الزهري.
٣ ـ تعليقات على مسند الزهري.
٤ ـ نقض المطاعن.
٥ ـ آثاره المكتوبة.
٦ ـ كتاب المغازي المنسوب للزهري.
٧ ـ حديث من مسند الزهري.
٨ ـ مراسيل الزهري.
٩ ـ من مأثور كلامه.

١ ـ مُسْنَده:

قال ابن حجر في «التهذيب» قال البخاري، عن علي بن المديني: إن للزهري نحو ألفي حديث. وقال الآجري؛ عن أبي داود: جميع حديث الزهري كله، ألفا حديث، ومائتا حديث (ألفان ومائتا حديث) النصف منها مسند، وقدر مائتين عن غير الثقات، وأما ما اختلفوا فيه، فلا يكون خمسين حديثاً، والاختلاف عندنا ما تفرّد به قوم على شيء.

ويُمكننا أن نجمع أكبر قدر ممكن من حديث الزهري وفقهه وآرائه من أقدم مصدرين من مصادر الحديث التي وصلتنا، وهما كتاب «الجامع» لتلميذ الزهري معمر بن راشد البصري ثم اليماني، وكتاب «المصنّف» لتلميذ معمرٍ، عبد الرزاق بن همّام الصنعاني، وكتاب الجامع بخاصة، المطبوع في آخر المصنّف، أكثره مرويّ عن الزهري.

أما أحاديثه في الكتب الستّة[1] المعتمدة عند أهل السُّنّة، فإن كتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزّي، قد تكفّل بسهولة استخراجها، حيث رتّبه المصنّف ترتيباً، ما كانت الآلات الحديثة بقادرة

---

(١) الكتب الستّة هي: البخاري، ومسلم، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه.

عليه، فقد جاء بأحاديث الصحابة مرتّبين على حروف المعجم، ثم جاء بمَن روى الحديث من التابعين مرتّبين على حروف المعجم، ثم يأتي بمَن روى الحديث عن التابعي، ويرتّب أطراف الأحاديث حسب أوائلها، ويذكر مع ذكر كلٍّ طرف الكتب التي روت الحديث.

وإليك أمثلة من مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، وقد أخذ الزهري عنه مشافهة تسعة وتسعين حديثاً رُويت في الكتب الستّة:

أ ـ إبراهيم بن سعد عن الزهري عن أنس: حديث: أنَّه رأى في يد النبي ﷺ خاتماً من وَرق. رواه البخاري في «اللباس»، و«مسلم» في اللباس أيضاً، وأبو داود في «الخاتم»، والنسائي في «الزينة».

ب ـ وعن إبراهيم بن سعد عن الزهري عن أنس: «أنَّ النبيّ رأى في يد رجل خاتم ذهب فضرب إصبعه بقضيبٍ كان معه حتى رمى به». رواه النسائي في «الزينة».

جـ ـ وعن أُسامة بن زيد الليثي المدني عن الزهري عن أنس: حديث «أنَّ النبي ﷺ مرّ على حمزة وقد مُثّل به...». رواه أبو داود في «الجنائز» والترمذي في الجنائز أيضاً.

د ـ وعن أُسامة بن زيد الليثي عن الزهري عن أنس: حديث أن شهداء أُحد لم يُغسّلوا ودفنوا بدمائهم. رواه أبو داود في الجنائز.

هـ ـ عن أُسامة بن زيد الليثي عن الزهري عن أنس: حديث «أن النبيّ ﷺ مرّ بحمزة وقد مُثّلَ به ولم يُصلِّ على أحد من الشهداء غيره». رواه أبو داود في الجنائز.

ـ تفصيل مسند الزهري[1]:

زهري	الحلقة الواصلة	الصحابي	العدد
زهري	مشافهة (١)	عن أنس بن مالك	٩٩ حديثاً
زهري	عن عطاء بن أبي رباح	عن جابر بن عبد الله	حديث واحد
زهري	محمد بن المنكدر	عن جابر بن عبد الله	حديث واحد
زهري	مرسل	عن جابر بن عبد الله	٢
زهري	عن شيخ لم يسمّه	عن جابر بن عبد الله	١
زهري	مُشافهة (٢)	عن سهل بن سعد الساعدي	٢
زهري	مرسل	عن عُبادة بن الصامت	١
زهري	مشافهة (٣)	عن عبد الله بن الزبير	١
زهري	مرسل	رافع بن خديج	١
زهري	مشافهة (٤)	السائب بن يزيد	٤
زهري	عامر بن سعد	سعد بن أبي وقاص	٤
زهري	طاوس بن كيسان	عبد الله بن عباس	١
زهري	عُبيد الله بن عبد الله الهذلي (ت ٩٥)	عن ابن عباس	٢٨
زهري	سالم بن عبد الله بن عمر (ت ١٠٦)	عبد الله بن عمر	٢٢٣
زهري	مشافهة (٥)	عبد الله بن عمر	٣
زهري	عمّن بلّغه	عبد الله بن عمر	١

١) هذا الإحصاء مقصور على ما جاء في الكتب الستّة، ولكن عشرات من شيوخ الزهري لم يرد ذكرها في هذا الإحصاء، فانظر إحصاء شيوخ الزهري من الصحابة والتابعين في فصل سابق.

الزهري	الحلقة الواصلة	الصحابي	العدد
الزهري	مرسل	عمر بن الخطاب	٢
الزهري	مرسل	كعب بن مالك	١
الزهري	مرسل	المغيرة بن شعبة	١
الزهري	حميد بن عبد الرحمن (ت ٩٥)	عن أبي هريرة	١٧
الزهري	سعيد بن المسيب (ت ٩٥)	عن أبي هريرة	٢٧٦
الزهري	عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت ١١٧)	عن أبي هريرة	١٠
الزهري	مرسل	عن أبي هريرة	٥
الزهري	عمارة بن أُكيمة	عن أبي هريرة	١
الزهري	عن أبي سلمة (ت ٩٤)	عن أبي هريرة	٢٢٣
الزهري	—	عن حفصة بنت عمر	١
الزهري	عن عبيد الله بن عبد الله	عن عائشة	٧
الزهري	سعيد بن المسيب	عن عائشة	٥
الزهري	محمد بن جُبير	جبير بن مطعم	٥
الزهري	علي بن الحسين	الحسين بن علي عن أبيه	٢
الزهري	عطاء بن يزيد الليثي (ت ١٠٧)	عن أبي سعيد الخدري	٦
الزهري	عطاء	عن أبي ثعلبة الخشني	١
الزهري	عبيد الله بن عبد الله	عن ابن عباس عن الصعب بن جثّامة	٣

هري	الحلقة الواصلة	الصحابي	العدد
هري	عن أبي الأحوص	عن أبي ذرّ	٢
هري	عروة بن الزبير (ت ٩٤)	عن عائشة	٣٥٥
هري	القاسم	عن عائشة	٤
هري	بدون واسطة	عن عائشة	٣
هري	عن أبي سلمة بن عبد الرحمن	عن عائشة	١٠
هري	عن عَمْرة (ت ٩٨)	عن عائشة	١٠
هري	عبد الرحمن بن عبدالله ابن كعب	عن سلمة بن الأكوع	١
زهري	عن سعيد بن المسيب	(أرسله سعيد)	٢٣
زهري	—	أرسلها الزهري	٨٩
زهري	مشافهة (٦)	أسعد بن سهل ابن حنيف (مرسل)	٦
زهري	مشافهة (٧)	سُنين أبو جميلة السلمي	١
زهري	مشافهة (٨)	عبد الله بن ثعلبة ابن صُعَير	٤
زهري	مشافهة (٩)	عبد الرحمن بن أزهر	١
زهري	مشافهة (١٠)[1]	عن محمود بن الربيع الأنصاري	١
مجموع[2]			١٤٤٩

(١) من ١ ـ ١٠ = عدد الصحابة الذين روى عنهم الزهري مشافهة.

(٢) المجموع الذي أثبتّه واستخرجته من «تحفة الأشراف» مقارب للمجموع الصحيح فلعلّي سهوت عن بعض الروايات.

٣ ـ تعليقات على هامش مسند الزهري:

أ ـ ذكرتُ في بداية الفصل أنَّ مجموع أحاديث الزهري يقارب الألفين، فأين تكملة الألفين، وقد ذكرت أن ما أحصيته من التحفة يقارب «١٤٤٩» حديث. الجواب: بقي من كتب الأحاديث التي لم تشملها التحفة: مسند الإمام أحمد، ومسند أبي يعلى الموصلي، وصحيح ابن حبّان، وصحيح ابن خزيمة، وموطأ الإمام مالك، ولعلّها انفردت برواية أحاديث لم توجد في الكتب الستّة، يكون بها تمام الألفين.

ب ـ عاصر الزهري وشافه عشرة من صحابة رسول الله ﷺ، وأكثر الصحابة مشافهة له: أنس بن مالك رضي الله عنه، حيث أثبتت له الكتب الستّة تسعة وتسعين حديثاً. وجلّ مرويّاته عن كبار التابعين الذين تُوفّوا في حدود المائة الأولى، ممّن طالت أعمارهم وحسنت أعمالهم وكانت ولادة بعضهم في بداية العهد الراشدي، ونبغوا ونقلوا العلم مع نهاية النصف الأول من القرن الأول، وتبحّروا في العقدين الأول والثاني من النصف الثاني من القرن الأول، حيث كانت البلاد تموج بالصحابة كبارهم وصغارهم، وهذا يعطي التابعي سنداً عالياً وزمناً قريباً من المنهل النبوي، كما أنه يوفّر لصغار التابعين ـ أمثال الزهري ـ سنداً عالياً وزمناً قريباً. والسند العالي مطلب سامٍ كان يتطلّع إليه كبار رواة الحديث على مرِّ القرون، ويرتحلون من أجله لأنه يوفّر ثقة أوفر في سند الحديث ومتنه. فإذا تمَّ السند العالي لصاحبنا الزهري، ليكون بينه وبين الرسول عليه السلام صحابيٌّ أو صحابيٌّ وتابعي عرفنا مقدار الثقة والصحة والتثبّت في روايات الزهري، وفي روايات مَنْ أخذ عن الزهري، حيث توفّرت ثلاثة أشياء ثمينة وغالية في روايات الزهري: وهي:

١ ـ السند العالي.

٢ ـ تدوين الحديث في زمنه.

٣ ـ الحافظة الواعية، مع صدقٍ وأمانةٍ وصلاحٍ، وتقوى لله.

٤ ـ نقض المطاعن:

وقد طعن أعداءُ الإسلام، بل أعداء الحقّ والعدل، في السُّنَّةِ النبوية من ناحية الحفظ وشكّكوا في كونها وصلت إلى عصر التدوين الواسع كما نطق بها رسول الله ﷺ، أو كما نقلها الصحابة رضوان الله عليهم. وقالوا: كيف استطاع الرواة أن يحفظوا نصَّ الحديث ومعناه سنوات طويلة قبل التدوين؟ وادّعوا أنها نُقِلتْ إلينا بألفاظ الرّواة الذين ليس لألفاظهم الدّقة التي تحمل المعنى النبوي.

والجواب: إن هذا الحكم صدر من نفس حاقدة، وقلب خواء، وعقل مُضَلّل بل عقل جاهل، لم يستطع أهله أن يمـدوه بشيء من دراسة الطبائع البشرية عبر التاريخ. فما الذي يمنع أن يحفظ الراوي مئات الأحاديث في ذاكرته وينقلها بالنصِّ كما حفظها؟ ولنبدأ بالشواهد من الإمام الزهري:

أ ـ فقد شهد الرّواة الذين عاصروا الزهري، وتواترت شهاداتهم، أن الزهري كان ذا حافظة نادرة، لا يفقد شيئاً مما يحفظه، ورُوِيَ عنه أنه قال: «ما استودعت قلبي شيئاً فنسيتُه». وقال: «ما قُلْتُ لأحدٍ قطُّ أعدْ عليّ». وروى مَنْ شهد الواقعة، أنَّ عبد الملك بن مروان كتب إلى أهل المدينة يعاتبهم... فوصل في كتابه ذلك طومارين... فقُرِىء عند المنبر على الناس. ولم يسمع سعيد بن المسيب ما جاء فيه فسأل تلاميذه، قال الراوي: «فهذّه[1] الزهريُّ واللّهِ عليه هذّاً حتى كأنه كان في يده يقرؤه حتى جاء عليه كله».

---

(١) هذّه: من الهذّ، وهو سرعة القراءة.

وسأله هشام بن عبد الملك أن يُملي أحاديث لبعض ولده، فأملى أربعمائة حديث ثم ادّعى أنها فقدت، فطلب منه أن يعيدها ـ اختباراً له ـ فأعادها، وقوبلت بما سبقها، فكانت نسخة ثانية منها، لم يغادر حرفاً. وصاحب هذه الحافظة كان يقول: «إني لأمرُّ بالبقيع فأسدُّ آذاني مخافة أن يدخل فيها شيء من الخنا، فوالله ما دخل أذني شيءٌ فنسيته».

ب ـ فهل يعجز صاحب هذه الذاكرة الواعية أنْ يحفظ ألفي حديث: فالسند عالٍ ليس فيه إلّا التابعيّ والصحابي، وأكثر الأحاديث التي يرويها مسندة إلى عدد قليل من الصحابة والتابعين، فإذا رجعنا إلى الإحصاء الذي استخرجناه من الكتب الستّة، وجدنا التالي:

١ ـ عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر.	٢٢٣	حديث
٢ ـ عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.	٢٧٦	حديث
٣ ـ عن أبي سلمة عن أبي هريرة.	٢٢٣	حديث
٤ ـ عن عروة عن عائشة.	٣٥٥	حديث
	١٠٧٧	

فهذه سبعة وسبعون وألف حديث من أصل (١٤٤٩) حديث مروية عن أربعة من التابعين، ويقارب نصفها مرويٌّ عن صحابي واحد.

وهذه الأحاديث موزّعة في الذاكرة على موضوعات شتّى، فبعضها في الوضوء وبعضها في الصلاة... وهَلُمَّ جرّاً وتصنيفها في الذاكرة على هذه الشاكلة، مع تصنيفها حسب الراوي، يسهل حفظها وإعادتها، إذا عرفنا أنها خاضعة للمذاكرة والرواية الدائمة؛ لكثرة التلاميذ، والأسئلة التي ترد على الزهري، والمعروف أن دوام المذاكرة تثبّت المحفوظ في الذاكرة الضعيفة، فكيف إذا كانت الذاكرة واعية وذكيّة!.

جـ ـ فإذا وقفنا على طبائع العرب ـ حَمَلَة الرسالة ـ عرفنا أنَّ الكتابة

دون الحفظ قوةً فيما نقلوه: لأننا نعلم أنَّ العرب كانوا أُمةً أُميّة يندر فيهم مَنْ يعرف الكتابة، ولذلك كان جُلُّ اعتمادهم في تواريخهم وأخبارهم ومعاوضاتهم (تجارتهم) على الحفظ، حتى قويْت هذه الملكةُ عندهم، وندر أن يقع منهم خطأ أو نسيان لشيء مما حفظوه. أمّا مَنْ يعتمد على الكتابة من الأمم، فإنها تضعف فيهم ملكة الحفظ، ويكثر عندهم الخطأ والنسيان.

وساعد العرب على تقوية ملكة الحفظ طبيعة جوّهم وبساطة معيشتهم، وحِدَّة ذكائهم وقوة فهمهم لما يحدث بينهم، وسعة خبرتهم بأساليب لسانهم وطرق بيانهم.

وهذه حال العرب في جاهليتهم، فما بالك بالصحابة رضي الله عنهم الذين قيّضهم الله لحفظ الشرع وصيانته وحمله وتبليغه لمَن بَعْدَهم، وملأ قلوبهم بالإيمان والتقوى والرهبة والخوف: أن يبلغوا مَنْ بعدهم شيئاً من أحكام الدين على خلاف ما سمعوا ورأوا من رسول الله ﷺ، ومن غير أن يتأكدوا ويتثبتوا أنه هو الحق من ربهم ومن رسوله ﷺ. وهؤلاء الصحابة حصلت لهم بركة صحبة رسول الله ﷺ وتتلمذوا له وتخرّجوا على يديه، ودعا لهم بالحفظ والعلم والفقه، كما ورد في أبي هريرة وابن عباس.

وقريب من الصحابة في هذا المقام، مَنْ اجتمع بهم وشاهد أحوالهم واتّبع خُطاهم واقتفى آثارهم من التابعين. كلُّ ذلك يكاد ينفي عن سامع الحديث من أحدهم توهمَ خطأ أو نسيان أو تبديل أو اختلاق.

والأخبار التي تدلّ على قوة الحفظ عند العرب كثيرة، وقد كان كثير من الصحابة والتابعَين مطبوعين على الحفظ مخصوصين بذلك، كابن عباس، والزهري والشعبي، وقتادة. وقد رُوِيَ أن ابن عباس حفظ قصيدة عمر بن أبي ربيعة التي مطلعها:

أمنْ آلِ نُعْمٍ أنتَ غادٍ فمُبْكرُ
غداةَ غدٍ أم رائحٌ فمهجّرُ

في سمعة واحدة، وهي خمسة وسبعون بيتاً.

وقد مدح القدماء الحفظ، وحثّوا عليه، فقال الخليل بن أحمد:

ليس بعلمٍ ما حوى القِمَطْرُ
ما العلمُ إلّا ما حواه الصدرُ

وقال محمد بن بشير:

إذا لم تكنْ حافظاً واعياً
فَجَمْعُكَ للكُتْب لا يَنْفَعُ
أأَحضُرُ بالجهلِ في مجلسٍ
وعلمي في الكتب مُسْتَوْدَعُ

وقال أبو العتاهية:

مَنْ مُنحَ الحفظ وعى
مَنْ ضيَّعَ الحفْظَ وَهِمْ

وقال منصور الفقيه:

علمي معي حيثما يمّمْتُ أحملُه
عَقْلي وعاءٌ له لا بَطْنُ صندوقِ
إنْ كنتُ في البيت كان العلم فيه معي
أو كنتُ في السوق كان العلم في السوق

د ـ ولماذا ننكر قدرة القدماء على الحفظ والوعي الدقيق، ونحن نشاهد في عصرنا المُعَقّد أمثلة نادرة من الحفظ، عند أناس لا يجيدون الكتابة، ولنأخذ مثالاً، الذين فقدوا بصرهم، فإننا نجد الأعمى أقوى حفظاً لما يسمعه من البصير، لأنه جعل كلَّ اعتماده على ملكة الحفظ.

وعرفنا من نوادر زماننا الدكتور طه حسين الذي كان حفظه أُعجوبة الزمان، وغيره من الأمثلة كثيرون. وحضرتُ الشيخ محمد أبوزهرة، رحمه الله، وقد ألقى محاضرة دامت ساعتين كانت موضوع «التأمين على الحياة» وما كان ينظر في ورقة، مع أنها كانت مدعمة بالشواهد، وأقوال الفقهاء من المذاهب المتعددة، المسندة إلى الكتب. وحضرت مجالس للشيخ المختار الشنقيطي صاحب تفسير «أضواء البيان» وكان قد زادت سنّه على السبعين، فتحسب أنه قد فُتحت كتب التفاسير واللغة والشعر والفقه أمامه، وما كان ذلك إلّا من حافظته، ويذكر في المجلس الواحد عدداً كبيراً من المفسّرين واللغويين والفقهاء، وينسب إلى كل واحد منهم ما قاله في المسألة، مع ذكر الكتاب والفصل الذي ورد فيه الشاهد، وهذا أصعب ما يكون حفظه. وأعرف الشيخ «بيبا» من بلاد شنقيط، يحفظ عشرات المنظومات المطوّلة في الفقه والتجويد والتوحيد، ويحفظ آلاف الأبيات من الشواهد الشعرية والنحوية، وإذا سألته عن المسألة أجابك بلا تحضير في المجلس، وكأنه يغرف من بحر.

ومن الأمثلة الحديثة لقوّة الذاكرة، ما كتبتْه جريدة التايمز اليومية عن «ستانلي آدمز» حيث قالت عنه[1]: إنه كان يستطيع بمجرد قراءة أسعار البورصة مرة واحدة، أنْ يذكر قيمة كل سهم. وإذا علمنا أن هناك مئات من الشركات تذكر أسهمها يومياً في الجرائد اليومية، وغالباً ما تكون الأسعار بالأرقام الكسرية، فإنَّ حفظ هذه الأشياء كلها دليل على ذاكرة خارقة.

وتعاملْنا في حياتنا اليومية مع عَشَراتٍ من التُّجّار ممّن لا يعرفون الكتابة ويعقدون في اليوم الواحد عشرات الصفقات التجارية المتنوعة

---

(١) دراسات في الحديث النبوي جـ ١/٨٤ .

البضائع والأسعار، وقد يؤخّر بعضُ الناس دفع ثمن البضائع إلى أجلٍ . . . ومع ذلك نجد هؤلاء التجّار ناجحين، قد حفظوا أموالهم وما أضاعوا منها دانقاً. فإذا كان الأمر كذلك في القديم والحديث في كل عصر، من وجود الحَفَظَة الأذكياء ممّن تدربت ذاكرتهم على الحفظ للحاجة إليه، فلماذا ننكر على شيوخ الحديث الشريف أن ينقلوا النصوص النبوية سليمة من التحريف، والدافع إلى الحفظ أقوى من أيّ دافع دنيوي نفعي؟ إنهم يؤدّون الرسالة التي أورثهم إيّاها محمد ﷺ، عندما قال: «العلماءُ وَرَثَةُ الأنبياء ورّثوا العلم، مَنْ أخذه أخذ بحظٍّ وافر ومَنْ سلك طريقاً يطلب به علماً سهّل الله له طريقاً إلى الجنّة»(١).

٥ - آثــاره المكتوبة:

هل صنّف الزهريُّ كُتُباً في كل كتابٍ موضوعٌ متخصّصٌ؟ سيكون جواب هذا السؤال موضوع هذه الفقرة.

ج - روى ابن عساكر عن مالك بن أنس قال: «أوّل مَنْ دوَّن العلم ابنُ شهاب».

وعن عبد العزيز بن محمد الدراوردي(٢) قال: «أول مَنْ دوّن العلم، وكتبه، ابن شهاب».

---

(١) ذكره البخاري في مقدمة «باب: العلم قبل القول والعمل» من كتاب العلم. ولم يفصح أنه حديث. فقال ابن حجر في الفتح: جـ ١/ ١٦٠ طرف من حديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبّان والحاكم مصحّحاً. وله شاهد من القرآن، قوله تعالى: ﴿ ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ﴾. قال: ومناسبته للترجمة من جهة أن الوارث قام مقام الموروث، فله حكمه فيما قام مقامه فيه.

(٢) الدراوردي: جاء في التهذيب: الدراوردي: منسوب إلى «دراورد» قرية بخراسان وقيل «درابجرد». وقيل: كان يقول للرجل إذا أراد أن يدخل «أندرون درآ» ومعناها «ادخل، داخل البيت» فلقبه أهل المدينة «دراوردي» وفيها أقوال أخرى. وقد توفي سنة ١٨٩ هـ. وهو راوية لم يتفقوا على توثيقه.

ولكن التدوين في الروايتين لا يَعني التأليف، إنما يعني «الكتابة» وإذا دلّت على معنى التأليف، فلا تعني أنه هو الذي دوّن وجمع، وإنما تعني أيضاً أنه سمح بكتابته وأملاه على التلاميذ، بعد أن كان يكره ذلك للتلاميذ في مجلسه خوفاً من الاعتماد على الكتاب فتضعف الذاكرة. لأنهم يذكرون الروايتين في سياق قول الزهري: «كنّا نكره الكتاب حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء فرأيتُ أن لا أمنعه مسلماً»[1].

ب ـ وروى ابن عساكر عن مالك بن أنس قال: «مات ـ يوم مات ـ الزهري، وإنَّ كُتبه حُملت على البغال، ما لم يخرجها، أو مما لم يخرجها». قال: وهذه الحكاية محفوظة عن عبد الرزاق عن معمر.

وروى أيضاً عن معمر قال: «كنّا نرى أنّا قد أكثرنا عن الزهري، حتى قُتِل الوليد[2] فإذا الدفاترُ قد حُملت على الدواب من خزانته» يقول: مَن علم الزهري.

ولعلّ هاتين الروايتين متداخلتان وأن الكتب والدفاتر حُملتْ من خزانة الوليد مما دُوّن من علم الزهري، لعلّها مما ورثه عن أبيه يزيد بن عبد الملك، وكان الأخير يجالس العلماء قبل تولّيه الخلافة، وعزم على السير بسيرة عمر بن عبد العزيز في بداية خلافته، وكان الوليد بن يزيد شاعراً، فليس من الغريب أن يكون في منزله خزانة كتب، تجمع فنون المعرفة في أيامهم.

وكون كتبه حُملتْ على البغال يوم مات، يعارضه، ما رواه ابن

---

(١) تاريخ دمشق، جزء الزهري ص ٩٣. وقوله: «حتى أكرهنا... إلخ» لعله يشير إلى طلب عمر بن عبد العزيز منه أن يدوّن السُّنّة. أو إلى طلب هشام ابن عبد الملك، أن يملي على أولاده الحديث.

(٢) يريد الوليد بن يزيد بن عبد الملك، تولى الخلافة سنة ١٢٥ هـ في ربيع الآخر، وقتل في جمادى الآخرة سنة ١٢٦ هـ. بعد وفاة الزهري.

عساكر عن قُرَّة بن عبد الرحمن قال: «لم يكن للزهري كتابٌ، إلاّ كتاباً فيه نسبُ قومه»[1]. ورُوِيَ عن يونس[2] قال: قلتُ للزهري: أخرجْ إليَّ كتبك، فقال: يا جارية، هاتِ ذاك السَّفَط[3]، قال: فجاءَتْ بسفط، فإذا فيه شيءٌ من نَسَب قومه، وشعْرٍ، فقال: ليس عندي مكتوب، أو نحو هذا. ولا يتعارض مع هذين الخبرين ما رُوِيَ عن سفيان الثوري أنه قال: «أتيت الزهريَّ فتثاقل عليَّ، فقلتُ له: أتحبُّ لو أنك أتيت أشياخنا، فصنعوا بك مثل هذا؟. فقال: كما أنتَ. ودخل، فأخرج إليَّ كتاباً، فقال: خُذْ هذا فاروه عنّي». [تاريخ دمشق ١٥٢]. لأنه يحتمل أن ما أعطاه للثوري إنما هو صحف فيها أحاديث قليلة، وليست كتاباً جامعاً. فقد كان بعض المحدّثين يحوون في بيوتهم صحفاً، في كل صحيفة عدة أحاديث، لصحابيّ، أو عدّة أحاديث في موضوع ما، ولم يكن المقصد من جمعها التأليف، وإنما كان قصدهم من وجودها، الرواية، والمذاكرة.

وكلّ ما يمكن أن ينسب إلى الزهري، إنما هو تدوين التلاميذ، وكان عدد كبير من تلاميذه قد دوّن حديثه في حياته، مثل: يونس بن يزيد

---

(١) انظر أول كتاب «نسب قريش» للزبيري، حيث يبدأ بالرواية عن الزهري. وقرّة بن عبد الرحمن راوي الخبر توفي سنة ١٤٧ هـ، ويُعدُّ من أعرف الناس بحال الزهري لأن ابن حجر نقل في «التهذيب» عن الأوزاعي قال: «ما أحدٌ أعلم بالزهري من قُرَّة بن عبد الرحمن. ونقل ابن حجر الخبر الذي أوردناه، ثم قال: فيظهر من هذه القصة أن مراد الأوزاعي أنه أعلمُ بحال الزهري، من غيره، (يريد ترجمة حياة الزهري) لا فيما يرجع إلى ضبط الحديث.

(٢) يونس بن يزيدالأيلي: من أصحاب الزهري، الذين يوثقون في أحاديث الزهري، لكثرة ملازمته له، فهو من تلاميذ الزهري المقرّبين، ومن أعرف الناس بحاله. توفي سنة ١٥٩ هـ.

(٣) السفط: وعاء يشبه السَبَت في أيامنا.

الأيلي، وعقيل بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة الحمصي[1] وزياد ابن سعد، الذي لُقّب بالزهري وكان الأخير قال للزهري: إنَّ حديثك ليعجبني، ولكن ليستْ معي نفقة فأتبعك، قال الزهري: «اتبعني أُحدّثك وأُنفق عليك». وقد وصلنا «الجامع» المنسوب إلى معمر ابن راشد، تلميذ الزهري.

٦ ـ كتاب «المغازي[2] النبويّة» المنسوب للزهريّ:

أ ـ لقد ترجّح من الروايات السابقة أنَّ الزهري لم يترك لنا مُصنّفاً في الحديث، أو المغازي أو الفقه، وربما ترك صحفاً مفرّقة لا يجمعها كتاب واحد. وما يُقال عن كُتُب نُسبتْ إليه، إنما هي ما كان يمليه على تلاميذه، أو ما رواه تلاميذه عنه ثم جمعوه في رسائل مبوّبة ـ كل رسالة

---

(١) ذكر الأستاذ شكر الله بن نعمة الله، محقّق جزء الزهري: أن مجموعة شعيب من الحديث عن الزهري، في دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم (١٢٠ مجموع) وفيها ٧٢ حديثاً وأثراً. قال: وقد نشرها مصطفى الأعظمي ملحقة بكتابه «دراسات في الحديث النبوي» باللغة الإنجليزية، وعندي الطبعة الثالثة سنة ١٩٨١ م من كتاب الأعظمي، ولم أجد في آخره ما ذكره، وإنما يوجد «نسخة ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة» وعدّة أحاديثها تسعة وأربعون حديثاً.

(٢) المغازي: من الفعل غزا، يغزو، والمصدر: الغزو. وغزا الشيءَ غزواً أراده وطلبه. ومغزى الكلام: مقصده. والغزو أيضاً: السير إلى قتال العدوّ وانتهابه، والمغزى والمغزاة: مواضع الغزو، وقد تكون الغزو نفسه. والغزوة المرة من الغزو، وكذلك المغزاة. والمراد بالمغازي النبويّة: ما وقع من قَصْد النبيّ ﷺ الكفارَ بنفسه، أو بجيش من قبله، وقصدهم أعمُّ من أن يكون إلى بلادهم أو إلى الأماكن التي حلّوها، حتى دخل مثل أُحُد والخندق.
وكانت أخبار «المغازي النبوية» في عهد الصحابة، ممتزجة بكل ما نُقل عن رسول الله ﷺ، من أقوال وأفعال، ثم أخذت تستقلّ في عهد التابعين، ثم انفرد برواياتها عددٌ من العلماء، سُمّوا بأصحاب المغازي. ومن المحقّق أن المدينة النبوية شهدت بدايات الكتابة في المغازي النبوية، لأن المدينة، دار السُّنَّة التي =

تشمل موضوعاً مستقلاً، وينطبق هذا على الحديث، والمغازي، والفقه.

وكان ممّن روى عن الزهري، موسى بن عقبة، المشهور في باب المغازي النبوية، ونقل ابن حجر، عن ابن معين أنه كان يقول: «كتابُ موسى بن عقبة عن الزهري من أصحّ هذه الكتب». [جـ ١٠/٣٦١].

وربما فُهم من هذا النصّ أنَّ موسى بن عقبة روى كتابَ الزهري في المغازي أو أن الزهري ترك كتاباً في المغازي، رواه موسى بن عقبة. ولكن النصَّ يفيد المفاضلة بين كتب في المغازي كانت موجودة زمن ابن

= عاش فيها الصحابة وكبار التابعين. ولذلك قالوا: إنّ أقدم مَنْ كَتَبَ صحفاً في السيرة النبوية، كانوا من أهل المدينة، وأشهرهم:

أ ـ عروة بن الزبير (ت ٩٤ هـ) وشُهر بين المؤرّخين أنه كان يكتب، ولكن أهل التراجم ذكروا أنه محا كتبه أو أحرقها، لما روى ابن حجر عن ابن أبي الزناد عن عروة قال: كنّا نقول: لا نتّخذ كتاباً مع كتاب الله فمحوتُ كتبي، فوالله لوددت أن كتبي عندي وأن كتاب الله قد استمرت مريرتُه. وقال معمر عن هشام، إن أباه كان حرق كتباً فيها فقه، ثم قال: لوددتُ أني كنت فديتُها بأهلي ومالي.

ب ـ وأبان بن عثمان بن عفّان (ت ١٠٥ هـ)، ويذكرون أنه كتب صحفاً في السيرة وقدّمها إلى سليمان بن عبد الملك. وفي طبقات ابن سعد، ذكر في ترجمة المغيرة بن عبد الرحمن أنه كان ثقة قليل الحديث، إلا مغازي رسول الله، أخذها من أبان بن عثمان، فكان كثيراً ما تُقرأ عليه ويأمر بتعليمها.

جـ ـ ثم الزهري، محمد بن شهاب الذي كان أُستاذاً لأعلام السيرة من بَعْده، ولم يصلنا شيء مما كتبه في المغازي والسِيَر.

د ـ ثم جاء تلاميذ الزهري: موسى بن عقبة، ومعمر بن راشد، ومحمد بن إسحاق، وقد عُرِفَ عن هؤلاء أنهم دوّنوا السيرة في كتب خاصة، وقد وصلتنا قطعة من كتاب المغازي الذي ألّفه ابن إسحاق.

هـ ـ ولعلّ أقدم ما وصلنا من كتب السيرة النبوية المتخصّصة، كتاب السيرة النبوية لابن هشام المتوفى سنة ٢١٨ هـ، وفيه رواية ابن إسحاق للسيرة، أخذها ابن هشام عن تلميذ ابن إسحاق زياد البكائي المتوفى سنة ١٨٣ هـ. ولكن ابن هشام، لم ينقل كتاب ابن إسحاق كله.

معين (ت ٢٣٣ هـ) ولا تدلّ على أن موسى بن عقبة روى كتاباً مكتوباً عن الزهري.

حقّاً إن الزهريَّ رُوِيت عنه أخبار كثيرة في كتب المغازي، وفي كتب الحديث «أبواب المغازي»؛ وربما كان ذلك لأن الزهري لازم عروة بن الزبير طويلاً، وعروة كان معنياً بالمغازي النبوية، والسبب الآخر لكثرة ما رُوِيَ عن الزهري من أخبار المغازي النبوية، أن الحديث النبوي، والسيرة النبوية، كانا شيئاً واحداً في عصر الصحابة والتابعين، لأن السيرة النبوية تمثّل السنة العملية في مجال الحرب، وتتضمن كثيراً من الأحكام الفقهية، في الصلاة والصوم والطعام، والحج... إلخ. وإنما استقلّت بالتأليف واختصّت بالغزوات الحربية فيما بَعْدُ... لعلّها أصبحت مادة للقصة والوعظ، ولذلك نجد كثيراً من رواتها لم يلتزموا شروط صحة الإسناد في روايتها، واختلطت رواياتها الصحيحة بالضعيفة، وكَثُر فيها الشعر المنحول، والذي صحّ سنداً ومتناً، وروته كتب الحديث في أبواب المغازي، يمثّل جزءاً صغيراً مما جاء في كتب السيرة المتخصصة.

ونقول: إن الزهري لم يترك كتاباً مكتوباً في السيرة؛ لأن السيرة كانت ممتزجة بالحديث النبوي في مرويّاته حيث يؤخذ منها الحكم الشرعي، كما يؤخذ من الحديث القولي، لأنَّ الزهري بقي يكره الكتابة لنفسه، ولتلاميذه إلى نهاية القرن الأول، وربما إلى قُبيل وفاته، حيث تذكر الروايات أن عمرَ بن عبد العزيز طلب منه أن يدوّن ما يحفظ من الحديث النبوي، على رأس المائة الأولى، ولكن الروايات التي تذكر سماحه للتلاميذ بالكتابة عنه، مقرونة بإصرار هشام بن عبد الملك على أن يملي الزهري الأحاديث لأولاده، وقد تولّى هشام الخلافة سنة ١٠٥ هـ وتوفي سنة ١٢٥ هـ. وتوفي الزهري قبل وفاة هشام بسنتين.

إذن، يترجح أن يكون ما ذكره المؤرّخون من أهل عصرنا، أنَّ الزهري كان من أوائل مَنْ ألّفوا في السيرة النبوية، يكون اعتماداً على ما تركه تلاميذ الزهري. ويبقى هذا القول هو الأقوى، حتى نقع على نصّ موثوق يؤكد تأليف الزهري في السيرة النبوية.

ب ـ ولذلك فإننا نقول: إن كتاب «المغازي النبوية» الذي طبعه سهيل زكّار سنة ١٩٨٠ م، ونسبه إلى الزهري، ليس صحيحاً في نسبته المباشرة، وإنما قد تصحّ رواية تلميذه عنه. فالناشر ـ سهيل زكّار ـ انتزع هذا الكتاب من كتاب «المصنّف» لعبد الرزاق الصنعاني، حيث وجد الناشرُ «كتاب المغازي» في المصنّف يُروى أكثره عن الزهري، فاعتقد أنه الكتاب الذي ألّفه الزهري في المغازي ـ فأفرده للنشر باسم «المغازي النبوية» تصنيف الزهري... وليس عند الناشر دليل واحد على أنَّ المرويَّ عن الزهري صحيفةٌ مكتوبة بيد الزهري أو أنه أملاها لتكون صحيفة مستقلة.

فالراوي الأول لهذه الأخبار عن الزهري، معمر بن راشد، وعدّه بعضهم أثبت الناس الذين نقلوا علم الزهري بعد الإمام مالك، أو يساوي الإمام مالك في روايته الموثوقة عن الزهري. والمعروف أن معمراً واحد من عدّة رواة دوّنوا علْم الزهري في حياته، ومعنى دوّنوا علمه في حياته، أن علمه لم يكن مدوّناً، ولا دوّنه الزهري، وقام هؤلاء بتدوينه بعد سماعه منه مشافهة.

قد يكون معمر ـ وهذا مترجّح ـ دوّن هذه الأخبار عن الزهري، ثم عرضها عليه، للتحقّق من صحة الرواية والنقل. وهذا العرض كان يفعله كل التلاميذ ومع ذلك لا يُعَدُّ ما عرضوه على شيوخهم من تأليف هؤلاء الشيوخ.

جـ ـ ولا أعلم هدف الناشر من إفراد هذا الجزء من كتاب

«المصنّف» ونسبته إلى الزهري وهو جزءٌ صغير جاء في حوالي مائة وثمانين صحيفة.

هل كان هدفه خدمة السيرة النبويّة، وإثبات تدوينها المبكّر، وتوثيق مرويّات الزهري؟ إنْ كان يهدفُ إلى ذلك، فقد سبقه مَنْ نشر المصنّف، وسبقه أصحاب الكتب الصحيحة في الحديث الشريف، لأنه لم يقدّم لنا جديداً فيما نشر ولم يعرض النصّ المطبوع على المخطوطة الأصلية لكتاب «المصنّف» ولم يقابل النصوص بما جاء في كتب السُّنّة الصحيحة.

وكل ما فعله، شروحات لغوية طفيفة، وتوضيحات جغرافية للأماكن، كما وردت في الكتب القديمة، ومقابلة بعض النصوص لما جاء في كتب السيرة المطبوعة التي لا ترقى إلى درجة الصحة في كلّ ما رَوَت.

وكتب للجزء مقدمةً أساءَ فيها إساءة بالغة إلى الزهري، وإلى كتب الحديث الشريف وإلى التاريخ الإسلامي بعامّة... فالرجل من تلاميذ المستشرقين، يحتذي حذوهم حذو القُذَّة بالقُذَّة، ويدخل وراءَهم في جحورهم، ويستقي منهم جلَّ آرائه في التاريخ الإسلامي. قد يكون بعضُ ما قال في المقدمة من عجزه عن التعبير، فلم يستطع انتقاء العبارة المناسبة، ولكن الذي يجعلنا نضيفها إلى آرائه الصريحة المسمومة، كونه صرّح بآراء استشراقية، تجعلنا نشكّ في كل ما يقوله؛ وإليك بعض ما قال:

١ - في المقدمة ص ٢٢: ذكر جهود العرب في تصنيف التاريخ وقال: «يمكن أن أُضيف إلى ذلك عدداً من كتب الحديث أفردت أبواباً خاصة للحديث عن سيرة النبيّ ﷺ ومغازيه، وإنه مفيد جدّاً العودة لهذه المواد، **لأنها أقرب إلى الصحّة من سواها**». جعل ما في كتب الحديث

أقرب إلى الصحة، ومعنى هذا أنه يوجد ما هو أصحّ منها، مع أن المسلمين مجمعون على أن ما جاء في البخاري ومسلم كله صحيح. وقد يكون هذا مطعناً خفياً في كتب الحديث الصحيحة.

ولذلك نجده في الصفحة نفسها، يقدّم ما رواه عبد الرزاق في المصنّف، على ما جاء في الكتب الصحيحة، فيقول: «وبذلك أقدّمُ للقارىء **أصحّ رواية** مُدوَّنة».

٢ ـ قال ص ٢٤ / : «ولكرمه العجيب هذا كانت تركبه الديون، وكان يجدُ نفسه بحاجة أكبر إلى المال **لذلك وثّق صلاته بالخلفاء من بني أميّة وسواهم**» فقد جعل صلاته ببني أميّة من أجل المال... وهذا مطعن خبيث في الزهري!.

نَعمْ؛ لقد خرج الزهري إلى الشام لضائقة ماليّة ألمّت به في صباه... ولكنه خرج مجاهداً، لما روى الذهبي، أن الزهري كان جندياً «في رتبة أمير» والأخبار تقول: إنَّ الخلفاء كانوا يوثّقون صلتهم بالزهري، وليس الزهري الذي كان يوثّق صلته بهم؛ لأنهم رأوا فيه العالم الفذّ، فحرصوا على صحبته لما رُوِيَ في قصته مع هشام بن عبد الملك، وأنه قال لهشام: «أنا اغتصبتك على نفسي أو أنت اغتصبتني على نفسي... فخلّ عنّي». فلما عرف هشام الغضب في وجه الزهري... طيّب نفسه، وقضى عنه بعض دينه.

٣ ـ وفي ص ٢٥ / من المقدمة، مَطْعَنٌ أشدُّ خبثاً، في الصحابة والتابعين، وفي روايات السيرة النبوية، حيث يقول: «وحيث إن الأُسرة الأموية قد عارضت بكل قواها الإسلام ووقفت في وجه النبي تحاربه، حتى هُزمت أخيراً يوم فتح مكة؛ فإن قوام أخبار سيرة النبيّ ﷺ الحديث عن الصراع مع بني أميّة، وعلى هذا انصرفت بعض القوى المعارضة للأمويين نحو الاهتمام بسيرة النبي ﷺ ومغازيه، كنوع من أنواع

المعارضة السلبية، وكوسيلة غير مباشرة للتذكير والتشهير. وتصدّى الأمويون لمثل هذا النشاط. وما واقعة الحرّة أيام يزيد بن معاوية، وعملياتها لتصفية رجال العلم في المدينة؛ إلّا مثل صارخ على هذا... ثم إننا نلاحظ أن عصر بني أمية لم يشهد نشاطاً تدوينياً للتراث النبوي والراشدي، ومدهش حقاً، أنه ما إن سقط الحكم الأموي حتى خرج إلى النور أعداد لا تحصى من الكتب في السيرة والمغازي والحديث... حتى ليخيّل للمرء أن الحكم الأموي كان أشبه بسدٍّ مضاد للنتاج الفكري» (انتهى - من كلام سهيل زكّار).

وفي هذا النصّ من الكذب ما يأتي:

أ - قوله: «إن قوام أخبار سيرة النبي الحديث عن الصراع مع بني أميّة» هذا كذبٌ، لأن الغزوات التي كانت بين المسلمين ومشركي مكة ثلاثة: هي: بدر، وأُحُد، والخندق. وأما يوم فتح مكة، فلم يكن هناك معركة حيث ألقى أهل مكة سلاحهم ورضوا بالإسلام ديناً، ولم يكن فيها هزيمة لأهل مكة وإنما فتح الله قلوب أهل مكة للإسلام سلماً، وكانت الهزيمة للشيطان في نفوس القرشيين المشركين، ولو كانت هزيمة حربٍ، ما كان أهل مكة، ومنهم الأمويون، رافداً قويّاً للمسلمين في غزوة حنين التي أعقبت فتح مكة(١).

---

(١) ذكر ابن سعد في الطبقات جـ٢/٦، عن أصحاب المغازي قالوا: كان عدد مغازي رسول الله ﷺ التي غزا بنفسه سبعاً وعشرين غزوة. وكانت سراياه التي بعث بها سبعاً وأربعين سريّة وكان ما قاتل فيه من المغازي تِسْعَ غزواتٍ. ويكون مجموع الغزوات والسرايا أربعاً وسبعين.... وعرفنا عدد الغزوات التي كانت موجّهة إلى أهل مكة قليلة، ولم يكن الأمويون وحدهم يشكّلون جيش أهل مكة.
هذا بَعْد الهجرة النبوية، لأن الغزوات والسرايا، كانت بعد هجرة النبي ﷺ إلى المدينة، أما قبل الهجرة، فإن الذين وقفوا في وجه الدعوة، كانوا يمثّلون بطون قريش كلها فأبو لهب، عمّ النبيّ ﷺ، وأبو جهل عمرو بن هشام، والوليد بن =

ب ـ وقوله: «انصرفت بعض قوى المعارضة للأمويين نحو الاهتمام بسيرة النبيّ كوسيلة غير مباشرة للتذكير والتشهير».

وهذا كذب وافتراء، وتعليل كاذب لأسباب جمع السيرة النبوية.

فالسيرة النبوية كانت في البداية ممتزجة بالحديث، والسُّنّة النبوية؛ لأن السيرة النبوية في الحرب تتضمن كثيراً من الأحكام الشرعية، فحرص المسلمون على روايتها لاتخاذها دستوراً في حربهم، وللاستفادة مما جاء فيها من الأحكام العمليّة التي شاهَدَها الصحابة المرافقون... فصلاة الخوف كانت من أعمال النبي ﷺ في الحرب، والتيمّم إنما كان في إحدى غزوات النبي ﷺ، وحديث الإفك كان في غزوة، وأحكام قصر الصلاة، والمسح على الخفّين في السفر... إلخ.

ولو كان الهدف من السيرة التشهير ببني أميّة ما كان من أوائل مَنْ دوّن السيرة النبوية: أبان بن عثمان بن عفّان، وهو من الأمويين، وهذا مروان بن الحكم يروي قصة غزوة الحديبية، وينقلها عنه عبد الرزاق في «المصنّف» وأهلُ الحديث، وهي في النصّ الذي طبعه سهيل زكّار[1].

= المغيرة، من بني مخزوم. وأُميّة، وأُبيّ ابنا خلف، من بني جمح، والنضر بن الحارث العبدري من بني عبد الدار، والحارث بن قيس، ومنبّه ونبيه ابنا الحجّاج، من بني سَهْم، والأسود بن عبد يغوث بن وهب، من بني زُهرة، أخوال رسول الله ﷺ.

(١) وذكروا من علماء المغازي، عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري، قال ابن سعد: كان راوية للعلم وله علمٌ بالمغازي والسيرة، أمره عمر بن عبد العزيز أن يجلس في مسجد دمشق فيحدّث الناس بالمغازي ومناقب الصحابة، ففعل، وكان ثقةً كثير الحديث عالماً، توفي سنة ١٢٠ هـ. والمعروف أنَّ دمشق عقر دار بني أُميّة، وعمر بن عبد العزيز منهم.
ومن علماء المغازي في العصر الأموي: شُرَحْبيل بن سعد الخطمي المدني، مولى الأنصار، توفي سنة ١٢٣ هـ. ونقل ابن حجر أنه لم يكن أحدٌ أعلم بالمغازي والبدريّين منه، وذكروا أنه أصابته حاجة، فكانوا يخافون إذا جاء إلى =

جـ ـ أما قوله: «إن الأمويين تصدّوا لمثل هذا النشاط، وكون معركة الحرّة، كانت لتصفية رجال العلم. . .» فهو كذب أيضاً. فأسباب معركة الحرّة معروفة، ولم يكن الأمويون من أسبابها، وإنما كان أهل المدينة هم الذين ثاروا على خلافة يزيد، وقد اعتزل الفتنة الصحابة الذين كانوا أهل الرواية في ذلك الزمن، وعلى رأسهم عبد الله بن عمر ابن الخطاب، وعبد الله بن عباس، رضي الله عنهم، كما اعتزلها عددٌ من كبار التابعين ممّن رُوِيَ عنهم الحديث والسيرة، وجلُّ مَنْ قتل يوم الحرّة من أهل المدينة أثناء المعركة، وليس بعدها.

قال ابن تيمية في الكلام على خلفاء بني أُميّة، بعد معاوية رضي الله عنه:

«وهؤلاء الخلفاء لم يكن فيهم مَنْ هو كافر، بل كلهم كانوا مسلمين، ولكن لهم حسنات وسيئات، كما كان لأكثر المسلمين، وفيهم مَن هو خير وأحسن سيرة من غيره، كما كان سليمان بن عبد الملك الذي ولّى عمر بن عبد العزيز الخلافة من بني أميّة. . . وفيهم مَنْ كان

= الرجل فلم يعطه، أن يقول: لم يشهد أبوك بدراً، وذلك أن الناس يفخرون بأن يكون آباؤهم من البدريين، ولم يقولوا إنه كان يعيّر أحداً بتأخّر إسلام أبيه. . .
ومن العجيب أن يكون المستشرقون أساتذة سهيل، ممنّ ينقضون قوله حيث ينقل يوسف هوروفتس في كتابه «المغازي الأولى ومؤلّفوها» ص ٨: عن سعيد بن المسيب بأن المغازي كانت موضوعاً محبّباً للحديث في مجتمع أشراف المدينة، فهو يقول، كما في الطبري: «بينا نحن عند مروان بن الحكم» ومن الواضح أن ذلك كان زمن ولاية مروان على المدينة، وربما كان عام ٥٦ هـ. «إذ دخل حاجبه، فقال: هذا أبو خالد حكيم بن حزام، قال: ائذن له، فلما دخل حكيم بن حزام قال: مرحباً بك يا أبا خالد، ادْنُ، فحال له مروان عن صدر المجلس. . . ثم استقبله مروان فقال: حدّثنا حديث بَدْر. قال. . . خرجنا. . .».
وكذلك فعل عبد الملك بن مروان بعد أن صارت إليه الخلافة، فكان يسأل كبار التابعين عن أخبار بَدْرا. هـ.

أعظم تأثيراً وسلطاناً وأقهر لأعدائه من غيره، كما كان عبد الملك. . . وأما عمر بن عبد العزيز فهو أفضل من هؤلاء كلهم عند المسلمين. . . وأما غيره من الخلفاء فلم يبلغوا في العلم والدين والعدل مبلغه، ولكن كانوا مسلمين باطناً وظاهراً، ولم يكونوا معروفين بكفر ولا نفاق، وكان لهم حسنات كما كان لهم سيئات، وكثير منهم أو أكثرهم له حسنات يرحمه الله بها وتترجح على سيئاته، ومقادير ذلك على التحقيق لا يعلمه إلّا الله».

وقال عن يزيد بن معاوية بخاصة: «ويزيد هذا الذي ولي الملك هو أول مَنْ غزا القسطنطينية في خلافة أبيه معاوية وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له». . . ومَنْ قال إنَّ يزيد كان كافراً، وإنه قتل الحسين تشفياً وأخذاً بثأر أقاربه من الكفّار فهو كاذب مُفْتَرٍ.

ومَنْ قال: إنه تمثّل لما أُتي برأس الحسين:

لمـا بدتْ تلك الحمـولُ وأشـرفت
تلك الـرؤوسُ على رُبَى جيـرونِ
نَعَق الغرابُ فقلتُ نحْ أو لا تَنُحْ
فلقـد قضيتُ مـن النبيّ ديـوني

أو من الحسين ديوني، فقد كذب.

قال: والديوان الذي يُعزى إليه، عامّته كذب، وأعداء الإسلام كاليهود وغيرهم يكتبونه للقدح في الإسلام، ويذكرون فيه ما هو كذب ظاهر كقولهم إنه أنشد:

ليتَ أشيـاخي ببـدرٍ شهـدوا
جَزَع الخزرج من وَقْع الأَسَلْ

قـد قتلنا الكبش من أقـرائهم
وَعَـدلـنـاه ببـدْر فـاعـتـدلْ

... وأنه تمثّل بهذا ليالي الحرّة، فهذا كذبٌ.

وهذا الشعر لعبد الله بن الزِّبَعْرى أنشده عام أُحُد، لما قَتَل المشركون حمزة، وكان عبد الله كافـراً ثم أسلم بعد ذلك وحَسُنَ إسلامُه.

د ـ وجعل من علامات محاربة الأمويين للسيرة النبوية، أنَّ عصر بني أُميّة لم يشهد نشاطاً تدوينيّاً للتراث النبوي والراشدي؛ وعندما سقط الحكم الأموي خرج إلى النور أعداد لا تحصىٰ من الكتب.

وقوله هذا يدلّ على جَهْلٍ بتاريخ التأليف عند العرب... وإذا كانت السيرة النبوية محاربة في عصر بني أُميّة، فلم تدوّن، فما سبب تأخّر تدوين الشعر والنحو والفقه والتاريخ بعامّة... إلخ؟ أكان الأمويون يحاربون العلوم كلّها؟! أقول: إنّ طبيعة التدرّج العمراني والحضاري، كان يفرض هذا التأخير في التأليف؛ لأنَّ أصحاب آلة التأليف لم يبلغوا حدَّ النضج في هذا الفنّ إلّا في العصر العباسي، ولو تأخّر العصر الأموي إلى نهاية القرن الثاني، لظهرت الكتب في أيامهم. لقد كانت المرحلة الأولى مرحلة التحضير للتأليف، مرحلة جمع الروايات، ثم جاءت مرحلة التدوين الواسع.. هذا هو السبب الحقيقي لتأخّر ظهور التدوين المنظّم حتى العصر العباسي.

هـ ـ وفي ص ٢٦ : يُعلّل العلاقة بين الزهري وعروة بن الزبير، لاتّفاقهما في منزع معارضة بني أمية[(١)] نقول: وما سبب علاقته بسعيد ابن

---

(١) وإذا كان الزهري، يقف مع حزب المعارضة، فكيف نفسّر ملازمته خلفاء بني أُميّة وتعاونه معهم، وتقديم النصائح لهم، وتعليمه أولادهم؟ لقد وُجدت =

المسيب وعبيد الله بن عبد الله، وغيرهما من الفقهاء السبعة؟ أكان هؤلاء أيضاً يعارضون حكم بني أمية؟ إنَّ علاقته بعروة لا تزيد عن علاقته بغيره من الفقهاء؛ لقد لازم الزهري عبيد الله بن عبد الله حتى كان يستقي له الماء، فما سبب ذلك؟ الحقُّ، أن الزهري كان يلازم هؤلاء العلماء لأنهم كانوا أكثر أهل زمانهم علماً، وكان عروة بحراً لا يُنْزَف... وعروة بخاصة، كان يتميز بكثرة روايته عن خالته عائشة أُمّ المؤمنين، ومَنْ أراد أن يأخذ علم عائشة، كان يلازم عروة بن الزبير.

٥ ـ وأخيراً علّل سهيل زكّار تبحّر الزهري في العلم، لرفع مكانته الاجتماعية لانعدام المال بيد الزهري.

وهذا تعليل فاسد، قد ينطبق على أهل زماننا، ولا ينطبق على النخبة الصالحة من الرعيل الأول، لأنهم كانوا يفعلون ذلك خدمة للدين والشريعة، بل كانت هذه العلّة في تأليف الكتب في جميع العصور الإسلامية.

٧ ـ حديث من مُسْند الزهري:

روى البخاري (ك ٢٠ ب ١) عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبيّ ﷺ قال: «لا تُشَدُّ الرحالُ إلّا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول عليه الصلاة والسلام، ومسجد الأقصى»[1]. ورواه البخاري أيضاً (ك ٢٠ ب ٦) عن قَزَعة عن

= المعارضة السياسية زمن آباء جيل عروة والزهري، أيام معاوية ويزيد بن معاوية، وأيام فتنة ابن الزبير ثم توقفت المعارضة السياسية بنهاية سلطان عبد الله بن الزبير.. وإذا بقيت في المدينة معارضة، فهي تمثّل آراء الفقهاء في تصرّفات بني أُميّة، وكونها توافق السُّنّة أو تخالفها.

(١) قال ابن حجر: مسجد الأقصى: أي: بيت المقدس، وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة، وقد جوّزه الكوفيون، واستشهدوا له بقوله تعالى: ﴿وما كنت

أبي سعيد الخدْري، بلفظ: «لا تُشدُّ الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام، ومسجد الأقصى، ومسجدي». وبالسند واللفظ نفسه في (ك ٢٨ ب ٢٦)، وعن أبي سعيد الخدري أيضاً (ك ٣٠ ب ٦٧). ورواه مسلم من ثلاث طرق؛ إحداها من طريق الزهري، وثانيتها من طريق جرير عن ابن عمير عن قَزَعة، عن أبي سعيد. وثالثتها: من طريق ابن وهب عن عبد الحميد بن جعفر عن عمران عن أبي أنس عن سلمان الأغر عن أبي هريرة. ورواه أبو داود في (المناسك ٩٦)، والنسائي في (الصلاة ١٣١)، ورواه الترمذي (ك ٢/١٢٦)، ومالك (ك ٣ جـ ٨٩). ورواه ابن ماجه (ك ٥ ب ١٩٦)، والدارمي (ك ٢ ب ١٣٢). ورواه أحمد (جـ ٢/٢٣٤ وجـ ٣/٧).

وهكذا نرى أنَّ الحديث رواه اثنان من صحابة رسول الله ﷺ، وتعدّدت طرقه عن الصحابة، كما تعدّدت عن التابعين، وأثبت الحديث البخاري ومسلم في كتابيهما، كما أثبته رواة الحديث الموثوقون، من أصحاب الكتب الستّة والموطأ، ومسند الإمام أحمد... وتلقاه

= بجانب الغربيّ ﴾ والبصريون يؤوّلونه بإضمار المكان، أي: الذي بجانب المكان الغربي، ومسجد المكان الأقصى. وسمّي الأقصى: لبعده عن المسجد الحرام في المسافة. وقال الزمخشري: سمّي الأقصى لأنه لم يكن حينئذٍ وراءه مسجد، وقيل: لبعده عن الأقذار والخبث وقيل: هو أقْصى بالنسبة إلى مسجد المدينة لأنه بعيد من مكة، وبيت المقدس أبْعَدُ منه. ولكن الآية التي ورد فيها بهذا اللفظ، مكيّة، ولم يكن مسجد النبيّ ﷺ قد بُنيَ بَعْدُ. ولعلّه أبْعَدُ مكان يعرفه العرب يوم الإسراء والله أعلم. قال ابن حجر: ولبيت المقدس عدّة أسماء تقرب من العشرين، منها: إيلياء وبيت المقْدس، والقُدْس، ويابوس، وأوري سلم... قال الأعشى:

وقد طُفْتُ للمال آفاقه
دمشْقَ فحمْصَ فأوري سلم

ومن أسمائه: بيت إيل، وصِهْيَون.

المسلمون منذ حدّث به رسول الله ﷺ، ونقله عنه أبو هريرة وأبو سعيد الخدْري، إلى يومنا، بالقبول ولم يُنْقل عن أحد من أصحاب المذاهب السياسية، والفقهية، والكلامية، مَطعَنٌ فيه.

وعندما أطلّ عَصْرُ المستشرقين ومَنْ شايعهم، من مستغربي العرب، وجدنا المطاعن تتوالى على الحديث النبوي الشريف والسُّنّة النبوية، وكان لهذا الحديث «لا تشدّ الرحال» حظٌّ وافر من سهام الأعداء والمخدوعين:

فقال قوم: إنه من الإسرائيليات ولا يصحّ له سند ولا متن، وقال آخرون إنه من وَضْع (كذبوا) الزهري، إرضاءً أو تلبيةً لطلب من عبد الملك بن مروان، في عهد فتنة ابن الزبير، حيث بنىَ عبد الملك قبّة الصخرة والمسجد الأقصى، وأراد أن يحوّل حجّاج الشام إلى القدس، أيام فتنة ابن الزبير. وهذه الأقوال والمطاعن منقوضة من نواحٍ كثيرة؛ وبأدلّة متعدّدة:

أ ـ نُقِل الحديث عن ستة من الصحابة، منهم أبو هريرة، وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهما. ونقله عن أبي هريرة، ثلاثة من التابعين، هم سعيد بن المسيب، وسلمان الأغرّ، وأبو سلمة. ونقله عن سعيد بن المسيب الزهري، ونقله عن أبي سلمة محمد بن إسحاق، ونقله عن سلمان الأغرّ عمران بن أبي أنس.

أما رواية أبي سعيد الخدري، فنقلها عنه ثلاثة من التابعين هم: قزعة، وأبو ودّاك، وشهر. ورواه الإمام أحمد أيضاً عن الصحابي أبي بصرة الغفاري، ونقل الإمام أحمد الحديث عن أبي سعيد الخدري بعشر طرق. فالحديث لم ينفرد بروايته صحابيٌّ واحد، ولم ينفرد الزهري بروايته ولكن رواه مع الزهري عدد كبير، أُصنّفهم في هذا الترتيب:

١ ـ عبد الملك بن عمير، عن قزعة عن أبي سعيد الخدري (أحمد ٣/٧، ومسلم في الحج ٤١٥).

٢ ـ قاسم عن قزعة عن أبي سعيد الخدري (أحمد ٣/٣٤).

٣ ـ قتادة عن قزعة عن أبي سعيد الخدري (أحمد ٣/٤٥).

٤ ـ إبراهيم بن سهل عن قزعة عن أبي سعيد الخدري (أحمد ٣/٧٧).

٥ ـ قصيم عن قزعة عن أبي سعيد الخدري (الطبراني: الأوسط ١/٢٦١).

٦ ـ مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري (أحمد ٣/٥٣).

٧ ـ عبد الحميد عن شهر عن أبي سعيد الخدري (أحمد ٣/٦٤).

٨ ـ ليث عن شهر، عن أبي سعيد (أحمد ٣/٩٣).

٩ ـ عبد الملك بن عمير عن عكرمة مولى زياد عن أبي سعيد (أحمد ٣/٧١).

١٠ ـ أبّان بن ثعلبة عن عطية مولى زياد عن أبي سعيد (الطبراني، الأوسط ٢/٣).

١١ ـ عبد الملك عن عمر بن عبد الرحمن عن أبي بصرة الغفاري (أحمد ٦/٧).

١٢ ـ يزيد بن أبي حبيب عن مرشد بن عبيد الله عن أبي بصرة (أحمد ٦/٣٩٧).

١٣ ـ هشام عن نافع عن ابن عمر (الطبراني، الأوسط ٢/١٠٥).

١٤ ـ سلمة بن كهيل عن حجيّة بن عدي عن علي (الطبراني، الأوسط ١/٢١٠).

١٥ ـ يزيد بن أبي مريم عن قزعة عن عبد الله بن عمرو (ابن ماجه).

١٦ ـ محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة (أحمد ٦/٧).

١٧ ـ محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة (أحمد ٢/٥٠١).

١٨ ـ عمران بن أبي أنس عن سليمان الأغرّ عن أبي هريرة (مسلم في الحج).

١٩ ـ الزهري عن سعيد عن أبي هريرة (البخاري، فضل الصلاة، ومسلم في الحجّ، والنسائي في المساجد).

ب ـ إنَّ نسبة بناء قبّة الصخرة والمسجد الأقصى إلى عبد الملك ابن مروان، لا تصحّ. والأصحّ ما ذكره ابن البطريق وابن الأثير، وابن الطقطقي، أنّ الذي بنى القبة والمسجد، الوليد بن عبد الملك، وتؤكد هذا الرأي مجموعات من أوراق البردي، تضمُّ مراسلات بين قُرَّة ابن شريك، عامل مصر الأموي (٩٠ ـ ٩٦ هـ) وبين أحد حكّام صعيد مصر، وتتضمّن ذكر نفقات العمّال الذين كانوا يتولّون بناء مسجد القدس، وتدلّ هذه الأوراق بصورة قاطعة على أن العمل في بناء المسجد كان جارياً حوالي سنة ٩٠ هـ، ويعني هذا أن باني المسجد هو الوليد بن عبد الملك[١].

ونقل مصطفى الدباغ في كتاب «بلادنا فلسطين»[٢] عن صاحب كتاب «خلافة بني أمية» قال: «ظهر منذ أمدٍ ليس ببعيد ما يؤكد أنَّ بناء المسجد الأقصى قد تمَّ زمن الخليفة الوليد بن عبد الملك، وما ذاك إلّا ورقة بردي تُعرف باسم «بردية أفروديتو» وهي رسالة رسمية أرسلها قرّة بن شريك الذي ولي مصر للوليد سنة ٩٠ هـ إلى أحد حكّام منطقة مصر

---

(١) الموسوعة الفلسطينية، جـ ٤، مادة «المسجد الأقصى».

(٢) في بيت المقدس، جـ ١/١٢٢، المجلد التاسع.

العليا، ويأمره فيها أن يدفع أُجور بعض العمّال من منطقته الذين ساهموا في بناء المسجد الأقصى، وهذه البردية لا تدع مجالاً للشك، بأن بناء الأقصى يعود إلى زمن الوليد، لا إلى زمن أبيه». وإذا جمعنا بين القول بأن عبد الملك هو الذي بنى المسجد، والقول بأنَّ الباني هو الوليد، نقول: ربّما فكر عبد الملك بالبناء أو بدأ به في عصره، وأتمّه الوليد.

ولا يصحّ أن يبدأ البناءُ بقبة الصخرة أولاً، ثم يكون بناء المسجد الأقصى، بل العكس هو الأوْلى، لأنَّ البناء كان إحياءً للمسجد الأقصى الذي ورد ذكره في القرآن الكريم، وهو الذي صلّى فيه نبيّنا محمد ﷺ ليلة الإسراء والمعراج، وهو المكان الأقدس منذ بناه آدم عليه السلام، بعد بناء الكعبة بأربعين سنة، كما جاء في الحديث الصحيح[1]. أما الصخرة، فليس هناك دليل صحيح على شرف مكانها، وهي داخلة في حرم المسجد الأقصى.

جـ - ومما يقوّي أن يكون الوليد هو الذي بنى قبّة الصخرة والمسجد الأقصى، شهرته بين خلفاء بني أُميّة بالمباني التي أقامها، وما كان يميل إليه من الأعمال الدنيوية لما ذكر ابن كثير في تاريخه جـ ٩/ ١٦٥ : قالوا: وكانت همّة الوليد في البناء وكان الناسُ كذلك، يلقى الرجلُ الرجلَ فيقول: ماذا بنيت، ماذا عمّرت؟ وكانت همّةُ أخيه سليمان في النساء، وكان الناسُ كذلك، يلقى الرجلُ الرجلَ فيقول: كم تزوجت، ماذا عندك من السراري، وكانت همّةُ عمر بن عبد العزيز في قراءة القرآن، وفي الصلاة والعبادة، وكان الناسُ كذلك، يلقى الرجلُ الرجلَ فيقول: كم وردك، كم تقرأ كل يوم، ماذا صلّيت البارحة.

---

(١) انظر كتابنا «المعالم الأثيرة في السُّنّة والسيرة» مادة القدس، والمسجد الأقصى، وأثبتُّ بالأدلة أن بناء المسجد الأقصى كان من زمن آدم عليه السلام، وأنّ داود، أو سليمان عليهما السلام، إنما جدّدا البناء، ولم يبنياه ابتداءً.

قال ابن كثير: والناس يقولون: الناسُ على دين مليكهم... ثم ذكر ابن كثير ما بنى الوليد فقال: بنى الوليد الجامع (مسجد دمشق) على الوجه الذي ذكرناه فلم يكن له في الدنيا نظير، وبنى صخرة بيت المقدس، عقد عليها القبّة، وبنى مسجد النبيّ ﷺ، ووسّعه حتى دخلت الحجرة التي فيها القبر فيه، وله آثار حسان كثيرة جداً.

د ـ وإذا قبلنا جدلاً، بالقول إن عبد الملك هو الذي بنى قبّة الصخرة، فإننا لا نقبل بل لا يُعْقل أن يحدث، أنَّ هدف الملك صَرْفُ الناسِ عن حجّ بيت الله إلى حجّ المسجد الأقصى، بل نقول بما قال به مصطفى الدباغ: «أنَّ هدف عبد الملك من بناءِ هذا المسجد الفخم ـ إن كان قد بناه ـ يعود إلى أن تتضاءَل ضخامة وفخامة جارته كنيسة القيامة وغيرها من كنائس المسيحيين في بلاد الشام» وكان عبد الملك قد فعل ما يغيظ أباطرة الروم المسيحيين في الرسائل والدنانير. لما روى أبو هلال العسكري في «الأوائل» قال: كان عبد الملك أول مَنْ كتب في صدور الطوامير ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وذكر النبيّ ﷺ مع التاريخ، فكتب ملك الروم: إنكم أحدثتم في طواميركم شيئاً من ذكر نبيّكم فاتركوه وإلاّ أتاكم من دنانيرنا ذكْر ما تكرهون، فعظم ذلك على عبد الملك فأرسل إلى خالد بن يزيد فشاوره، فقال: حرّم دنانيرهم، واضرب للناس سكاكاً فيها ذكْرُ الله ورسوله، ولا تعفهم مما يكرهون في الطوامير، فضرب الدنانير للناس سنة خمس وسبعين، وكانت الدنانير تردُ روميّة والدراهم ترد كسروية وحميرية قليلة.

هـ ـ إنَّ الزهري ولد سنة إحدى وخمسين أو ثمان وخمسين، ومقتل ابن الزبير كان سنة ثلاث وسبعين، فيكون عمر الزهري على الرواية الأولى: اثنين وعشرين عاماً، وعلى الثانية خمسة عشر عاماً، وليس من المعقول أن يكون الزهري في تلك السنّ ذائع الصيت عند المسلمين

بحيث يتلقون منه بالقبول حديثاً موضوعاً ـ زعموا ـ يدعوهم للحج إلى القبّة بدلاً من الكعبة. . . بل إنَّ نصوص التاريخ قاطعة بأن الزهري لم يكن يعرف عبد الملك ولا رآه بَعْدُ في عهد ابن الزبير؛ فالذهبي يذكر أنَّ الزهري وفد لأوّل مرة على عبد الملك في حدود سنة ثمانين، وروى ابن عساكر أن ذلك كان سنة اثنتين وثمانين، فمعرفة الزهريّ لعبد الملك لأول مرة إنما كانت بعد قتل ابن الزبير ببضع سنوات، وكان الزهري يومئذ شاباً حيث امتحنه عبد الملك ثم نصحه أن يطلب العلم من بيوت الأنصار[1].

---

(١) أول مَنْ روى قصة حديث «لا تشدُّ الرحال» المؤرّخ اليعقوبي، وهو كذّاب، يجمع بين القصة الموضوعة والتاريخ، حيث نقل في كتابه: قول الناس لعبد الملك بن مروان: تمنعنا من الحج إلى بيت الله الحرام ـ أيام فتنة ابن الزبير ـ وهو فرض من الله علينا؟ فقال لهم عبد الملك: هذا ابن شهاب الزهري يحدّثكم أن رسول الله قال: «لا تشدُّ الرحالُ. . . الحديث». وقد أخذه المستشرقون وأتباعهم عن اليعقوبي، والمستشرقون ينظرون إلى رواة الأخبار بنظرة متساوية، ولا يعرضون الراوي على ميزان الجرح والتعديل كما يفعل المسلمون، ولذلك فهم مستعدّون للتسليم بصحة كل خبرٍ ورد في الكتب القديمة، ويناقشون متن الخبر بعرضه على العقل وحوادث التاريخ ويتصيّدون من حوادث التاريخ ما يوهم القارىء بأن حدوث الخبر ممكن.

ولذلك نجد المستشرق هوروفتش (المغازي ص ٥٢ ـ ٥٣) ينفي أن يكون الزهري وضع الحديث ويرى أنَّ الزهري سمعه حقاً من فم سعيد بن المسيب، واندفع به إلى عبد الملك، ليبلغه حديثاً سمعه من الرواة في المدينة، ويرجو أنه سيساعد الخليفة في أغراضه السياسية ولا نصدّق أن الزهري اخترعه بنفسه، كما يقول بعضهم. ويرى أن الزهري انطلق به إلى عبد الملك مؤملاً نواله، ويجعل رحلة الزهري هذه تسبق رحلته إلى دمشق التي أقام فيها بالشام، فقوله «أنه اخترعه بنفسه» يدلّ على أنه يرى أن الحديث مخترع، وينسبه إلى سعيد بن المسيب الذي يصفه بأنه مشهور بتفسير الأحلام. . . هذا وقد بيّنّا أن الحديث مرويّ بطرق أخرى غير ابن المسيّب، وغير أبي هريرة والزهري، وثبت لدينا بالأدلة أن الزهري لم يرحل إلى دمشق إلاّ في حدود سنة ٨١، أو ٨٢ هـ وعرفنا =

و ـ وهكذا تسقط الفرية الحاقدة التي تنسب إلى الزهري ـ كذبوا ـ وَضْع الحديث. فغرض هؤلاء الحاقدين تقويض الدعامة الأساسية التي قام عليها علم الرواية في الإسلام، وهم الرواة، باتّهامهم أنهم كانوا يتبعون هوى الخلفاء والأمراء وإذا كان هذا حال الزهري وهو عَلَمُ الحفّاظ ومن كبار العلماء الذين نشروا الحديث، فما بالك بغيره من الرواة الذين هم دون الزهري عِلْماً وجلالة، فهم قصدوا بالطعن في الزهري وأمثاله، الطعن فيه بخاصة وفي الرواة بعامّة، وإسقاط الحديث النبوي من كتاب التشريع. وإذا ذهبت السُّنّة، ذهبت القدوة، وذهبت السيرة التي نقلت إلينا شخصية الرسول عليه السلام، بأقواله وأفعاله، يتكلّم فنسمعه، ويفعل فنراه.

ز ـ وادّعى أبو ريَّة في كتابه «أضواء على السُّنّة المحمديّة» أن حديث «لا تشدّ الرحال» من الإسرائيليات فقال ص ١٢٩ : «إنَّ الأحاديث الصحيحة كانت في أول الأمر في فضل المسجد الحرام ومسجد الرسول عليه الصلاة والسلام، ولكن بعد بناء قبّة الصخرة ظهرت أحاديث في فضلها وفضل المسجد الأقصى». وعدّ ذكر المسجد الأقصى في حديث «لا تشدّ الرحال» من الإسرائيليات.

وأنا أقول: إنَّ إنكار مكانة المسجد الأقصى من الإسرائيليات الصهيونية الحديثة، فليس من صالح اليهود أن يكون للمسجد الأقصى فَضْل؛ لأن ذلك يؤدّي إلى تمسّك المسلمين به، والدفاع عنه، ولذلك فإن القول بأن حديث «لا تشدّ الرحال» من الإسرائيليات، هو قول

= أن عبد الملك لم يكن يعرف الزهريّ قبل هذا الوقت، وأن قبيصة بن ذؤيب هو الذي قدّمه إلى عبد الملك للإجابة عن مسألة فقهيّة كانت تشغل الخليفة. فتفهّمْ هذا أيها الباحث، واعلم أن المستشرقين لهم هدف واحد، وهو التشكيك في صدق ما وصلنا من الأحاديث ليهدموا دين الإسلام.

إسرائيلي يهودي للإقلال من مكانة المسجد الأقصى والقدس عند المسلمين، والمعروف أن قداسة «القدس» هي التي تؤلّب العالم الإسلامي على اليهود، ولعلّه من الإسرائيليات أيضاً تخصيص قضية فلسطين، وجعْل المعركة عربية خالصة العروبة أولاً، ثم جعلها فلسطينية إقليمية ثانياً، ثم جعلها إسلامية مسيحية ثالثاً، فلا زالت تصغرُ حتى أصبح حقُّ المسلمين فيها جزءاً.

وإذا كان اليهود ـ في العصر الحديث ـ يعملون على تقليل شأن القدس في عين المسلمين بزعزعة الثقة في النصوص الإسلامية التي ترفع من شأنها، فذلك شأنهم أيضاً منذ الفتح الإسلامي، لأنَّ عمر ابن الخطاب، حرّم عليهم سكنى القدس، وأثبت ذلك في العهد الذي كتبه لأهلها عند فتحها، ومما جاء في نصّ العهد: «هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان؛ أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم... أن لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينقض منها ولا من حيّزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضارّ أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود». [الطبري جـ٣/٦٠٩].

فاليهود إذا أرادوا أن يضعوا الأحاديث في بيت المقدس، فإنهم يضعون أحاديث تقلّل من شأنها في عيون المسلمين... أما وقد فاتهم ذلك فيما مضى، وتنبّهوا لذلك في العصر الحديث، فإنهم سلّطوا المستشرقين وأتباعهم للطعن في الأحاديث النبوية التي ترفع من شأن المسجد الأقصى ومن أقوى أسلحة الطعن، القول بالوضْع، أو نسبتها إلى الإسرائيليات أو الطعن في رواة الحديث.

حـ ـ وقد أطلتُ في تفنيد المطاعن في حديث «لا تشدُّ الرحال» الذي رواه الزهري عن أبي هريرة، كما نقله غيره عن أبي سعيد

الخدري، لتوثيق صاحبنا المترجم له، ولأنني وجدت الطعن في أحاديث فضل المسجد الأقصى والقدس، يتجدّد في كل عقْد من هذا القرن، ويظهر بصور متجدّدة؛ وآخر صورة وقفت عليها، الطعن في جميع أحاديث فضائل الشام، ومن المعروف أن القدس من الشام، وهو مركز البركة التي أودعها الله في الشام، والطعن في أحاديث فضل الشام بعامّة، طعن في أحاديث فضل القدس.

٨ ـ مراسيل الزهري:

أ ـ المراسيل: جمع المُرْسَل بفتح السين ـ اسم مفعول من الفعل أُرسل. وهو من أوصاف الحديث، أو من مصطلحاته. والمُرْسِل: بكسر السين اسم فاعل، من أرسل، وصف للراوي، الذي أرسل الحديث.

وهو مأخوذ من أرسلت كذا، إذا أطلقته، ولم تمنعه، أو لم تقيّده، كما في قوله تعالى: ﴿ألم ترَ أنّا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزُّهم أزّاً﴾ [مريم، آية: ٨٢]. فكأن المُرْسِل ـ أطلق الإسناد، ولم يقيده بالصحابي. ويحتمل أن يكون مأخوذاً من قولهم «ناقة مِرْسال» أي سريعة السير، قال كعب بن زهير:

أضحتْ سعادُ بأرض لا يبلّغُها
إلّا العِتَاق النجِيبات المراسيلُ

فالمراسيل: جمع مرسال «مِفْعال» من قولهم: ناقة رَسْلة إذا كانت سريعة رجع اليدين في السَّيْر. فكأنَّ المُرْسل للحديث أسرع فيه عَجِلاً فحذف بعض إسناده.

وإذا صحَّ المعنى اللغوي في التفسيرين، فإنه ينتقض بأن الجمع «مراسيل» قد يكون مخالفاً القياس؛ لأن «المراسيل» في بيت كعب، جمع «مرسال» مثل «مِطْعان، ومِجْزاع» والحديث موصوف بأنه «مُرْسَل»

اسم مفعول. قال ابن هشام في شرح قصيدة كعب: وإنما تمتنع الصفة المبدوءَة بالميم من التكسير في مسألتين:

إحداهما: أن تكون على وزن «مفعول»، كمضروب، وشذّ نحو «ملاعين ومشائيم».

والثانية: أنْ تكون الميم مضمومة، مثل «مُكْرَم، ومُنْطلق» ويستثنىٰ من هذه مُفْعِل، ومُفْعَل المختصَّين بالمؤنث، مثل «مُرْضِع» و«مكعَب» فيجوز تكسيرهما، قال تعالى: ﴿وحرّمنا عليه المراضع﴾.

وعلى هذا فإن القياس في جمع «المُرْسَل» «المُرْسَلَات» وجمعه على «مراسيل» شاذ. والله أعلم.

ب ـ أما الحديث المُرسَل في الاصطلاح؛ فأقرب التعريفات إليه اثنان:

الأول: وهو أضيقها: هو ما أضافه إلى النبي ﷺ كبار التابعين الذين أدركوا كثيراً من الصحابة، وتقلُّ روايتهم عن التابعين مثل: سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وأنّ ما أضافه صغار التابعين إلى النبيّ ﷺ، فليس بمُرْسَل، بل هو منقطع.

الثاني: ما قال فيه التابعي، عن رسول الله ﷺ، سواءٌ أكان من كبار التابعين أم من صغارهم، وهذا هو المشهور عند كثير من أهل الحديث. قال الحاكم: فإن مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المُرسَل هو الذي يرويه المحدّث بأسانيد متّصلة إلى التابعين، فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ.

والتعريف الثاني يجعل الزُّهري من المُرْسِلين، لأنه من صغار التابعين.

جـ - وللعلماء في حكم «المُرْسَل» بعامّة، ومُرْسَل الزهري بخاصة، مواقف متعدّدة:

الأول: إن الحديث المرسل ضعيف، يُرَدُّ ولا يجب العملُ به.

الثاني: قبوله مطلقاً، وهو مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة، ونقل الغزالي أنه مذهب الجماهير، ولكنهم شرطوا في المُرسِل أن يكون ثقة، وأن يتحرّز في روايته عن غير الثقات.

الثالث: مذهب الشافعي، وهو وسط بين الردّ والقبول، فهو يأخذ بالمُرْسل الذي ينتهي إلى كبار التابعين، إذا أُسْنِد مرسل ذلك التابعي أو قوي بمرسِل مقبول، أو قول صحابي، أو فتوى لجماعات من العلماء بمثل ما نص عليه.

د - وحجّة الذين قبلوا المُرْسَل مُطْلقاً أدنى إلى القبول وأكثر نفعاً في مجال الدين فهم يقبلون المرسل، إذا لم يكن حديث مسندٌ يضادّه، أو لم يوجد مُسْنَدٌ أصلاً. فإذا عرضت المسألة وليس لها دليل من حديث مُسْند، فالأخذ بالمرسل أوْلى من الاعتماد على الرأي، ومذهبهم يوافق ما اتفق عليه أهل الحديث في حال الرّواة، وفي طبيعة أهل العصر - عصر التابعين.

قال ابن جرير الطبري، فيما حكاه عنه ابن عبد البرّ في «التمهيد»: إنَّ التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل، ولم يأتِ عنهم إنكاره، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين، كأنه يعني أن الشافعي أول مَنْ أبى قبول المرسل. وإرسال التابعين للأحاديث التي لا تدخل تحت الحصر مشهور شائع بينهم، كابن المسيّب وسعيد بن جبير والحسن البصري وإبراهيم النخعي، ومَنْ يطول الكلام بذكرهم، ولم يكن روايتهم لها إلاّ للعمل بها، وإلاّ فلو كانت لغواً لا تفيد شيئاً ولا يُحتجّ بها لأنكرها عليهم العلماء، وبيّنوا أن إرسالهم الحديث يقتضي التوهين له

وعدم الاحتجاج به، فما أنكر عليهم نظراؤهم ولا مَنْ فوقهم وإنما أنكره مَنْ جاء بعدهم.

وقالوا: إنَّ عدالة الراوي وأمانته يمنعانه أن يشهد على النبيّ ﷺ بخبر ويكون راويه له غير ثقة ولا حجّة، فلا يستجيز أن يجزم بالحديث إلّا بعد صحّته عنده، وإلّا لزم أن يكون فاسقاً مردود الرواية، لكونه يروي عن النبيّ ﷺ شيئاً بصيغة الجزم وهو لا يعلم ثبوته أو لا يغلب ثبوته على ظنّه، فالقول بردّ المرسل يلزم منه القدح في الراوي وذلك باطل، لأن الإرسال لو كان مقتضياً للقدح في المُرْسِل، لم يقبل الأئمة من الراوي شيئاً مما أسنده إذا كان قد روى مراسيل، وخصوصاً إذا أكثر منها، وقد اتفقت الأمة على قبول خلق كثير من الرّواة مع كثرة ما أرسلوه، وذلك يستلزم قبول مراسيلهم، ولا انفكاك عن واحد من الأمرين، وقالوا: إنَّ هذا الواسطة الذي بين التابعي وبين النبيّ ﷺ إما أن يكون صحابياً، أو تابعياً ثقة، أو مجروحاً متّهماً، أو مجهولاً لا يُدرى حاله، فهذه أربعة أمور لا بدَّ من أحدها أن يكون موجوداً عند المُرْسِل عنه، فعلى التقديرين الأوّلين، يجب قبول الخبر، وعلى التقديرين الأخيرين، لا يُقبلُ، لكنّا نقول: إن احتمال التقديرين الأخيرين بعيدٌ جداً في التابعين، وخصوصاً أن يكون ذلك الواسطة متّهماً بالكذب، لأن النبيّ ﷺ أثنى على عصر التابعين، وجعلهم خير القرون بعد قرن الصحابة رضي الله عنهم، فالمجروح المتّهم بالكذب فيهم نادر، بخلاف القرون التي بعدهم. ولما تقدّم من استحالة أن يكون التابعي الثقة الذي اطّلع على كون شيخه الذي تلقى منه ذلك الحديث متّهماً ثم أرسله عنه جازماً به عن النبيّ ﷺ، وبتقدير أن يكون ذلك غير مستحيل، فلا شكَّ أنه بعيد جداً، وكذلك يَبْعُد أيضاً أن يكون هذا الراوي مجهولاً قد خفي حاله على التابعي ويقطع بروايته على النبيّ ﷺ مع كونه لم يطّلع على ثقته وعدالته، فإذا تبيّن أن هذين الاحتمالين مرجوحان بالنسبة

إلى الاحتمالين الأوّلين تعيّن العمل بالراجح؛ لأنه أغلب على الظنّ.

وقال القاضي أبو يعلىٰ الفرّاء في «العدّة»[1] بعد أن نقل عن الإمام أحمد في الخبر المرسل روايتين:

الأولى: أنه حجّة يجب العمل به.

والثانية: أنه ليس بحجّة: قال: وجه الرواية الأولى قوله تعالى: ﴿ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم﴾ [التوبة، آية: ١٢٢]. ولم يفرّق بين مَنْ أنذر بمرسل أو مُسْنَد. ولأن من عادة التابعين إرسال الأخبار، من ذلك ما رُوِيَ عن الأعمش أنه قال: قلتُ لإبراهيم: إذا حدّثتني فأسند، فقال: إذا قلتُ لك: حدّثني فلان عن عبد الله، فهو الذي حدّثني، وإذا قلتُ لك: قال عبد الله، فقد حدّثني جماعة عنه. ورُوِيَ ذلك عن الحسن وسعيد بن المسيب والشعبي، وهذا كان معروفاً من عادتهم، فلو كان عندهم أنها غير مقبولة، كانوا قد ضيّعوا سنن النبيّ ﷺ بهذا العمل، وهذا لا يجوز.

وهذا رأي الإمام أحمد الذي قدَّم المُرْسل على القياس ورجحه عليه إذا كان المُرْسلُ ثقة. ورأي الإمام مالك، ورأي أبي حنيفة وأصحابه، حتى إنهم قبلوا الحديث الذي يرسله التابعي وتابع التابعيّ بشرط أن يكون المرسل ثقة، يعرف ما يروي وما يحفظ وأن من عادته أنه لا يرسل إلّا عن ثقة مشهور.

هـ ـ وقد أرسل الزُّهريُّ حوالي تسعين حديثاً، أحصاها الحافظ المزّي في كتاب «تحفة الأشراف». [جـ١٣/٣٦٧ ـ ٣٨٤]. فماذا قال العلماء في إرسال الزهري؟ نقل ابن عساكر في «تاريخ دمشق» جزء

---

(١) مقدمة كتاب «المراسيل» لأبي داود السجستاني، بتحقيق شعيب الأرناؤوط، ومقدمة جـ١٣ من «تحفة الأشراف».

الزهري، عدداً من أقوال العلماء، منها عن يحيىٰ بن سعيد القطّان، قال: «مرسل الزهري شرٌّ من مرسل غيره، لأنه حافظ، وكلما قدر أن يسمّي سمّى، أو إنما يترك مَنْ لا يستجيز، أو يستحي أن يسمّيه».

وفي رواية قال يحيىٰ بن سعيد القطّان: مرسل الزهري لا شيء. فغضب أحمد وقال: ما ليحيىٰ ومعرفة علم الزهري، ليس كما قال الزهري.

ونُقِل عن الشافعي قوله: «يقولون: يحابي، ولو حابينا لحابينا الزهري وإرسال الزهري ليس بشيء، وذلك أنّا نجده يروي عن سليمان بن أرقم». وليس معنى ذلك أنهم تركوا مرسل الزهري مطلقاً، وإنما جعلوه في المرتبة الثانية من مراسيل التابعين. قال الذهبي في «سير الأعلام جـ ٥/ ٣٣٩» مراسيل الزهري، كالمعضل، لأنه يكون قد سقط منه اثنان، ولا يسوغ أن نظنَّ به أنه أسقط الصحابيّ فقط، ولو كان عنده عن صحابيّ لأوضحه، ولما عجز عن وصله، ولو أنه يقول: عن بعض أصحاب النبيّ ﷺ قال: ومَنْ عدَّ مرسل الزهري كمرسل سعيد ابن المسيب وعروة بن الزبير ونحوهما، فإنه لم يدرِ ما يقول، نعم مرسله كمرسل قتادة ونحوه.

ورتّب الذهبي المراسيل فقال: فمن صحاح المراسيل مرسل سعيد بن المسيب... ونحو ذلك وإن صحّ الإسناد إلى تابعيّ متوسط الطبقة كمراسيل مجاهد والشعبي فهو مرسل جيد يقبله قوم ويردّه آخرون.

وأوهى من ذلك: مراسيل الزهري وقتادة، وغالب المحقّقين يعدّون مراسيل هؤلاء معضلات ومنقطعات، فالظنّ بمرسله أنه أسقط من إسناده اثنين.

و ـ وأما توهية مرسل الزهري بسبب روايته عن سليمان بن أرقم، وهو عند أكثر العلماء متروك، فالجواب عنه: أن بعض العلماء قد عدَّ المُرْسَل عن الراوي الثقة أعلى مرتبة من الحديث المسند عنه ـ قال

القرافي: «حجّة جواز العمل بالمرسل، أن سكوته عنه ـ عن الحلقة المفقودة ـ مع عدالة الساكت، وعلمه أن روايته يترتب عليها شرع عام، فيقضي ذلك أنه ما سكت عنه إلّا وقد جزم بعدالته ـ فسكوته كإخباره بعدالته، وهو لو زكّاه عندنا قبلنا تزكيته وقبلنا روايته، فكذلك سكوته عنه حتى قال بعضهم: إن المُرسَل أقوى من المسند بهذا الطريق؛ لأن المُرْسل قد تذمّم الراوي وأخذه في ذمته عند الله تعالى، وذلك يقتضي وثوقه بعدالته، وأما إذا أسند فقد فوّض أمره للسامع ينظر فيه، ولم يتذمّمه، فهذه الحالة أضعف من الإرسال»(١).

والزهري، في دينه وتقواه، نبرئه من كَتْم راوٍ ضعيف، واحتمال أن يكون أحد مراسيله عن سليمان بن أرقم ضعيف، وغالب الظنّ أنه يروي عن الثقات، وقد لا يكون في سند أحد مراسيله سليمان بن أرقم، ولو كان سليمان في إسناد أحدها لأظهره ولم يرسل، لأن الزهري أعلم بسليمان بن أرقم ممّن جرحه، لأنه ملاصق له ـ والله أعلم.

٩ ـ من مأثور كلامه:

قال ابن عُيينة: جلستُ إلى الزهري، فأنشده رجلٌ مديحه، فأعطاه قميصه، فقيل: أتُعْطي على كلام الشيطان؟! فقال الزهريُّ: مَنْ ابتغى الخير اتّقى الشرَّ.

وعن حمّاد بن زيد قال: كان الزهريُّ يحدّثُ ثم يقول: هاتوا أشعاركم هاتوا من أحاديثكم، فإن الأُذن مجّاجة، وإنَّ للنفس حَمْضَة.

وقال الزهري: ما طلب الناسُ شيئاً خيراً من المروءَة، ومن المروءَة تَرْكُ صُحْبةِ مَنْ لا خيرَ فيه، ولا يُستفاد منه عَقْل، فتركه خيرٌ من كلامه.

(١) مقدمة جـ١٣ من «تحفة الأشراف» للمزّي.

وعاتب رجاءُ بن حَيَوة الزهريَّ في الإنفاق والدَّيْنِ، فوعده أن يُقْصر فمرّ به رجاءُ بن حَيَوة يوماً، وقد وضع الطعام ونصب موائد العَسَل، فقال له رجاءُ: هذا الذي افترقنا عليه؟ فقال الزهري: انزلْ، فإنَّ السخيَّ لا تُؤدّبُه التّجارِبُ.

وقال الزهريُّ: كان مَنْ مضى من علمائنا يقولون: إنَّ الاعتِصَامَ بالسُّنّة نَجاةٌ، والعِلْمُ يُقبضُ قَبْضاً سَريعاً، فَنَشْرُ العِلْمِ ثباتُ الدّينِ والدنيا وفي ذَهاب العِلْمِ ذَهَابُ ذلك كُلّه.

وقال: استكْثِروا مِنْ شيءٍ لا تمسُّه النارُ، قيلَ: وما هُوَ؟ قال: المعروف. وسُئِلَ الزهريُّ عن الزاهد: فقال: مَنْ لم يَمْنَعْه الحلالُ شُكْره، ولم يَغْلبْ الحرامُ صَبْرَه.

وقال: إنَّ هذا العلمَ، إنْ أَخَذْته بالمكاثرة غَلَبك ولم تظْفر مِنْه بشيءٍ ولكن خُذْه مع الأيَّام والليالي أَخْذاً رَفيقاً تَظْفَرْ به.

الخَاتِمَة

١ ـ عام الوفاة.
٢ ـ سنّ الزهري يوم وفاته.
٣ ـ مكان الوفاة.
٤ ـ التَرِكَة والوارثون.
٥ ـ في سجل الخالدين.

الخاتمة

١ ـ عام الوفاة:

جمع ابن عساكر في ترجمة الزهري أكثر من ثلاثين رواية لتحديدِ عام وفاة الزهري، وسنّه، ومكان الوفاة، وأحصيت منها بضعاً وعشرين رواية تحدّد سنة الوفاة ١٢٤ هـ في شهر رمضان. وحوالي خمس روايات تحدّد الوفاة سنة ١٢٥ هـ، وبضع روايات حدّدت سنة الوفاة ١٢٣ هـ مع الشكّ بينها وبين ١٢٤ هـ.

وتقوّي خبر وفاته سنة ١٢٤ هـ، القرائن المصاحبة للوفاة، منها ما رواه ابن سعد والطبري جـ ٢٥٣/٧ : أنَّ الزهري كان يقدح في الوليد ابن يزيد ـ وليّ العهد بعد هشام ـ ويحثّه على خَلْعه، وكان الوليد يعْلم ذلك، فقال: «قد كنتُ عاهدتُ الله ـ (بل عاهد الشيطان) إنْ كان قد حصل ـ لئن أمكنتْني القدرة بمثل هذا اليوم أنْ أقتل الزهري، فقد فاتني» وقد تولى الوليد الخلافة سنة ١٢٥ هـ في ربيع الآخر. وروى ابن سعد عن محمد بن عبد الله، ابن أخي الزهري، قال: «كان عمّي الزهري قد اتّعَدَ، هو وابن هشام، إنْ مات هشام بن عبد الملك أن يلحقا بجبل الدُّخان[1] فمات الزهري سنة أربع وعشرين ومائة قبل هشام ابن

(١) لم تذكر معاجم الأماكن القديمة جبل الدخان. وفي لسان العرب «دخن»: وابنا دُخان: غنيّ وباهلة، قبيلتان. قال الأخطل:

تعودُ نساؤهم بابنَي دُخانٍ
ولولا ذاك أُبْنَ مع الرفاق

يريد: غنيّاً وباهلة. والعرب تقول لغنيّ وباهلة، بنو دخان، سُمّوا بذلك لأنهم دخّنوا على قوم في غارٍ فقتلوهم. قال: ويقال: إن ابنا دُخان، جَبَلا غنيّ وباهلة. =

عبد الملك بأشهر، وكان الوليد بن يزيد يتلهف لو قبض عليه». وقد توفي هشام بن عبد الملك سنة ١٢٥ هـ في ربيع الآخر. والمدة الفاصلة بين وفاة الزهري، وهشام توافق ما قالوا «قبل هشام بأشهر» وهي حوالي ستّة أشهر(١).

أقول: ولعلّ القارىء المتعجّل لسيرة الزهري في كتاب «تاريخ دمشق» لابن عساكر يعجب من هذا الحشد من الروايات التي تحدّد وفاة الزهري، مع أنهم إذا أخبروا عن وفاة خليفة أو قائد كبير اكتفوا برواية أو روايتين.

أقول: «إذا عُرف السبب بطل العجب» فإنَّ الخليفة، لا يُبنى على وفاته أمرٌ هام ولا يضرُّ الغلط في تحديد وفاته، أما وفاة الزهري فتُبنى عليها صحة الأحكام الشرعية المستنبطة من الأحاديث النبوية التي رواها عنه الرواة. فإذا عرفنا سنة الوفاة، والعمر، والمكان، استطعنا أن نصفعَ الكذّابين على وجوههم، ونردّهم على أدبارهم خاسرين، عندما يدّعي

= وجاءَ في «معجم معالم الحجاز» لعاتق البلادي «دُخَّان»: جبل أسمر شرق وادي الجزل وشرق سكّة حديد الحجاز، فيه سقاية مسك للمطر، لعَنَزَة. ودُخان: بالتخفيف وادي تهامى لبَلِيّ. والدُّخان: عين في مرّ الظهران ـ قرب مكة ـ. وفي «معجم ما استعجم» «دُخار» آخره راء جبل مطلّ على شيام، وشيام مدينة من مدن اليمن. أقول: ولا بدَّ أن يكون هذا الجبل، بعيداً عن دمشق مركز الخلافة، ويكون عالياً، ويبدو أن هذا الجبل يغطّيه الضباب أكثر أيام العام فسمّي بذلك، والله أعلم. وقوله: هو وابن هشام: لم نعرف أيّ أولاد هشام، فهم كُثُر ونقل الأغاني بسند واهٍ عن أبي الزناد قال: أجمع الزهري أن يدخل إلى بلاد الروم إنْ ولي الوليد بن يزيد. ولم أجد مَنْ وافقه عليه.

(١) وممّا يقوّي وفاة الزهري سنة ١٢٤ هـ، أنه حجّ مع يزيد بن هشام سنة ١٢٣ هـ. وقد لا يعود الحاجّ إلى الشام، بعد قضاء حجّه إلا بعد شهر من دخول السنة الجديدة لبُعْد المسافة، فإذا كان قد حجّ سنة ١٢٣ هـ، يكون قد وصل إلى الشام عائداً في سنة ١٢٤ هـ.

أحدهم أنه روى عن الزهري وهو لم يره ولم يعش في زمانه، ولم يرحل إليه. قال سفيان الثوري: لما استعمل الرّواة الكذب استعملنا لهم التاريخ. وقال حسان بن زيد: لم يُسْتَعَنْ على الكذابين بمثل التاريخ يقال للشيخ: سنة كم وُلِدْتَ؟ فإذا أقرَّ بمولده مع معرفتنا بوفاة الذي روى عنه عرفنا صدقه من كذبه. قال السخاوي: وطالما كان التاريخ طريقاً للاطّلاع على التزوير في الكتب ونحوها. ومن ذلك أنَّ بعض اليهود أظهر كتاباً وادّعى أنه كتاب رسول الله ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة، وذكروا أنه خطّ علي بن أبي طالب، وحُمل الكتاب سنة سبع وأربعين وأربعمائة إلى رئيس الرؤساء أبي القاسم علي، وزير القائم، فعرضه على الحافظ الحجّة أبي بكر الخطيب، فتأمله ثم قال: هذا مزوّر، فقيل له: من أين لك هذا؟ قال: فيه شهادة معاوية وهو إنما أسلم عام الفتح، وفتح خيبر كان في سنة سبع. وفيه شهادة سعد بن معاذ، وهو قد مات يوم بني قريظة قبل فتح خيبر بسنتين. فاستحسن الوزيرُ ذلك منه واعتمده فأمضاه ولم يجز اليهود على ما في الكتاب لظهور تزويره. واستعملنا التاريخ قبل ذلك في إبطال القول إنّ الزهري وَضَعَ حديث «لا تشدّ الرحال» لعبد الملك بن مروان، بعد بنائه قبّة الصخرة والمسجد الأقصى، في عهد فتنة ابن الزبير. وعرفنا أن الزهري اتصل بعبد الملك بعد سنة ثمانين، وكانت الفتنة قد انتهت وأن الزهري في أول لقائه عبد الملك كان في بداية طلبه العلم، وأنه لم يكن العالم المشهور بين الناس، وأن القبّة والمسجد من بناء الوليد وليس عبد الملك.

٢ ـ سنّ الزهري يوم وفاته:

تكاد تُجمع الروايات أن سنَّ الزهري يوم وفاته ثنتان وسبعون سنة. ونقل ابن سعد رواية أنه توفي وهو ابن خمس وسبعين سنة ولكن آخر

هذه الرواية يناقض أولها، لأنه يقول: عن محمد بن عمر: ولد الزهري سنة ٥٨ هـ. وتوفي سنة ١٢٤ هـ. ولو طرحنا من ١٢٤ - ٥٨ = ٦٦ سنة يكون سنّه يوم مات ستّاً وستّين سنة وإذا طرحنا من ١٢٤ - ٧٥ = يكون ميلاده سنة ٤٩ هـ. ولم أطّلع في كتابٍ على الطريقة التي يتبعونها في حساب عمر الرجل يوم وفاته وبخاصة إذا كانت سنة الميلاد غير محددة، أو مختلفاً فيها.

ومن المعروف أنّ سنة الوفاة تكون غالباً أضبط من سنّ الولادة، ذلك أنَّ الناس لم يكونوا يسجّلون سنة الولادة، ولم يكن الناس يتنبؤون بمستقبل المـولـود ولم يعرفوا أنه سيكون له شأن يُؤرّخ بسببه في كتب التراجم، فهناك الألوف المؤلّفة من الناس الذين وُلدوا وماتوا ولم يعرف الناسُ عنهم شيئاً، ونَسِي أحفادهم سنة ولادتهم، وسنة وفاتهم... فكلّ طفل يُولد بعد تسْعة أشهر، ثم يتوزّعون في حقول الحياة، فمنهم مَنْ ينبغ ويصبح عالماً أو قائداً أو أميراً، فإذا مات كان لموته وَقْعٌ في المجتمع، فيُعرف عام وفاته، فإذا رجعوا إلى عام الولادة، يبدأ الظنُّ والحدس، فيحصل الاختلاف في عام الولادة، وبالتالي يحصل الخلاف في سنّ المتوفىٰ يوم وفاته؛ لأنَّ معرفة عمر الرجل يتوقف على معرفة سنة الولادة. وقد اختلف المؤرّخون في سنة ولادة الزهري بين سنة خمسين، وإحدى وخمسين، وست وخمسين، وثمان وخمسين، كما اختلفوا في وفاته بين سنة ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥ هـ. وإن كان الأشهر أنَّ الوفاة سنة ١٢٤ هـ.

فمَن قال إنه ولد سنة ٥٠ هـ يكون عمره يوم توفي ٧٤ سنة.
ومَن قال إنه ولد سنة ٥١ هـ يكون عمره يوم توفي ٧٣ سنة.
ومَن قال إنه ولد سنة ٥٦ هـ يكون عمره يوم توفي ٦٨ سنة.
ومَن قال إنه ولد سنة ٥٨ هـ يكون عمره يوم توفي ٦٦ سنة.

هـذا إذا أخذنا بسنة الوفاة ١٢٤ هـ. فإذا قلنا: إن وفاته سنة ١٢٣، ينقص عمره سنةً وإذا قلنا إن وفاته سنة ١٢٥ هـ يزيد عمره سنةً وإذا أخذنا بالقرائن والمرجحات، فإننا نرجّح أن يكون ميلاده سنة ٥٧، أو ٥٨ هـ ويكون عمره يوم توفي يتراوح بين السادسة والستّين إلى السبعين ولم يكد يبلغها. ومن هذه القرائن:

أولاً: أنهم ذكروا أنَّ عمر الزهري يوم توفي عبد الله بن عمر كان ستة عشر عاماً وقد توفي ابن عمر سنة ٧٤ هـ، وقيل سنة ٧٣ هـ ولكن الأول أرجح لأن ابن عمر شهد حجّ سنة ٧٤ هـ مع الحجّاج بن يوسف الثقفي بعد نهاية ابن الزبير، وكان نهاية ابن الزبير في جمادى الآخرة سنة ٧٣ هـ...

فإذا كان عمر الزهري يوم توفي ستّة عشر عاماً، يكون مولده سنة ٥٨ هـ ويكون عمره يوم توفي ستّاً وستّين سنةً.

ويؤيّد هذا أن وفوده على عبد الملك كان سنة ٨١، أو ٨٢ هـ، وكان حينئذ لم يكتمل علمُه؛ لأن الخليفة نصحه أن يتتبّع الحديث والأخبار في دور الأنصار، وإذا كان الزهري في بداية طلب العلم، فإنَّ سنّه يوم وفد على عبد الملك لم يتجاوز العقد الثاني من عمره إلا قليلاً.

أما وفادته على مروان بن الحكم؛ فهي ضعيفة، ولا تصْمد أمام النقد التاريخي.

ويُستأنس للعمر الذي قدّرته للزهري يوم وفاته [من ٦٦ ـ ٦٩ سنةً] بالطريقة التقريبية التي استخدمها الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، لتقدير سنة ولادة المحدّث. فهو يقول: عند معرفة تاريخ الوفاة فقط، فقد اتّبعتُ إحدى الطريقتين التاليتين لمعرفة تاريخ الولادة ولو بشكل تقريبي وذلك:

أ ـ إما بحذف خمسة وستّين عاماً، وهو متوسط الأعمار.

ب ـ أو بالبحث عن شيوخ المحدّث ممّنْ هُمْ أقدمُ موتاً، والحذف من تاريخ وفاة الشيخ عشرين عاماً، لأن المحدّثين عادة ـ في ذلك العصر ـ يبدؤون بالتعليم وهم في سنّ العشرين تقريباً.

فإذا حذفنا خمسة وستّين عاماً من سنة الوفاة ١٢٤ هـ، تكون ولادة الزهري سنة ٥٩ هـ تقريباً.

وإذا بحثنا عن أقدم شيوخ الزهري وفاةً؛ فإننا نجد عبد الله بن الزبير توفي سنة ٧٣ هـ. وبه تكون ولادة الزهري سنة ٥٣ هـ. وسمع الزهري من عبد الله بن عمر حديثين وقد توفي سنة ٧٤ هـ، فتكون ولادته بهذه الطريقة من الحساب، سنة ٥٤ هـ. وعاصر الزهري جابر بن عبد الله، ويمكن أن يكون أسند الحديث إليه، لو لقيه، وقد توفي جابر سنة ٧٧، أو ٧٨ هـ. وتكون ولادة الزهري به سنة ٥٧، أو ٥٨ هـ وهو الراجح.

٣ ـ مكـــان الوفاة:

ورد في أخبار وفاة الزهري أربعة أماكن وهي:

أَدَاما، وشَغْب، وبدا، وثلبة:

أ ـ أدامىٰ: بالفتح والقصر: قال ياقوت: مَوْضِع بالحجاز، فيه قبر الزهري العالم الفقيه ولا أعرفه أنا. وفي كتاب نَصْر: الأدامىٰ: من أعراض المدينة، كان للزهري هناك نَخْل غرسه بعد أنْ أسنّ. والأدامىٰ أيضاً: من ديار قضاعة بالشام، وقيل: بضم أوّله.

وقال البلادي في «معجم معالم الحجاز»، بعد أن نقل كلام ياقوت: يُعْرَف اليوم باسم دامَىٰ، وهو وادٍ لبَلِيّ، تهاميّ. وقوله: تهامي: يريد أنه على ساحل البحر أو قريب من البحر، فإن تهامة تمتد من العقبة شمالاً حتى اليمن جنوباً.

وديار بَلِيّ اليوم تمتد من ساحر البحر الأحمر الشرقي إلى سكة

حديد الحجاز وشمالاً إلى حرَّة الرهـاة من جهة بني عطية، وبنو عطية تمتد ديارهم من منطقة تبوك إلى ديار معانٍ في شرقي الأردن.

ونقل ابن عساكر عن ابن سعد قال: أخبرني الحسين بن المتوكل العسقلاني (ت ٢٤٠ هـ) قال: رأيتُ قبر الزهري بأداما، وهي خلف شغْب، وبَدا وهي أول عمل فلسطين وآخر عمل الحجاز، وبها ضيعة الزهري التي كان فيها ورأيتُ قبره مسنّماً مجصّصاً أبيض.

أقول: قد تكون «أدامىٰ» جاءَت من اسم «الآدوميين» الذين نزلوا البقاع الواقعة بين وادي الحسا، وخليج العقبة. وآدوم: كلمة من جذر سامي مشترك يفيد الاحمرار، وقد أُطلقت على البقاع المذكورة لاحمرار صخورها وتربتها، وكانت (أيلة ـ العقبة) تحت سيطرتهم مدى قرون طويلة، ومن الآدوميين النبيّ أيوب عليه السلام، الذي ورد ذكره في القرآن الكريم، ومسرح الحوادث التي يرويها سفر أيوب هو شمال الجزيرة العربية.

وعلى هذا، فإن أداما، تكون في العقبة، أو نواحيها، لأن العقبة، أول عمل فلسطين وآخر عمل الحجاز، ومما يرجح ذلك أن ياقوت الحموي قال: والأدامىٰ: من ديار قضاعة في الشام، وكان من ديار قضاعة: أيلة (العقبة) والكرك، وجاء الإسلام وديار قضاعة تمتد من ينبع جنوباً إلى البلقاء شمالاً.

ب ـ وأما، بَدَا، بالفتح والقَصْر؛ قال ياقوت: وادٍ قُرْب أيْلَة من ساحل البحر. وقيل: بوادي القُرى، وقيل: بوادي عُذْرة قُرْب الشام. قال كثيّر:

وأنتِ التي حَبّبتِ شغْباً إلى بـدا
إلـيَّ، وأوطـاني بـلادٌ سـواهـمـا

حَـللتِ بـهـذا حـلّةً ثـم حـلّةً
بهـذا، فـطاب الـواديـان كـلاهمـا

وقال جميل العُذْري:

ألا قَـدْ أرى إلّا بثينـة تُـرْتجـىٰ
بوادي بَدَا فلا، بحَسْمَىٰ ولا شَغْبِ
ولا ببُـراق قـد تيمّمت فـاعتـرفْ
لما أنتَ لاقٍ أو تنكبْ عن الركْبِ

وقال عاتق البلادي: «بَدَا»: وسعة أرض في ديار بَليّ تتجمع فيها أودية، ومنها قرية بهذا الاسم، ويظهر أنّ الأصل في الاسم هو القرية، والقرية اليوم صغيرة ولكن تدلّ آثارها على قدمها، ويدفع وادي «بَدَا» في البحر الأحمر شمال مدينة الوجه على قرابة تسعين كيلاً. وهذا الوصف يقرّب المكان من «أيلة».

جـ ـ وأما شَغْب: بفتح أوله وسكون ثانيه، فقال ياقوت: هي ضَيْعة خلف وادي القرى، كانت للزهري وبها قبره، يُنسب إليها زكريا ابن عيسى الشغبي مولى الزّهري، روى نسخة عن الزهري عن نافع.

وذكر ياقوت أيضاً «شغبىٰ» بالقصر، لأنه وجد صورة الاسم بألف في آخره، فظنّه مقصوراً، وإنما هو منوّن، لأن «شغب» إن كان اسم قرية، فهو مؤنث، ويجوز صَرْفه لأنه ثلاثي ساكن الوسط، مثل مصر وهند. وأنشد لهذا الاسم:

فلما عَلَوْا شَغْباً (شغبىٰ) تبيّنتُ أنه
تقـطّع من أهـل الحجـاز عـلائقي
فـلا زلْن دَبْـرى ظُلّعـاً لا حَمَلْتُهـا
إلـى بَـلَدٍ نـاءٍ قـليـل الأصـادق

قال ياقوت: وقيل: شغبى (شغباً) وبدا موضعان بين المدينة وأيلة. وقيل: هي قرية الزهري محمد بن شهاب، وبها قبره بأرض الحجاز.

ومما يدلّ على أن «شغباً» خارجة عن الحجاز، أو على أطرافه قول الشاعر:

فلما عَلَوْا شغبى تبينتُ أنه
تقطّع من أهل الحجاز علائقي

د ـ أما «ثلبة» فأظنها محرّفة من «أيلة» فالروايات التي ذكرتها تقول: مات الزهري في أمواله «بثلبة» وفي رواية أُخرى: وكان الزهري قد قَدِمَ في سنة ١٢٤ هـ إلى أمواله بثلبة، بشغْب وبدا، فأقام فيها فمرض هناك فمات، وأوصى أن يُدْفَن على قارعة الطريق. . . ولم أجد مَنْ فسّر هذا العلم وهي كما قُلت محرّفة من «بأيلة» ولعلها كانت مرسومة «بئيلة» لأن بعض الناس يكسرون همزة «أيلة» ويجعلونها «إيلة» فإذا سبقها حرف الجرّ الباء، رسمت «بئيلة» لأن الهمزة مكسور ما قبلها، وترسم على نبرة.

هـ ـ وإذا ترجّح أنَّ «بثلبة» محرّفة من «أيلة» فإن هذا يُعدُّ دليلاً على تحديد شَغْب، وبَدَا، و«أداما» أنها في حدود منطقة أيلة، أو العقبة كما تسمى اليوم. ومما يرجّح أن هذه الأماكن في نواحي العقبة:

أولاً: كثرة مَنْ روى عن الزهري من أهل أيلة، ومنهم «عُقيل ابن خالد الأيلي» نقل ابن حجر، أن عُقيل بن خالد أثبت من معمر في الزهري؛ لأنه كان صاحب كتاب، وكان الزهري يكون بأيلة، وللزهري هناك ضيعة، وكان يكتب عنه هناك.

ومنهم: يونس بن يزيد الأيلي، من أثبت الناس في رواية حديث الزهري، نقل ابن حجر: وكان الزهري إذا قَدِمَ أيلِة نزل عليه. ولعلّ وجود الزهري وتلاميذه في أيلة، هو الذي جعلنا نجد كثيراً من المحدّثين

ممّن ينسبون إلى أيلة. [انظر معجم البلدان، لياقوت. وكتاب «الديار الغَزيّة» لمصطفى الدباغ ص ٤٩٥].

ثانياً: أنها في طريق الحجّ، حيث كانت أيلة ملتقى الحاجّ الشامي والمصري وقد جاء في رواية: «مرّ رجل من التجّار بالزهريّ وهو في قريته والرجل يريد الحج فابتاع منه بَزّاً بأربع مائة دينار إلى أن يرجع من حجّه فلما رجع من حجّه، مرَّ به فقضاه ذلك».

ثالثاً: ذكر ياقوت أنَّ أيلة كانت منزلاً لبني أُمية، وموالي الخليفة عثمان وكانوا سقاة الحج.

رابعاً: كانت أيلة ونواحيها كثيرة النخل والزرع، وقد جاء في خبر وفاة الزهري أنه توفي في «أداما» وكان قد غرس بها نخيلاً.

خامساً: ذكروا في تحديد «شَغْب، وبدا» أنها تقع عند آخر حدود الحجاز، وأول حدود فلسطين، أو الشام. وينطبق هذا على «أيلة».

٤ ـ التَّرِكَة، والوارثون:

أ ـ كان الزهريُّ ـ رحمه الله ـ كريماً جواداً، لم أعلم في التابعين ومَنْ تبعهم أجودَ منه، ولا يقاسُ جُود الزهري، بما نعرف من عطاء الخلفاء والأمراء فهؤلاء يعطون الناس من مال الناس، ويعطون ما يعطون للسياسة، ويعطون من كثير فهم لا يعدّون من الكرماء الأجواد، أمّا الزهريّ فهو يعطي حين يعطي لعقيدة ومبدأ، ويُعطي الكثير من ماله القليل، بل تفرّد بأنه كان يعطي وليس معه ما يعطيه فيستدين للكرم، اعتماداً على كرم الله وعطائه الذي لا ينقطع، فهو كما يقول الشاعر، المقنّع الكندي:

ليس العطاءُ من الفضول سماحةً
حتى تجودَ وما لديك قليلُ

وإذا كان هذا أقصى درجات العطاء فإن الزهري زاد درجة في أنه يعطي وليس لديه قليل ولا كثير.

فكان دائماً يدّان، حتى يصل الدَّيْنُ عليه الآلاف المؤلّفة، ولكن الزهري المحدّث الفقيه المتأسّي بسيرة نبيّه ﷺ، كان قد احتاط لآخرته وحفظ حقوق الدائنين، حتى لا يفارق الدنياوعليه حقٌّ لأحد، فبذل بعض ما يأتيه من المال في شراء الأرض وزراعتها، لتكون ذخيرة له يوم الشدّة ولذلك لم يكن يعبأ بلوم اللائمين، وعتاب العاتبين في كثرة الدَّين. روى ابن سعد عن أبيه سعد بن إبراهيم الزهري، أن هشام ابن عبد الملك قضى من دين ابن شهاب ثمانين ألف درهم، وقال: سمعتُ أبي وهو يعاتب ابن شهاب في الدَّيْنِ ويقول له: قد قضى عنك هشام ابن عبد الملك ثمانين ألف درهم، وقد عرفت ما قال[1] رسول الله ﷺ في الدَّين، قال ابن شهاب لأبي: إني أعتمد على مالي، والله لو بقيت لي هذه المَشْربة ـ الغرفة المرتفعة ـ ثم مُلئت إلى سقفها ذهباً أو ورقاً، ما رأيتُه عوضاً من مالي.

وقد جاء تفسير لهذا المال الكثير في رواية عن الوليد بن محمد الموقّري قال: «قيل للزهري: إن الناس لا يعيبون عليك إلّا كثرة الدَّين. قال: وكم دَيْني؟! إنما دَيْني عِشرون ألف دينار، وأنا على الحياة والممات، لي خمسةُ أعيُنٍ، كلُّ عيْنٍ منها ثَمَنُ أربعين ألف دينار، وليس يرثُني إلّا ابنُ ابني هذا، وما أُبالي أن لا يرثَ عنّي شيئاً».

قال الوليد: وكان ابن ابنه فاسقاً. ولا شكَّ، أنّ هذه الأعين، يقصد بها: أداما، وشغْب، وبدا، الضياع التي كان يمتلكها في أيلة.

---

(١) قال رسول الله ﷺ: «اللّهمَّ إني أعوذ بك من الهمِّ والحَزَن، والعَجْز والكَسَل، والبُخْل والجُبْن، وضَلَع الدَّيْن وغلبة الرجال» رواه البخاري في كتاب الجهاد، وكتاب الدعوات من حديث أنس بن مالك.

ب ـ الزهريُّ: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله ابن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب:

وقد وقفتْ ذريّة عبد الله بن الحارث عند محمد بن مسلم[1]، وهو أصغر وَلَدَيْ مسلم بن عبيد الله محمدٍ، وعبد الله. ولذلك يقول صاحب الجمهرة المتوفى سنة ٤٥٦ هـ، وقد انقرض جميع بني عبد الله بن الحارث، ويقول ابن قدامة صاحب «التبيين في أنساب القرشيين» المتوفى سنة ٦٢٠ هـ، بعد أن ذكر محمد بن مسلم: «وقد انقرض ولد شهاب بن عبد الله بن الحارث».

وكان لمسلم ولدان: عبدُ الله، وهو الأكبر، وتوفي قبل أخيه محمد.

ومحمد بن مسلم صاحب الترجمة.

أما عبد الله: فقد عرفنا له ولداً اسمه محمد، رُوِيَ عنه الحديث، وليس بالقويّ، وذكر ابن سعد من أولاد عبد الله: إبراهيم وأُم محمد، وليس لهم أخبار مذكورة. وأما محمد بن مسلم: فلم تذكر له كتب الأنساب أولاداً، ولم يذكر له ابن سعد أيضاً أولاداً، مع أنه يذكر في الغالب أبناء مَنْ يترجم لهم.

ولكننا نقلنا رواية ابن عساكر عن الوليد بن محمد الموقّري، أن الزهري قال: «وليس يرثني إلاّ ابن ابني هذا، وما أُبالي أن لا يرث عنّي شيئاً» (ص ١٧٢).

وقد نقل الذهبي في «سير الأعلام جـ ٥/ ٣٤٠» خبر خمسة الأعيُن التي يمتلكها الزهري، ولم ينقل قول الزهري «وليس يرثني إلاّ ابن

(١) ناقشنا في صفحات سابقة رواية تقول: «إن عمه مرّ به، ولامه على كرمه وإنفاقه» ورجّحنا أن تكون محرّفة، أو موهومة، لأن كتب الأنساب لم تذكر لمسلم أخاً. والله أعلم.

ابني. . .» والوليد بن محمد الموقّري، توفي سنة ١٨٢ هـ، ويبدو أنه أدركَ الزهريَّ وهو صغير، وأخباره عنه فيها تلفيق، ولم يوثّقْه أحدٌ في روايته عن الزهري، بل يروي المناكير والموضوعات عن الزهري، والزهريُّ بريء منها، وإذا كذب في الحديث النبوي، فهو فيما سوى ذلك أشدُّ كذباً. وربما يكون في الخبر تصحيف، وأن الذي يرثه (ابن ابنته) لأنني وجدت في ترجمة محمد بن عبد الله بن مسلم، ابن أخي الزهري، أن امرأته اسمها «أم الحجّاج» بنت الزهري. وقد روى زوجها عنها الحديث، عن أبيها: قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب جـ ٩/ ٢٧٩»: وقد روى ابن أخي الزهري ثلاثة أحاديث لم نجد لها أصلاً، منها حديثه عن امرأته أُمّ الحجّاج بنت الزهري قالت: «كان أبي يأكل بكفّه، فقلْتُ: لو أكلت بثلاث أصابع، قال: إنَّ النبيَّ ﷺ كان يأكل بكفّه كلها».

ويبدو أنَّ اشتغاله بالعلم، قلّل من إقباله على النساء؛ لأنه وجدَهنَّ يضقْن ذرعاً بمَن يشتغل برواية الحديث. وكان الزهري يخلو دائماً مع كتبه، ويشغل نفسه بمحتوياتها عن كلّ أمر من أمور الدنيا، ولذلك يروي أنَّ زوجته ضاقت به ذرعاً، فقالت له ذات ليلة: «والله لهذه الكتبُ أشدّ عليّ من ثلاث ضرائر».

ويُفهم من الرواية، أنَّه لم يكن له إلاّ زوجة واحدة، وكانت تتمنى أن يكون لها ثلاث ضرائر، فتنال قسمتها كل أربع ليالٍ، وأن لا تكون هذه الكتب التي تشغل الزهري وتصرفه عن النساء. وقد روي قوله: «العلم ذكرٌ، لا يحبُّه إلاّ الذكور».

والصراع بين المرأة، وزوجها المشتغل بالعلم، نموذج بشري، له أمثلة في كلّ العصور. وفي العصر الحديث، صنعوا التمثيليات لعلاج هذه المشكلة القديمة، وللتخفيف من انكباب الرجل على العلم،

لإعطاء الزوجة حصة أكبر من الوقت، ولكن ذلك لا يحلُّ المشكلة، لأن انصراف العالم إلى العلم، ليس باختياره فلو أراد أن يقلّل من خلوته مع الكتاب والكتابة ما استطاع ذلك؛ لأنه يجد ذروة متعته وقرّة عينه في هذه الخلوة. وسواءٌ أصحّ هذا المسلك أم لم يصحّ شرعاً، وعُرْفاً، فإن العلوم قد استفادت من أمثال هؤلاء الرجال كثيراً.

جـ - أقول: لعلَّ الذي كان يرثه كان ابن ابنته، وهو ابن محمد ابن عبد الله بن مسلم، وأُمُّه أُمُّ الحجّاج بنت الزهري، لأن ابـن حجر نقل عن الواقدي، في ترجمة محمد بن عبد الله، ابن أخي الزهري: قال قتله غلمانُه بأمر ابنه، لأمواله بناحية شَغْب، وبدا، وكان ابنه سفيهاً شاطراً، قتله للميراث، وذلك في آخر خلافة أبي جعفـر سنة ١٥٢ هـ، فقد تكون أمواله هذه هي أموال محمد بن مسلم، عمّه، ورثها منه عن طريق زوجه بنت عمّه، والولد السفيه، هو ابن بنته، والله أعلم.

٥ - في سجلّ الخالدين: (ما مات رجلٌ ترك مثلك)(١):

لقد نال الزهريُّ من عناية التلاميذ، والعلماءِ، ما لم يَنَلْه أحدٌ في عصره. وامتدت الحفاوة بالزهري وآثاره إلى الأجيال التالية. وما ذلك إلّا لذيوع صيته، وعلوّ مكانته في باب العلم الشرعي الذي بذل حياته له، وأكثر ما يجذب التلاميذ إلى الشيخ: سعة العلم، وصحة الرواية، وسلامة العقيدة، ودقّة الفهم، والإقبال على طلبة العلم بوجه باش، . . . وكلّ هذه الصفات كانت في محمد بن مسلم الزهري، ولذلك وجدنا التلاميذ يلازمونه، ويضربون إليه أكباد الإبل لملاقاته، ويفاخرون بصحبته والكتابة عنه، ويرغبون في ملازمته ومزاملته.

---

(١) قاله عبد الملك بن مروان، عندما دخل عليه الزهري في قَدْمَته الأولى إلى دمشق. رواه البخاري في «التاريخ الصغير» ص ٩٣.

أ ـ في حياته عرفنا في فصل سابق شهادات أعلام المسلمين له، واعترافهم بتفوّقه وتفرّده ـ وأثبتنا معجماً ضمّ عشرات ممّن روى عنه، ولكن الذي خلّد ذكر الزهري عصابة من التلاميذ الأفذاذ، عُرِفوا بصحبته وملازمته، فكانوا له بمنزلة الأتباع من صاحب المذهب والمنهاج المتفرّد، الذين ينقلون فقهه وعلمه إلى الأجيال التالية. من هؤلاء: عُقَيْل بن خالد بن عقيل، الحافظ الحجّة، الأيلي (نسبة إلى أيلة ـ (العقبة) من موالي عثمان بن عفّان. قال الذهبي: «وأكثر عن الزهريّ وجوّد» وزامل الزهري في المحمل[1] مرّات. كما كان يلازمه عندما يكون الزهري في ضيعته في أيلة.

---

(١) المحمل: وزن مجلس، الهودج، ويجوز «مِحْمَل» وزان مِقْود. وقال ابن سيده: المحمل: شقّان على البعير، يُحمل فيها العديلان. وجاء في «الوسيط» والمَحْمِل: العدلان على جانبي الدابّة يُحمل فيهما. ووصف ابن جُبير في رحلته بعض مظاهر قافلة الحجّاج فقال: «إنَّ المترفين كانوا يمتطون الشقاديف، وهي أشباه المحامل، يُوصل منها الاثنان بالحبال الوثيقة وتوضع على البعير، ولها أذرع قد حُفَّتْ بأركانها يكون عليها مظلّة فيكون الراكب منها مع عديله في ركن من لفح الهاجرة ويقعد مستريحاً في وكائه ومتكئاً ويتناول مع عديله ما يحتاج إليه من زاد، ويطالع متى شاء المطالعة في مصحف أو كتاب ومَنْ شاء ممّن يستجيز اللعب بالشطرنج أن يلاعب عديله تفكّهاً وَإجماماً للنفس، لاَعَبه، وبالجملة فإنها مريحة من نصب السفر». (ص ٤٢).
ولكن هل يقصد الذهبي في قوله: «زامل الزهري في المحمل» أنه كان عديل الزهري في سفره، وهما يمتطيان محملاً على بعير واحد؟
أم يريد «المحمل» الذي كان يُطلق على القافلة التي تحمل الكسوة إلى الكعبة.
إن معاجم اللغة والكتب المؤلّفة في القرن الأول، لم تذكر اسم «المحامل» الذي كان يحمل كسوة الكعبة، فالكلمة متأخّرة، والذهبي الذي استعملها في كتابه «تذكرة الحفّاظ» متوفى سنة ٧٤٨ هـ. وكسوة الكعبة قديمة منذ الجاهلية، وتتابع المسلمون على كسوتها على مرّ العصور، ولكننا لا نعرف إن كانت الكسوة كانت تنقل إلى مكة من المدينة في عهد الخلفاء الراشدين، أو من دمشق في =

ومن تلاميذ الزهري الملازمين له: يونس بن يزيد بن أبي النجاد، الأَيْلي، وهو كما قال الذهبي: حافظ ثَبْت، ثقة، عدّوه واحداً من حَفَظَة علم الزهري، وكان الزهريُّ إذا قَدِمَ أيلة نزل عنده، ثم يُزامله إلى المدينة. أرأيتَ حبَّ التلميذ أستاذَه، وتواضع الأستاذ لتلميذه، فعُقَيْل يزامله في مركب واحد في سفر طويل، ويونس يُزامله أيضاً في سفر إلى المدينة، وهذه المزاملة تدلُّ على إعجاب التلميذ بأستاذه وحبّه له، وتعطّشه الدائم إلى ما عنده ـ ولا شك أنها مُزاملَة تروي؛ لأنها تدوم أياماً

= عهد الأمويين، أو أن والي مكة كان يكسوها بأمر من الخليفة. فالنصوص التي لدينا تقول إن فلاناً كساها كذا، وفلاناً كساها كذا، ولم يقولوا إن الكسوة نُقلت إلى مكة. ولكن من المرجّح أن تكون الكسوة مرسلة من قبل الخليفة؛ لأنها تكون غالية الثمن جيدة الصنع ويتشرّف الخليفة بإهدائها إلى الكعبة، فكونه يُرسلها من العاصمة أقوى. وفي كل عام كان يعيّن الخليفة أميراً للحج إن لم يحجّ الخليفة، وكثيراً ما يكون من أمراء الأقاليم الأخرى، أو أحد أبناء الخليفة، فإذا لم يكن أمر أمير مكة أو المدينة بقيادة الحجيج. ولكن المؤرّخين لم يذكروا أن أمير الحج كان يحمل معه الكسوة. ولعلّ إطلاق اسم «المحمل» على قافلة أمير الحج، وهو يحمل معه الكسوة، جاءَ في أواخر العهد الأيوبي، وأوائل العهد المملوكي: فقد جاء في كتاب «مكة» لأحمد السباعي أن طريق الحج تحوّل إلى طريق العقبة، وسارت شجرة الدرّ على رأس قافلة من الحجّاج من ذلك الطريق، فتحوّلت القوافل إليه، وكان يُقلّها محمل على شكل هودج اتخذ فيما بَعْدُ شعاراً لقافلة المصريين ثم قلّدهم فيه بعض الأمم من المسلمين. وفي الموسوعة العربية «أطلق المحمل قديماً» على الجمل الذي يحمل الهدايا الموسمية إلى الكعبة. . . وكان أول مَنْ احتفى بالمحمل، الملك الظاهر بيبرس، فقد كان يحتفل بعرض الكسوة ـ كسوة الكعبة ـ، قبل الاحتفال بالمحمل بيوم، ومن ثم صار تقليداً يقوم به ملوك مصر وسلاطينها كل سنة. وقد يكون المراد بمزاملة الزهري في المحمل محمل أمير الحاج الذي كان يصحبه الزهري، ذلك أن عقيلاً كان شرطياً من شرط المدينة، وربما رافق القافلة إلى مكة. وقوله «في المحمل» لأن المحمل عدد من الجمال وليس واحداً كقولنا رافقته في قافلة. وقد يكون «المحمل» المعنى الأول، والله أعلم.

لا تنقطع في ليل أو نهار، ويطّلع فيها التلاميذ على كلٍّ أحوال أستاذه. إنها ملازمة ومزاملة لم نعرف لها مثيلاً في تراجم العلماء.

وهذا مثال ثالث من تلاميذ الزهري الذين خلّدوا ذكره: وهو الحافظ الحجّة المتقن عالم أهل الشام في زمانه، محمد بن الوليد الحمصي القاضي، قال عنه الذهبي: هو أنبل أصحاب الزهري، وأثبتهم. وقال الزبيدي: أقمتُ بالرصافة الشامية مع الزهري عشر سنين، ولذلك قال الزهري: «قد احتوى هذا (يريد الزبيدي) ما بين جنبيَّ من العلم». وليس غريباً أن يحتوي ما بين جنبيّ الزهري من العلم، فملازمة عشر سنوات، تدلّ على كثرة علم الزهريّ، لحاجة الزبيدي إلى هذه المدة لاستيعاب ما عند الزهري. وعشر سنوات هذه كانت قاصرة على أخذ الحديث والفقه المأثور من الزهري، وهي مدة كفيلة بتخريج العلماءِ الحَفَظَة؛ لأنها تكون في مرحلة التخصّص من عمر التلميذ، مع العلم أنَّ أهل الشام لم يكونوا يبدؤون بكتابة الحديث إلّا بعد الثلاثين، كما ذكر ابن عساكر في «تاريخ دمشق» حيث يشتغلون قبل هذه السنّ، بالعلوم التأسيسية، كقراءَة القرآن، وتعلّم الفرائض، واللغة والأنساب، وغير ذلك من العلوم الأوّليّة. وإذا وازنّا بين تلاميذ اليوم وتلاميذ الأمس في مرحلة التخصّص (الدكتوراة) مع ضَعْف الوازع العلمي في أيامنا وقوة الوازع العلمي وشرفه في تلك الأيام، عرفنا الفرق بين المستويين في العلم، مع أنَّ طالب اليوم، قد لا يزيد على خمس سنوات لنَيْل درجة (الدكتوراة) بعد مرحلة الإجازة، وبها يصبح العالم الفذّ في زماننا، أما الزبيدي فقد لازم الزهريّ عشر سنوات، والفرق بين المشيختين، كالفرق بين مَنْ يرد الوشل (الماء القليل) ومَنْ يرد البحر.. وأيُّ حبّ هذا الذي جعل الزبيدي يلازم الزهري عشر سنوات ولا يملُّ منه، ونحن اليوم نملُّ الأستاذ لملازمته سنةً دراسية!؟.

ومن تلاميذ الزهري، الإمام الحجّة معمر بن راشد البَصْري، أحد

الأعلام. سُئِلَ كيف سمعتَ من ابن شهاب قال: كنتُ مملوكاً لقوم من طاحية (مكان) فبعثوني ببزّ أبيعه، فقدمـتُ المدينة، فنزلتُ داراً، فرأيت شيخاً والناس يعرضون عليه العلم، فعرضتُ معهم، وجئتُ الزهري بالرُّصافة. وأعلم علماء عصره، الإمام مالك، صاحب الموطأ، يُعدُّ من تلاميذ الزُّهري، ومن أوثق الناس في رواية مسند الزهري. وكان الإمام مالك يقدّم الزهري على عشرات من الرواة كانت تزخر بهم المدينة. ويقتنص فرصة مجيء الزهري إلى المدينة فلا يضيعها، ويلزمه في يوم العيد، ليختلي به والناس مشغولون بفرحة عيد الفطر.

هذه الثلّة من الأعلام، يعود الفضل في علوّ مكانتها العلمية إلى الزهري، وإليها يعود الفضل أيضاً في نقل علم الزهري إلى الجيل التالي، وتأثير الزهري في هؤلاء، جعلهم يُقبلون عليه، ويحبّون حديثه، مما ضمن للزهريّ خلود الذكر ودوام الأجْر، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلّا من ثلاث: صدقةٍ جارية، أو علمٍ يُنتفع به، أو ولدٍ صالح يدعو له».

ولم يكن خلود ذكر الزهري، بسبب رواية تلاميذه عنه، وملازمتهم له، بل جاء ذلك أيضاً من تلقيب بعض تلاميذه بـ «الزهري» لاحتوائه كلّ ما رواه الزهري، ومن هؤلاء: زياد بن سعد، الذي أحبّ الزهري، وأعجب بحديثه فشجّعه الزهري على ملازمته، مع تكفّله بالنفقة عليه. وقد وصفه سفيان بن عُيينة بأنه حافظ حديث الزهري، ولقّب بـ «الزهري» لذلك.

جـ ـ وقد أقبل العلماءُ على حديث الزهري، بَعْد مماته، كما أقبلوا عليه في حياته، ولذلك نجد عدداً كبيراً من العلماء يُفرِدون المصنّفات في حديث الزهري، وفقهه، أشار إليها العلماء بالرجال، ولم تصلنا نصوصها. ومن هؤلاء:

١ ـ شعيب بن أبي حمزة (ت ١٦٣ هـ): روى عن الزهري، وكان مليح الضبط، أنيق الخط، فكتب للخليفة هشام شيئاً كثيراً بإملاء الزهري عليه. وقال شعيب: رافقتُ الزهري إلى مكة فكنتُ أدرس أنا وهو القرآن جميعاً، وقد عدّوه فوق عُقيل، ويونس في حديث الزهري؛ لأنه كان قليل السَّقْط. ويبدو أنه ألّف كتاباً في المسائل التي اختلف فيها الزهري ومكحول الشامي، حيث ذكر ابن حجر في ترجمة «يزيد ابن يزيد بن جابر الأزدي» (ت ١٣٤ هـ) ـ وكان من تلاميذ مكحول الذين أخذوا عنه الفقه ـ أنَّ شعيب بن أبي حمزة عرض «اختلاف الزهري ومكحول» فخطّأ الزهري أحياناً، وخطّأ مكحولاً أحياناً.

٢ ـ أحمد بن صالح الطبري: المتوفى سنة ٢٤٨ هـ. وله كتاب «حديث الزهري» وقد ذاكر به الإمام أحمد بن حنبل في بغداد سنة ٢١٢ هـ.

٣ ـ محمد بن يحيىٰ بن عبد الله بن خالد الذهلي، المتوفى سنة ٢٥٨هـ. .

قال الذهبي: قد كان الذهلي اعتنى بحديث الزهري، وصنّفه وتعب عليه وقيل له: «أنت وارث الزهري». وعن الدارقطني قال: مَنْ أحبَّ أن ينظر قصور علمه فلينظر في «علل حديث الزهري» لمحمد بن يحيىٰ.

٤ ـ علي بن الحسن بن الجنيد الرازي المكّي: توفي سنة ٢٩١هـ. قيل فيه: «حافظ حديث الزهري» وكان عليّ بن الحسن، في عصر التأليف، وربما صنّف في ذلك كتاباً، أو جمعه في صحف مستقلة.

٥ ـ أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٩٣ هـ) ذكروا له «كتاب مسند حديث الزهري بعلله والكلام عليه».

٦ ـ محمد بن حبّان البستي (ت ٣٥٤ هـ): وذكروا له كتاب «علل حديث الزهري».

٧ ـ الحسين بن محمد بن أحمد الماسرجسي (٢٩٨ ـ ٣٦٥ هـ): نقل الذهبي في ترجمته: «وجمع حديث الزهري جمعاً لم يسبقه إليه أحد، وكان يحفظه مثل الماء» وربما يكون قد جمعه مكتوباً.

٨ ـ محمد بن المظفر بن موسى البغدادي (٢٨٦ ـ ٣٧٩ هـ). وله كتاب «غرائب حديث الزهري» وقد لُقّب بـ «الزهري» لتتبعه حديث الزهري.

٩ ـ ابن مفرّج القرطبي، محمد بن أحمد بن يحيىٰ القرطبي (ت ٣٧٠ هـ): وله كتاب «فقه الزهري» ذكره المقّري في ترجمته، في كتاب «نفح الطيب» جـ ٢ / ٢١٩.

رحم الله الزهريَّ، وأبا الزهريِّ، فقد خلّد الزهريُّ أباه؛ لأنه كان نِعْمَ الابن، وخلَّد الزهريُّ نفسه، لأنه كان المثل الأعلى الذي تتطلّع النفوس إلى بلوغه.

١٠ ـ وهناك كتاب ذكره «الفهرست» لابن النديم بعنوان: «كتاب الزهري وابنة عمّه اللذين سارا إلى هشام بن عبد الملك»، ونقل هوروفتش عن البخاري في تاريخه «قال سمعت الزهري قال: قَدِمت على الوليد بن عبد الملك أخطب إليه ابنة عمّي، ابنة مالك بن شهاب، فتعشّينا ثم خرجنا. . .» وذكر رقم (١٠٤) ولم أجد هذا الخبر فيما ذكر، وقصة الكتاب لا تصحّ؛ لأنه مجهول المؤلّف، ولأن كتب الأنساب لم تذكر للزهري عمّاً اسمه «مالك» ولم أجد في بني زهرة مَنْ اسمه مالك. وفي القصة اضطراب لأنها تذكر مرة الوليد بن عبد الملك، ومرة هشام بن عبد الملك. والقصة ضعيفة لكونها جعلت الزهري يخطب ابنة عمّه من الخليفة الأموي، وهو ليس وليّها، وكان الأحرى أن يخطبها من أهلها ـ ويبدو أنها من القصص الموضوع الذي كان يضعه القصّاصون لتسلية الناس به، وقد يكون المقصود زهرياً آخر. والله أعلم.

المصادر والمراجع

أولاً: في تراجم الرجال والأنساب:

- **حلية الأولياء جـ ٣**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله المهراني الأصبهاني (٣٣٦ ـ ٤٣٠ هـ).
- **الطبقات الكبرى**، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومَنْ بعدهم: طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة، لمحمد بن سعد (١٦٨ ـ ٢٣٠ هـ).
- **سير أعلام النبلاء جـ ٥**.
- **تذكرة الحفاظ جـ ١**، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨ هـ).
- **صفة الصفوة**، لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي (٥١٠ ـ ٥٩٦ هـ).
- **تهذيب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (٧٧٣ ـ ٨٥٢ هـ).
- **تاريخ مدينة دمشق. جزء الزهري**، لابن عساكر علي بن الحسن (٤٩٩ ـ ٥٧١ هـ)، بتحقيق شكر الله بن نعمة قوجان.
- **طبقات الأسماء المفردة**، لأحمد بن هارون البرديجي، بتحقيق الأستاذ عبده علي كوشك.
- **نسب قريش**، لمصعب بن عبد الله الزبيدي (١٥٦ ـ ٢٣٦).
- **جمهرة أنساب العرب**، لابن حزم علي بن أحمد بن سعيد (٣٨٤ ـ ٤٥٦ هـ).

- **التبيين في أنساب القرشيين**، لابن قدامة عبد الله بن أحمد بن محمد (- ٦٢٠ هـ).
- **الاشتقاق**، لابن دريد محمد بن الحسن (٢٢٣ - ٣٢١ هـ).
- **معجم الشعراء**، للمرزباني محمد بن عمران (٢٦٧ - ٣٨٤ هـ).
- **طبقات الفقهاء**، للشيرازي إبراهيم بن علي بن يوسف (٣٩٣ - ٤٧٦ هـ).

ثانياً: في الحديث، وعلومه، وتاريخه:

- **فتح الباري**، لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي.
- **الموطأ**، للإمام مالك بن أنس (- ١٧٩ هـ).
- **المصنّف**، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (- ٢١١ هـ).
- **المراسيل**، لأبي داود سليمان بن الأشعث (- ٢٧٥ هـ).
- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، للمزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف (٧٤٢ هـ).
- **مسند الإمام أحمد**، لأحمد بن حنبل (- ٢٤١ هـ).
- **كشف الخفاء**، إسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢ هـ).
- **فضائل الشام**، لأبي الحسن الربعي (- ٤٤٤ هـ)، بتخريج ناصر الدين الألباني.
- **تدريب الراوي**، للسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (٨٤٩ - ٩١١ هـ).
- **دفاعٌ عن السنّة**، لمحمد بن محمد أبو شهبة.
- **السُّنّة ومكانتها من التشريع الإسلامي**، لمصطفى السباعي.
- **تأويل مختلف الحديث**، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم (٢١٣ - ٣٧٦ هـ).
- **تقييد العلم**، للبغدادي أحمد بن علي (٣٩٢ - ٤٦٣ هـ).

ـ دراسات في الحديث النبوي، لمحمد مصطفى الأعظمي.
ثالثاً: في السيرة والتاريخ والمعارف العامّة:
ـ البداية والنهاية جـ ٩، لابن كثير إسماعيل بن عمر (٧٠١ ـ ٧٧٤ هـ).
ـ تاريخ الخلفاء، للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٨٤٩ ـ ٩١١ هـ).
ـ السيرة النبوية، لابن هشام عبد الملك بن هشام الحميري (ـ ٢١٨ هـ).
ـ أنساب الأشراف جـ ١، للبلاذري أحمد بن يحيى.
ـ المعارف، لابن قتيبة.
ـ تاريخ المدينة، لابن شبه عمر بن شبه البصري (١٧٣ ـ ٢٦٢ هـ).
ـ المدينة في العصر الأموي.
ـ أخبار الوادي المبارك «العقيق»، لمحمد بن محمد حسن شراب.

فهرس الموضوعات

صدر للمؤلف

١ ـ المدينة في العصر الأموي: دار التراث بالمدينة ١٩٨٤ م.
٢ ـ أخبار الوادي المبارك «العقيق»: دار التراث بالمدينة ١٩٨٥ م.
٣ ـ معجم بلدان فلسطين: دار المأمون بدمشق ١٩٨٨ م.
٤ ـ شوارد النحو: دار المأمون بدمشق ١٩٨٩ م.
٥ ـ تميم بن أوس الداري: دار القلم بدمشق والدار الشامية ببيروت ١٩٩٠ م.
٦ ـ المعالم الأثيرة في السنة والسيرة: دار القلم بدمشق والدار الشامية ببيروت ١٩٩١ م.
٧ ـ في أصول تاريخ العرب الإسلامي: دار القلم بدمشق والدار الشامية بيروت ١٩٩٣ م.

تحت الطبع:

١ ـ بيت المقدس والمسجد الأقصى بدار القلم دمشق والدار الشامية بيروت.
٢ ـ المدينة المنورة والعصر الراشدي بدار القلم بدمشق والدار الشامية بيروت.